

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

التقليل والتكثير في العربية

دراسة نحوية تطبيقية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود

إعداد

عزة علي الشدوي الغامدي

(٤٢٢٦٠١٣٠٠)

إشراف الدكتورة

وسمية عبد المحسن المنصور

١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ

التقليل والتكثير في العربية

دراسة نحوية تطبيقية

إعداد الطالبة

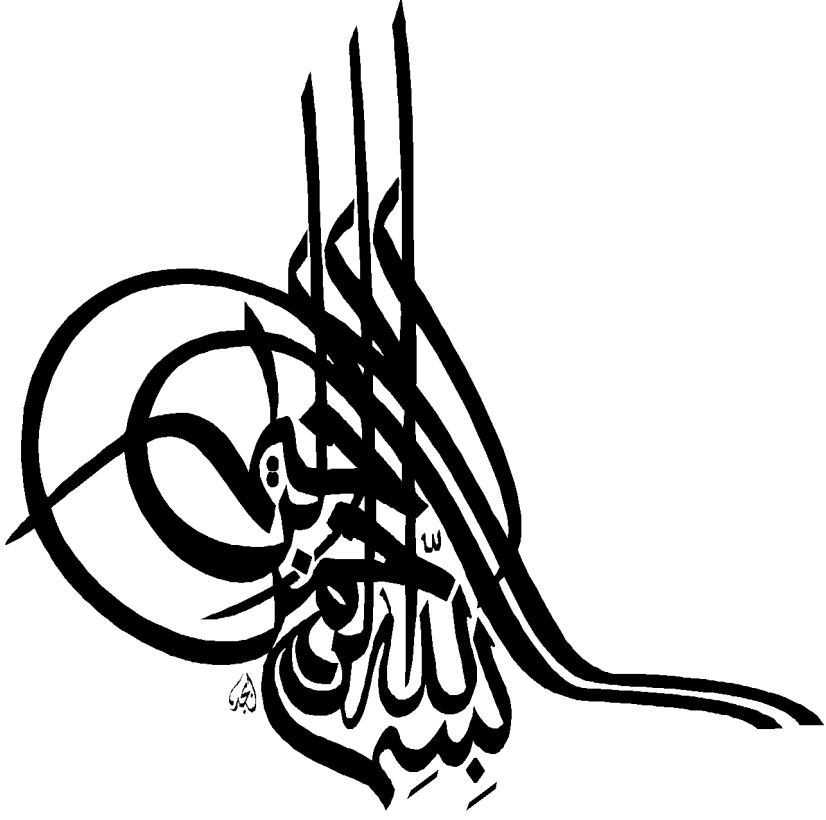
عزة بنت علي الشدوي الغامدي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٤٢٧ هـ وتم إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة

١- د. وسمية عبد المحسن المنصور مقررًا

٢- د. مها بنت صالح الميمان عضوًا
٣- د. خالد بن عبد الكريم بسندي عضوًا



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول: أدوات التقليل والتكثير:	
رب	٥
قد	٣٧
ما	٥٦
من	٨١
إنّما	٨٨
الفصل الثاني: مظاهر التقليل والتكثير في الأبواب النحوية:	
المفرد والمثنى والجمع	٩٨
التعريف والتنكير	١٠٩
المبتدأ والخبر	١٢٠
المفعول به	١٢٤
المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً	١٢٦
المفعول فيه	١٣٢
الإضافة والنعته	١٣٨
العطف	١٤١
الشرط	١٤٧
العدد	١٥٩
كنايات العدد	

١٦٣.....	كم
١٧٨.....	كأين
١٨٩.....	كذا

الفصل الثالث: دلالة التقليل والتكثير في سياق الجمل العربية:

١٩٧.....	جملة الشرط
٢١٢.....	جملة الأمر والنهي
٢٢٥.....	جملة النفي
٢٢٨.....	جملة النداء والتنبيه
٢٣٥.....	الخاتمة
٢٣٨.....	قائمة المصادر والمراجع
٢٦٣.....	الفهارس الفنية



مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وبعد:

فلم يغفل الدارسون النحويون القدماء عن تلك الصلة الوثيقة بين علم النحو والمعاني، غير أن سطوة التعليل المنطقي والفلسفي لظواهر اللغة كثيراً ما أدت إلى الفصل بينهما، فكان أن نُحِرت المعاني على عتبات النحو بأسياف القواعد المنطقية الصارمة، وأقصى في كثير من الأحيان دور السياق والعلائق النصية في تحديد الدلالة، وأولت النصوص تأويلاً وافق هوى القاعدة المرتضاة، وقضى على الأغراض والمعاني المنشودة في عقل المنشئ، وفُسِّرت بعض نصوص الكتاب العزيز تفسيراً بعيداً عن مقاصد التنزيل الحكيم، بل لقد وصل الأمر أحياناً إلى الاجترار عليها لتبقى القاعدة الموضوعية طويلاً أرعن لا تهزّه العاتيات، وأما ما لا سبيل إلى تأويله من نصوص الشعر والنثر فقد كان حظه من التجاهل كبيراً ولو كان من الكثرة ما يجعله في غُنيّة عن تجاهله.

كما كان - في كثير من الأحيان - اجترار اللاحق لكلام السابق، والتشبيث بـ(أصل الوضع)، سبباً في قولبة الأدوات والتراكيب ضمن نمطٍ دلالي واحد لا تخرج عنه، ولا ينبغي لها أن تخرج، وما خرج منها يُعاد قسراً واعتسافاً إلى تلك الدلالة النمطية التي لعلها لم تتحرك بها خاطرة مبدع النص، ولا جال بها فكره.

وقد انبرى بعض الدارسين المعاصرين إلى سد تلك الثُّلْمَة ورثق ذلك الفُتْق الذي أوجده القدماء بين النحو والمعاني، أو بين النص والسياق، حتى جعل بعضهم النحو الحقيقي الصحيح في كتاب "دلائل

الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، صاحب نظرية "النظم" التي انبهر بها أولئك الدارسون فكتبوا على أساسها بحوثهم في معاني النحو أو نحو المعاني^١.

والتقليل والتكثير – موضوع هذه الدراسة – هو في المقام الأول بحثٌ في المعاني والدلالات، وآلاته هي أدوات وتراكيب نحوية عرض لها النحويون بالدراسة والشرح، وأوجزوا دلالاتها المتنوعة وأحكامها النحوية ضمن أبواب متفرقة تشكل جزءاً كبيراً من علم النحو العربي، ولكن دلالتها على التقليل والتكثير لم تحظ بدراسة منفردة تفصلها عن الدلالات الأخرى لا في القديم ولا في الحديث، بل إن إشارات النحويين إلى هذه الدلالة جاءت لمحةً سريعةً وشذراتٍ متناثرة في تضاعيف أبواب النحو، وهي إشارات – في الغالب – لا تمت للسياق والمعاني النصية بأية صلة، فضلاً عما يكتنف تلك الإشارات الخاطفة من غموض وتساؤلات.

ومن ثمّ كانت الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع، بهدف جمع أدواته وتراكيبه ضمن منظومة دلالية واحدة، ودراستها دراسة تطبيقية تنطلق من النصوص وسياقاتها، للوقوف على جليّة الأمر فيها، ونضو الغموض عنها، والإجابة عن تساؤلات منها:

- ما هي أدوات وتراكيب التقليل والتكثير في العربية؟ وهل ما زعم النحويون دخوله ضمن هذه الدلالة حقيق بها أم بعيد الصلة عنها؟
- هل كانت استعمالات النحويين لبعض تلك الأدوات والتراكيب في تعبيراتهم تؤيد ما ذهبوا إليه من أحكام تركيبية دلالية؟
- هل كانت الشواهد التي استشهد بها النحويون تمثّل مجالاً نصياً مرثاً وكافياً للحكم على هذا التركيب أو ذاك بدخوله ضمن إحدى الدالتين: التقليل أو التكثير؟ أم كانت تقوم على الانتقاء والاختيار؟
- هل فطن النحويون إلى تعدد دلالات بعض أدوات وتراكيب التقليل والتكثير أم حصروها ضمن هذا النطاق الدلالي؟

^١ - من تلك البحوث: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو (ط٢)، دار الفكر/ عمان ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م). محمد الطاهر الحمصي، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها (ط١)، دار سعد الدين/ دمشق ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م). سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (ط١)، دار وائل للنشر/ عمان ٢٠٠٣م).

- هل كانت نتائج تلك الدراسة الدلالية ناجمة عن أصالة رأي وفكر ثاقب؟ أم عن نقل اللاحق عن السابق؟
- ما دور السياق والعلاقات النصية بين الجمل في الإبانة عن وظائف تلك الأدوات والتراكيب واستجلاء معانيها الحق؟

وستعتمد هذه الدراسة - بإذن الله - المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، الذي يقوم على استقراء النصوص المتضمنة لأدوات وتراكيب التقليل والتكثير، ووصفها وتحليلها على المستويين: الدلالي والتركيبى، مع عرض ومناقشة ما يتعلق بها من آراء وأقوال للنحويين والبلاغيين واللغويين والمعجميين والمفسرين والأصوليين وشرح الحديث النبوي، وترجيح الصائب منها واستبعاد ما لا يتفق مع واقع اللغة، كما ستستعين الدراسة ببعض الدراسات الحديثة.

وستستقى النصوص - موضوع البحث والتحليل - من كتب ومؤلفات أغلبها يمثل اللغة في صورتها الفصحى الراقية، وفي مقدمة هذه الكتب ومن أجلها: كتاب الله، والحديث النبوي (صحيح البخاري ومسلم ما أمكن)، ثم دواوين الشعر المشروحة وغير المشروحة، ومؤلفات أساطين الأدب (كالجاحظ، والمبرد) وأصحاب الأمالي (كالزجاجي، والقالي)، وكتب الأمثال والمعجم، بل ستكون تعبيرات النحويين أنفسهم - بغض النظر عن مضامينها العلمية النحوية - مادة وشاهدًا ودليلاً على صحة دلالة الأداة أو التركيب على التقليل أو التكثير وما يتعلق بذلك من أحكام نحوية، أو عدم صحة ذلك، إذ تمثل لغة تلك التعبيرات مرحلة متقدمة من مستويات اللغة الفصحى، وأصحابها هم أساتذة النحو وعلمائوه الذين أشادوا صرح النحو، فحريُّ بلغتهم أن تمثل مستوى نحويًّا صوابيًّا عاليًّا.

ومما يجدر ذكره أن دلالة التقليل والتكثير ستتسع في هذا البحث لتشمل: المبالغة، القلة والكثرة، العموم، الشمول، الاستغراق، الاستقصاء، الاستيعاب، التعظيم، التحقير، البعضية..، على أن تستفاد هذه المعاني من التراكيب في سياقاتها أي من النظم، لا من الصيغة أو معنى المفردة، ومن ثم فإن هذه الدراسة قد استبعدت المستويين: الصرفي (كجموع القلة والكثرة مثلاً)، والمعجمي (كلفظة "قلماً" مثلاً)، واقتصر على المستوى النحوي إلا ما اقتضى الأمر ذكره عرضاً.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : أدوات التقليل والتكثير :

يتناول هذا الفصل أهم الأدوات التي نصّ النحويون أو ألمحوا إلى إفادتها التقليل أو التكثير أو إفادتها الداليتين معاً: رَبٌّ، قَدْ، مَا، مِنْ، إِنَّمَا، ودرست بعض الأدوات الأخرى مثل (ولو) و(كم) الخبرية والاستفهامية، و(كأين)، ضمن موضوعات تشكّل أبواباً نحوية مستقلة أفرد لها الفصل الثاني.

الفصل الثاني : مظاهر التقليل والتكثير في الأبواب النحوية :

يتناول هذا الفصل دراسة بعض الأبواب النحوية التي شملتها دلالاتي التقليل والتكثير من منظور

النحويين أو من منظور الدراسة، وهي :

- المفرد والمثنى والجمع.

- التعريف والتنكير.

- المبتدأ والخبر.

- المفعول به.

- المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً.

- المفعول فيه.

- الإضافة والنعته.

- العطف.

- الشرط.

- العدد وكنائياته.

الفصل الثالث : دلالة التقليل والتكثير في السياق :

واختصّ بدراسة الأدوات والتراكيب التي تضمنها الفصلان: الأول والثاني، من خلال السياق :

سياق الشرط، والأمر والنهي، والنفي، والنداء.

وانتهى البحث إلى نتائج اختتم بها الموضوع.

إنه ما من بحث إلا قد اعتوره القصور، وأزرى به النقص، وخاتله الوقت، من أجل ذلك لا يزعم هذا البحث أنه قد ألمّ بكل ما يتصل بهذا الموضوع، ودرسه دراسة وافية شاملة، ولكنه يأمل وقد انطلق من روض أنف لم يرع فيه فكر الباحثين بعد، أن يكون قد ألقى مراسيه حيث يجد الدارس ما يشفي النزر من غلته، وفتق له مباحث قد تكون محط دراسات مقبلة تستكمل جوانب النقص.

وفي نهاية مطاف ما قدمته ، أجد خُلُق الاعتراف بالجميل يقضي بأن أُزجي وارف شكري وتقديري لأستاذتي: الدكتورة وسمية المنصور، التي أشرفت على هذا البحث، وبذلت- في حلّها وترحالها- جهد الطاقة في إرشادي وتوجيهي، وأسقتني من سلاف فكرها كأساً مترعاً بالعلم والعطاء، وخلعتُ عليّ بُردة تواضعها، ورحابة صدرها العاصف بالحب والاهتمام. أسأل الله أن يجزيها جزاءً موفوراً، وأن يلقيها نضرة وسروراً. كما لا أنسى شكر: والديّ على ما بذلاه من تشجيع ودعاء، وزوجي (حامد الغامدي) الذي تكبّد عناء طوافي العلمي من وإلى المكتبات في الرياض التي أسكن خارجها.

والشكر موصول لأعضاء اللجنة المناقشين الأفاضل، والحمد لله من قبل ومن بعد.

الفصل الأول

أدوات التقليل والتكثير

(رُبَّ)

أثارت (رُبَّ) ^١ جدلاً واسعاً بين النحويين فيما يتعلق بمعناها الدلالي، وعلى رغم اختلافهم وتعدد مذاهبهم فيها، فإنها لم تخرج عند أغلبهم عن دلالاتي التقليل والتكثير، وكان اختلافهم مبنياً على اعتبارات مختلفة نشأت عنها المذاهب الآتية ^٢:

١. (رب) للتقليل دائماً: لأنها موضوعة للتقليل فينبغي ألا تخرج عنه، ولذلك أنكر هؤلاء مجيئها للتكثير حتى قال الزجاج: "فأما من قال إن (رب) يعنى بها التكثير فهو ضد ما يعرفه أهل اللغة" ^٣، وهو ما جعل بعضهم يخطئ قول العامة: "ربما رأيتك كثيراً" ^٤. ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين ^١،

^١ - (رُبَّ) حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيين، وفيها لغات: (رُبَّ) وهو الكثير فيها، و(رُبَّ)، و(رَبَّ)، و(رَبَّ)، وهذه الأوجه الأربعة هي أشهر اللغات في (رب)، وزاد بعضهم: (رُبَّ)، و(رَبَّ)، و(رُبَّ)، و(رَبَّ)، و(رَبَّ)، وذكر المرادي لها سبع عشرة لغة. انظر: أبا بكر محمد بن السري بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (ط)، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ٤١٨/١. جار الله أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد عز الدين السعيدي (ط)، دار إحياء التراث/ بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ص ٣٤٢. أبا السعادات هبة الله بن علي بن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي (ط)، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) ٤/٣. كمال الدين أبا البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد (ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت. ٣١٨/٢. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد (المكتبة التوفيقية/ القاهرة د.ت. ٣م ج ٨/ ٥١٦. أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط)، دار القلم/ دمشق ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ٢٦٩. الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله (ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) ص ٤٤٧.

^٢ - انظر في حصر بعض تلك المذاهب مختصرة: أثير الدين أبا حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (ط)، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ٤/ ١٧٣٧-١٧٣٨. المرادي، الجنى الداني ص ٤٣٩. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين (ط) ن دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ٢/ ٣٤٧، وانظر للمؤلف نفسه: الإتقان في علوم القرآن (ط)، مكتبة نزار مصطفى الباز / مكة المكرمة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ٢/ ٥٥٩.

^٣ - أبو إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي (ط)، عالم الكتب/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ٣/ ١٧٣.

^٤ - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم (ط)، دار المعرفة / بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ٢/ ١٣٣٩.

ونسبه آخرون إلى البصريين^٢، ويشير ابن عقيل إلى أن هذا المذهب منسوب عند كثيرين لسببويه وغيره من أكابر البصريين والكوفيين^٣، والظاهر أنه مذهب الجمهور^٤.

٢. أنها للتكثير دائماً: ونسب الشلوبيني^٥ وابن أبي الربيع^٦ هذا المذهب إلى الكوفيين، ونسبه أبوحيان^٧ والمرادي^٨ إلى ابن درستويه وابن جماعة وصاحب العين، كما أشار المرادي^٩ إلى أن كلاً من التقليل والتكثير منسوب إلى سببويه.

^١ - نسبه إلى الكوفيين: ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٤١٧. وأبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣١٧، وانظر كتابه: منتور الفوائد، تحقيق: حاتم صالح الضامن (ط، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ص ٦١.

^٢ - نسبه إلى البصريين: أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي (ط، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) ٢/ ٨٥٩.

^٣ - بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار المدني/ جدة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) ٢/ ٢٨٥. وقد أورد أبو حيان أسماء البصريين والكوفيين الذين نسب إليهم هذا المذهب، انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٨.

^٤ - صرح بكون (رب) موضوعة للتقليل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة (عالم الكتب/ بيروت د.ت.) ٤/ ١٣٩. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد (ط، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ص ١٣٦. أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبي مغلي (دار مجدلاوي/ عمان ١٩٨٨م) ص ٦٠. أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، المسائل والأجوبة (نسخة مصورة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/ الرياض، الميكروفيلم: ١٦٦١- ف) ص ٢٦٢. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٧. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٠٨. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (مطبعة السعادة/ القاهرة ٢٠٠١م) ص ٧٢. ابن يعيش، شرح الفصل ٣م ج ٨/ ٥١٠. أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وزميله (ط، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ص ٢٧٣. المالقي، رصف المباني ص ٣٦٦. المرادي، الجنى الداني ص ٤٤٠.

^٥ - أبو علي عمر بن محمد الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي (ط، مكتبة الرشد/ الرياض ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ٢/ ٨٢١.

^٦ - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٥٩.

^٧ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٨.

^٨ - المرادي، الجنى الداني ص ٤٣٩.

^٩ - الحسن بن القاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (ط، دار الفكر العربي/ القاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ٢م ج ٢/ ٧٤٢.

٣. توسط آخرون فقالوا إن (رب) تفيد التقليل والتكثير على السواء فهي من الأضداد "تقع على التقليل والتكثير، كما يقع (الناهل) على العطشان والريان، و(الجون) على الأبيض والأسود"^١، ونسب المرادي^٢ هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي، ونسبه أبو حيان إليه وإلى الكوفيين^٣، وممن نص على أنها للتقليل والتكثير ابن سيده^٤.

٤. أنها لمبهم العدد فتكون للتقليل والتكثير، ونسب أبو حيان^٥ هذا القول إلى ابن الباذش وابن طاهر.
٥. أنها للتكثير في الغالب، والتقليل في النادر: وهو مذهب ابن مالك الذي نسبه بدوره إلى سيبويه، مشيراً إلى أن دلالتها على التكثير تقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه^٦. وعقب ابن عقيل على ما ذكره ابن مالك بقوله: "ومن تتبع كلام العرب نثرًا ونظمًا عرف ذلك"^٧، على حين ذكر المرادي أن كون (رب) للتقليل هو المطرد فيها وليس بنادر كما زعم ابن مالك، بدليل وجوده كثيراً في أشعار المتقدمين والمتأخرين^٨. وقد تبني ابن هشام مذهب ابن مالك فنص على أن (رب) تأتي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً^٩.

^١ - نقل هذا القول ابن الجوزي عن ابن الأنباري، ولم أجد في ما وصل إلينا من كتب ابن الأنباري المطبوعة. انظر: أبا الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ط)، المكتب الإسلامي - دار ابن حزم/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ٧٥٤.

^٢ - المرادي، الجنى الداني ص ٤٣٩.

^٣ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٨.

^٤ - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواي (ط)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ٦/ ٦٧٣.

^٥ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٨.

^٦ - جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد وزميله (ط)، هجر للطباعة / القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ٣/ ١٧٨.

^٧ - ابن عقيل، المساعد ٢/ ٢٨٥.

^٨ - المرادي، الجنى الداني ص ٤٤٢.

^٩ - جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: حسن حمد (ط)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ١/ ٢٦٥. وانظر للمؤلف نفسه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عز الدين

٦. أنها للتقليل في الغالب والتكثير في النادر: ونسبه أبو حيان^١ إلى أبي نصر الفارابي، واختار السيوطي هذا المذهب^٢.

٧. أنها للتكثير في مواضع، منها: المباهاة والافتخار، ذكره ابن عصفور^٣ عن بعض النحويين، ومنها: التهكم وقد خرج به ابن الناظم بعض الأبيات^٤، وتكون للتقليل فيما عدا ذلك، ونسب السيوطي^٥ هذا المذهب إلى الأعم وأبن السيد.

٨. أنها حرف إثبات، لم توضع لتقليل ولا تكثير، بل هو مستفاد من السياق، واختار أبو حيان هذا المذهب على اختلاف في أقواله، فقد ذكر في ارتشاف الضرب أنه يختار هذا المذهب^٦، على حين ذكر في البحر المحيط أن الصحيح في (رب) أنها للتقليل، فإن فهم تكثير فليس ذلك من (رب)، وإنما هو من سياق الكلام^٧، ولا يخفى الفرق بين القولين!

٩. قال قوم إن (رب) وضعت لتذكر شيء ماضٍ من خير أو شر^٨.

السعيد (ط)، دار إحياء العلوم/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ص ٣٨٨، والجامع الصغير في النحو، تحقيق: أحمد محمود الهرمبل مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ص ١٣٥.

^١ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤.

^٢ - السيوطي، همع الهوامع ٣٤٧/٢. وانظر للمؤلف نفسه: الإتيان في علوم القرآن ٥٥٩/٢، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد شمس الدين (ط)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م) ٢/٢٠٦.

^٣ - أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: إميل بديع يعقوب (ط)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ١/٥١٨.

^٤ - ابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (دار الجيل/ بيروت د.ت.) ص ٣٥٧.

^٥ - السيوطي، همع الهوامع ١٧٣٨/٢.

^٦ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤.

^٧ - أنير الدين أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (ط)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م) ٥/٤٣٧. وانظر للمؤلف نفسه: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (ط)، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ص ٢٩٤.

^٨ - أبو الحسين أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق: أحمد حسن بسج (ط)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ص ١٠٩.

ومع أن ابن فارس قد أنكر أن تكون رب مشتقة إذ يقول: "ولا يُعرف لها اشتقاق"^١، فإن الدراسات الحديثة تؤيد إفادة (رب) التكثير^٢، استناداً إلى أن مشتقات الجذر (رب ب) في العربية تدل على الكثرة، يقال: رَبَّ الرجل النعمة يربها رَبًّا إذا تممها^٣، ويقال: رَبَا الشيء يربو إذا زاد، ومنه أخذ الرَّبَا وهو الحرام، والرُّبوة بضم الراء: عشرة آلاف من الرجال والجميع الرُّبَا، والأرباء الجماعات من الناس واحدهم رِبُوٌّ^٤، والربرب: القطيع من بقر الوحش، والرَّبَاب: خمس قبائل تجمعوا فصاروا يداً واحدة، وقيل سموا بذلك لأنهم تربوا أي تجمعوا^٥، والسحاب يربُّ المطر أي: يجمعه وينميه، والمطر يربُّ النبات والثرى وينميه، والمرباب من الأرضين: التي كثر نبتها وناسها، والرَّبابة: جماعة السهام، والرُّبَّة: الفرقة من الناس قيل هي: عشرة آلاف، والرَّبَبُ: الماء الكثير المجتمع^٦، والرَّبِّي: واحد الرَّبَّيين وهم الألو ف من الناس^٧.

وفي اللغات السامية الأخرى يدل هذا الجذر أيضاً على الكثرة والنماء، حسب ما تذكره الدراسات السامية المقارنة التي تنفي وجود أداة من اشتقاق (رب) في تلك اللغات سواء أكانت اسماً أم حرفاً، ولكنها

^١ - أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب وزميلته (ط١)، دار إحياء التراث العربي/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ص ٣٧٨.

^٢ - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو (ط٢)، دار الفكر/ عمان ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ٣/ ٣٣. فخر الدين قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدلتها (ط١)، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونغمان/ القاهرة ٢٠٠٢م) ص ٢٢٦.

^٣ - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي (ط١)، دار العلم للملايين / بيروت ١٩٨٧م) ١/ ٦٧.

^٤ - الأزهري، تهذيب اللغة ٢/ ١٣٣٤ - ١٣٣٥.

^٥ - إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ط٤)، دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٩٠م) ١/ ١٣٢.

^٦ - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٢٣٣ - ٢٣٩.

^٧ - جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب (ط٣)، دار إحياء التراث الإسلامي/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ٥/ ١٠٠ (ربب). مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ط٦)، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ص ٨٨ (ربب). محب الدين أبو فيض السيد محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري (دار الفكر/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ٢/ ١٤ (ربب).

ترى أن في الجذر السامي المشترك (رب ب) ما يدل على أن (رب) مأخوذة منه وأن العربية قد ابتدعت هذه الأداة من جذر سامي مشترك لم تُشتق منه أداة في سائر الساميات^١.

غير أن ما ذكرته الدراسات السامية المقارنة من أن اشتقاقات الجذر (رب ب) في اللغات السامية تدل على الكثرة لا يدل دلالة قطعية على أن (رب) أيضاً مشتقة منه، ولعل هذه الأداة -إن صح أنها متولدة من (رب ب)- قد انقطعت صلتها بالمعنى الأصلي للجذر؛ لأن واقع الاستعمال اللغوي لهذه الأداة لا يؤيد إفادتها إنشاء التكثير ولا التقليل، وقد استقر الدرس اللغوي الحديث على أن الأدوات وإن كان لها أصل اشتقائي لكونها بقايا من كلمات قديمة اختزلت في الاستعمال مع الزمن فذهب كثير من أصواتها، قد "أفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مجرد موضحات أي رموز"^٢.

(رب) بين التقليل والتكثير :

لما كانت دلالات هذه الأداة تنحصر في التكثير والتقليل عند أغلب النحويين، فإنه يمكن اختزال تلك المذاهب السابقة إلى مذهبين: القائلين بالتكثير، والقائلين بالتقليل، وقد تبين مما سبق أن كلاً منهم قد نسب مذهبه إلى سيبويه.

أما القائلون بالتكثير فلم يجدوا كبير عناء في الاستدلال بعبارات سيبويه على أن معنى (رب) التكثير. ولم يصرح سيبويه بتكثير ولا تقليل ولكنه قال: "اعلم أن لـ (كم) موضعين، فأحدهما: الاستفهام وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و(أين)، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رب)"^٣، وقال: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم، و(رب) غير اسم بمنزلة (من)"^٤، وقال: "...لأن (رب) إنما هي للعدة بمنزلة (كم)"^١ وقال أيضاً: "(وكأين) معناها معنى

^١ - رمزي منير بعلبكي، فقه العربية المقارن: دراسات في أصوات العربية وصرافها ونحوها على ضوء اللغات السامية (ط١)، دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٩٩م) ص ٢٤١.

^٢ - □ ندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي وزميله (مكتبة الأنجلو المصرية د.ت.) ص ٢١٦. قباوة، التحليل النحوي، ص ٢٢٤.

^٣ - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: إميل بديع يعقوب (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ٢/ ١٥٩.

^٤ - سيبويه، الكتاب ٢/ ١٦٣.

(رب) ^٢ ، فهذا كل ما ذكره سيبويه في الكتاب حول دلالة (رب).

يشير سيبويه إلى أن (كم) الخبرية معناها معنى (رب) ، ولا خلاف بين النحاة في أن (كم) الخبرية تفيد التثنية ، ومن ثم فقد استند القائلون بالتثنية وعلى رأسهم ابن مالك إلى ظاهر عبارة سيبويه دون الحاجة إلى تأويلها ، فقال : " هذا نصه ولا معارض له في كتابه ، فعلم أن مذهبه كون (رب) مساوية لـ(كم) الخبرية في المعنى ، ولا خلاف أن معنى (كم) الخبرية التثنية " ^٣ ، وابن مالك لا ينكر مجيء (رب) للتقليل ولكنه يصفه بالندور ، كما استدل على مذهبه أيضاً بكون (كم) تصلح في كل موضع غير نادر وقعت فيه (رب) ^٤ .

وأما الذين شرحوا كتاب سيبويه فقد كان أغلبهم من القائلين بالتقليل ، وقد أولوا عبارة سيبويه بما يتفق ومذهبهم ، فنظروا إلى (رب) من جهة التركيب لا المعنى ، فأبو علي الفارسي يشير إلى أن الاشتراك بين (كم) و (رب) في أنهما يقعان في صدر الكلام ، وأن الاسم الواقع بعدهما لا يكون إلا نكرة ، وأن هذه النكرة تدل على أكثر من واحد ، وإن كان الواقع بعد (كم) يدل على كثير ، والواقع بعد (رب) يدل على قليل ^٥ ، وعلق الشلوبيني على عبارة الفارسي بقوله : " وكذا قال ابن درستويه والروماني وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه " ^٦ ، وقال أبو محمد السيرافي : " جعل (كم) في الخبر بمنزلة (رب) في أنها تدخل على نكرة ، وهي نقيضتها ، (كم) للتثنية و(رب) للتقليل " ^٧ ، وعلى هذا النحو شرح عبد القاهر الجرجاني عبارة

^١ - المصدر نفسه ٢ / ٢٨٦ .

^٢ - سيبويه ، الكتاب ٢ / ١٧٣ .

^٣ - ابن مالك ، شرح التسهيل ٣ / ١٧٨ .

^٤ - المصدر نفسه ٣ / ١٧٦ .

^٥ - أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق : عوض بن حمد القوزي (ط١) ، جامعة الملك سعود/الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) ١ / ٣٠٠ .

^٦ - المرادي ، الجنى الداني ص ٤٤٧ .

^٧ - أبو محمد يوسف السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق : محمد الريح هاشم (ط١) ، دار الجيل/ بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ١ / ٤١٦ .

سيبويه فقال : " اعلم أن (رب) أصلها أن تكون مناقضة لـ(كم) ، وقال صاحب الكتاب : إن (كم) في الخبر كقولك : (كم رجل جاءك) نظير (رب) ، والمقصود إن (رب) للتقليل و(كم) للتكثير " ^١.

أما الاشتراك بينهما في أن لهما الصدارة و أنهما يختصان بالدخول على النكرات ، فهو - وإن صح - لا يبدو أنه المقصود لدى سيبويه ، لأن الصدارة والدخول على النكرات أمران تشترك فيه (كم) الخبرية والاستفهامية على السواء وإن كان هناك من لا يرى لـ(كم) الخبرية الصدارة ، على حين أن سيبويه قد خص الخبرية دون الاستفهامية في كون معناها معنى (رب) ^٢ ، ومن ثم فإنه لا معنى لذكر هذين الأمرين في شرح عبارة سيبويه.

ولذلك انبرى الشلوبيني - وهو من القائلين بالتقليل - في الرد على ابن مالك ، فهو يرى أن كل من شرح كتاب سيبويه لم يقل أحد منهم إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن (رب) للتكثير ^٣ ، وقال : "وأما قوله: (ولا معارض له في كتابه) فغير مسلم؛ لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: (ورب شيء هكذا) يريد أنه قليل نادر" ^٤.

فسيبويه إذن يستعمل (رب) في كتابه للتقليل ، وهذا ينفي في رأي الشلوبيني ما ذكره ابن مالك من أنه لا معارض لسيبويه في كتابه ، على أن ما ذكره الشلوبيني هنا ليس بحجة ، لأن ابن مالك لم يقل إن مذهب سيبويه أن (رب) للتكثير فحسب ، ولكنه قال : "والذي دلَّ عليه كلام سيبويه من أن معنى (رب) التكثير هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه" ^٥ ، فعبارة ابن مالك تشير إلى أن حكم سيبويه على (رب) بأنها للتكثير إنما هو بالنظر إلى الاستعمال الغالب لـ(رب) في كلام العرب ، وهذا لا يعارضه

^١ - أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاظم بحر المرجان (دار الرشيد للنشر/ بغداد ١٩٨٢م) ٢ / ٨٢٩-٨٢٨ .

^٢ - سيبويه ، الكتاب ٢ / ١٥٩ ، ١٦٣ .

^٣ - أورد المرادي اعتراضات الشلوبيني ، الجنى الداني ص ٤٤٦ - ٤٤٧ . ولم أجد آراء الشلوبيني المنقولة في الجنى فيما وقع بين يدي من كتبه ، ويظهر بوضوح أن آراء الشلوبيني التي نقلها عنه صاحب الجنى هي ذاتها آراء البطليوسي بحذافيرها ، فقد أفرد البطليوسي لـ(رب) حديثاً خاصاً في كتابه : "المسائل والأجوبة" كما سيأتي ، ورد آراءه الكثير من النحويين والمفسرين من بعده .

^٤ - المرادي ، الجنى الداني ص ٤٤٦ .

^٥ - ابن مالك ، شرح التسهيل ٣ / ١٧٨ .

استعمال سيبويه لـ(رب) في مواضع التقليل في كتابه ولاسيما في باب الشواذ، لأن الشاذ بطبيعته أقل من المطرد.

على أن سيبويه قد استعمل (رب) في كتابه مصرحاً معها بالتكثير تارة وبالتقليل أخرى، كما هو في العبارات الآتية: يقول في (هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء): *"..وأكثر ما يكسر هذا عليه: (الفعلان) و(الفعلان) و(الفعل) .. وربما قالوا: (الأفعلاء) في الأسماء نحو: (الأنصباء) و(الأخمساء)، وذلك نحو الأول الكثير.."*^١. ويقول في (هذا باب تكسير الواحد للجمع): *"أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فإنك إذا ثلثته إلى أن عشره فإن تكسيه: (أَفْعُل) .. وربما جاء (فَعِيلاً) وهو قليل"*^٢، فهذه العبارات تنفي ما نسبته أصحاب المذهبين إلى سيبويه من أنه قد أثبت إحدى الدالتين لـ (رب) دون الأخرى، ولكنها لا تثبت في الوقت ذاته أن (رب) للتقليل والتكثير معاً عند سيبويه؛ فقد استعملها في بعض كلامه ولا مدخل فيه لإرادة تقليل أو تكثير، يقول في (هذا باب ما أعرب من الأعجمية): *"اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه"*^٣، فلا يمكن أن يكون قد قلّل (أو كثر) الأمر وضده في آن واحد! أي لا يستقيم أن يكون مقصوده: يقل (أو يكثر) أن يلحقوه ببناء كلامهم، ويقل (أو يكثر) أن لا يلحقوه به! كما لا يستقيم أن يكون قد أدخل الأداة هنا في الأضداد، أي أنه أراد بـ(ربما) في عبارته التقليل في الأولى والتكثير في الثانية أو العكس، لأن ذلك سيكون مدعاة إلى اللبس والغموض في فهم ما يراد، على أنه إن فهم المراد من كلام سيبويه—وهو فهم سيعود في المقام الأول إلى العلم بأحوال لغة العرب—فلن يفهم المراد من كلام العوام، لأن العربية تتسم بوجود قرائن لفظية أو معنوية عند استعمالها الأضداد، يقول أبو بكر الأنباري في حديثه عن الأضداد *"كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنه يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد"*^٤، وهذه الأداة استعملت في النصوص كثيراً على نحو ما استعملها

^١ - سيبويه، الكتاب ٣/ ٤٤٥.

^٢ - المصدر نفسه ٤/ ٤٧.

^٣ - المصدر نفسه ٤/ ٤٤٦.

^٤ - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، الأضداد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية/ بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)

سيبويه في عبارته السابقة وهي غفل من القرائن التي تقطع بأحد المعنيين، مما يدل على عدم دخولها في الأضداد. والعرب تستعمل (رب) في المعنى وضده أحياناً كقولهم: "رب عجلة تهب ريئاً"^١ وهو ضد قولهم: "رب ريث يُعقب فوتاً"^٢، ومنه قولهم: "رب كلمة سلبت نعمة"^٣ وهو ضد قولهم: "رب كلمة أفادت نعمة"^٤، فإن سُلّم بأن المقصود تقليل (أو تكثير) الشيء وضده في آن واحد، فكيف يُتصور أن تكون (رب) من الأضداد، وما الذي يقطع هنا بأن تكون للتقليل في أحد المعنيين وللتكثير في الآخر المضاد؟

وأما صلاحية وقوع (كم) في كل موضع غير نادر وقعت فيه (رب)، فقد أجاب الشلوبيني ابن مالك بأن لمجرور (رب) في تلك المواضع نسبتين مختلفتين: نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلة إلى غيره، فيمكن أن يؤتى بلفظ (كم) على نسبة الكثرة، ويمكن أن يؤتى بلفظ (رب) على نسبة القلة؛ وذلك أن المفتخر إنما يفتخر بما يكثر عنده من جهة، ويقبل عند غيره من جهة ثانية^٥، غير أن اعتراض الشلوبيني هنا أيضاً ضعيف؛ لأن حجته - في حال صحتها - إنما تصدق على الشواهد التي قيلت في مقام الفخر، على حين أن الشواهد التي أوردها ابن مالك لم تكن كلها في الفخر، فكيف يصح تقليل النظير في البيت الآتي الذي أورده ابن مالك:

وربّ أمورٍ لا تضيرك ضيرةً وللقلب من مخشاتهم وجيب^٦

وأمثال هذا البيت مما لم يرد في الفخر ولا وجود فيه للنظير كثيرة جداً.

^١ - أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، قدم له وعلق عليه: نعيم حسن زرزور (دار الكتب العلمية / بيروت د.ت. ٣٧٥ / ١).

^٢ - المصدر نفسه ٣٨٥ / ١.

^٣ - الميداني، مجمع الأمثال ٣٨٨ / ١.

^٤ - المصدر نفسه ٣٩٣ / ١.

^٥ - المرادي، الجنى الداني ص ٤٤٥. وانظر: البطلوسي، المسائل والأجوبة ص ٢٧٥.

^٦ - البيت لضابيء بن الحارث بن أرطاة البُرْجُمِيّ، انظر: أبا سعيد بن عبد الملك بن قريب الأَصْمَعِيّ، الأصمعيات، تحقيق: قصي الحسين (ط١)، دار ومكتبة الهلال/ بيروت ١٩٩٨م) ص ٩٢. أبا محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء، قدم له: حسن تميم، راجعه: محمد عبد المنعم العريان (ط٤)، دار إحياء العلوم/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ص ٢٢٥.

بل إن هذا النحو من الأبيات يتضمن عادة أموراً قد تُقلل وقد تُكثّر حسب تجارب الناس وخبراتهم، أي أن التقليل والتكثير كليهما يصدقان عليه بوجود (رب) وبدونها، ولعل هذا ما جعل العلائي يقف عند البيت السابق ونحوه مما أورده ابن مالك قائلاً: *"..وليس التكثير فيها متعيّناً ولا بد، ولكنه ظاهر، وقد يدعى فيها التقليل"*^١.

ومع ذلك فإنه حتى الأبيات التي تأتي فيها (رب) في مقام الفخر لا يستقيم معها توجيه الشلوبيني بأن (رب) فيها لتقليل النظير، لأن القول بذلك فيه إقحام معنى من خارج السياق اللغوي الذي ترد فيه (رب)، فمن أين يُعرف تقليل النظير في قول المفتخر مثلاً:

ويا رب يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنها خطٌ تمثال^٢

فالشاعر أدخل (رب) على جملة (يوم قد لهوت وليلة) وينبغي أن ينصب معنى الأداة على مضمون الجملة بعدها، لا على جملة لم يتفوّه بها الشاعر تقديرها: قليل نظرائي أو ما أقل أيام نظرائي في هذا الأمر!

على أن صلاحية وقوع (كم) الخبرية موقع (رب) لا يعني بالضرورة أن لهما المعنى نفسه، لأن الشبه الكبير بين التركيب الذي تدخل فيه (كم) والآخر الذي تدخل فيه (رب)، يجعل من السهل أن تقع كل منهما موقع الأخرى وإن اختلف المعنى. ف(لا) النافية للجنس في (لا رجل في الدار) يصح أن تقع موقعها (ما) المحتملة لنفي الوحدة مع اختلاف المعنى، ولا يمكن أن يُفرق بينهما في المعنى مكتوبتين دون قرينة الإعراب، على حين لا توجد قرائن في (رب أخ لك لم تلده أمك) و(كم أخ لك لم تلده أمك)، سوى ما تدل عليه الأحوال المشاهدة وهي أحوال تتغير بتغير طباع الناس وعصورهم.

إن أولئك الذين ذهبوا إلى أن (رب) في الأصل موضوعة للتقليل، لم يغفلوا عن تلك الشواهد التي أشار ابن مالك ومن بعده ابن هشام إلى ورود (رب) فيها للتكثير ولاسيما إذا كانت في مقام الفخر، ولكنهم أكثروا فيها التأويلات والتخرجات ما استطاعوا إليه سبيلاً.

^١ - صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر(ط)، دار البشير/ عمان ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م) ص ٢٥٤.

^٢ - امرؤ القيس بن حجر الكندي، الديوان، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي (دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.) ص ١٢٣.

فالبطليوسي (ت ٥٢١هـ) الذي سبق ابن مالك بنحو أكثر من قرن من الزمان، وقف عند كثير من تلك الشواهد، ولمح صلاحية وقوع (كم) موقع (رب) في بعض المواقع، ولكنه أرجع المسألة إلى باب الحقيقة والمجاز، فهو يرى أن استعمال إحداها مكان الأخرى إنما هو من قبيل المجاز، لأن (رب) في أصل وضعها للتقليل و(كم) للتكثير، وهذا يعني أن (رب) قد تستعار للتكثير مبالغة فتخرج عن بابها، دون أن يبطل ذلك حقيقتها التي وضعت عليها، فيصلح عندئذٍ أن تستعمل (كم) مكان (رب)، ولا يصلح ذلك حين تأتي (رب) على حقيقتها، ونظير ذلك أن العرب قد تستعمل المدح مكان الذم كقولهم للجاهل يا عالم، والذم مكان المدح كقولهم: (أخزاه الله ما أشعره!) و(لعنه الله ما أفصحه!)، وتضع النفي موضع الإيجاب، والإيجاب موضع النفي، وتخرج الواجب بصورة الممكن، والممكن بصورة الواجب؛ فكذلك إذا أرادوا التقليل استعاروا له لفظة تدل على التكثير، وإذا أرادوا التكثير استعاروا له لفظة تدل على التقليل، دون أن يبطل ذلك أصل وضع هذه الأشياء^١.

كما أورد شواهد يؤيد بها كون (رب) للتقليل، منها ما سبق ذكره من اعتراضات الشلوبيني على ابن مالك وهي آراء اقتبسها من البطليوسي^٢، كما أيد أيضاً مذهبه بقول العرب: ربما جار الأمير، وربما سفه الحليم، أي أن هذا "قد يكون وإن كان الأكثر غيره"^٣، ويظهر أن البطليوسي هنا قد أثبت لـ(رب) معنى من معانيها الحق من حيث لا يشعر حين أول (ربما) بـ (قد يكون) وهو معنى "الاحتمال والتوقع" الذي تؤديه الأداة (قد)، مما جعل النحويين وعلى رأسهم سيبويه يقرنون بين الأداة كما سيأتي.

^١ - البطليوسي، المسائل والأجوبة، ص ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٥. ونقل الحسن القيسي "مسألة رب" كاملة تقريباً من كتاب "المسائل والأجوبة" للبطليوسي، كما قام إبراهيم السامرائي بتحقيق هذه المسألة من الكتاب نفسه وأخرجها في المرة الأولى بمفردها في كتاب مستقل، ثم عاد وأخرجها في كتاب آخر يتضمن العديد من الرسائل الأخرى لمؤلفين آخرين، انظر: أبا علي الحسن بن عبد الله القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني (ط ١)، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) / ١ - ٢٩٠ - ٣٠٤. أبا محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة: "مسألة رُب"، تحقيق: إبراهيم السامرائي (المجمع العلمي العربي/ دمشق ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م) ص ٤ - ٢٤. إبراهيم السامرائي، رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ: (من كتاب المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي: مسألة "رب") (ط ١)، مكتبة المنار/ الأردن ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ص ٢٠٣.

^٢ - انظر ص ١٢، ١٤ من هذا البحث.

^٣ - البطليوسي، المسائل والأجوبة ص ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧. وانظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح / ١ - ٢٩١ - ٢٩٣.

واستدل أيضاً بنص ورد عن المبرد يقول فيه: "وكانت الخنساء وليلى الأخيلية مباينتين في أشعارهما لأكثر الفحول، ورب امرأة تتقدم في صناعة، وقلما يكون ذلك..."^١، غير أنه لا يوجد في هذا النص دليل على ما قال؛ فالبطليوسي -كغيره من أصحاب هذا المذهب- يجعل من (قلما) أو (قليل) أو (ما أقل!) معنى مرادفاً لـ(رب)^٢، فكيف يتصور إذن أن يقال: وقليل من النساء من تتقدم في الصناعة، أو: ما أقل ذلك!، ثم يعطف قائلاً: وقلما يكون ذلك! إذ لو كان التقليل مستقفاً من (رب) لما احتجج إلى العطف عليها بـ(قلما)، كما لا يتصور أن يُراد بـ(رب) في النص التكثر على مذهب القائلين بالتكثر، لئلا ينقض آخره أوله. ثم إنه لو كان التصريح بلفظ القلة بعد (رب) دليلاً على إفادتها للتقليل لكان تصريح سيبويه أيضاً بلفظ الكثرة بعدها دليلاً على إفادتها التكثر^٣.

ومن الأشعار التي استدلت بها على التقليل قول حاتم الطائي:

إني لأعطي سائلي و لربما أكلف ما لا يستطاع فأكلف^٤

ولكن الشاعر هنا في معرض المباهاة والافتخار بكرمه، فجعل (رب) هنا للتقليل يناقض ما سبق أن قرره البطليوسي من أن الافتخار "لا يكون إلا بما كثر من الأمور في الغالب"^٥، فكان ينبغي بناء على نظرة أكثر النحويين وعلى رأسهم البطليوسي نفسه أن تجعل (رب) هنا للتكثر ولو من قبيل المجاز الذي خرج به البطليوسي الأشعار التي قيلت في معرض الفخر، يقول العلاني معلقاً على البطليوسي: "...جعل (رب) هنا للتقليل وليست صريحة في ذلك.. بل لعل مراده التكثر لأنه في مقام التمدح"^٦.

^١ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط)، المكتبة العصرية/ بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ٣١٦/٤.

^٢ - البطليوسي، المسائل والأجوبة ص ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧. وانظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩١-٢٩٣.

^٣ - انظر نصوصاً أخرى صرح فيها بلفظ: (قليل) أو (كثير) بعد (رب) ص ٢٣، ٢٤ من هذه الدراسة.

^٤ - حاتم بن عبد الله الطائي، الديوان، صنعة: يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق: عادل سليمان جمال (مطبعة المدني/ القاهرة د.ت). ص ٢٢٤. البطليوسي، المسائل والأجوبة ص ٢٦٨.

^٥ - البطليوسي، المسائل والأجوبة ص ٢٧٣.

^٦ - العلاني، الفصول المفيدة في الواو المزيعة ص ٢٥٣.

ويعد باب المجاز هو المنفذ الأول الذي لجأ إليه القائلون بالتقليل لتأويل مجيء (رب) في المواضع التي لا يناسبها إلا التكثير، يقول الرضي: "قد غلب عليها الاستعمال بمعنى التكثير، حتى صارت في التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة"^١، وهذا الذي ذكره الرضي هو ما يطلق عليه المحدثون اسم "المجاز الميت" الذي فقد مجازيته واكتسب الحقيقية من "الألفة وكثرة التردد"^٢. ولعل كثرة ورود (رب) في مواضع المباهاة والفخر هو ما جعل هؤلاء يؤولون عبارة سيبويه بما يوافق مذهبهم، يقول ابن أبي الربيع: "ولأجل هذا قال سيبويه: إن (كم) بمنزلة (رب)، يريد أنهما يستعملان في الفخر، وإن كانت (رب) للتقليل، و(كم) للتكثير"^٣، بل لقد أشار بعضهم إلى أن استعمال (رب) للتكثير لا يكون إلا من قبل البلغاء لضرب من التصرف في الكثير وجعله مع كثرته قليلاً لداعٍ، وأما استعمالها للتقليل فيقع في كلام عامة العرب^٤.

إن ما ورد عن سيبويه حول هذه الأداة يمكن فهمه في ضوء ما جاء عن بعض النحويين من بعده^٥، فالاسم الواقع بعد (رب) و (كم) يدل على أكثر من واحد كما أشار الفارسي^٦، فهو مفرد يراد به الجمع، كما أن الأداتين فيهما إخبار، فإذا قال: (كم غلامٍ ملكت!) أخبر عن وجود غلمان لا غلام واحد، وإذا

^١ - رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر (ط٢)، جامعة قاريونس/ بنغازي (١٩٩٦م) ٤/ ٢٨٧. وانظر: الجرجاني، المقتصد ٢/ ٢٨٢. تاج الدين أحمد بن محمد بن عمر الجندي، الإقليد شرح الفصل، تحقيق: محمود أحمد علي أبوكته الدراويش (ط١)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م). محمد بن أحمد الأهدل، الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، تحقيق: محمد الإسكندراني (ط١)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ص ٢٦٣.

^٢ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة (ط٥)، عالم الكتب/ القاهرة ١٩٩٨م) ص ٢٤٢.

^٣ - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٢٠. وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٢٨، ٢/ ١٤١. أثير الدين أبا حيان محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندواي (ط١)، دار القلم/ دمشق ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ٤/ ١٢٨.

^٤ - عصام الدين إبراهيم الإسفراييني، شرح الفريد، تحقيق: نوري ياسين حسين (ط١)، المكتبة الفيصلية/ مكة المكرمة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ص ٢٤٤.

^٥ - ما سيأتي هو محاولة لفهم ما ورد عن سيبويه في ضوء ما جاء من أقوال مشابهة للنحويين من بعده، بصرف النظر عما ستثبته هذه الدراسة.

^٦ - انظر ص ١١ من هذا البحث.

قال: (رب غلامٍ ملكتُ)، أخبر أيضاً عن أكثر من واحد ، جاء في كتاب " الجمل في النحو " المنسوب إلى الخليل: "قولهم: (كم رجلٍ عندك) أراك : (رب رجلٍ عندك)"^١، وضع (كم) بإزاء (رب) من حيث كونها خبراً لا استفهاماً، فكلتا العبارتين تخبران عن وجود أكثر من رجل بصرف النظر عن إرادة تقليل أو تكثير ذلك، وجاء عن الخليل أيضاً: "و(رب) كلمة تفرد واحداً من جميع ، يقع على واحدٍ يعنى به الجميع"^٢، فالكثرة لا (التكثير) مستفادة من معنى الجمع الذي يتضمنه لفظ المفرد النكرة الواقع بعد (كم) و(رب) ، ثم يأتي دور الأداتين في إنشاء معنى (التكثير) أو (التقليل) لنسبة تلك الكثرة. وهذا المعنى الإخباري من جهة، الإنشائي من جهة ثانية تنبه إليه النحويون^٣ ، ولكن أكثرهم – ولاسيما القائلين بالتقليل – لم يجعل منه نقطة التقاء بين (كم) و(رب) في المعنى، عدا أولئك الذين ذهبوا إلى أن (رب) تكون للتقليل والتكثير، فقد وجّه بعضهم حمل (كم) الخبرية على (رب) في بنائها ولزومها صدر الكلام، بأن (كم) لإنشاء التكثير كما أن (رب) لإنشاء التكثير أو التقليل.^٤

وقد وردت عن المبرد عبارات شبيهة بما ورد عن سيبويه مع كون (رب) عنده للتقليل، يقول: "و(رب) معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً، لأنه واحد يدل على أكثر منه"^٥، فهنا يصرح المبرد بدلالة (رب) على التقليل، ولكنه يقول في موضع آخر: "واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر لأنها اسم فهي مخالفة لرب في هذا، موافقة لها في المعنى"^٦، ويقول: "فأما (كم) التي تقع خبراً فمعناها معنى (رب)، إلا

^١ - الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة (طه)، لم يذكر مكان النشر ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ص ١٢٤.

^٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وزميله (دار مكتبة الهلال/ لم يذكر مكان النشر د.ت. ٨/ ٢٥٨.

^٣ - انظر مثلاً: أبا عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليبي (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- إحياء التراث الإسلامي/ الجمهورية العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ١/ ٥٢٣. الرضي ، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٥٠. بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى (ط)، لم يذكر مكان النشر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ٧/ ١٢٦ - ١٢٧.

^٤ - انظر في هذا: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين (ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ١١٨/٤. مصطفى محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، تحقيق: عبد السلام محمد أمين (ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ١/ ٥٠١.

^٥ - المبرد، المقتضب ٤/ ١٣٩ - ١٤٠.

^٦ - المصدر نفسه ٣/ ٦٥.

أنها اسم و(رب) حرف^١، وهذه العبارة شبيهة بعبارة سيوييه التي أشكلت على النحويين، وظهرها يدل على أن (رب) تفيد التكثير، فهل ناقض المبرد نفسه؟

ينجلي الأمر بوضوح من خلال عبارات ساقها المبرد بعد إنشاده البيت الآتي :

كم عمّةٌ لكَّ يَا جَرِيرٌ وخَالَةٌ فدعاء قَدَّ حَلَبْتُ عليّ عشاري^٢

البيت يروى برفع (عمّة) ونصبها وجرها ، يقول المبرد: "فإنّا قلت (كم عمّةٍ) فعلى معنى : رب عمّةٍ ، وإنّا قلت : (كم عمّةٌ؟) فعلى الاستفهام"^٣، ثم قال: "فإنّا قلت : (كم عمّةٍ) فلست تقصد إلى واحدة ... وكذلك ما كان في معنى (رب) لأنك إذا قلت: رب رجل رأيتَه ، لم تعن واحداً"^٤، فالمبرد يقرن بين (كم) الخبرية و(رب) في المعنى بجامع الإخبار، فقله: (كم عمّةٍ) معناها (رب عمّةٍ) ، يعني أن معناها الإخبار عن وجود أكثر من عمّة لا الاستفهام ، فهو لم يصرح بكون (كم عمّةٍ) أريد بها الخبر ، وإنما فهم ذلك ضمناً بمساواته ب(رب عمّة) من جهة ، ومقابلته إياه بالاستفهام من جهة أخرى، ثم هو في عبارته الثانية يشير إلى أن (رب) وما كان في معناها وهي (كم) الخبرية لا يراد بهما الواحد بل الجمع ، وهذا لا يناقض ما كان قد قرره سابقاً من أن (رب) معناها الشيء يقع قليلاً، لأن هذا الجمع يمكن تقليله أو تكثيره، وهذا هو المعنى الثاني المشترك بين الأداتين وهو المعنى الإنشائي.

وجاء عن الزجاجي أن (رب) "للشيء يقع قليلاً"^٥، ولكنه يقول أيضاً: "(كم) لها وجهان: تكون سؤالاً

عن عدد .. وتكون خبراً بمعنى (رب)"^٦، وهذا الكلام يتناقض إذا لم يُحمل على إرادة معنى الإنشاء.

^١ - المصدر نفسه ٥٧ / ٣.

^٢ - همام بن غالب بن صعصعة الملقب بـ(الفرزدق)، ديوان الفرزدق، (دار صادر/ بيروت د.ت.) ٣٦١ / ١.

^٣ - المبرد، المقتضب ٥٨ / ٣.

^٤ - المصدر نفسه ٥٨ / ٣ - ٥٩.

^٥ - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حروف المعاني والصفات، تحقيق: حسن شاذلي فهود (دار العلوم) لم يذكر مكان النشر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ص ٢٨.

^٦ - الزجاجي، حروف المعاني ص ٦٤.

ومن اقتران (كم) الخبرية بـ(رب) عند النحويين من جهة المعنى الإخباري، ما جاء عن الواسطي الضريير، فقد قرر أولاً أن (كم) الخبرية نقيضة (رب) من أنها للتكثير و(رب) للتقليل^١، ثم علل لصدارة (كم) في الكلام فقال: "وإنما استحقت هذا لأن معناها إما الاستفهام أو (رب)"^٢، يريد أن معناها إما الاستفهام أو الخبر.

ومن اقترانهما من جهة المعنى الإنشائي قول الجامي: "و(رب) للتقليل أي لإنشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن (كم) وجب لها صدر الكلام لكونها لإنشاء التكثير"^٣.

وقد اجتمعت الإشارة إلى المعنيين: الإخباري والإنشائي في عبارة وردت عن ابن يعيش، يقول واصفاً (كم) الخبرية: "وتقع في الخبر موقع (رب)، و(رب) حرف فزارعتها (كم) في الخبر فبنيت كبنائها، والراد بمضارعها لها أن (رب) لتقليل الجنس، و(كم) في الخبر لتكثيره"^٤، فهذا هو المعنى الإنشائي، ثم قال: "وكل جنس فيه قليل وكثير، فالكثير مركب من القليل، والتقليل بعض الكثير، فهما شريكان لذلك"^٥، وهذه هي حقيقة القلة أو الكثرة التي يتضمنها الجنس الواقع بعد (رب) أو (كم). ويتضح من أقوال ابن يعيش أنه ممن يذهب إلى أن (رب) للتقليل ومع ذلك فهو يقول: "و(كم) سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى (رب)"^٦، أي تستعمل للإخبار والإنشاء.

^١ - القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضريير، شرح اللمع في النحو، تحقيق: رجب عثمان محمد (ط١)، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ص ١٩٤.

^٢ - المصدر نفسه ص ١٩٤ - ١٩٥.

^٣ - نور الدين عبد الرحمن الجامي، الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، تحقيق: أسامة طه الرفاعي (مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/ الجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ٢ / ٣٢٦.

^٤ - ابن يعيش، شرح الفصل ٢م ج ٤ / ٣١٠.

^٥ - المصدر نفسه ٢م ج ٤ / ٣١٠.

^٦ - ابن يعيش، شرح الفصل ١م ج ١ / ١٥٨.

وقد بين النحويون أنه لا تنافي بين كون (كم) لإنشاء التكثير وكونها خبرية على رغم ما بين الخبر والإنشاء من التنافي وذلك لاختلاف الجهة^١، وما ذكره هنا ينسحب على (رب)؛ فالإنشاء في (رب) يكون من جهة التقليل أو التكثير القائم في نفس المتكلم، ولا يقصد المتكلم أن لهذا الاستقلال أو الاستكثار خارجاً، بل هو الموجد لهما بكلامه، ومن ثم فإنه لا يحكم عليه بصدق أو كذب، فإذا قال: (رب رجل لقيت) فلا يصح أن يقال له: كذبت ما استقللت أو ما استكثرت ذلك. أما الإخبار فيكون من جهة القلة أو الكثرة لا باعتبار التقليل والتكثير، والقلة أو الكثرة أمر له وجود في الخارج بدون قول، فإن طابق الكلام ذلك الأمر الواقع في الخارج كان صدقاً وإن لم يطابق كان كذباً، فإذا قال: (رب ضيف أكرمت) فله جهتان: إحداهما التكثير القائم في ذهن المتكلم ولا وجود له في الخارج، وبهذا الاعتبار تكون (رب) إنشائية، والأخرى: كثرة الضيوف المخبر عنهم، وهذا له وجود في الخارج، ويحتمل الصدق والكذب، وبهذا الاعتبار تكون خبرية.

رُبَّ في النصوص:

لقد أدى تضييق المجال الدلالي لهذه الأداة وحصره في دلالاتي التقليل والتكثير إلى التكلف والتعسف في تأويل النصوص والبعد عن الغرض المراد منها، حتى لقد بدا هذا المعنى الإنشائي في كثير من النصوص غامضاً تارة أو غريباً وغير مقبول تارة أخرى، كما أدى إلى تجاهل الدلالات الأخرى لـ(رب)، التي يفصح عنها السياق والموقف الكلامي الذي استعملت فيه الأداة، ومن هذه الدلالات:

التحقيق:

يظهر أن دلالة (رب) على التقليل إنما نشأت بالضرورة غير مقصودة لذاتها، لأن العرب كثيراً ما استعملت (رب) في المستغرب والعجيب، أو فيما يخالف المتوقع، أو فيما خرج عن العادة والمألوف،

^١ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٢٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٥٠. السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني، حاشيته على كتاب المطول بهامش كتاب المطول في شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين بن مسعود التفتازاني (المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة د.ت.) ص ٢٢٤. الدماميني، تعليق الفرائد ٧/ ١٢٧. الصبان، حاشية الصبان ٤/ ١١٨. عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي (ط٣)، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م) ص ٢٧.

ولاشك في أن ما يخرج عن المؤلف نادر بطبيعته ولا يحدث بصورة مستمرة.

فإذا سمع الإنسان مثلاً صوت الرعد في يوم غائم توقَّع نزول الغيث، ولا يمكن بسهولة أن يتوقع عكس ذلك، فإذا قال المتكلم في هذا الموقف: "ربِّ صلفٍ تحت الراعدة!"^١ أدى ذلك إلى تنبيه الذهن إلى إمكان حدوث العكس بصرف النظر عما يضرب له هذا المثل، والأمر نفسه يمكن أن يقال في: "ربما صحت الأجسام بالعلل"^٢ و"رب رميةٍ من غير رام"^٣ و"رب نعلٍ شرٌّ من الحفاء"^٤.

والعرب تقول: "ربِّ أخٍ لك لم تلده أمك"^٥، و مضمون هذا القول يخالف ما جرت به السنن الاجتماعية من كون الأخوة بالنسب، على أن هناك من يستنتج معنى الكثرة في المثل لتغيير أحوال البشر وعلاقاتهم الإنسانية، فإذا ما نُظر إلى الظروف والسياق الذي استعملت فيه (رب) هنا لم يُلاحظ ما يؤدي إرادة التقليل أو التكثر.^٦

ف(رب) تستعمل- في الغالب- لتحقيق ما يبعد في الظن أو يخالف الإلف والعادة، ولكن حدوث ما يخالف المتوقع قليل الاحتمال بالنسبة إلى حدوث المتوقع، ومن هنا انجرَّ معنى القلة لا التقليل؛ فبيها إشعار بالقلة لا إنشاء التقليل، وهذه القلة ليست هي المقصودة بالإخبار وإنما تُفهم من طبائع الأشياء والحوادث، إذ لا معنى للإخبار عن قلة ما جرت العادة بقلته، وإنما الغرض إثبات حدوثه لأن ما ندر

^١ - (الصف): قلة النَّزَل والخير، أي أن السحاب ربما رعدت ولم يكن منها خير، يضرب للغني البخيل. أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وزميله (ط١)، المكتبة العصرية/ بيروت ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م) ١/ ٤١٠. جارالله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب (ط٢)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) ٩٦/ ٢. الميداني، مجمع الأمثال ١/ ٣٧٥.

^٢ - الميداني، مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣.

^٣ - العسكري، جمهرة الأمثال ١/ ٤١٤. الميداني، مجمع الأمثال ١/ ٣٨١. الحسن اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمد حجي وزميله (ط١)، دار الثقافة/ الدار البيضاء ١٤٠١هـ- ١٩٨١م) ٣٨/ ٣.

^٤ - الميداني، مجمع الأمثال ١/ ٣٧٩. الزمخشري، المستقصى ٢/ ٩٩.

^٥ - العسكري، جمهرة الأمثال ١/ ٤٠٦. الميداني، مجمع الأمثال ١/ ٣٧٢. الزمخشري، المستقصى ٢/ ٩٣. اليوسي، زهر الأكم ٣/ ٣٦.

^٦ - تذكر المصادر أن هذا المثل يروى للقمان بن عاد، وذلك أنه بينما كان يسير إذ أصابه عطش فوجد مظلة في فنائها امرأة تداعب رجلاً، فاستقى لقمان ثم سأله المرأة: "من هذا الشاب إلى جنبك فقد علمته ليس ببعلك؟" فقالت: "هذا أخي" فقال لقمان: "رب أخ لم تلده أمك" فذهبت مثلاً. الميداني، مجمع الأمثال ١/ ٣٧٣. ولا تخفى إيماءة لقمان إلى المرأة بأن ما زعمته أختها هو في حقيقة الأمر ليس بأخيها ولكن قد يكون أختاً لم تلده أمها!!

يكون عرضة لإنكار حدوثه ، ولذلك كان من غير المستساغ أن يقال مثلاً: (رب كريمٌ يجود) و(رب صدوقٌ يصدق) بخلاف ما لو قيل: (رب بخيلٌ يجود) و (رب كذوبٌ يصدق) أي أن ذلك يكون، ولما كان هذا الموضوع موضع تحقيق وإثبات صح أن يعبر عنه بـ(قد) التحقيقية فيقال: (قد يجود البخيل) و(قد يصدق الكذوب)^١، وهذا ما جعل عبد القاهر الجرجاني يؤكد على أن الخبر إذا كان على خلاف العادة وعمّا يستغرب من الأمر ويبعد في الظن يحسنُ فيه التحقيق والتوكيد^٢.

ولأن ما يقلّ يحتاج إلى إثبات وتحقيق ، استعمل الأدباء (رب) في تحقيق وإثبات وجود الأشياء التي يصفونها بالقلة ، فالجاحظ مثلاً يتحدث عن (الشَّبُوط) وهو نوع من السمك ويصفه بأنه " في أصل العدد من أَقَلِّ السمك"^٣، وقلة عدده تجعل الغالب على الظن أنه لا يوجد نهر يكون أكثر سمكه الشَّبُوط وهو ما جعل الجاحظ يستدرك قائلاً: "على أنه رب نهرٍ يكون أكثر سمكه الشَّبُوط"^٤، أي يوجد نهر هكذا، ولأن (رب) لا تحمل دلالة قلة أو كثرة أردف قائلاً: "ونلك قليل"^٥؛ لئلا يُظن أن الأنهار التي على هذا الوصف كثيرة، كذلك فعل سيبويه والمبرد في استعمال (رب) متبوعة بلفظ (قليل) أو (كثير) في نصوص سبق ذكرها^٦.

ومما صُرح فيه بلفظ القليل والكثير بعد (رُبّ) النص الآتي يخاطب فيه سعيد بن وهب الفضل بن يحيى: "...أبيها الوزير: إني ما كنت استعددت لهذه الحال، ولا تقدمت لها عندي مقدمة فأعرفها، ولكن قد حضرني بيتان أرجو أن ينوبا عن قصيدة، فقال: هاتهما، فربّ قليلٍ أبلغ من الكثير"^٧، ومن ذلك قول امرأة

^١ - اضطرب النحويون فيما تفيد (قد) هنا، انظر ص ٣٧ من هذا البحث.

^٢ - أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر (ط٣)، مطبعة المدني/ القاهرة، دار المدني / جدة ١٤١٩هـ - ١٩٩٢م) ص ١٣٤، ٣٢٥.

^٣ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ج ١م / ١٠٠.

^٤ - المصدر نفسه ج ١م / ١٠٠.

^٥ - الجاحظ، الحيوان ج ١م / ١٠٠.

^٦ - انظر ص ١٢، ١٣، ١٦ من هذا البحث.

^٧ - أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وآخرين (ط١)، دار صادر/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ٢٠/٢١٧.

تخاطب المأمون: "اجعلوا لنا معكم من القول نصيبًا، فقال لها المأمون: قولي، فربَّ صواب منك كثير"^١، فهل أراد أن يقلل صوابها الكثير! أم أراد: كثير من صواب منك كثير!

بل لقد اجتمع الأمران: أي وصف مجرور (رب) بـ(قليل) و(كثير)، في عبارة ابن الأثير الآتية: "فربَّ لفظٍ قليل يدل على معنى كثير، وربَّ لفظ كثير يدل على معنى قليل"^٢!! وهي عبارة غامضة مليسة إذا فُهمت في ضوء دلالة (رب) على التقليل أو التكثر، على حين ينجلي الغموض عنها إذا قرئت باعتبار دلالة (رب) على التحقيق.

وقد أثبت لها بعض النحويين هذا المعنى من حيث أراد أن يثبت التقليل، فقد أجمع علماء المعاني على أن المخاطب حين يكون مترددا في قبول الحكم أو منكرًا له يحسن أو يجب توكيد الخبر له، ويُفهم من النحويين أن (رب) حرف جواب للمتدّد أو المنكر، يقول ابن السراج وهو ممن يرى أن (رب) للتقليل: "والنحويون كالمجمعين على أن (رب) جواب.. إذا قال: (رب رجل جاءني فأكرمه وأكرمه).. فكأنه قال له قائل: (ما جاءك رجل فأكرمه وأكرمه)، فقلت: (رب رجل جاءني فأكرمه وأكرمه).."^٣، فالمخاطب منكر للحكم، بل لقد أردف ابن السراج موضحًا المعنى: "أي: قد كنت فعلتُ ناك"^٤، وليس من شك أن (قد) هنا لتحقيق وتوكيد الخبر، وقد أشار سيبويه إلى أن (قد فعل) جواب لـ (أفعل؟) و(لما يفعل)^٥، أي للسؤال والنفي. فالقائل: (ما جاءك رجل..) كان منكرًا بصيغة النفي: (ما فعلت)، ولا يستقيم أن يكون المجيب قد قلل ما أنكره المخاطب، ولا سيما أن النحويين يذهبون إلى أن "تقليل الشيء يقارب نفيه"^٦!

^١ - الأصفهاني، الأغاني ١٠/ ١٥٢.

^٢ - ضياء الدين نصر الله أبو الفتح بن محمد بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية/ صيدا ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ٢/ ٦٨.

^٣ - ابن السراج، الأصول ١/ ٤١٧.

^٤ - المصدر نفسه ١/ ٤١٧.

^٥ - سيبويه، الكتاب ٣/ ١٣١، ٤/ ٣٤٥.

^٦ - أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم (ط)، المطبعة العصرية/ الكويت ١٩٧٦م) ١/ ٢٤٠. وانظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٣/ ٦٤. أبا البركات الأنباري، منثور الفوائد ص ٣٨. ابن يعيش، شرح الفصل ٣٨ج ١/ ٥١٠.

وقد تكون (رب) جواباً للسؤال، فقد نقل ابن عصفور عن المبرد قوله: "النحويون كالمجمعين على أن (رب) جواب لكلام متقدم، فإذا قلت: (رب رجل عالم لقيت) هو جواب لمن قال: (هل لقيت رجلاً عالماً؟) أو من قُدِّر سؤاله كذلك.."^١، والتحقيق والتوكيد مطلوب في جواب السائل.

ولا يملك شراح الدواوين والشواهد إلا أن يقابلوا (رب) بـ(قد) التحقيقية على رغم زعمهم بأنها للتقليل، ففي البيت:

وقبلك ربّ خصمٍ قد تمالوا عليّ فما هِلعتُ ولا دعوتُ^٢

يقول المرزوقي شارحاً البيت: "...وقد بليت قبلك يقوم.."^٣.

ويقول البغدادي: "...رب رجل جاءني فأكرمته، أي: قد كنت فعلت ذاك"^٤.

وقد وردت إشارة فريدة لدى ابن الحاجب لم أقع على غيرها لدى النحاة يذكر فيها أن (رب) تكون للتحقيق في بعض المواضع، ففي البيت:

ربما الجاملُ المؤبّلُ فيهم و عناجيجُ بينهن المِهَارُ^٥

يقول ابن الحاجب: "ومعنى البيت يقول: إن هؤلاء نوابل كثيرة وخيل متوالدة وليسوا فقراء، وليست

(رب) في هذا الموضع وما أشبهه... لتحقيق التقليل، ولكنها لتحقيق الشيء خاصة"^٦.

^١ - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٢٠.

^٢ - البيت لسنان بن الفحل، انظر: أبا علي أحمد بن محمد المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين و زميله (ط١)، دار الجيل/ بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م) ١ / ٥٩١.

^٣ - المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١ / ٥٩١.

^٤ - عبد القادر عمر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح و زميله (ط٢)، دار الثقافة العربية / دمشق، ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ٣ / ٢٠٦.

^٥ - البيت لأبي دؤاد الإيادي، انظر: غوستاف □ون غرناوم، دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس وآخرين (دار مكتبة الحياة/ بيروت د.ت.) ص ٣١٦.

^٦ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٥٣.

على أن القلة قد ترتبط أحياناً بـ(رب) التحقيقية كما سبق، إذ يظهر أن من أسباب استعمال العرب لهذه اللفظة أن تكون مسوغاً للإخبار عن النكرة في المواضع التي لا يصح فيها من الناحية الدلالية أن يخبر عن المعرفة؛ لئلا يؤدي ذلك إلى تعميم أو إطلاق الحكم، فلو قيل مثلاً: (الضارة نافعة)، لحكم على كل ضارة بأنها نافعة أو لحكم على حقيقة الضرر بأنه نفع وهو ما لا يصح ولا يستقيم، ولو قيل: (ضارة نافعة) لكان المعنى: هذه (أو هي) ضارة نافعة، وهذا تعبير يستعمله من يريد الإخبار عن شيء ما أو حادثة ما بأنها كانت ضارة نافعة، فالإخبار ينصب هنا على المضمرة المعرفة ولفظة (ضارة) هي الخبر لا المخبر عنه، أما إذا قيل: (رب ضارة نافعة) فهم منه أمران: الأول وهو المقصود: تحقيق وإثبات وجود ضرر ينفع وهو ما يخالف المؤلف وتنكره طبائع الأشياء، والثاني يفهم بالضرورة وهو: أن بعض الضرر قد ينفع، وهنا ينصب الإخبار على لفظة (ضارة) وهي لفظة نكرة ما كان ليبتدأ بها لولا أنها سبقت بـ(رب)، فالقلة هنا ارتبطت في المقام الأول بتنكير المفرد الواقع بعد (رب)، بدليل أن العرب كثيراً ما تحذف (رب) ويبقى التنكير والجر ولا يتغير المعنى، وتأتي العرب بالواو في الغالب بعد الحذف لا ليكون عوضاً عنها بزعم أن حذف حرف الجر وبقاء عمله ضعيف كما يعلل البصريون، وإنما لتكون دليلاً على (رب) المحذوفة، وإنما احتيج إلى التدليل عليها ليعلم أن الاسم المفرد النكرة هو مبتدأ في المعنى لا خبر، فهناك فرق بين: (رمية من غير رام) إذ (رمية) هنا خبر وهي في دلالتها مقيدة بمبتدئها ومرتبطة في ذهن المتكلم بحادثة ما، وبين: (ورمية من غير رام) فالنكرة هنا هي المبتدأ في المعنى وهي موضع الاهتمام وتفيد ما كانت تفيده قبل حذف (رب) في: (رب رمية من غير رام)، فالمعنى في الحالين- أي قبل الحذف وبعده-: يمكن أن توجد رمية من غير رام، فهي تثبت إمكانية وجود هذا الأمر المخالف لما جرت به العادة، ومن البدهة أن يستنتج العقل قلة حدوث هذا الأمر، فهي قلة إذن ليست هدفاً للإخبار عنها، كما أن تقليل هذا الأمر ليس من مقاصد المتحدث، فليس غرضه أن يقول: ما أقل الرميات التي بدون رام! ولا معنى لأن يقلل ذلك.

ولكن استعمال (رب) التحقيقية لا يقتصر على ما ندر من الأمور والوقائع، فقد أكثر الشعراء من استعمالها في قصص أحداث عامة مضت، أو التعبير عن تجارب شخصية حدثت وانتهت، أو وصف أمور أو وقائع جرت لمجرد الوصف، وهذا غالب أمر (رب) في الشعر، ويكاد يكون التحقيق معنى لا يفارق (رب) حتى مع معانيها الأخرى.

الإبهام على السامع:

يتجلى هذا المعنى الأشعار التي يسوقها الشعراء في الأحاجي، ومنها الأبيات الآتية التي أوردها البطليوسي واستدل بها على معنى التقليل وهي أبعد ما تكون عن هذا المعنى الإنشائي:

رب نهرٍ رأيت في جوفٍ خُرجٍ يترامى بموجه الزخار
ونهارٍ رأيت منتصف الليل لـ لـ وليلٍ رأيت وسط النهار
وثلاثين ألف شيخٍ قعوداً فوق غصن ما ينثني لانكسار^١

أراد بالخُرج الوادي الذي لا منفذ له، وبالنهار: فرخ الحبارى، وبالليل: فرخ الكروان، وبالشيخ: الرذاذ الصغير من المطر^٢. فهذه أشياء مخصوصة بأعيانها كما يقول البطليوسي، ولكن الغرض من ذكرها على هذا النحو هو الإبهام على السامع ليظلم التأمل فيها ويحاول الكشف عن ماهيتها، فقوله مثلاً: "ونهارٍ رأيت منتصف الليل" إنما قصد به حقيقة فرخ الحبارى من حيث هو فرخ تلك سمته، لا من حيث كم من الفراخ يستقله، فالمعنى في كل ذلك إخباري صرف، لا يرمي فيه الشاعر إلى تقليل أو تكثير. ولعل من ذلك الأبيات التي أوردها ابن هشام واستدل بها على معنى التقليل:

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلدْه أبوان^٣

^١ - البطليوسي، المسائل والأجوبة ص ٢٧١. وقد ساق البطليوسي أبياتاً أخرى ملغزة فيها دلالة أقوى على عدم إرادة المعنى الإنشائي وهي قول ذي الرمة:

وجارية ليست من الإنس، تُشتهي ولا الجن قد لاعبتها ومسي زهني
فأدخلت فيها قيد شبرٍ موفرٍ فصاحت ولا والله ما وُجدت تزني
فلما دنت إهراقة الماء أنصتت لأعزله عنها وفي النفس أن أنثني

غيلان بن عقبة بن مسعود الملقب بـ(ذي الرمة)، الديوان، شرح: الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد (ط٢)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م) ص ٥٩٧. البطليوسي، المسائل والأجوبة ص ٢٧١. والمقصود بالجارية البكرة التي توضع على البئر ليستقى عليها، وقوله "قيد شبر" : المحور الذي يدخل في ثقب البكرة، ولا معنى للتقليل هنا.

^٢ - البطليوسي، المسائل والأجوبة ٢٧١.

^٣ - نسبة سيبويه وشرح كتابه إلى رجل من أزد السراة، الكتاب ٢/ ٢٧٧. الأعلام أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (ط١)، دار الشؤون الثقافية العامة/بغداد (١٩٩٠م) ص ٣٣٤. ونُسب أيضاً لعمر بن الجُنبي، انظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح شواهد المغني، بتصحيح وتعليق: محمد محمود الشنقيطي (منشورات دار مكتبة حياة/ بيروت، د.ت). ١/ ٣٩٩. أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على

ومن الغريب قول بعضهم يشرح البيت السابق محاولاً إقحام التقليل: " يعني أن هذين النوعين قليل، إذ لم يوجد من الأول إلا عيسى بن مريم عليهما السلام، ولم يوجد من الثاني إلا أبونا آدم صلوات الله عليه"^١ ! فأي تقليل يمكن أن يكون في فرد وحيد هذه سمته؟

إن التقليل والتكثير يصدقان على ما يمكن أن يتعدد أو يقبل الزيادة والنقصان، وأمّا ما يُعرف بالنقل أو بديهية العقل أنه واحد لا ثاني له في الوجود فإنه لا معنى لتقليله، ولقد أصاب الرضي وهو يشير إشارة مقتضبة إلى أن الذات الواحدة لا يدخل فيها التقليل والتكثير^٢، كذلك أشار السبكي إلى أنه لا ملازمة بين الوحدة والتقليل، وأن الشيء الواقع مرة واحدة لا يقال له: قليل^٣.

ومن استعمال (رب) لغرض الإبهام البيتان الآتيان اللذان يليان السابق:

وذي شامةٍ غراءٍ في حر وجهه مجللة لا تنقضي لأوانٍ
ويكمل في تسعٍ وخمسٍ شبابه ويهرم في سبعٍ معاً وثمانٍ^٤

والمقصود ذات واحدة هي القمر، وليس القمر مما يقلل أو يكثر. ومن ذلك أيضاً قول الآخر:

ومضروبٍ بلا جُرمٍ مليح اللونٍ معشوقٍ
له قدُّ الهلالِ على مليح القدِّ ممشوقٍ
وأكثرُ ما يرى أبداً على الأمشاطِ في السُّوقِ^٥

والمقصود به: الخلخال، ولم يكن غرض الشاعر تقليل الخلخال وإنما أراد حقيقته وماهيته.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) / ١
.٨١

^١ - محمد بن علي بن موسى الأنصاري، مفتاح الإعراب، تحقيق: محمد عامر أحمد حسن (مكتبة الإيمان ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥م) ص
.٩٦

^٢ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٦٤.

^٣ - بهاء الدين أحمد بن علي السُّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي (ط١)، المكتبة
العصرية/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) / ١ / ٢٠٦.

^٤ - ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٢٦٧.

^٥ - ابن الأثير، المثل السائر ٢ / ٢١٧.

وإنما كثر استعمال (رب) في هذا النحو من الشعر المسوق للإلغاز، لحاجة الشاعر إلى الإبهام، والإبهام يحتاج منه إلى البدء بالنكرة لا المعرفة، و(رب) مسوَّغ للبدء بالنكرة.

التنكير:

تستعمل (رب) لتنكير المعرفة بغرض الإبهام أيضاً كما في النص الآتي عن خالد بن صفوان يقص خبر خالد بن يزيد مع هشام بن عبد الملك: ".لم تزل أفعال خالد به، حتى عزله هشام، وعدَّبه وقتل ابنه يزيد ابن خالد، فرأيت في رجله شريطاً قد شُدَّ به، والصبيان يجرونه، فدخلت إلى هشام يوماً فحدثته وأطلت فتنفس ثم قال: يا خالد، رُبَّ خالدٍ كان أحبَّ إليَّ قريباً، وألذَّ عندي حديقاً منك، قال: يعني خالدًا القسري^١. فالغرض تنكيره لا تقليبه إذ هو ذات واحدة مقصودة بعينها.

التعجب:

وكما لا يمكن تقليل أو تكثير الذات الواحدة كذلك لا يمكن ذلك في الأشياء التي دل سياق الحال على حدوثها مرة واحدة تحت ظروف وأوضاع مخصوصة وإن كان لها نظائر في الوجود، ومن ذلك ما تشير إليه الأبيات الآتية:

لا أرى مثل سامة بن لؤي حملت حنقه إليه الناقه

رُبَّ كأسٍ هرقت يابن لؤي حذر الموت لم تكن مهراقه^٢

فلو نظر إلى البيت الأخير بمعزل عن ظروف الواقعة التي قيلت فيه لجاز إقحام التقليل أو التكثير فيه دون كبير عناء، ولقيل - في حال التمسك بدعوى عدم خروج الحرف عما وضع له - إن الشاعر يقلل الكؤوس التي هراقها ابن لؤي حذر الموت، أو لقليل عند الإذعان لما يقتضيه المقام إن الشاعر يُكثر - حقيقة أو مجازاً - عدد الكؤوس المهراقة حذر الموت، إذ ما يُبذل لتفادي الموت وطلب الحياة ينبغي أن يكون كثيراً لا قليلاً. وقد أورد ابن عطية هذا البيت في تفسيره مستشهداً به على مجيء (رب) للتكثير شذوذاً^٣.

^١ - الأصفهاني، الأغاني ٢٢ / ٢٢.

^٢ - نسبة الزجاجي إلى امرأة الأزدي الآتي ذكرها في الحاشية رقم (٤) من هذه الصفحة، انظر: أبا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٢)، دار الجيل بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ص ٥٠. ونسبه صاحب الأغاني إلى كعب بن لؤي أخي سامة بن لؤي، الأصفهاني، الأغاني ١٠ / ١٦٢.

^٣ - أبو محمد عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ط١)، دار ابن حزم / بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ١٠٦٣.

غير أن هذه الأبيات تحكي حادثة مخصوصة بظروف معينة^١، فالكأس المسمومة التي هراقها الرجل ليدفع عن نفسه الموت هي كأس واحدة لا غير، والشاعرة هنا تستعمل (رب) في أمر مستغرب يثير العجب ويخالف ما كان يُتوقع من أمر النجاة، فقد فرّ الرجل من السم وخرج ليموت بالسم، وكأنّ الكأس المسمومة المهراقة حقا لم تكن مهراقة! ولو قالت الشاعرة: يا لكأسٍ هرقت يابن لؤي!..! متعجبةً، لم يتغير المعنى.

ولعل من ذلك قولهم: "ربه رجلاً"، فهذا على التعجب، وهو شبيه بقولهم: أكرم به رجلاً، والله دره فارساً، وما أعظمه!، وقد أثبت البطليوسي في قولهم "ربه رجلاً" معنى التعجب من حيث أراد أن يثبت التقليل حين قال: "يريدون أنه قليل غريب في الرجال، فكأنهم قالوا: ما أقله في الرجال!"^٢؛ غير أن القلة في قوله (ما أقله) أتت من المعنى المعجمي لفعل التعجب، وأما صيغة التعجب فهي للمبالغة والتكثير لا التقليل، يقول ابن السراج: "فعل التعجب للكثرة والتعظيم"^٣، وجاء عن الزجاجي: "معنى قولك: (ما أحسن زيداً) أي: زيد حسن جداً"^٤، كذلك قال الشلوبيني: "بنية التعجب تقتضي التكثير"^٥، وقال الزبيدي: "ما أمواله، أي: ما أكثر ماله"^٦.

^١ - تحكي الأبيات قصة رجل نزل على رجل من الأزدي فقراه وبات عنده، فنظرت إليه زوجة الأزدي فأعجبها ومالت إليه، فلما أحس الأزدي بذلك حلب ناقة وجعل في حلابها سمّاً وقدمه إليه، فأعلمت المرأة الرجل بالأمر فهراق اللبن ورحل وبينما هو يسير انتشلت ناقته عرفجة فيها أفعى فنفحتها فرمت بها على ساقه فنهشتها فمات، وبلغ أمره الأزديّة فيكته ورثته بأبيات كان منها البيتان السابقان. الزجاجي، أمالي الزجاجي ص ٤٩.

^٢ - البطليوسي، المسائل والأجوبة ص ٢٦٧. وانظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩١-٢٩٣.

^٣ - ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ١٠٧.

^٤ - الزجاجي، الجمل في النحو ص ١٠٠. وانظر: أبا محمد عبد الله بن علي الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين (ط ١)، دار الفكر/ دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ١/ ٢٧٢.

^٥ - الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٨٩٠.

^٦ - الزبيدي، تاج العروس ١٥/ ٧٠٤.

تكرار الحدث الماضي :

يكثُر دخول (رب) المكفوفة على الحدث الماضي للإشارة إلى تكرار حدوثه على سبيل الطبيعة والعادة، ولعل هذا ما جعل الجاحظ مولعاً باستعمال (رب) في مؤلفاته وهو يصف طباع الناس والكائنات وعاداتها وأحوالها، ويمكن أن يلمح هذا المعنى في النصوص الآتية :

“ فإني والله ربما غنيت هذا الصوت وأنا جائع فأشبع، وربما غنيت وأنا كسلان فأنشط، وربما غنيت وأنا عطشان فأروي ”^١.

“وقد لا يلبس الخطيب الملحفة ولا الجبّة ولا القميص ولا الرداء، والذي لا بد منه العمة والمخصرة، وربما

قام فيهم وعليه إزاره قد خالف بين طرفيه، وربما قام فيهم وعليه عمامته وفي يده مخصرته... ”^٢.

“... لأن العمامة ربما جعلوها لواء... وربما شدوا بالعمائم أوساطهم عند المجهدة ”^٣.

“وأشد من كل ما وصفنا... أن الطباخ ربما أتى باللون الطريف، وربما قدم الشيء الغريب... وربما عجل عليه

فقدمه حاراً ممتنعاً ”^٤.

ولعل من ذلك البيت الآتي الذي ذهب فيه النحاة مذاهب شتى :

ربما أوفيت في علمٍ ترفعن ثوبي شمالات^٥

^١ - المبرد، الكامل ٢ / ٤٧٢.

^٢ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: حسن السندوبي (ط ١)، دار إحياء العلوم / بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) ٣ / ٧٧٤.

^٣ - الجاحظ، البيان والتبيين ٣ / ٧٨٤ - ٧٨٥.

^٤ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البخلاء، تحقيق: يحيى شامي (ط ١)، دار الفكر العربي/ بيروت ١٩٩٥م) ص ٧٧.

^٥ - قائل البيت هو جذيمة الأبرش ملك الحيرة، من أفضل ملوك العرب رأياً، وأشدهم نكاية. والبيت من قصيدة يصف فيها سرية أسرى بها، فيذكر أنه سعد في موضع عال يرقب أصحابه، ويحرسهم وينظر من يأتيهم، ويصف في الشطر الثاني قميصه فهو لا يلبس بجلده لخمسه، وهذا مدح عندهم، لاسيما من كان مثله من أهل النعمة. السيوطي، شرح شواهد المغني ١ / ٣٩٤. البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٦٥. وانظر للمؤلف نفسه: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط ١)، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ١١ / ٤٠٥.

استشهد ابن هشام بالبيت السابق على دلالة (رب) على التكثير لأن البيت مسوق للافتخار ولا يناسبه التقليل^١، وقد أُورد على ابن هشام بأن الفخر بالقليل قد يقع، لا من حيث قلته، بل من كونه عزيز المنال، ولا يمكن الوصول إليه إلا بشق الأنفس^٢.

وهناك من أجاب بأن ابن هشام لم يدع عدم مناسبة القليل بل (التقليل)، لأنه غير مناسب للافتخار وإن كان القليل قد يناسبه بغير جهة قلته^٣. ويظهر لي صواب هذا القول، لا من حيث دلالة (رب) في البيت، ولكن من حيث كونه انتصاراً لابن هشام، لأن (التقليل) و (التكثير) أسلوب إنشائي لا علاقة له بحقيقة القلة والكثرة، فالمتحدث قد يقلل شيئاً وهو كثير في الحقيقة، وقد يكثره وهو قليل في واقع الأمر، ولذلك كانت قلة الشيء في ذاته أو كثرته لا تدفع عن المنشئ إرادة تكثيره أو تقليله، وقرائن السياق هي الفيصل في هذا الأمر، ومن هنا كان حكم ابن هشام على التقليل بأنه لا يتناسب ومقام الفخر، إذ حصول قائل البيت على شيء قليل عزيز المنال - على فرض صحة كونه عزيزاً - لا يعارضه تكثير هذا الأمر، وإنما يعارضه تقليله، فكأن الشاعر قال مفتخراً: (كثيراً ما نلت هذا القليل العزيز المنال)، ولا يستقيم أن يقول: (قليلاً ما نلته)!

على أن قوله: (ربما أوفيت في علم..) إنما قصد به: أن هذا الفعل من شأني وعادتي ودأبي، ووقوع الفعل على سبيل الطبيعة والعادة المستمرة أمر يؤول إلى كثرته.

الاحتمالية:

تفيد (رب) هذا المعنى ولاسيما إذا دخلت على الأفعال، ومن النصوص التي دلت فيها (رب) على الاحتمالية النص الآتي وهو من كلام ابن فارس يتحدث عن الفرق بين (الاستخبار) و(الاستفهام): "نلك أن أولى الحالين الاستخبار لأنك تستخبر فتجاب بشيء، فربما فهمته وربما لم تفهمه"^٤، أي: يُحتمل أو من الممكن حدوث أحد الأمرين: الفهم أو عدم الفهم، ولا معنى هنا لتقليل أو تكثير.

^١ - ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٢٦٦.

^٢ - البغدادي، خزنة الأدب ١١ / ٤٠٦.

^٣ - المصدر نفسه ١١ / ٤٠٧.

^٤ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١٣٤.

ومنه قول ابن دريد يشرح معنى لفظة (الأعلم) : "... ورجل أعلم وامرأة علماء: الذي بشفتة العليا شق،
فربما كان منفصلاً، وربما كان أثراً"^١، أي يحتمل أن تكون صفة الشق أحد الأمرين.

ومنه قول الزجاجي في معرض حديثه عن لام الابتداء: "...ولكنها ربما كانت لام قسم، وربما كانت لام
ابتداء واللفظ بهما سواء، ولكن بالمعنى يستدل على القصد"^٢.

ومنه قول الجاحظ يذكر شروط إجابة العامر للعزيزمة: "...فإن عزم عند ذلك فلم يجب فلا يعودن لثلاثها
فإنه ممن لا يصلح أن يكون بدنه هيكلًا لها، ومتى عاد خبط فربما جنّ، وربما مات"^٣. وليس الجنون والموت مما
يُقَلَّل أو يُكثَّر.

وعلى الرغم من أن السهيلي قد جعل معنى (رب) من معنى (قَلَّ) كغيره من النحويين، فإنه يشير في
معرض حديثه عن دلالة (مما) على (ربما)، إلى أن قولهم: (إني مما أفعل) معناه: (من الأمر الممكن
والجائز أن أفعل) وجعله مرادفًا لمعنى: (ربما أفعل)^٤، وهذا الذي ذكره هو المقصود باحتمال حدوث
الشيء أو إمكان فعله.

وقد ذُكر سابقًا كيف أن البطليوسي قابل (رب) بـ(قد يكون)^٥، وعبارة (قد يكون) تعني الاحتمال وقد
تعني التوقع كما سيأتي.

التوقع:

تفيد (رب) التوقع على نحو ما تفيد (قد) في قولهم مثلاً: (قد يقدم الغائب اليوم)، فلو قيل: (ربما
يقدم الغائب اليوم) لأدت (رب) المكفوفة المعنى ذاته. ولا زالت (رب) تستعمل بهذا المعنى والمعنى السابق

^١ - ابن دريد، جمهرة اللغة ٢ / ٩٤٨.

^٢ - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك (ط٢)، دار صادر/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ص ٧٠.

^٣ - الجاحظ، الحيوان، ٣م ج٦ / ٤١٩.

^٤ - السهيلي، أمالي السهيلي ص ٥٢ - ٥٣.

^٥ - انظر ص ١٦ من هذه الدراسة.

في بعض اللهجات العربية المعاصرة^١ مصحوبةً بأداة النداء (يا) ومقترنةً بتاء التانيث مع فتح الراء، ودخول أداة النداء على (رب): (يا رَبُّ)، ولحاق تاء التانيث بها وفتح الراء (رَبَّتْ)، هو من اللغات الفصيحة لـ(رَبُّ)، مع فارق بسيط في اللهجة المعاصرة وهو مطل فتحة الباء لتصبح: (يا رَبَّاتُ)، وفي هذه اللهجة تأتي (يا ربات) في سياقين :

- أن تكون في معرض الرد على شخص كان يتوقع حدوث أمر ما فيرد المتكلم قائلاً: (يا ربات)، وهناك كلمات أخرى مرادفة لها في اللهجة ذاتها - وفي لهجات عربية أخرى - قد يرد بها المتكلم وهي: (بلكي)^٢ أو (احتمال) أو (يمكن)، بل قد يجيب بعضهم قائلاً: (ربما) ولاسيما الأفراد من ذوي الطبقة المثقفة.

- أن لا تكون إجابة أو ردًا، وإنما يبدأ المتكلم بها حديثه متوقعًا حدوث أمر ما أو مثبتًا إمكان أو احتمال وجوده أو حدوثه، قائلاً مثلاً: (يا ربات يسافر فلان بكرة)، أو: (يا ربات فلان موجود). وفي قول الشاعر:

فذلك إن يلقَ المنيةَ يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فربما^٣

استشهاد للنحويين على جواز حذف الفعل بعد (ربما) عند القرينة، وقد قدره الرضي هنا بفعل التوقع، يقول: "أي: ربما يتوقع ذلك"^٤، وهذا لا يدل على أن الرضي يجعل التوقع من معاني (رب) لأن معنى التوقع في عبارته آتٍ من معنى الفعل نفسه المقدر الذي دخلت عليه (ربما)، ولكن الأمر لا يخلو من إشارة إلى أن (ربما) المحذوف فعلها قد تحمل هذا المعنى عند وجود القرائن، ولعل من ذلك قول علي بن

^١ - هي لهجة بعض قبائل جنوب المملكة العربية السعودية.

^٢ - (بلكي): من الألفاظ الدارجة في الجزيرة العربية ومعناها (ربما) و(لعل)، عبد الكريم بن حمد بن إبراهيم الحقييل، ألفاظ دارجة في الجزيرة العربية (ط ١)، مطابع الفرزدق التجارية/ الرياض ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ص ٣١.

^٣ - منسوب لعروة بن الورد، الديوان، تحقيق: أسماء أبي بكر محمد (ط ١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ص ٦٩، والذي في ديوانه: (فذلك إن يلقَ المنيةَ يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر). ومنسوب أيضاً لحاتم الطائي وهو غير موجود في ديوانه، ويرجح صاحب الأغاني أنه لحاتم، وظاهر كلام البغدادي أنه لا يؤيد ذلك الترجيح كما لا يؤيد نسبة البيت لعروة، انظر: الأصفهاني، الأغاني ٦/ ٢٢٦. البغدادي، خزنة الأدب ١٠/ ١٠.

^٤ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٦.

أبي طالب ﷺ في خطبة له: " .. انظروا فإن أنكرتم فأنكروا، وإن عرفتم فآزروا، حق وباطل، ولكل أهل، ولئن كثر أمر الباطل لقد يما فعل، ولئن قلَّ الحق لربما ولعل، .."^١، قوله: (لربما) أي: يتوقع أو يحدث ذلك، ولا سيما أن (لعل) المعطوفة عليها معناها التوقع، وهي لا تفيد غير هذا المعنى هنا، إذ لا يتصور أن تكون هنا بمعنى الترجي.

وقد أشار الأعلام باقتضاب إلى أن (قد) تستعمل في توقع المستقبل فتنتقل بذلك إلى معنى (ربما) لأن فيها توقعاً^٢، ومعنى التوقع هو ما أطلق عليه الخليل "الشك"، يقول: "وتكون (قد) في موضع تشبيه (ربما) وعندها تميل (قد) إلى الشك إذا كانت مع العوامل كقولك: قد يكون ذلك"^٣، فهو نظير: (ربما يكون ذلك).

ومن مجيئها للتوقع في الشعر قول جرير:

ألا أيها القلب الطروب المكلّف أفق، ربما ينأى هواك ويسعّف^٤

يدعو الشاعر قلبه إلى الصحوة مما هو فيه؛ لأن الحبيب لا يؤمن وصاله، إذ يتوقع منه أن يبتعد ويتوقع منه أن يقترب.

ويقول الآخر:

ألا يا ربّ مغمومٍ سيحظى بدولتنا، ومسورٍ يساء^٥

الترجي:

وهنا تأتي (رُبّ) بمعنى (لعل) التي تفيد الترجي، ومنها قول عبد الله بن المعتز يرجو طلاق امرأة كان يعشقها فتزوجها رجلاً غيره:

أقولُ وقد ضاقت بأحزانها نفسي: ألا ربّ تطليقٍ قريبٍ من العرسِ

^١ - الجاحظ، البيان والتبيين ٢ / ٤٢١.

^٢ - الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب ص ٥٧١.

^٣ - الفراهيدي، العين ٥ / ١٦.

^٤ - جرير بن عطية، الديوان، قدم له وشرحه: تاج الدين شلق (دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) ص ٤٠٨

^٥ - البيت ليزيد المهلبي، انظر: الأصفهاني، الأغاني ٩ / ٢٢٥.

لئن صرت للبقال يا (شُّ)، زوجةً فلا عجبٌ قد يريض الكلبُ في الشمس^١
أي: لعل تطليقاً قريباً من العرس، ولا تخلو العبارة من تحقيق أيضاً ولاسيما حين تُقال في موقف
ضرب الأمثال.

الشك:

كثيراً ما ترد (رب) في الأحاديث النبوية في معرض الشك من الراوي ومنه الحديث الآتي : حدثنا
علي بن عبدالله قال: حدثنا سفيان عن عمرو قال : أخبرني كُريب عن ابن عباس : أن النبي ﷺ نام حتى
نفخ، ثم صلى، وربما قال: اضطجع حتى نفخ، ثم قام فصلى^٢، فهذا شك لا مدخل فيه للتقليل أو
التكثير، ولعل هذا ما يفسر تأرجح العيني بين دلالتى التقليل والتكثير في شرحه للحديث السابق، يقول:
"قوله: (ربما): أصله للتقليل، وقد تستعمل للتكثير، وههنا يحتمل الأمرين"^٣ ! ولكنه صرح بدلالة الشك في
الحديث الآتي: حدثنا هدبة بن خالد: حدثنا همام بن يحيى: حدثنا قتادة عن أنس بن مالك، عن مالك
بن صعصعة رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم حدثهم عن ليلة أسري به: "بينما أنا في الحميم
- وربما قال في الحجر- مضطجعا.." ^٤، قال العيني: "قوله: (وربما قال في الحجر): شك من قتادة"^٥. ومنه
أيضاً: حدثنا سفيان قال: سمعت الزهري يخبر عن علي بن الحسين أن صفية رضي الله عنها أتت النبي
ﷺ وهو معتكف، فلما رجعت مشى معها، فأبصره رجل من الأنصار، فلما أبصره دعاه، فقال: تعال هي
صفية، وربما قال سفيان: هذه صفية..."^٦.

^١ - عبد الله بن المعتز، الديوان، شرح: يوسف شكري فرحات (ط١، دار الجيل/ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ص ٤٠٦.

^٢ - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ضبط النص: محمود محمد محمود حسن نصار (ط٢، دار الكتب
العلمية/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ح ١٣٨ ص ٤٤.

^٣ - بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر (ط١،
دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ٣٨٧/٢.

^٤ - البخاري، صحيح البخاري ح ٣٨٨٧ ص ٧٠٣ - ٧٠٤.

^٥ - العيني، عمدة القاري ١٧ / ٣٠.

^٦ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢٠٣٩ ص ٣٦٧.

قد

تفيد (قد) الحرفية^١ ستة معانٍ^٢: التوقع، والتقليل، والتكثير، وقد اضطرب النحويون في إثبات هذه المعاني الثلاثة لـ(قد)^٣، والتحقيق وتقريب الماضي من الحال وهناك اتفاق بين النحويين في إفادة (قد) لهما^٤، والمعنى السادس هو النفي ولم يثبتته سوى ابن سيده فقد ذكر أنها تكون بمنزلة (ما) النافية واستدل بما سُمع من بعض الفصحاء يقول: (قد كنت في خير فتعرفه)^٥.

يدور خلاف النحاة في دلالة (قد) على التوقع حول ما إذا كانت تفيد مع الماضي أم المضارع؟ أم مع كليهما؟ أم لا تفيد أصلاً؟

وقد انطلقوا في القول بدلالة (قد) على التوقع مع الماضي من عبارة أوردها سيبويه ذكر فيها أن الخليل يرى أن قولهم: (قد فعل) إنما هو "لقوم ينتظرون الخبر"^٦، كما يرى سيبويه أن ذلك جواب لمن

^١ - تأتي (قد) اسمية وحرفية، فالاسمية لها معنيان: الأول: أن تكون بمعنى (حسب) ويجوز أن تلحق بها نون الوقاية عند إضافتها إلى ضمير المتكلم نحو: (قدني درهم)، ويجوز ألا تلحق بها نحو: (قدي درهم)، ويمكن أن تضاف إلى الاسم الظاهر نحو: (قد عبدالله درهم) أي: حسب عبدالله درهم. الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى (كفى) أو (يكفي) أو (اكتف) وتلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم نحو: (قدني درهم). أما الحرفية فهي حرف يختص بالفعل وتدخل على الماضي والمضارع وهي المعنية هنا بالدراسة. انظر: علاء الدين بن علي الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق: إميل بديع يعقوب (ط١)، دار النفائس/بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ص ٤٦٨. المرادي، الجنى الداني ص ٢٥٣. إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب (ط١)، دار العلم للملايين/بيروت ١٩٨٨م) ص ٥١٩.

^٢ - لن تقتصر الدراسة هنا على دلالاتي التقليل والتكثير بمعزل عن المعاني الأخرى لـ(قد) عدا النفي، لما بينها من تداخل وترايط معنوي من جهة، يجعل من غير الممكن فهمها بطريق الدراسة الجزئية، ولما في القول بدلالة (قد) على التقليل والتكثير من تجوز من جهة ثانية، وهو ما تأمل أن تفصح عنه هذه الدراسة.

^٣ - المبرد، المقتضب ١/٤٢، ابن السراج، الأصول ٢/٢١٢. أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي (ط٣)، دار الشروق/ جدة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ص ٩٩. ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١١٤. الإربلي، جواهر الأدب ص ٤٦٨. الفصل، الزمخشري ص ٣٧٨. أبو حيان، النكت الحسان ص ٢٨٩. ابن هشام، مغني اللبيب ١/٣٤٧. ابن عقيل، المساعد ٣/٢١٠.

^٤ - الزجاجي، حروف المعاني ص ٢٨. أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نيهان (دار الفكر المعاصر/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ١/٢٠٨. ابن مالك، شرح التسهيل ٤/١٠٨. الرضي، شرح الرضي ٤/٤٤٤. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٦٤.

^٥ - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ٦/١١٥.

^٦ - سيبويه، الكتاب ٤/٣٤٥.

قال: " (أَفْعَل؟) و (لَمَّا يَفْعَل) " ^١ ، فعبارة سيبويه لا تشير إلى أن (قد) تفيده التوقع في الماضي الذي تدخل عليه ، وإنما هي في الماضي جواب لمن ينتظر شيئاً ، فهو يستعمل مصطلح (الانتظار) وأما (التوقع) فمصطلح من جاء بعده من النحويين ، يقول المبرد : *أما (قد) فأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر* ^٢ ، فالتوقع إذن آتٍ من المخاطب لا المتكلم بـ (قد) ، ولذلك زعم بعضهم أنه ليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جواباً لمتوقع ، فلا يقال : (لقد جاء زيد) ابتداءً على غير أمرٍ يكون بين المتكلم والمخاطب أو أمرٍ يعلم المتكلم أن المخاطب لا يتوقعه ^٣ . ولدخولها على ما هو متوقع أو مسؤول عنه جعل السيرافي منزلتها من الفعل منزلة (أل) العهدية من الاسم ^٤ .

والحق أن (قد) تدخل على المتوقع وغير المتوقع ، وهو ما تنبه إليه الرضي فقال : *"..تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: (قد ركب).. ويجوز أن تقول: (قد ركب) لمن لم يكن يتوقع ركوبه"* ^٥ . وإذا كان النحويون قد وجدوا وجهاً لمجيء (قد) ابتداءً في قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] ، وهو أن القوم توقعوا علم حالهم عند الله ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] ، إذ كانت تتوقع إجابته تعالى لها ، فإن من الآيات ما وردت فيه (قد) ابتداءً وليست في تقدير جوابٍ لمتوقع ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ١٣٠] ، و ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [ق: ٣٨] ، وقال ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩٠] ، وجعل منه بعض

^١ - المصدر نفسه ٣ / ١٣١ ، ٤ / ٣٤٥ .

^٢ - المبرد ، المقتضب ٢ / ٣٣٥ ، ١ / ٤٣ .

^٣ - المبرد ، المقتضب ٢ / ٣٣٥ . ابن السراج ، الأصول في النحو ٢ / ٢١١ . ابن فارس ، الصحابي في فقه اللغة ص ١١٤ . بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ٤ / ٣٠٥ .

^٤ - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، شرح كتاب سيبويه (نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب والوثائق القومية ، رقم ١٣٧ نحو ، ش) ٤ / ١١٥ . وانظر : الأعلام أبا الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : رشيد بلحبيب (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المغرب ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ٢ / ٣٧٨ .

^٥ - الرضي ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٤٥ .

الدارسين^١ قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمْرَيْمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧]؛ فهم ما كانوا يتوقعون ما اتهموها به بدليل قولهم: ﴿يَتَأَخَّتَ هُنُورٌ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَعِيًّا﴾ [مريم: ٢٨].

ولمجيء (قد) جواباً للمتوقع مع الماضي أطلق عليها بعض النحويين حرف توقع^٢، وهو وصف للحرف فيه شيء من التجوز وعدم الدقة إذ قد يفهم منه أنها تفيد التوقع في الماضي الذي تدخل عليه، ولذلك أشكل الأمر على بعضهم فأنكر أن تكون للتوقع مع الماضي؛ لأن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع فاجتماعهما اجتماع متنافيين^٣، وقد أجاب ابن هشام عن المثبتين لذلك - رغم كونه ممن ينكر معنى التوقع مع الماضي والمضارع على السواء - بأن (قد) تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعاً لا أنه الآن متوقع في حال الإخبار^٤.

وقد أصاب ابن هشام في ذلك؛ فالماضي الذي هو جواب لمتوقع كان في الحقيقة متوقع الحدوث في المستقبل من قبل المخاطب قبل أن يصبح ماضياً مخبراً به من قبل المتكلم؛ لأن توقع الشيء وانتظاره لا يكون إلا بالنظر إلى المستقبل، وفي هذا إشارة إلى أمرين: الأول: أن التوقع لا يفهم من تركيب (قد) مع الماضي وإنما يفهم من حال المخاطب (المُجاب) أو من لفظه، والثاني: أن التوقع في حاصل الأمر لا تفيد (قد) إلا مع المستقبل. وربما كانت عبارة الدسوقي أكثر وضوحاً من عبارة ابن هشام فهو يرى أن التوقع في الماضي عند القائلين به هو انتظار المخاطب وقوع الأمر في المستقبل قبل الإخبار حينئذٍ، وأما مع المضارع فالتوقع يكون من المتكلم^٥، على أن ابن هشام ينكر إفادة (قد) التوقع مع الماضي وإن كان يؤيد كونها جواباً لمتوقع^٦، وقد تبين أنه محق في ذلك، ومع هذا فقد جانبه الصواب حين أطلق القول بأن (قد) لا

^١ - السامرائي، معاني النحو ٣/ ٢٦٩.

^٢ - الرماني، معاني الحروف ص ٩٨. أبو محمد القاسم بن علي الحريري، شرح ملحمة الإعراب، تحقيق: فائز فارس (ط ١)، دار الأمل للنشر والتوزيع/ الأردن ١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ص ٦. شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد (ط ٢)، دار الفكر/ لم يذكر مكان النشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ص ٣٠٠. الإسفراييني، شرح الفريد ص ٤٨٢.

^٣ - ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٤٨. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٠٥. محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان الكافيجي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: فخر الدين قباوة (ط ٣)، دار طلاس/ دمشق ١٩٩٦م) ص ٤٣١.

^٤ - ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٤٨.

^٥ - الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٤٦٩.

^٦ - ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٤٧ - ٣٤٨.

تفيد التوقع أصلاً حتى مع المضارع، فهو يرى أن عبارة: (يقدم الغائب اليوم) تفيد التوقع بدون (قد)؛ لأن الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له. والحق أن عبارة: (يقدم الغائب اليوم) ونحوها لا يفهم منها بالضرورة أن المتكلم يتوقع قدوم الغائب، بل ربما يفهم منها العكس وهو أن المتكلم يقرر قدوم الغائب ولا يبعد أن يكون متيقناً من ذلك، فإذا قال: (قد يقدم الغائب اليوم) أدخل كلامه في دائرة التوقع والاحتمال المستفاد من (قد)، ولذلك أشار المألقي إلى أن (قد) مع المضارع حرف توقع في الكثير وأنك إذا قلت: (قد يقوم زيد) أدخلت الاحتمال وتوقعت الوجود، وإذا قلت: (قد لا يقوم) توقعت العدم^١. كما وصف الكافيجي قول من زعم أن التوقع هنا مستفاد من غير (قد) بأنه قول قاصر عن اعتبار معنى الكلام^٢.

و علاقة التوقع بالاحتمال هي علاقة العام بالخاص، فكل توقع احتمال وليس كل احتمال توقعاً، وقد أوماً الرماني إلى معنى (الاحتمال) في سياق حديثه عن (قد)، فبعد أن أثبت لها معنى التوقع أردف قائلاً: "وقد تستعمل في معنى الأمر يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع"^٣. ومن دلالتها على الاحتمال قول الشاعر:

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزل^٤

ومن استعمالات النحويين لـ (قد) بمعنى الاحتمال قول المرادي في حديثه عن (حتى): "العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، وأما الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل"^٥، بل لقد عبّر المرادي في موضع آخر عن مضمون حديثه السابق بفعل الاحتمال نفسه فقال: "يعني أنه يحتمل أن يكون داخلًا فيما قبلها، أو غير داخل"^٦.

^١ - المألقي، رصف المباني ص ٤٥٥.

^٢ - الكافيجي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ٤٣٣.

^٣ - الرماني، معاني الحروف ص ٩٩.

^٤ - عمير بن شبيب التغلبي (القطامي)، الديوان، تحقيق: محمود الربيعي (الهيئة المصرية العامة للكتاب د.ت) ص ١٩٣.

^٥ - المرادي، الجنى الداني ص ٥٤٩.

^٦ - المصدر نفسه ص ٥٤٥.

ويلاحظ أن (رب) الاحتمالية يصح أن تقع موقعها هنا من حيث الدلالة، فيمكن أن يقال: ربما يدرك المتأني بعض حاجته وربما يكون مع المستعجل الزلل، ولذلك فإن (قد) لم تسلم من إلصاق معنى التقليل والتكثير بها من قبل النحاة كما سيأتي. وقد أشار أحد الدارسين إلى أنه قد شاع في العربية الحديثة تعبير (قد لا يجوز) مكان (ربما لا يجوز)^١ وذكر أنهما طريقتان للتعبير عن معنى واحد هو التقليل^٢، والحق أنهما يعبران عن معنى الاحتمال أو التوقع لا التقليل.

وإذا كانت (قد) في الماضي جواباً لتوقع المخاطب، فما الذي تفيد (قد) في عبارة أو جواب المتكلم؟ ينبغي أن يفرق بين (قد فعل) التي يُخاطب بها المتوقِّع للخبر وهي التي ذكرها النحويون بعد سيبويه، وبين (قد فعل) التي تكون جواباً لـ (أفعل) أو (لما يفعل) عند سيبويه، فالأصح في التي ذكرها سيبويه أن يقال إن (قد) فيها إنما هي للتأكيد والتحقيق؛ فجملة (قد فعل) إذا كانت جواباً لـ (أفعل؟) هي التي يسميها علم المعاني الخبر الطلبي، لأن من يسأل: (أفعل؟) يكون كما قال عبدالقاهر الجرجاني متردداً في وجود الفعل وانتفائه، مجوّزاً أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن^٣، ويبغي الوصول إلى اليقين في معرفته، وهي أيضاً ما يسميه علم المعاني الخبر الإنكاري الذي يكون المخاطب فيه منكراً لحكم الخبر فيؤكِّد له الكلام بقدر إنكاره حين تكون جواباً لـ (لما يفعل)^٤، ولذلك أشار الخليل إلى أن (قد) حرف يوجب الشيء لأن المخبر يقول: كان كذا وكذا، فإذا قال: قد كان كذا وكذا، فقد أدخل (قد) توكيداً لتصديق ذلك^٥، فقله: (لتصديق ذلك) يشير إلى أن هناك تردداً أو إنكاراً لدى المخاطب عبر عنه سيبويه بصيغة (أفعل؟)، وتذكر هنا إشارة السكاكي إلى أن الهمزة يطلب بها تعيين الثبوت أو الانتفاء في مقام

^١ - لم أجد في العربية الفصحى استعمال (لا) النافية بعد (ربما).

^٢ - مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية (ط٢)، شركة الربيعان/ الكويت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ص ١٣٦.

^٣ - الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١١١.

^٤ - أبو محمد عبد الرحمن الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، راجعه وصححه وخرج آياته: بهيغ غزاوي (ط٢)، دار إحياء العلوم/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ص ٢٤. أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع (ط٣)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) ص ٤٩. عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية: علم المعاني (دار النهضة العربية / بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ص ٥٥.

^٥ - الفراهيدي، العين ٥/ ١٦.

التردد وسماه: طلب حصول التصديق^١، فالمخاطب ينتظر الجواب وهذا ما كان يقصده سيبويه حين قال نقلاً عن الخليل إن (قد فعل) إنما هي لقومٍ ينتظرون الخبر، وهو ما كان يعنيه أيضاً حين ذكر أن (لما يفعل) قد يكون بدوره إجابة لـ (أفعل؟) وأنه هو الآخر لقوم ينتظرون شيئاً، فسيبويه يضعنا أمام إجابتين محتملتين لـ (أفعل؟)، وهما: (قد فعل) و (لما يفعل) و يجعل كلتا الإجابتين لقومٍ ينتظرون الخبر إما بالإثبات وإما بالنفي.

ولا يلزم أن تكون جملة (قد فعل) جواباً لـ (أفعل؟) و (لما يفعل) دائماً، أي أنها قد تأتي في كلام لم يسبقه تردد أو إنكار، ولعل هذا ما جعل عبد القاهر الجرجاني - برغم تأكيده في أكثر من موضع على أن التحقيق والتأكيد يحسن فيما سبقه شك أو إنكار من منكر- لا يعد جملة: (قد خرج) متضمنة لمعنى التوكيد والتحقيق إذا أخبر بها عن رجل من عاداته أن يخرج في كل غداة؛ لأن الفعل حينئذ يكون مما لا يُشك فيه ولا ينكر بحال، وكذلك إذا علم السامع من حال رجل أنه على نية الركوب والمضي إلى موضع، ولم يكن شك وتردد أنه يركب أو لا يركب ففيل له: (قد ركب) فإن هذه الجملة ليست من قبيل التحقيق والتوكيد^٢، وهذا المثال الأخير الذي ذكره الجرجاني هو مثال على معنى التوقع حسب تعبير النحويين بعد سيبويه، وهو المعنى الذي مثلوا له بـ (قد قامت الصلاة)، والجرجاني يخرج من دائرة الشك والإنكار الذي جعل منه سيبويه معنى سابقاً لـ (قد فعل).

ومما سبق يتضح أن جملة (قد فعل) التي تحدث عنها سيبويه وجعل منها جواباً لكلام فيه تردد وإنكار، ليست هي ذاتها جملة (قد فعل) التي جعل منها النحويون بعده جواباً أو خطاباً لشخص يتوقع الخبر، فالأولى هي التحقيقية التوكيدية، والثانية هي التوقعية عند النحاة باعتبار حال المخاطب، والحق أن التوقع تعبير غير دقيق والصواب أن يقال إنها لتحقيق وتأكيد المتوقَّع، إلا أن هذا التأكيد أكد وألصق بالأولى، على أن (قد فعل) يمكن أن يبدأ بها المتكلم حديثه دون أن يسبقها تردد أو إنكار أو توقع كما سبق ذكر ذلك، فقد يقول المتكلم: (قد سافر زيد) لمن هو خالي الذهن من هذا الخبر، وأما الذين منعوا ذلك فلا دليل يؤكد صحة منعهم فضلاً عن أن استعمال (قد) في النصوص الصحيحة لا يؤيدهم.

^١ - أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - (٢٠٠٠) ص ٤١٨.

^٢ - الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٥.

والتحقيق أو التأكيد هو أول المعاني التي أثبتها الزجاجي لـ(قد)^١، و ذكر ابن مالك أنه يأتي لتقرير المعنى ونفي الشك^٢، وجعل منه الرضي معنى لازماً لها لا يفارقها في الماضي والمضارع، قد تنضاف إليه في بعض المواضع معانٍ أُخرى، ففي الماضي قد ينضاف إليه التقريب من الحال مع التوقع ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، و في المضارع التقليل أو التكثر، ولكن يظل التحقيق عنده هو المعنى الذي لا ينفك عنها^٣.

والتحقيق و التأكيد معنيان لـ(قد) مترادفان عند الزركشي و هو يعدها من مؤكدات الجملة الفعلية^٤.
أما دلالتها على التقليل والتكثر مع المضارع، فقد قال به بعض النحويين استنتاجاً من عبارة وردت عن سيبويه أيضاً يذكر فيها أن (قد) بمنزلة (ربما)^٥ في قول الشاعر:

قد أترك القرنَ مصفراً أنامله كأن أثوابه مجّت بفرصاد^٦

وأطلق سيبويه إذ لم يذكر من أي جهة تكون (قد) هنا بمنزلة (ربما)، ولم يصرح بدلالة التقليل أو التكثر، فاستنتج ابن مالك من هذا الإطلاق التسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي^٧، واعترض أبو حيان مشيراً إلى أن عدم تبيين سيبويه لا يدل على التسوية في الأحكام، بل يستدل به على نقيض ما

^١ - الزجاجي، حروف المعاني ص ٢٨.

^٢ - ابن مالك، شرح التسهيل ١٠٨ / ٤.

^٣ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٤٤.

^٤ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٢ / ٤١٧.

^٥ - سيبويه، الكتاب ٤ / ٣٤٥. وانظر: المبرد، المقتضب ١ / ٤٣. ابن السراج، الأصول في النحو ٢ / ٢١٢. السيرافي، شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٤٣.

^٦ - نسب سيبويه هذا البيت للهدلي، ونسبه السيوطي والبغدادي لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه. انظر: عبيد بن الأبرص، الديوان (دار صادر/ بيروت د.ت.) ص ٦٤. سيبويه، الكتاب ٤ / ٣٤٥. السيوطي، شرح شواهد المغني ١ / ٤٩٤. البغدادي، خزانة الأدب ٢٥٣/١١.

^٧ - ابن مالك، شرح التسهيل ١ / ٢٩. وانظر التعليق على ما ذكره ابن مالك ص ٧١، ٧٢ من هذا البحث.

فهمة ابن مالك وهو أن (قد) تكون بمنزلة (ربما) في التكثر فقط؛ لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل الندرة وإنما يفخر بالكثير^١.

وهكذا اختلف النحويون في تفسير الشاهد بين قائل إن (قد) فيه للتقليل، وقائل إنها للتكثر^٢ وهو معنى وصفه الإربلي^٣ والزركشي^٤ بأنه غريب.

وللهروي رأي حسن صائب في تفسير البيت المذكور، فهو يرى أن من معاني (قد) الدلالة على أن الحدث يقع على سبيل العادة والصفة الملازمة لصاحبه، ثم استشهد بالبيت السابق وشرحه بأن الشاعر أراد فيه: أن هذا الفعل من عادتي وصفتي في الحرب^٥، وهو ما أطلق عليه الراغب الأصفهاني (الفعل المتجدد) ولكنه خصه بدخول (قد) على الماضي وجعل منه قوله تعالى: ﴿قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَىٰ عِبَادِهِ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، ولذلك لم يُجز أن تستعمل (قد) في أوصاف الله تعالى الذاتية فلا يقال: (قد كان الله غفوراً رحيمًا)^٦، والحق أن (قد) فيما ذكره الأصفهاني أفادت التحقيق، وأما الفعل المتجدد المستمر فالأقرب أن تعبر عنه (قد) مع المضارع بقريضة السياق كما في البيت السابق، وكما في قول الشاعر:

^١ - أبو حيان، التذييل والتكميل ١/ ١٠٧.

^٢ - من القائلين بالتقليل في البيت: الملقى، رصف المباني ص ٤٥٦. ابن يعيش، شرح المفصل م ٤ ج ٨/ ٧١. ومن القائلين بالتكثر: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (إيضاح الشعر)، تحقيق: حسن هنداوي (ط ١)، دار القلم / دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ص ٤٢٧. الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، خرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا (ط ١)، دار المعرفة / بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ١٠٢. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٤٥. عبد العزيز بن جمعة الموصلي بن القواس، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشوملي (ط ١)، مكتبة الخريجي/ الرياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ٢/ ١١٣٣. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٥١. السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٤٩٥.

^٣ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٤٧١.

^٤ - الزركشي، البرهان في علم القرآن ٤/ ٣٠٨.

^٥ - علي بن محمد النحوي الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي (مطبوعات مجمع اللغة العربية / دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ص ٢١٢.

^٦ - أبو القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ضبطه وراجعته: محمد خليل عيتاني (ط ٣)، دار المعرفة/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ص ٣٩٥.

ولقد أمرَ علي اللثيم يسبني فمضيتُ ثمتَ قلتُ لا يعنيني^١

وفي هذا البيت لا يطمئن النحويون إلى جعل الدلالة الزمنية للفعل المعطوف عليه (أمر) هي المضارع لأنه قد عطف عليه بالماضي، فهو في معنى (مررت)، أي: ولقد مررت على اللثيم يسبني فمضيت^٢، فالمعول عليه هنا هو المعطوف، إلى هذا يذهب عبد القاهر الجرجاني أيضاً ومع ذلك فهو يورد نصاً جاء فيه: *"فانتهيت إليه.. فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف.."* ويجعل الفعل المعطوف (أضربه) في معنى المضي لأنه عطف على الماضي^٣، فالمعول عليه هذه المرة هو المعطوف عليه، وهذا يدل على أن اتخاذ قضية العطف بمفردها لا تكفي لأن تكون ضابطاً لهذه المسألة.

والحق أن المعنى في البيت السابق هو على ما ذكره الهروي سابقاً، أي أن الشاعر أراد: أن هذا الفعل من عاداتي ودأبي، فالدلالة الزمنية هنا لصيغة (قد أفعل) هي ما سماه البغدادي (الاستمرار التجديدي)، أو (الفعل الدائم) حين عرض لشرح هذا البيت، وذكر أن الشاعر لم يرد ماضياً منقطعاً وإنما أراد أن هذا من أمره ودأبه^٤. ولو عبر الشاعر بالماضي (مررت باللثيم) لفهم منه أنه يقصد لثيماً بعينه معهوداً في الذهن قد مرّ به وهذا المعنى غير مراد، لأن (أل) في قوله (اللثيم) هي الجنسية التي تعبر عن الحقيقة في ضمن فرد مبهم كما يذكر النحويون^٥؛ وهو الأنسب في مقام مدح النفس بتحمل اللثيم من حيث هو لثيم أيًا كان وفي أي زمان كان، لا من حيث شخص بعينه يتصف باللؤم، يقول الشريف الجرجاني: *"وإنما قال (أمر) بصيغة المضارع مع أن الموافق لقوله (فمضيت) صيغة الماضي، دلالة على مرور مستمر كأنه قال: أمر وقتاً بعد وقت"*

^١ - نسبه سيبويه لرجل من بني سلول، الكتاب ٢٢/٣. ونسبه الأصمعي لشير بن عمرو الحنفي، الأصمعيات ص ٦٣.

^٢ - سيبويه، الكتاب ٢٢/٣. أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م) ص ١٠٥. ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١٦٧. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندواي (ط١)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ٥١٩/٢.

^٣ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٢٠٦.

^٤ - البغدادي، خزانة الأدب ١/ ٣٥٨.

^٥ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٣٩، ٢/ ٢٠٨، ٣/ ٢٣٩. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ٢م ج ٣/ ٩٤٨. بهاء الدين بن عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية/ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ٢/ ١٨٢. محمد بن مصطفى الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: تركي فرحان المصطفى (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ٢/ ١٢٣.

على لثيم من اللثام موصوف بسبب بعد سب فلا أجازيه ولا أباليه..^١، و إذا عُرف أنه يقصد بقوله (أمر) المضارع لا الماضي فإن المعطوف (فمضيت) هو في معنى (أمضي)، ويجوز كما أشار البغدادي أنه عبر بالماضي للدلالة على تحقق إعراضه عنه^٢.

واستعمال صيغة (قد أفعل) التي تفيد الفعل الشأني الاعتيادي الدائم كثير في أشعار العرب ومنه:

ولقد أجمع رجليّ بها حذر الموت وإني لفرورُ

ولقد أعطفها وهي كارهةٌ حين للنفسِ من الموت هريرُ^٣

يقول المرزوقي شارحاً البيت: "كما أهرب وقت الهرب فإني أعطف وقت العطف، لأن الكر والفر من شأني،

والإقدام والإحجام عادتي ودأبي"^٤، والشاعر نفسه بيّن هذا المعنى بقوله بعد ذلك:

كل ما ذلك مني خلق وبكل أنا في الروع جدير^٥

"أي كل ما وصفتُ عادةً مني وخلق"^٦.

ومنه قول امرئ القيس:

وقد أعتدي والطيّر في وكناتها بمنجردٍ قيّد الأوابد هيكل^٧

أي هذا الفعل عادتي وشأني، وهذا المعنى تؤديه (ربما) أيضاً كما سبق ذكر ذلك^٨، فيصح هنا أن تقع

(ربما) موقع (قد)، وقد وضعها الزوزني موضعها، يقول شارحاً بيت امرئ القيس: "يقول: ربما باكرت

^١ - الشريف الجرجاني، حاشيته على كتاب المطول للتفتازاني ص ٨٠.

^٢ - البغدادي، خزانة الأدب ١/ ٣٥٨.

^٣ - البيت لعمر بن معد يكرب، انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١/ ١٨٢.

^٤ - المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١/ ١٨٢.

^٥ - المصدر نفسه ١/ ١٨٢.

^٦ - المصدر نفسه ١/ ١٨٢.

^٧ - امرؤ القيس، الديوان ص ١١٨.

^٨ - انظر ص ٣٠، ٣٢ من هذا البحث.

الصيد قبل نهوض الطير من أوكارها على فرس هذه صفتة..^١، فعلى هذا المعنى تكون (قد) هنا بمنزلة (ربما)،
ومنه أيضاً قول امرئ القيس:

قد أشهد الغارة الشعواءَ تحملني جرداءَ معروفةً للّحيين سرّحوب^٢

و ينفرد الأعلم بتوجيه آخر لشاهد سيبويه فقد ذكر أن (قد) أصلها توقع ما مضى فنقلت إلى توقع
المستقبل و إلى معنى (ربما) لأن فيها توقعاً^٣، وهو توجيه جيد يجعل من الأعلم أول من تنبه وصرح بدلالة
(ربما) على التوقع، ومن ثم يعد أول من أدرك أن التوقع هو نقطة الاشتراك الدلالي بينها وبين (قد).

وأطلق بعضهم فجعل (قد) حرف تقليل إذا دخلت على المضارع كما في: (قد يصدق الكذوب) و (قد
يجود البخيل)^٤، و يذكر ابن هشام أن هناك من زعم أن (قد) في هذين المثالين للتحقيق وأما التقليل فلم
يستفد من (قد) بل من قولهم: (الكذوب يصدق) و (البخيل يجود)؛ لأنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك
منهما قليل كان المعنى فاسداً إذ آخر الكلام ينقض أوله^٥، ولم يجب ابن هشام على هذا الاعتراض
فأجاب الكافيجي بأن كون التقليل مستفاداً من الكلام بطريق الإشارة لا يدفع استفادته من (قد) بطريق
النص^٦.

^١ - عبدالله بن الحسين بن أحمد الزوزني، شرح المعلقات السبع، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي (المكتبة العصرية / بيروت
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ٤٣.

^٢ - امرؤ القيس، الديوان ص ٤٦.

^٣ - الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب ٥٧١.

^٤ - الرماني، معاني الحروف ص ٩٩. الزمخشري، المفصل في علم العربية ص ٣٧٨. وانظر للمؤلف نفسه: الأنموذج في النحو، اعتنى
به: سامي بن حمد المنصور (ط)، لم يذكر مكان النشر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ص ٣٣. الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٤٥.
العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩. ابن يعيش، شرح المفصل م ٤ ج ٨ / ٧١. الجندي، الإقليد ٤ / ١٨١١. تاج الدين محمد بن
أحمد الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري (ط)، مكتبة لبنان/ بيروت ١٩٩٦م) ص ١٧٠.

^٥ - ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٥١.

^٦ - الكافيجي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ٤٤٥.

ولكن (قد) في المثالين السابقين وما أشبههما لا تدل نصاً على التقليل كما زعم الكافيحي وإنما تشير إلى جزئية الحكم، فإذا قيل: (الكذب يصدق) فإنه قد يفهم منه أن الحكم على الكذب بالصدق يتخذ صفة الديمومة والثبات أو الحقيقة المطلقة، بخلاف ما لو قيل: (قد يصدق الكذب) فإنه يفهم منه أمران: الأول: إثبات وتأكيد أمر يخالف ظن السامع وهذا هو المعنى المباشر المقصود والمفهوم من لفظ (قد)، ولا معنى للتقليل هنا إذ كيف يُقلل أمر هو في حكم المنكر والمعدوم لدى السامع بحسب ما جرت به العادة من أن (الكذب) - وهي صيغة مبالغة تفيد كثرة الكذب - لا يكون منه صدق، فالسامع ليس بحاجة إلى خبر فيه تقليل ما يعتقد عدم حدوثه أو وجوده، وإنما بحاجة إلى خبر فيه تحقيق إمكانية حدوث ذلك الأمر، وهذا المعنى هو ما وصفه أحد الدارسين منكرًا إفادة (قد) التقليل: "توكيد الحصول على وجه القلة والندرة"^١، الثاني: جزئية الحكم بالصدق على الكذب فصدقه لا يتخذ صفة الإطلاق والدوام، ومثل الكفوي لذلك بعبارة: (الحيوان قد يكون إنسانًا)^٢.

ويظهر من أقوال ابن الحاجب أنه يجعل التقليل في المضارع هو المعنى الأصلي لقد وأنها قد تخرج منه إلى التحقيق في بعض المواضع^٣ كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، وأما التكثر فظاهر كلام الزمخشري أنه معنى مجازي لـ(قد)، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، فقد نرى هنا بمعنى: (ربما نرى)^٤ وأيده ابن مالك^٥، كما صرح الرضي بأن (قد) للتقليل في الأصل مع المضارع وقد تخرج منه إلى التكثر لمجانسة بين الضدين كما أنهم يعملون ذلك في مثل (رب)، ويجعل من خروج (قد) إلى التكثر في موضع التمدح على سبيل

^١ - محمد طاهر الحمصي، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها (ط)، دار سعد الدين/ دمشق ١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣) ص ١٢٢.

^٢ - أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش وزميله (ط)، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ص ٧٣٦.

^٣ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١٥٣/٢. وانظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ١١٣٣/٢.

^٤ - الزمخشري، الكشاف ص ١٠٢.

^٥ - ابن مالك، شرح التسهيل ١٨٠/٣.

الاستعارة الضدية قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وشبه ذلك بقول المتمدح بكثرة العلم: لا تنكر أنني أعرف شيئاً من العلم وإن كان قليلاً^١.

ولا يخفى ما في كلام الرضي من بعد عن مقاصد التنزيل الحكيم، إذ المقام في الآية ليس مقام تمدح كما ذكر ولا مدخل للتكثير فيه ولم يقل به أحد من المفسرين، بل هي تحتل التقليل عند الألوسي باعتبار المتعلق^٢، وهو أيضاً لا يستقيم إلا بضرب من التأويل المتعسف.

وتذكر لنا كتب التفسير أن الآية نزلت في المنافقين أو اليهود المعوقين (المثبطين) الناس عن القتال مع النبي ﷺ يوم الأحزاب، وقيل نزلت في رجل وجد أخاه بين يديه شواء ونبیذ فقال له: أنت في الشواء والنبیذ ورسول الله بين الرماح والسيوف؟ فقال له: هلم إلى هذا، والذي يحلف به لا يستقبلها محمد أبداً، فقال له: كذبت والله لأخبرن النبي بخبرك، فذهب إلى رسول الله ﷺ ليخبره فوجده قد نزل جبريل بخبره^٣. وقد افتتحت سورة الأحزاب بذكر المنافقين واختتمت بتخويفهم بالعذاب و تخللتها كثير من الآيات التي تتضمن فضح نواياهم وكشف مستورهم، ومنها الآية السابقة التي بدأت بـ (قد) التحقيقية المؤكدة لإحاطة علمه تعالى بما يفعلون في معرض التوبيخ والتقريع والتشهير بهم، وعبر بالمضارع ليتناسب والحدث الذي كان لا يزال قائماً وقت نزول الآية، وليكون أبلغ في الردع والتخويف لمن في نيته الاستمرار في التعويق عن القتال، وليناسب أيضاً حال ذلك الرجل الذي طفق متوجّهاً إلى النبي ﷺ ليخبره بخبر أخيه ولم يكن في ظنه حينها أن الله قد أعلم نبيه ﷺ، فجاء التنزيل مؤكداً العلم الإلهي بما يحدث.

وفي كتاب الله ثماني آيات دخلت فيها (قد) على المضارع:

^١ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٨٨، ٤٤٥. وانظر: الكفوي، الكليات ٧٣٥.

^٢ - شهاب الدين أبو الفضل السيد محمد الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية (١٥، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ج ٨م / ١١ / ١٦١.

^٣ - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) (٣ط)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩١٩م) ١٠ / ٢٧٤. أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تفسير البغوي (معالم التنزيل) (١ط)، دار ابن حزم/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ١٠٣٢. ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١٥٠٥. فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) (١ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) (١٣م / ٢٥ / ١٧٤. الحافظ عماد الدين أبا الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم (١ط)، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ٣ / ٦٢٠. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالماثور، صححه وخرّج أحاديثه: نجدت نجيب (١ط)، دار إحياء التراث العربي/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ٦ / ٥١٢.

١. ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤].
٢. ﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لِيَحْرُنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَذِبُونَ لَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتِ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].
٣. ﴿وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿١٧﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٩٨، ٩٧].
٤. ﴿وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمٌ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].
٥. ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلِيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].
٦. ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٤].
٧. ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨].
٨. ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لِمَ تَوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

وقد اضطرب النحاة والمفسرون في تأويل دخول (قد) على المضارع في الآيات السابقة اضطراباً كبيراً، فمنهم من ذهب إلى أن (قد) صرفت المضارع إلى المضي فقوله (قد نعلم) معناه (قد علمنا)^١، ولم يذكروا ما سبب صرفها المضارع إلى المضي - مع أن (قد) تدخل على الماضي والمضارع مطلقاً - سوى ما ذكره ابن مالك من أنها إذا دلت على التقليل صرفته إلى معنى المضي كـ (رب)، ولم يطلق بل قال إنها قد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضي وجعل من هذا الآية الأولى، على حين جعلها للتحقيق والتوكيد في الآية الثانية^٢! ثم رجع وجعلها مفيدة للتكثير في كلتا الآيتين كما تفيدته (رب) منكرًا دلالة التقليل^٣. كما أشار أبو حيان إلى أنها إذا لم تفد التوقع في المضارع صرفته إلى المضي وجعل منه الآية السادسة^٤.

^١ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيين في إعراب القرآن، إعداد فريق: بيت الأفكار الدولية (بيت الأفكار الدولية/ عمان، د.ت.) ص ٤٢، ١٤٢. أبو حيان البحر المحيط ٥/ ٥١٨، ٨/ ٢٥٩. أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سالم مصطفى البدري (ط ١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ج ٦م / ١٢ / ٢١٢. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٧٣.

^٢ - ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٢٩.

^٣ - رجع ابن مالك عن مذهبه هذا حول (رب) في الجزء الثالث من شرح التسهيل فجعلها للتكثير وأجاز دخولها على المضارع ولم يقل إنها تصرفه إلى المضي، وبناء على ذلك فقد غير مذهبه في (قد) إذا دخلت على المضارع فجعلها للتكثير بمنزلة (رب). انظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٨٠. وانظر ص ٧١، ٧٢ من هذا البحث.

^٤ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٤.

و أفادت (قد) التقليل عند قوم: ففي الآية الأولى يرى الألوسي أنها تحتل التقليل من جهة أن وقوع التقلب كان قليلاً لأنه أدل على كمال أدبه ^١ ، وفي الآية الخامسة يشير الأصفهاني إلى أن المعنى: قد يتسللون أحياناً فيما علم الله ^٢ ، وهو على تقليل المتسللين عند الألوسي ^٣ ، وفي الآية السادسة يذهب ابن هشام إلى أن معنى قوله: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ : ما هم عليه أقل معلوماته ^٤ ! وذلك أن ابن هشام يرى أن التقليل على ضربين: تقليل وقوع الفعل نفسه كما في (قد يصدق الكذب) وتقليل متعلقه كما في الآية المشار إليها. ويضطرب الزركشي في تفسير هذه الآية، فهو يطرح سؤالاً في البدء: كيف يتصور التقليل في علم الله؟ ثم يجيب عليه: بأن المراد أنهم أقل معلوماته، ولكنه بعد أن أثبت معنى التقليل عاد ونفاه حين أردف قائلاً: إن المضارع هنا بمعنى الماضي ف (قد) فيه للتحقيق لا للتقليل ^٥ ! فكلامه يشير إلى أن التقليل يكون في المضارع لا الماضي، وهو الأمر نفسه الذي أثبته النحويون وهذا يكشف عن اضطراب وتناقض آخر، فهم يثبتون معنى التقليل والتكثير في (قد) في حال دخولها على المضارع فقط، مع أنهم يزعمون بأن التقليل والتكثير لا يكون إلا فيما عرف حده والمستقبل مجهول، الأمر الذي جعلهم لا يجيزون دخول (رب) على المضارع. والمقصود في الآية السابعة هو تقليل المتعلق عند الألوسي ^٦ ، أي تقليل المعوقين.

وأفادت التكثير عند آخرين: فقوله (قد نرى) في الآية الأولى هو على معنى (ربما نرى) عند الزمخشري ^٧ أي كثرة الرؤية، وقوله (قد نعلم) في الآية الثانية إنما هو على معنى (ربما) الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته وكذلك المعنى في الآية السادسة والسابعة على التكثير ^٨.

^١ - الألوسي، روح المعاني ١ / ٤٧.

^٢ - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ص ٣٩٥.

^٣ - الألوسي، روح المعاني ٧م ج ٩ / ٤١٥.

^٤ - ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٣٥١. وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٧٣.

^٥ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٧٣.

^٦ - الألوسي، روح المعاني ٨م ج ١١ / ١٦١.

^٧ - الزمخشري، الكشاف ص ١٠٢. الألوسي، روح المعاني ١م ج ١ / ٤٠٧.

ويشير الألوسي إلى أن كلاً من التقليل والتكثير محتمل في الآية الأولى والخامسة والسادسة^٢، ولم يعدم تخريجاً لهذا وذاك، ومع ذلك فهو يصر على أن (قد) في الآية الثامنة لتحقيق العلم لا للتقليل لعدم مناسبة ذلك للمقام؛ وذلك لأنهم كانوا يعلمون أنه رسول الله علماً قطعياً بمشاهدة ما ظهر على يديه من المعجزات^٣!!

وما ذكره أمر يثير الاستغراب والحيرة، إذ كيف يوصف علم هؤلاء الكفرة برسالة نبيهم بأنه محقق قطعي في الآية الثامنة، على حين يوصف علم الله جل شأنه أو متعلقاته في الآيتين السادسة والسابعة مثلاً بأن ما هم عليه أقل معلوماته! ألا يجدر بأن يكون معنى التحقيق والتوكيد أثبت لـ (قد) الداخلة على فعل العلم الإلهي! وهل يصح أن يكون ما هم عليه من كفر ونفاق وتكذيب هو أقل معلوماته جل شأنه؟ وألا يؤدي القول بذلك – وإن كان فيه إيماء و تنبيه بالأقل على الأكثر – إلى أن ما دون ذلك الأقل لا يعلمه الله تعالى علماً كبيراً فيكون قد أدى التأويل إلى عكس مقصوده؟

ولم يخالف هؤلاء غير أبي حيان فقد أشار في رده على الزمخشري أنه حتى على تقدير أن تكون (قد) للتكثير في الفعل وزيادته فإنه لا يتصور ذلك في علم الله، لأن علمه تعالى لا يمكن فيه الزيادة والتكثير^٤. وإذا كان علم الله تعالى لا يمكن فيه الزيادة والتكثير كما أشار أبو حيان فكيف يمكن أن يتصور فيه التقليل؟ بل لقد أنكر أبو حيان أن يفيد تركيب (قد) مع المضارع أو حتى الماضي تقليلاً أو تكثيراً وأشار إلى أن من زعم ذلك فهو غير مصيب، وإنما هي للتحقيق عنده مع الماضي وللتوقع مع المضارع فيما يمكن فيه التوقع وأما التكثير فإن فهم فهو من السياق لا من (قد) كما في الآية الأولى إذ فهمت الكثرة من لفظة (تقلّب) لأن من رفع بصره إلى السماء مرة واحدة لا يقال فيه: قلّب بصره وإنما يقال (قلّب) إذا رددّه^٥.

^١ - الزمخشري، الكشاف ص ٣٢٥، ٧٣٨. ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٨٠. محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود، تفسير أبي السعود، تحقيق: عبد اللطيف عبدالرحمن (ط ١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ٢/ ٣٧٤.

^٢ - الألوسي، روح المعاني ١م ج ١/ ٤٠٧، ٧م ج ٩/ ٤١٥، ٤١٧.

^٣ - المصدر نفسه ٩م ج ١٤/ ٢٧٩.

^٤ - أبو حيان، البحر المحيط ٤/ ١١٥.

^٥ - أبو حيان، البحر المحيط ٦/ ٤٣٧، وانظر له: النكت لحسان ص ٢٨٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٤.

ويمتد الاضطراب في القول بالتقليل والتكثير متجاوزاً المعنى إلى التركيب، فحين يكون المعنى في الآية السادسة مثلاً: ما أنتم عليه أقل معلوماته، يؤدي إلى أن تكون (ما) الموصولة مبتدأ صلته (أنتم عليه) وخبره محذوف تقديره (أقل معلوماته)، ولا يخفى ما في هذا من تقطيع للنظم وبتر للتركيب إذ كيف يكون التقليل في متعلق العلم ثم إذا بالمتعلق مبتدأ خبره محذوف. و التركيب بهذه الصورة أشار إليه القوجوي^١ من خلال شرحه لعبارة ابن هشام ولم يعلق عليه، وهو ما كان قد نفاه الكافيجي مشيراً إلى أن التفسير هنا إنما هو بحسب مآل المعنى لا تفسير متعلق العلم^٢. ومنهم من أشار إلى أن (قد) في الآيات للتحقيق^٣ وهو الصواب، حتى أولئك الذين زعموا أنها للتقليل أو التكثير لم يجدوا مفرّاً من الإشارة إلى معنى التحقيق والتأكيد.

وعند تأمل الآيات السابقة يلاحظ ما يأتي:

- دخول (قد) على مضارع العلم الإلهي تستثنى الآية الأولى إذ دخلت فيها على فعل الرؤية الإلهية والآية الثامنة إذ دخلت فيها على مضارع العلم البشري.
 - في الآية الثانية والثالثة والرابعة جاءت (قد) في معرض تسليية النبي ﷺ وتثبيت فؤاده إزاء ما كان يجد من ضيق وحزن لتقول الكفار وتكذيبهم له.
 - وردت (قد) في معرض التهديد والوعيد وفضح الكافرين والمنافقين في الآية الخامسة والسادسة والسابعة.
- من هنا يتبين أن (قد) جاءت في الآيات لتحقيق وتوكيد علمه تعالى بأحوال نبيه ﷺ النفسية والاجتماعية، من خلال عرض أحداث كانت مؤلمة له ﷺ وكانت ما تزال مستمرة وقت نزول الآيات؛ ولذلك عدل عن (علم) المشعر بالانتهاء والانقطاع في متعلقاته، إلى (نعلم) المشعر باستمرارية المتابعة الإلهية للأحداث الجارية وقتئذٍ، ليكون أكثر أنساً و أدعى تسليية للنبي ﷺ من جهة، و أشد وقعاً وتهديداً وتخويفاً للكافرين والمنافقين الذين كانوا لا يتورعون عن إيذائه ﷺ بالقول والفعل.

^١ - محمد بن مصطفى القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة (ط٢)، دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ص ١٤٧.

^٢ - الكافيجي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ٤٤٢.

^٣ - الزمخشري، الكشاف ص ١١٠٣. ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٢٩. أبو حيان، البحر المحيط ٨/ ٢٥٩. أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط١)، دار القلم / دمشق ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ٤/ ٦٠١. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٧٣. أبو السعود، تفسير أبي السعود ٦/ ٢٤٣.

و تشير أسباب النزول والظروف المحيطة بالوقائع وسياق الخطاب إلى أن افتتاح الآيات بـ (قد) لم يكن الغرض منه تقليل أو تكثير الحدث أو متعلقاته، وإنما كان الغرض تأكيد العلم بحدث هام ليتبع بنتيجة هي بشارة أو إنذار تترتب على العلم به، وهذه النتيجة جاءت في جمل ترتبط بما قبلها في الغالب ارتباطاً سببياً: (فلنوليئك) (فإنهم لا يكذبونك) (فسبح) (فليحذر) (فينبئهم).

ففي الآية الأولى قيل إن النبي ﷺ كان حين قدم المدينة يصلي قبل بيت المقدس فقال لجبريل عليه السلام وددت لو أن الله صرفني عن قبلة اليهود إلى غيرها، وكان ﷺ يهوى قبلة البيت الحرام لأنها كانت قبلة أبيه إبراهيم عليه السلام ولأن اليهود كانوا يقولون: يخالفنا محمد ويتبع قبلتنا، وقيل إنهم كانوا يقولون: والله ما درى محمد وأصحابه أين قبلتهم حتى هديناهم، فكره النبي ﷺ ذلك وشق عليه فرفع وجهه إلى السماء وجعل يديم النظر رجاء أن يأتيه جبريل بما تهوى نفسه^١، فنزلت الآيات تتضمن إخباراً بالحدث ثم وعداً وبشارة، فبعد أن وردت جملة الحدث مؤكدة استمرار الرؤية الإلهية للحال التي كان عليها ﷺ عطفت عليها جملة الوعد بفاء عاطفة "لربط السبب بالسبب"^٢ وهي جملة (فلنوليئك). لقد كان هذا الحدث الذي يتضمن غاية التكريم من الله لنبيه والذي غير وجهه قبلة المسلمين حتى قيام الساعة جديراً بأن يُعبّر عن سببه بالفعل المضارع ليظل متصوراً حاضراً في الأذهان، كما كان جديراً بأن يعلم السامعون أنه إنما كان نتيجة لـ (قد نرى تقلب وجهك في السماء) يا محمد! لتلك العناية والمتابعة الإلهية المستمرة، فلم تأت (قد) لغرض تكثير رؤية أو تقلب لينتهي دورها بعد ذلك، وإنما للتوكيد والتعبير عن اتصال زمني مستمر سيتبع بحدث مستمر أيضاً وبق ما بقيت الدنيا.

وفي الآية الثانية جاء أيضاً توكيد العلم الإلهي المتجدد بما كان يحزنه ﷺ من تكذيب المشركين له، ثم اتبع بجملة مبدوءة بالفاء التعليلية (فإنهم لا يكذبونك) وذلك في معرض تسليته ﷺ، أي: قد نعلم أنه يحزنك تكذيب هؤلاء الكفرة فلا تحزن لأنهم في الحقيقة لا يكذبونك ولكنهم يكذبون بآيات الله! وقد وصف ابن أبي الإصبع هذا الخطاب بأنه نهاية المحبة والملاطفة إذ فداه بآياته^٣، فقد جاء في نزول هذه

^١ - الطبري، جامع البيان ٢٢/٢. أبو الحسن بن أحمد الواحدي، أسباب النزول، تحقيق: السيد الجميلي (ط٦)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ص ٤٦. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ١/٢٥٣.

^٢ - محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه (ط٤)، دار الرشيد/ دمشق - بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ج ١٢/٢٩٤.

^٣ - أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن أبي الإصبع، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: حفني محمد شرف (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي/ القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥) ص ٣٣٠.

الآية أن المشركين كانوا يقولون له: إنا لا نكذبك ولكن نكذب الذي جئت به^١. كذلك الأمر في الآية الثالثة: توكيد علمه تعالى المستمر بما يجده النبي ﷺ من ضيق لاستهزاء المشركين به، ثم اتباع ذلك بجملة (فسبح بحمد ربك) إذ التسييح سبب لجلاء الضيق عن النفس.

وفي الآيات المتبقية عدا الأخيرة جاءت (لقد نعلم) و (قد يعلم) لتوكيد العلم بأمر لا يزال أيضاً جاري الحدوث وقتها، في معرض التوبيخ والتقريع المتبوع بالتحذير والإنذار: (فليحذر) (فينبئهم) (فأحبط الله أعمالهم). والتعبير بالمضارع بعد (قد) في هذه المواضع أدعى للتهديد والتخويف، فتعبير (قد أعلم ما تصنع فاحذر..) مثلاً، المشعر بالاستمرارية والترقب أشد ترهيباً وأدعى لأخذ الحذر مما لو قيل (قد علمت ما صنعت فاحذر..). المشعر بالانقطاع والانقضاء الذي ينتفي بموجبه داعي الترقب وأخذ الحذر من قبل السامع.

إن دخول (قد) في الآيات السابقة على المضارع لم يفد تقليلاً أو تكثيراً لا بالنص ولا بالمفهوم، وإن القارئ لتلك الآيات ليحتاج إلى إعمال فكر ومزيد تأمل وتكلف تحوير وتأويل في محاولة استنتاج هذا المعنى الإنشائي ليجده في نهاية الأمر معنى بعيداً لا يمت للعلاقات السياقية بأية صلة، ولا تأنس النفس القارئة المتأملة لإقحامه في الدلالة العامة للآيات فضلاً عن الخاصة.

تلك هي الآيات التي دخلت فيها (قد) على المضارع، تعبر عن وقائع كانت قائمة وقتئذٍ، أما بقية المواضع التي وردت فيها (قد) في الكتاب العزيز - وهي كثيرة جداً بلغت أربعمئة موضع - فقد دخلت فيها (قد) على الماضي، وجاءت في سياق الحديث عن أخبار الأمم السابقة كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٧٠]، و ﴿يَتَابَرَهُمْ أَغْرَضٌ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ﴾ [هود: ٧٦]، أو عن أحداث معاصرة للنبي ﷺ وقعت وانقضت كما في قوله جل شأنه: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، و ﴿قُلْ لَا تَعْتَدِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤]، و ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، أو في سياق الإخبار عن العلم الإلهي الأزلي بأحوال الإنسان والكون أو تقرير المصير البشري كما في قوله سبحانه: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤]، و ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَعْرِبِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]، و ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ [ش: ١٠] وَقَدْ حَابَ مَنْ دَسَّنَهَا [الشمس: ١٠].

^١ - الطبري، جامع البيان ٥ / ١٨١. الواحدي، أسباب النزول ص ١٧٦.

ما

لهذه الأداة استعمالات متنوعة في العربية، وقد صنّفها النحويون تصنيفات عديدة حتى لقد ذكر بعضهم اثنين وثلاثين موضعاً لها في الكلام. وسيركز هذا البحث على المواضع التي ترد فيها (ما) مرتبطةً بدلالاتي التقليل والتكثير.

(ما) الواقعة بعد النكرات:

تُستعمل (ما) بعد النكرات كما في قولهم: (لأمرٍ ما يسود من يسود)^١ و (لأمرٍ ما جدع قصير أنفه)^٢، ويذهب النحويون إلى أن (ما) في هذين المثليين ونحوهما تفيد التعظيم والتكثير لإبهامها؛ لأن العرب تستعمل الإبهام في مواضع التكثير^٣، كما قد تُستعمل (ما) للتحقير والتقليل في نحو: (هل أعطيت إلا عطيةً ما)^٤، وجعل بعضهم من ذلك قولهم: (اضربه ضرباً ما)^٥ وقال آخرون إنها في المثال الأخير للتنويع لا التقليل أي: نوعاً من الضرب^٦، وقيل إن استعمال (ما) على هذا النحو لغة ثقيفية وتكلم بها غيرهم^٧. ويذهب بعض الدارسين إلى أن (ما) في هذا النحو لم تفد الإبهام، وهذه المعاني المذكورة من تقليل وتكثير إنما دلّ عليها الحال والمقام وهدت إليها القرائن^٨.

^١ - الميداني، مجمع الأمثال ٢/ ٢٣٣.

^٢ - المصدر نفسه ٢/ ٢٣٣.

^٣ - أبو علي عمر بن محمد الشلوبيني، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع (لم يذكر مكان النشر د. ت.) ص ٢٤٤. أبو حيان، التذييل والتكميل ٣/ ١٢٣.

^٤ - أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي (دار الطليعة للطباعة والنشر/ بيروت د. ت.) ص ٣٤٦. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٢.

^٥ - أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد (ط ١، مكتبة نزار مصطفى الباز / مكة المكرمة- الرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ٣/ ٧٣٤.

^٦ - البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل ص ٣٤٦.

^٧ - ابن دريد، جمهرة اللغة ١/ ٣٢٢.

^٨ - محمد عبد الرحمن المقدى، حديث (ما): أقسامها وأحكامها (النادي الأدبي/ الرياض ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ص ١٣٠.

واختلف في (ما) هذه هل هي اسم أم حرف، فمذهب الخليل وسيبويه أنها حرف زائد للتوكيد، يُفهم ذلك من خلال حكمهما عليها بالزيادة^١، في نحو: قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] وقولهم: (بألم ما تُخْتَنَنَه)^٢ و (بعين ما أُرَيْتُكَ)^٣. ومنهم من ذهب إلى أنها اسم نكرة صفة^٤، ويرى الزجاج أنه لا خلاف في زيادتها حرفاً كانت أم اسماً لأن الأسماء قد تزداد كما في قولهم: (كان زيد هو العاقل)^٥، ويصنفها ابن الحاجب في الأسماء مرة وفي الحروف أخرى^٦ وكذلك فعل المرادي^٧.

و ينكر ابن مالك أن تكون اسماً (نكرة موصوفة) ويذهب إلى أنها حرف زائد منبّه على وصف مراد لائق بالمحل؛ لأن زيادة (ما) عوضاً عن محذوف ثابت في كلامهم، أما النكرة الجامدة كجمود (ما) فلا تكون في كلامهم إلا وهي مردفة بمكمل كما في: (مررت برجلٍ أي رجل)، ولذلك فهو يرى أن الحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية لا نظير له في كلامهم فوجب اجتنابه^٨.

^١ - سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٩٦، ٣/ ٥٨٠. وممن ذهب إلى أنها حرف زائد: المبرد، المقتضب ٣/ ١٥. أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي (ط)، كنوز إشبيلية/ الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) ١/ ٢٧٠، ٢/ ٤٠٧. الهروي، الأزهية في علم الحروف ص ٧٨. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٩. الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦١٢. الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب ص ١٦٨.

^٢ - أي: لا يكون الختان إلا بألم، ومعناه: لا يدرك الخير إلا باحتمال مشقة. الميداني، مجمع الأمثال ١/ ١٥١..

^٣ - المثل يقال للمبعوث في أمر إذا استعجل، الميداني، مجمع الأمثال ١/ ١٤٣. الزمخشري، المستقصى ٢/ ١١. ولا يرى الرضي زيادتها في هذا النحو من الأمثال لأنها هي المصححة لدخول نون التوكيد في الفعل، انظر: الرضي، شرحه على الكافية ٤/ ٤٣٥.

^٤ - البطلبوسي، الحلل في إصلاح الخلل ص ٣٤٦. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٣/ ٤٠. أبو حيان، التذييل والتكميل ٣/ ١٢٣. جمال الدين أبو محمد عبدالله بن هشام، من رسائل ابن هشام النحوية (القواعد الصغرى)، تحقيق: حسن إسماعيل مروة (ط)، مكتبة سعد الدين/ دمشق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) ص ١٥٠.

^٥ - أبو إبراهيم بن السري الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري (ط)، دار الكتاب المصري/ القاهرة، دار الكتاب اللبناني/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ١/ ١٣٨.

^٦ - صنفها ابن الحاجب اسماً في (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب) ٣/ ٧٣٤، وحرراً في (الإيضاح في شرح الفصل) ٢/ ٢٣٨.

^٧ - المرادي، الجنى الداني ٣٣٤، ٣٤٠.

^٨ - ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٢١٦. وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٢. أبا حيان، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٣٢. المرادي، الجنى الداني ص ٣٣٤.

ومن ورود (ما) بعد النكرات في القرآن قوله تعالى: ﴿جُنُدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١١] ،
 ويحتمل أن تكون (ما) هنا مفيدة للتحقير والتقليل، أو الاستعظام والتكثير على سبيل الهزة^١. ومنه أيضاً
 ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] ، (قليلاً) نعت لمصدر محذوف - في أصح الأقوال - أي: تؤمنون إيماناً
 قليلاً، وقيل إن (ما) هنا زائدة أفادت تأكيد معنى القلة فهي للتقليل بعد التقليل على خلاف بين
 النحويين والمفسرين إذ زعم بعضهم أنها مصدرية وقال آخرون إنها نافية^٢.

ومنهم من يرى أن القلة هنا المراد بها النفي أي: لا يؤمنون قليلاً ولا كثيراً^٣، وحجتهم في ذلك أن
 العرب تستعمل القلة بمعنى النفي في نحو قولهم: (قلّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيداً) برفع (زيد) على البديل،
 فأجروه مجرى: (ما يقول ذاك أحد إلا زيداً)^٤، والحق هو ما ذكره أبوحيان من أن استعمال القلة بمعنى
 النفي المحض يصح في مثل التركيب السابق ولكنه لا يستقيم في الآية المذكورة إذ المقصود أنهم يؤمنون
 إيماناً قليلاً لا أنهم لا يؤمنون مطلقاً. وهم يستعملون (قلّ) و (أقلّ) بمعنيين: النفي والتقليل، ويتحدد
 المعنى المراد بقريظة الإعراب وباعتبار ما يقصده المتكلم^٥.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] ،
 واختلف فيها أيضاً فهي عند الفراء تحتمل ثلاثة أشياء: أن تكون اسماً أو صلة (زائدة) والمعنى: أن
 يضرب بعوضةً فما فوقها مثلاً، والاحتمال الثالث الذي يرجحه الفراء أن تكون على قول العرب: (مطرنا

^١ - الزمخشري، الكشاف ص ٩١٩. أبو حيان، البحر المحيط ٧ / ٣٧٠.

^٢ - أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة (دار الجيل/ بيروت ١٤٠٩هـ -
 ١٩٨٩م) ١ / ٢١٣. العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٣٣. أبو حيان، البحر المحيط ١ / ٤٧٠ - ٤٧١. الزركشي، البرهان في علوم
 القرآن ٣ / ٧٨.

^٣ - كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: بركات يوسف هبود (شركة دار
 الأرقم بن أبي الأرقم/ بيروت د.ت.) ١ / ٣٠. البغوي، معالم التنزيل ص ٤٨.

^٤ - سيبويه، الكتاب ٢ / ٣٢٦. الفارسي، الشيرازيات ٢ / ٤٠٨. ابن جني، الخصائص ١ / ٤٨٢.

^٥ - أبو حيان، البحر المحيط ١ / ٤٧١.

^٦ - الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة ص ١١٢، وانظر له: المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبدالكريم النجار (ط ١، دار عمار /
 عمان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) ص ٦٤. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٢٣٩.

ما زبالة فالثعلبية) و (له عشرون ما ناقّة فجملًا) والمعنى: أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها^١. ويرى الأخفش أنها زائدة في الكلام والمعنى: .. أن يضرب بعوضةً مثلاً^٢، ويذهب الزمخشري إلى أن (ما) هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمنته إبهاماً وزادته شيوعاً وعموماً كقولك: أعطني كتاباً ما، تريد: أي كتاب كان، كما تحتمل عنده أن تكون صلة للتأكيد كأنه قيل: لا يستحيي أن يضرب مثلاً حقاً أو ألبتة^٣. ويشير القرطبي إلى أن من وجوها في الآية أن تكون نكرة موصوفة بالجنس لإبهامها لأنها بمعنى قليل^٤.

وسواء أكانت حرفاً في الآية أم اسماً فإنه ينبغي ألا تخلو من إفادة التقليل، فقد قيل في نزول الآية إن الله تعالى لما ضرب الأمثال في سورة البقرة قال المنافقون: الله أجل وأعلى من أن يضرب المثل، وقيل إنه تعالى لما ضرب المثل بالذباب والعنكبوت ضحكت اليهود وقالوا: ماذا أراد الله بذكر هذه الأشياء الخسيسة؟ ولذلك خص الله البعوضة بالذكر في القلة مخبراً تعالى أنه لا يستحيي أي يضرب أقل الأمثال في الحق وأحقرها^٥، وقوله (فما فوقها) يؤيد معنى القلة المقصودة فقد ذهب بعض أهل اللغة أن المراد به: فما فوقها في القلة والصغر فهو على مذهب العرب، يقول الرجل للرجل: فلان أسفل الناس وأندلهم، فيقول: وفوق ذلك، أي في الحقارة فهو تنزل من الحقير للأحقر^٦، و(الفوق) قد يكون بمعنى (دون) وهو من الأضداد^٧، ولذلك يرى بعض المفسرين أن هذا التأويل أقضى لحق البلاغة من أن يكون تأويل (ما

١ - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن (٣ط، عالم الكتب/ بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ١/ ٢١ - ٢٢.

٢ - الأخفش، معاني القرآن ص ٤٩.

٣ - الزمخشري، الكشاف ص ٦٦.

٤ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١م ج ١/ ١٦٨.

٥ - الطبري، جامع البيان ج ١/ ٢١٥. الواحدي. أسباب النزول ص ٣٢. البغوي، معالم التنزيل ص ٢٣. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، لباب النقول في أسباب النزول، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الرزاق المهدي (ط)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) ص ١٢.

٦ - أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين (مكتبة الخانجي/ القاهرة د. ت.) ١/ ٣٥. الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٠. الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/ ١٠٧.

٧ - ابن الجوزي، زاد المسير ص ٥١.

فوقها): ما زاد عليها في الحجم؛ لأن الغرض هنا بيان أن الله لا يمتنع من التمثيل بالشيء الحقيق
فينبغي في هذا الموضوع أن يكون المذكور ثانياً أشد حقايرة من الأول^١.

ومن ورودها في الحديث النبوي قوله ﷺ: "إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة إلا من قال هكذا وهكذا
وهكذا - عن يمينه وعن شماله ومن خلفه - وقليل ما هم"^٢، ف (ما) هنا زائدة مؤكدة للقلة^٣.

ومنه في الأمثال على سبيل التكثر: (شرُّ ما يُجِيئُكَ إلى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ) أي: شر عظيم يلجئك إليه
لأن العرقوب لامخ فيه فلا يلجأ إليه إلا أشد الناس اضطراراً وفاقة^٤. وقد وردت بعد المعرفة في قولهم:
(باليدين ما أوردها زائدة)^٥ هكذا أورد العسكري المثل، وجاء في مجمع الأمثال: (بيدين ما أوردها زائدة)^٦
ويضرب المثل للرجل يزاول الأمر العظيم فيأخذه بقوة، فالمراد باليدين القوة والقدرة، و (زائدة) اسم رجل.
وقد لا يقصد ب(ما) الواقعة بعد النكرات في بعض المواضع سوى المبالغة في الإبهام، ويشير أحد
الدارسين المعاصرين إلى أنه قد شاع استعمال (ما) بعد النكرات في العربية الحديثة للدلالة على التنكير كما
في قولهم: شيء ما، يوم ما، وقت ما، إلى حد ما^٧. والصحيح أنها هنا لتأكيد الإبهام أو ما سماه التنكير
لأن هذا المعنى مستفاد بدونها، وقد اجتمعت دلالتها على التقليل والإبهام المجرد في عبارة أوردها
العسكري لعلي بن أبي طالب ﷺ: "أحبب حبيبك هوئاً ما، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما، وأبغض بغيضك

^١ - الرازي، التفسير الكبير ١م ج ١٢٥ / ٢. شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي،
ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: عبدالرزاق المهدي (ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ٢ / ١٣٧.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ٦٤٤٤ ص ١١٧٧. ورد هذا التعبير في القرآن في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤].

^٣ - العيني، عمدة القاري ٢٣ / ٨١.

^٤ - صاحب إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين (ط)، عالم الكتب/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) باب
اللفيف من الجيم ما أوله الألف. العسكري، جمهرة الأمثال ١ / ٤٦٥. الميداني مجمع الأمثال ١ / ٤٥٣، الزمخشري، المستقصى من
الأمثال ٢ / ١٣١.

^٥ - العسكري. جمهرة الأمثال ١ / ١٨٤.

^٦ - الميداني، مجمع الأمثال ١ / ١٣١. وانظر: الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب ٢ / ١٦.

^٧ - مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية ص ١١٥.

هَوْنًا ما، عسى أن يكون حبيبك يومًا ما" ^١، فقوله (هونًا ما) أكدت فيه (ما) معنى القلة، وقوله (يومًا ما) لم يفهم منه سوى الإبهام أي: يومًا من الأيام غير معلوم، ولو حذفنا (ما) لبقى معنى الإبهام كما هو، ولكن (ما) أدت إلى نوع من المبالغة والزيادة فيه، ولعل هذا يعيدها إلى معنى التكرير لأن الزيادة في المعنى أو تأكيده ضرب من التكرير له وهذا يؤدي إلى أن تأكيد معنى القلة والمبالغة فيه ضرب من التكرير أيضًا، وقد عرّف ابن خروف التأكيد- في معرض حديثه عن الصلة- بأنه تكرير لفظ أو معنى، وجعل من تكرير المعنى زيادة (ما) ^٢ في قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، و (ما) في الآية ليست هي المذكورة ولكنها شاهد على مجيء الصلة لتكرير المعنى.

وأكثر النحويين على أن (ما) في كل ذلك زائدة مؤكدة، والضابط لديهم في الحكم على الحرف بالزيادة ألا يحدث من العمل شيئًا لم يكن قبل مجيئه، وألا يغير دخوله أصل المعنى بل لا يزيد بسببه إلا تأكيد المعنى الموجود وتقويته ومن ثم فإن طرحه لا يخل بالمعنى. وهناك من ينكر زيادة الحروف في التنزيل الحكيم ويرى من إفادتها التوكيد سببًا لمنع القول بزيادتها.

ويرد الفارسي على هؤلاء مشيرًا إلى أنها قد تكون زائدة لغير توكيد أيضًا؛ لأن العرب يزيدونها في النثر الذي لا يقيد الوزن، وفي النظم حيث يقام الوزن كما يزيدون الحروف لغير المعاني في نحو (قَبَعْتَرَى) و (جُنْدَب) والتنزيل إنما نزل على لسانهم وجاء بلغتهم ^٣.

إن مجيء (ما) في هذه المواضع يعد من لوازم الفصاحة ومن كمال البيان عن المعنى المراد، وهو أمر يشعر به المتكلم حين يسقط (ما) المذكورة، فلو قال مثلاً: (قليلاً تشكر) أو (أمر أَلْجَانِي إِلَيْكَ) لشعر ببقية من المعنى في نفسه لا تظهر ولا تستبين إلا عند القول: (قليلاً ما تشكر) و (أمر ما أَلْجَانِي إِلَيْكَ)، وهي مع ذلك لا تخلو من جمال لفظي، وقد تنبّه بعض النحويين إلى ما تضيفه هذه الزيادة من بلاغة في اللفظ والمعنى معاً، فقد جاء عن الرماني أن الصلة يؤتى بها لتكثير اللفظ وتمكين المعنى في النفس مع ظهور مزية

^١ - العسكري، جمهرة الأمثال ١/ ١٥٩.

^٢ - أبو الحسن علي بن محمد بن خروف، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب (ط١)، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة ١٤١٩هـ) ١/ ٣٣٣.

^٣ - أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل المشككة (البغداديات) تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي (مطبعة العاني / بغداد د.ت.) ص ٣٤٤.

الطراوة والملاحة في أداء المقصود، وشبه ذلك بالخبيص المزعفر فهو لا يزيد اللوز حلاوة في الحنك وإنما هو حظ البصر وموقع القلب لنفس الشيء وإن لم يكن مقصوداً^١.

كما يرى الرضي أنه قد تجتمع الفائدتان اللفظية والمعنوية في الصلة وقد تنفرد إحداها عن الأخرى، ولكن لا يجوز خلو الصلة من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلا لعدت عبثاً، ويتأكد هذا الأمر في كلام الله تعالى وأنبيائه عليهم السلام، ويرى أن تسميتها صلة إنما لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة^٢.

ولأهمية (ما) في تأدية المعنى في تلك المواضع المذكورة ينكر البلاغيون زيادتها و يرون أنه لو عري الكلام منها لما كانت له تلك الفخامة والفصاحة والجزالة، وهو أمر لا يدركه إلا علماء الفصاحة والبلاغة وأهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف^٣.

ويؤكد ابن قيم الجوزية على أن من يقول من النحاة إن (ما) في هذه المواضع زائدة فإنه صادر عن عدم تأمل؛ لأنها في الحقيقة تفيد أمرين: النفي والإيجاب، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، معناه: ما يؤمنون إلا قليلاً، وفي قولهم: (شر ما جاء بك) معناه: ما جاء بك إلا شر، وهذان المعنيان يستفادان من (ما) ومن القرائن المحيطة بها في الكلام؛ وذلك أن (ما) اقترنت هنا بالاسم النكرة والنكرة لا يبتدأ بها، فلما بدى بها وقصد إلى تقديمها علم أن فائدة الخبر مخصوصة بها وأكد ذلك التخصيص بـ(ما) وانتفى الأمر عن غير الاسم المبتدأ حتى صار المخاطب يفهم من هذا ما يفهم من قوله: (ما جاء به إلا شر)، فاستغني بما هذه عن النافية وبالابتداء بالنكرة عن (إلا) وكذلك الأمر في الآية، دلت على النفي بلفظها وعلى الإيجاب بتقديم ما حقه التأخير^٤. ولكن ما ذكره ابن قيم الجوزية يصدق أيضاً على النكرات

^١ - نقله عنه: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل، إعداد: عادل محسن سالم العميري (ط)، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ٢١٨ - ٢١٩.

^٢ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٣٢.

^٣ - ابن الأثير، المثل السائر ١/ ٣٥٨. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٤.

^٤ - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: دار الشرق العربي (دار الشرق العربي/ بيروت د.ت.) ١م ج ٢/ ٣٥٨ - ٣٩٥. ويظهر أن ابن قيم الجوزية قد أفاد من السهيلي فنقل حديثه عن (ما) بشيء من التصرف، انظر: أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (دار الرياض/ الرياض د.ت.) ص ٤١٠ - ٤١٢.

التي لا تليها (ما)، فهم يقولون: (شرُّ أهرِّ ذا ناب) بمعنى: ما أهرِّه إلا شرًّا^١، فيفهم منه النفي والإيجاب بدون (ما)، ولعلّ تعليل عبد القاهر الجرجاني^٢ للابتداء بالنكرات في هذا النحو هو الأقرب للصواب؛ لأنه تعليل يقوم على أساس مراعاة الموقف الكلامي الذي يحدد متى يجوز البدء بالنكرة ومتى لا يجوز.

(ما) الكافة:

(مما):

تتصل (ما) ببعض حروف الجر فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الأفعال، ويرى بعض النحويين أنها تُحدث في تلك الحروف معنى التقليل أو التكاثر. ومن ذلك اتصال (ما) بـ (من) فينشأ من مجموعهما لفظة (مما)، ومن النحويين من يدرس هذه اللفظة في مبحث (من) المكفوفة بـ (ما) مشيرًا إلى أن المعنى الجديد وهو التكاثر تؤدبه (من)، ومنهم من يدرسها في مبحث (ما) الكافة على خلاف بينهم في تحديد نوع (ما)، وليس كل موضع ترد فيه (مما) تدل فيه على التكاثر؛ فهي مثلاً لا تتخذ هذه الدلالة في قوله تعالى: ﴿مَمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، ولكن دلالتها على التكاثر تنحصر عند النحويين في تركيبين اثنين: (إني مما أن أفعل) و (إني مما أفعل).

جاء عن سيبويه أنهم يقولون: (إني مما أن أفعل ذاك) بمعنى: من الأمر أو من الشأن أن أفعل، وإن شئت قلت: (إني مما أفعل) فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو: (ربما)^٣، ثم أنشد سيبويه قول أبي حية النميري:

وإنا لمّا نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تلقي اللسانَ من الفم^٤

^١ - سيبويه، الكتاب ١/ ٣٩٤. الفارسي، الشيرازيات ١/ ٤٨، ٢٥٥.

^٢ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٤٣ - ١٤٤.

^٣ - سيبويه، الكتاب ٣/ ١٧٨. وانظر: المبرد، المقتضب ٤/ ١٧٤.

^٤ - الهيثم بن الربيع المعروف بأبي حية النميري، شعر أبي حية النميري، تحقيق: يحيى الجبوري (منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي/ دمشق ١٩٧٥م) ص ١٧٤.

ومن عبارة سيبويه استنتج بعضهم أن (مما) تفيد ما تفيد (ربما) من التقليل أو التكثر، على الرغم من أن ظاهر كلام سيبويه يشير إلى أن (ما) حين اتصلت بـ (من) أصبحت معها بمنزلة الكلمة الواحدة المركبة، مثلما أنها حين اتصلت بـ (رب) أصبحت معها بمنزلة الكلمة الواحدة فهو يقصد التركيب لا المعنى، وكثيراً ما يذكر سيبويه أن (ما) مع (رب) بمنزلة الكلمة الواحدة، ويقرن بعض الألفاظ بأخرى شبيهة بها في التركيب وإن كانت لا تشبهها في المعنى، فهو مثلاً يشير إلى أنهم جعلوا (ما) و (ذا) اسمًا واحدًا هو (ماذا) كما جعلوا (إن) و (ما) حرفًا واحدًا حين قالوا: (إنما)، و يُشبه (كأنما) بـ (حيثما) الجزائية، ومع ذلك لا يلزم من كلامه أنه يجعل (ماذا) بمعنى (إنما) أو أن (كأنما) تفيد الجزاء كما تفيد (حيثما). على أنه إذا سلّم بأن المقصود من كلام سيبويه السابق هو المعنى لا التركيب، فإنه ينبغي أن تكون لفظة (مما) بمجموع ما ركبت منه مفيدة ذلك المعنى أي معنى (ربما) وبوجود القرائن، وهو أمر نبه عليه السهيلي فذكر أنه إذا كان معنى (إني مما أفعل) : من الأمر الممكن والجائز أن أفعل، فقد صار إلى معنى (ربما أفعل) لا أن (من) بمعنى (رب) في شيء من الكلام^١.

و يدل حديث سيبويه السابق أنه لا يفرق بين التركيبين : (إني مما أن أفعل) و (إني مما أفعل) من ناحية المعنى، فقوله: (وإن شئت قلت:..) يدل على أن المعنى واحد وإن اختلف التركيب، وإنما اختلف التركيب لأن (ما) في التركيب الثاني هيأت (من) للدخول على الفعل كما هيأت (رب) للدخول على الفعل فصارت (مما) بمنزلة (ربما) من هذه الجهة، أما في التركيب الأول فإن دخول (ما) لا يقتضي تهيئة (من) للدخول على الفعل لأن الذي وليها هو المصدر لا الفعل، ف (ما) هنا ليست بمنزلة الداخلة على (رب)، وهي عند سيبويه اسم وقد صرح بذلك في موضع آخر فقال: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسمًا قول العرب: إني مما أن أصنع، أي: من الأمر أن أصنع"^٢، وقد وصفها النحويون بعد ذلك بالمعرفة التامة لأنها لا تحتاج إلى صلة على غير وفاق بينهم في هذا الأمر، بل قد يضطرب النحوي الواحد في تصنيفها.

وسيبويه يستعمل هذا التركيب في كتابه، يقول مثلاً في باب (ما يكون في اللفظ من الأعراض): "علم أنهم مما يحذفون الكلم.." ^٣، وعلق السيرافي على عبارة سيبويه هنا فقال: "قوله: (مما يحذفون) أراد: ربما

^١ - السهيلي، أمالي السهيلي ص ٥٣.

^٢ - سيبويه، الكتاب ١/ ١٢٢.

^٣ - سيبويه، الكتاب ١/ ٥٠. ومن استعماله أيضاً لهذا التركيب قوله: "فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" الكتاب ٢/ ١٩٧. وقوله: "فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب". سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٣)، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ (٢/ ٨٠).

يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه، والعرب تقول: أنت مما تفعل كذا، أي: ربما تفعل، وتقول العرب أيضاً: أنت مما أن تفعل كذا، أي: من الأمر أن تفعل..^١

ويشير أحد الدارسين إلى أن كتب اللغة قد أهملت هذا اللفظ لولا أن تنبه له شراح الحديث والسيرافي^٢، والصحيح أنه لم يُغفل فقد سبق إليه سيبويه والمبرد، ثم فصلّ فيه القول أبو علي الفارسي، وأشار إليه السهيلي والصفار وابن مالك وغيرهم كما سيأتي. كما نبّه الدارس على أن التركيب الثاني الذي ذكره السيرافي: (أنت مما أن تفعل) غريب ولا يعرف شاهده من فصيح الكلام فضلاً عن كون الحرف (أن) فيه غير واقع موقعاً مع ما فيه من اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعاني متواليّة^٣، والحق أن ما ذكره السيرافي لم يكن بدعاً من القول، فقد ذكره سيبويه عن العرب كما سبق، وأشار إليه المبرد^٤ وابن السراج^٥ وغيرهم من النحاة وأوردوا له شواهد من الشعر كما سيأتي، وأما الحرف (أن) فإنه ينسب منه ومن الفعل بعده مصدر يقع خبراً في الغالب، وأما حروف المعاني فقد يجتمع الثلاثة منها بل والأربعة على التوالي، يقول الشاعر:

أمسّت قُوًى من حبالِ الوصلِ قد بليت يا ربما قد نراها حِقْبَةً جُدُداً^٦

وقد علق الصفار أيضاً على ما ذكره السيرافي مشيراً إلى أن ما قاله من كون (مما) بمعنى (ربما) لا حجة له فيه؛ لأنه يمكن أن تكون (ما) مصدرية في التركيب الأول، كما يحتمل أن تكون نكرة موصوفة في التركيب الثاني^٧.

^١ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٦ب.

^٢ - محمد الطاهر بن عاشور، (قولهم: كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية، (المطبعة الأميرية/ القاهرة ١٩٥٧م) ٩/ ١١٩.

^٣ - ابن عاشور، قولهم: كان مما يفعل كذا، ص ١٢١.

^٤ - المبرد، المقتضب ٤/ ١٧٤.

^٥ - ابن السراج، الأصول ١/ ٩٩.

^٦ - جرير، الديوان ص ١٧٣.

^٧ - أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي (ط)، دار المآثر/ المدينة المنورة ١٤١٩هـ) ٢/ ٣٧٦ - ٣٧٧.

واستنتج بعضهم التكثر من طريق آخر، وهو أن يكون المعنى في التركيبين السابقين من باب جعل الذات هي الحدث لكثرة حصوله منها كما يقولون (رجلٌ صومٌ) لكثرة صومه و (زيد من البخل) لكثرة بخله، إلى هذا ذهب أبو علي الفارسي الذي يعد أول من فصل القول وأطال الشرح والتحليل لهذين التركيبين إعراباً ودلالة، فقد جعل المعنى في بيت النميري كأنه قال: إنا مُنشؤون من ذلك لكثرة فعلنا إياه واعتيادنا عليه^١، ويستغرب منه وهو يجعلهما من قبيل جعل العين هي المعنى أن يضطرب في تصنيف (ما) من خلال جمل مفككة لا تتفق مع توجيه المعنى، ففي التركيب الأول: (إني مما أن أفعل) تحتل (ما) عنده :

- أن تكون اسماً معرفة بمعنى: إني من الأمر، فهي من حيث التركيب مثل: إني في الدار^٢.

- أن تكون نكرة غير موصوفة بمعنى: إني من أمر^٣.

و (أن أفعل) تحتل عنده وجهين: الأول: أن تكون بدلاً من (ما) كأنه قال: إني من أمرٍ فعله^٤، وهذا الوجه لا يستقيم به معنى لأنه يقتضي إمكان أن تؤدي جملة (إني من أمرٍ) المعنى المقصود كاملاً عند الاستغناء عما بعدها، وهذا لا يكون لأن لفظة (أمر) مبهمة تحتاج إلى بيان، ولا فائدة لأن يخبر المتكلم عن نفسه بأنه (من أمر).

والوجه الثاني: أن يكون المعنى: (إني من أمرٍ صاحبٍ أن أفعل ذاك) على أن تكون: (من أمرٍ) و(صاحبٍ أن أفعل) كلاهما خبراً من قبيل قولهم: (حلوا حامضاً)^٥، وهذا الوجه لا يتحصل به معنى التكثر الذي أشار إليه؛ لأنه إذا قيل: إني صاحبٍ أن أفعل ذاك، لم يكن فيه تشبيه للعين بالمعنى كما زعم، وكان الأقرب لمذهبه في تأويل المعنى على هذا النحو أن يجعل (ما) زائدة ليكون المعنى المباشر: إني من فعلٍ ذاك، فيكون المصدر المؤول خبراً عن الذات دون الحاجة إلى تكلف ما تكلفه، ولعل هذا هو

^١ - أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل الحلييات، تحقيق: حسن هندأوي (ط١)، دار القلم/ دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ص ٢٠١.

^٢ - الفارسي، المسائل المنثورة ص ٢٤٢.

^٣ - الفارسي، الشيرازيات ٢/ ٤٩٠، وانظر له: المسائل الحلييات ص ٢٠٠.

^٤ - الفارسي، المسائل الحلييات ص ٢٠٠.

^٥ - المصدر نفسه ص ٢٠١.

الأقرب لمنهج النحويين وهم يجعلون (الحرف) لغوًا حين لا يغير في الإعراب شيئًا ولا يتغير به أصل المعنى.

وأما التركيب الآخر (إني مما أفعل) فيصنف فيه الفارسي (ما) مرة اسمًا نكرة و (أفعل) صفة لها أي: إني من شيء أفعله، أو معرفة و (أفعل) صلتها والمعنى على ما تقدم في التركيب السابق من أنه يراد به إكثاره من ذلك ومحاولته له^١، ولكن هذا التحليل للتركيب لا يؤدي أيضًا إلى المعنى الذي يذكره من جعل العين هي المعنى لسببين: أن لفظة (أمر) كما ذكر سابقًا مبهمة ليس لها معنى محدد تُشبه به الذات؛ ولأن الذي يلي (مما) هذه المرة هو الفعل (الصفة) أو (الصلة) كما قال لا المصدر، ولا معنى لأن يقول الشاعر: (إنا من أمرٍ نضرب الكبش..) أو (إنا من الذي نضرب الكبش له) فضلًا عن أن جملة (نضرب) على القول الأول لا يُفهم منها أنها صفة والأقرب أن تكون تفسيرية إن صح تحليل الفارسي للتركيب.

ومرة يصنّف الفارسي (ما) في هذا التركيب على أنها الحرفية الكافة التي تدخل على حرف الجر وتكفه عن عمله وتتيح له الدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف ويجعلها بمنزلة (ربما) في الكف لا في المعنى^٢، ويستدل على ذلك ببيت النميري السابق ذكره إلا أنه يعلق على البيت في موضع آخر بأن اللفظ على التقليل والمراد به التكثير^٣، مما يدل على أنه يجعلها بمنزلة (ربما) في المعنى أيضًا.

ولا يوجد سبب يدفع الفارسي إلى أن يجعل اللفظ في البيت على التقليل على رغم اعترافه بأن المعنى على التكثير سوى ما ذكره سيبويه من أنها هنا بمنزلة (ربما) ولا سيما أن سيبويه أنشد البيت نفسه، الأمر الذي استنتج منه الفارسي وغيره بأن معناها كمعنى (رب) في التقليل لأن مذهب الجمهور أن (رب) للتقليل وهو عندهم مذهب سيبويه أيضًا، وحين وجد الفارسي نفسه أمام بيت لا يستقيم معه معنى التقليل إذ المقام مقام فخر ومباهاة اضطر إلى القول بأن (مما) لفظ تقليل أريد به التكثير، على رغم أنه لا يوجد ما يسوغ جعل هذه اللفظة في البيت للتقليل. كما أن جعل (مما) بمعنى (ربما) يناقض ما سبق أن قرره الفارسي وجمهور النحويين من أن التقليل والتكثير لا يكون إلا في الماضي، و(مما) لا تدخل في هذين

^١ - الفارسي، المسائل الحلبيات ص ٢٠١، والشيرازيات ٢/ ٤٩٠ - ٤٩١.

^٢ - الفارسي، البغداديات ص ٢٨٧، ٢٩٣. وانظر: المسائل الحلبيات ص ٢٠١. وممن جعلها بمعنى (ربما) في البيت: الأعمى الشنتمري، تحصيل عين الذهب ص ٤٣٦.

^٣ - الفارسي، شرح الأبيات المشكلة ص ٤٢٧.

التركيبين بهذا المعنى إلا والفعل مضارع، فلم يُثبت النحويون وجود تركيب (إني مما فعلت)، بل إن دخولها على المضارع أمر محتم في تركيب (إني مما أن أفعل) لوجود (أن) التي لا تدخل إلا على المضارع. وهنا يستغرب أيضاً من الفارسي أن لا يجعل (ما) في التركيب (إني مما أفعل) مصدرية ليكون المعنى: إني من فعل كذا، فتكون الذات هي المعنى ويستغنى عن تحميل الكلام ما لا يحتمل.

ومما يقوي تعريف (ما) عند ابن مالك في قولهم: (إني مما أن أفعل) كونها مجرورة بحرف مخبر به، وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة موصوفة و(ما) هذه ليست نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة وإلا لزم ثبوت مالا نظير له، وتقدير الكلام: إني من الأمر صناعي كذا، فالياء اسم (إن) و (صناعي) مبتدأ خبره (من الأمر) والجملة في موضع رفع خبر (إن)^١، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير في رأي ابن هشام، ولذلك فهو يرجح أن تكون (ما) في التركيب المذكور نكرة مجردة عن معنى الحرف تامة بمعنى (شيء) أو (أمر)، والمعنى - كما ذكر الفارسي - أنهم إذا أرادوا المبالغة مثلاً في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة قالوا: (إن زيداً مما أن يكتب) أي أنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها^٢. وأما التركيب الآخر: (إني مما أفعل) فقد تحدث عنه ابن هشام تحت مبحث (ما) الكافية ولكنه رجح أن تكون (ما) فيه مصدرية، ثم كرر هذا القول نفسه في معرض حديثه عن معاني (من) مشيراً إلى أن الصحيح هو ما ذكره من كون (ما) مصدرية والمعنى على ما ذكر سابقاً من تشبيه العين بالمعنى مبالغة، وخرّج عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا^٣، وجعل منه أيضاً قول البعيث:

^١ - ابن مالك، شرح التسهيل ١٣ / ٣. وانظر له: شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض و زميله (ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ١ / ٤٩٩، وعمدة الحافظ وعدة اللافت، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري (لم يذكر مكان النشر د. ت.) ٢ / ٧٨٤. ويجعل بعضهم خبر (إن) محذوفاً تقديره (مخلوق)! انظر: خالد بن عبدالله الأزهرى، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: محمد إبراهيم سليم (مكتبة ابن سينا/ القاهرة د. ت.) ص ١٤٠.

^٢ - ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٥٧٢.

^٣ - ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٦١٤. ويذكر محمد الطاهر أن منشأ التكتثير عند ابن هشام هو الحرف (من) بدليل ذكره له في عداد معاني (من)، والصحيح أن ابن هشام قد ذكر هذا التركيب في مبحث (من) ومبحث (ما) أيضاً تبعاً لاختلاف آراء النحاة في ذلك، وأما مذهبه فهو: أن منشأ التكتثير هو جعل العين هي الحدث في كلا التركيبين و (ما) مصدرية في (مما أفعل) و نكرة في (مما أن أفعل) و (من) ابتدائية.

ألا أصبحت أسماءً جازمةً الحبلِ وضنّت علينا والظنينُ من البخلِ^١

ويرى البغدادي أن تخريج ابن هشام فاسد ولا يستقيم في عبارة سيبويه وبيت النميري، وأنه لاوجه للمقارنة بين هذين المثاليين وبين الآية المذكورة وبيت البعيث؛ وذلك لأن فعل الصلة في عبارة سيبويه وبيت النميري مسند إلى ضمير المحدث عنه فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير، فيؤول الأمر إلى جعلهم كأنهم خلقوا من ضربهم ومن حذفهم وهذا غير متصور، على حين لا يلزم ذلك في الآية المذكورة وفي بيت البعيث^٢.

ولكن ما ذكره البغدادي لا يؤدي إلى أن يكون تخريج ابن هشام فاسدًا؛ لأن البخل في بيت البعيث يقصد به حقيقته وماهيته فكأن الضنين خلق من البخل من حيث هو بخل وكذلك المقصود في الآية حقيقة العجل، أما عبارة سيبويه وبيت النميري فليس المقصود فيهما أنهم خلقوا أو أنشئوا من مطلق (الحذف) و(الضرب) إذ لا فائدة من القول بهذا، ولكن المقصود أنهم ممن يُكثر حذف كذا وضرب كذا، أي من حذف مخصوص هو حذفهم الكلم مثلاً، ومن ضرب مخصوص هو ضربهم رئيس القوم المدافع عن قومه في الحرب، فكأنهم لكثرة حدوث ذلك منهم قد خلقوا منه، ولا يوجد ما يمنع هذا المعنى إذا كان من قبيل المجاز أو تشبيه العين بالمعنى كما ذكر الفارسي.

لقد نظر النحاة إلى (مما) من خلال تفكيكها إلى مُكوّنيها: (مِنْ + ما)، ومن خلال تفكيك التركيبين اللذين تردان فيه إلى جمل لا يتم بها المعنى المقصود، وكان ينبغي النظر إلى هذه الأداة كما هي مركبة دون تحليلها؛ لأن المعنى الذي تضيفه (مما) على التركيب يستفاد بمجموع ما ركبت منه، ويظهر أن معنى التكاثر الذي استنتجه النحويون من لفظة (مما) في سياق التراكيب المذكورة ليس مصدره تشبيه العين بالمعنى ولا جعل (مما) بمعنى (ربما)، وإنما مصدره أن المتكلم يستعمل (مما) للتعبير عما يحدث منه أو من غيره بصورة مستمرة تجعل من الفعل عادة وطبيعة له، وهو ما عبر عنه سيبويه بلفظة (الشأن) أي: الدَّأْب، والدَّأْب أو الدَّأْب هو "العادة والشأن"^٣ ومنه سمي الليل والنهار بالدائبين لما لهما من صفة الدوام والاستمرار، ف (مما) تحمل هذا المعنى و تدخل على المضارع في سياق التركيبين المذكورين لتضيفي على

^١ - خدّاش بن بشر المعروف بالبعيث المجاشعي، شعر البعيث المجاشعي، تحقيق: ناصر رشيد محمد حسين، (مجلة كلية الآداب/ جامعة البصرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) العدد ١٤ ص ١٩.

^٢ - البغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٢١٦.

^٣ - ابن منظور، لسان العرب (دأب) ٤/ ٢٧١.

الفعل بالنظر إلى المسند إليه دلالة زمنية جديدة تنقله من الفعل الحالي المحتمل للانقطاع (إني أفعل كذا) إلى الفعل الاعتيادي الدائم (إني مما أفعل كذا)، وما التركيب الآخر (إني مما أن أفعل) إلا أسلوب آخر للتعبير عن المعنى نفسه، وهو ديدن العربية في إثراء أساليب الكلام وتنويعه.

ولأجل معنى الدأب والاستمرار الذي تضيفه هذه الأداة فإنها لا تدخل في السياق المذكور إلا على المضارع، ولو أنها دخلت لمجرد جعل الذات هي الحدث لما امتنع دخولها هنا على الماضي إذ لا فرق في تشبيه العين بالمعنى بين أن يقال: (إني مما ضربت) و بين (إني مما أضرب)؛ لأن المعنى في الحالتين : إني من الضرب، بل إن الذات قد لا تكون موجودة أصلاً كما في البيت الآتي الذي أورده الصفار^١ :

نصحتُ أبا زيدٍ فأهدى نصيحةً^٢ إليّ، ومما أن تُعزَّزَ النصائحُ^٣

ولكن ذلك لم يمنع الصفار من القول إن هذا مما يمكن فيه التكثر لأن النصيحة تشق على الإنسان فكأن النصح مخلوق مما يشق على الإنسان! وأن المعنى: لربما تعز النصائح^٣، وفيما قاله خلط بين التفسيرين اللذين ذكرهما النحاة حول منشأ التكثر ويتضح الخلط مما يأتي:

- أن التكثر عنده منشؤه من كون المعنى: ربما تعز النصائح، والصفار أول من قال بذلك، لأن النحويين إنما قالوا هذا في التركيب الآخر (مما أفعل)، وأما في هذا التركيب (مما أن..) فد (ما) عندهم اسم، ثم إن (ربما) التي تدخل على الفعل في الغالب أو الجملة الاسمية، دخلت هنا على المصدر الذي اضطر الصفار إلى الفرار منه وهو يشرح المعنى، فهو لم يقل إن المعنى: لربما أن تعز النصائح، وإن كان قد صرح به في بيت آخر، ولم أقع على تركيب دخلت فيه (ربما) على المصدر.

^١ - الصفار، شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٨.

^٢ - نسبة المبرد لعمارة بن عقيل، الكامل ١ / ١٣٣.

ورواه المبرد: دعاني أبو سعد وأهدى نصيحة إليّ، ومما أن تُعزَّزَ النصائحُ

وبعده: لأجزرَ لحمي كلبَ نبهان كالذي دعا القاسطيَ حتفه وهو نازحُ

وأورده ابن مالك بهذه الرواية، شرح التسهيل ١ / ٢٢٠.

^٣ - الصفار، شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٨.

- أن التكتثير آتٍ من كون المعنى على أن النصيحة مخلوقة مما يشق على الإنسان، والنحويون إنما يقولون هذا حين يخبر عن الذات بالمعنى فكأنها مخلوقة منه مبالغةً وتكثيراً، وهذا لا يستقيم هنا لأن (النصيحة) معنى وليست ذاتاً! كما أنها ليست مُخبراً عنها، فضلاً عما في هذا القول من تغيير في تركيب البيت وبعد عن المعنى الظاهر والمراد منه، فليس في التركيب (مما أن تعز النصائح) أكثر من فعل وفاعل، فالمتكلم هنا يعبر هذه المرة عن طبائع الأشياء ودأبها، ولو قال: (والنصائح تعز) لما فهم منه أن هذا الفعل طبيعة لها ودأب بقدر ما يفهم من قوله (ومما أن تعز النصائح).

ولو اتُّبع هنا التأويل الذي ذكره النحاة لقليل إن المعنى: من أمر أن تعز النصائح، وهنا يظهر فساد هذا التأويل بوضوح لأن (ما) لو كانت اسماً بمعنى (الأمر) فإن ما بعدها ينبغي أن يكون مفسراً لها لإبهامها إذ هي هنا بمنزلة ضمير الشأن من حيث المعنى، فيلزم من ذلك أن تكون (مما) هي المبتدأ وما بعدها خبراً، وهذا لا يصح لأن الجار والمجرور لا يكون مبتدأ وإنما يكون خبراً، كما لا يصح أيضاً أن تكون هي الخبر أي: (أن تعز النصائح مما) بمعنى: (أن تعز النصائح من الأمر)؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يسبق التفسير (ما) المبهمة، والأقرب أن يكون المبتدأ هنا ضمير الشأن محذوفاً والتقدير: وهو مما أن تعز النصائح، أي: الشأن والعادة أن تعز النصائح، وساغ حذفه هنا لما تحمله (مما) من معنى الشأنية وهو المعنى الذي يؤديه ضمير الشأن، وحذف ضمير الشأن عند الدلالة عليه "جائز في الكلام".^١

ومن ورود (مما) بهذا المعنى في الحديث النبوي قول ابن عباس يفسر سبب نزول قوله تعالى: لَا

تُحْرَكُ بِهِ لِسَانُكَ لِتَعْجَلَ بِاللَّهِ [القيامة: ١٦]: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة، وكان

مما يُحْرَكُ شفتيه"^٢، فقد كان ﷺ إذا نزل عليه الوحي من القرآن حرك به لسانه يستعجل به ليحفظه مخافة أن ينساه^٣، ويرى بعض شراح هذا الحديث أن قوله (مما) بمعنى: (ربما)، أي: كان كثيراً ما يفعل ذلك^٤، ونقل العيني هذا القول وأضاف إليه قولاً آخر وهو أن يكون المعنى: هذا من شأنه ودأبه^١،

^١ - ابن خروف، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٧٥.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ٥ ص ١٤.

^٣ - الطبري، جامع البيان ١٢/ ٣٣٨ . السيوطي، لباب النقول في أسباب النزول ص ٢٥١.

^٤ - الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ط١، دار السلام/ الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ١/ ٤٠. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه: محمد عبد العزيز الخالدي (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦) ١/ ٩٧.

وهو الصواب؛ لأن تكثير أن يفعل ذلك يقتضي تقليل أن لا يفعله، وليس المعنى أنه ﷺ كان يكثر منه تحريك شفثيه ويقل منه عدم فعل ذلك، ولا يناسب هذا المعنى عظم الموقف والمقام الذي يقف فيه نبي يتلقى الوحي من السماء قرآنًا يكلف بحفظه وإبلاغه للناس غصًا كما نزل، و لكن المناسب أن يكون هذا الفعل من عادته ودأبه، لأن الدأب والعادة فيها من معنى الاستمرار و الملازمة وعدم الانفكاك ما لا يكون من مجرد الإكثار. ولعل مما عزز هذا المعنى وجود (كان) فهي وإن كان لفظها لا يدلّ إلا على الماضي، تدل على التكرار من جهة العرف كما قال بعض الأصوليين: "لأنه لا يقال: فلان كان يتهجّد بالليل، إذا تهجد مرة واحدة"^٢.

ولكن التكرار قد يستفاد أحيانًا من صريح لفظ فعل الكثرة مسبقًا بـ (مما) التي تظل مع ذلك محتفظة بمعناها، أو من مصدره السابق لـ (مما) فتؤدي (مما) عندئذ من التأكيد والمبالغة في الكثرة ما تؤديه (ما) في تركيب (كثيرًا ما)، ومن الأول حديث: "كان رسول الله ﷺ مما يكثر أن يقول لأصحابه: هل رأى أحد منكم من رؤيا؟"^٣، أي يكثر منه ذلك على سبيل العادة والدوام إذ لا يتصور أن يكون المعنى: كثيرًا ما يكثر، وجاء الحديث في رواية مسلم بإسقاط (يكثر) أي: "مما يقول لأصحابه"^٤. ومن الثاني حديث: "لأنني كثيرًا مما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول.."^٥ وسقطت (مما) من طرف الحديث: "وحسبت إنني كنت كثيرًا أسمع النبي ﷺ"^٦ مما يؤيد كونها هنا لتأكيد الكثرة، بعكس ما لو سقطت كلمة (كثيرًا) إذ تصبح (مما) عندها شأنية.

^١ - العيني، عمدة القاري ١/ ١٢٨.

^٢ - أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، المعتمد في أصول الفقه، قدم له وضبطه: الشيخ خليل الميس (ط٣)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) ١/ ١٩٣. فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وزميله (ط٢)، المكتبة العصرية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ٢/ ٥٢٣.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ح ٧٠٤٧ ص ١٢٧٩.

^٤ - أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، صحيح مسلم ضمن موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة، بإشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ط٣)، دار السلام/ الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ح ٥٩٣١ ص ١٠٨٠. وانظر: العسقلاني، فتح الباري ١/ ٤٠.

^٥ - البخاري، صحيح البخاري ح ٣٦٧٧ ص ٦٧٠.

^٦ - المصدر نفسه ح ٣٦٨٥ ص ٦٧١.

(بما):

ذكر أبو حيان أن ابن مالك زعم أن (ما) الكافة تُحدث في (الباء) معنى التقليل فتصير بمعنى (ربما)،
ف(بما) معناها (ربما) في قول الشاعر^١:

فلئن صرت لا تحير جواباً لبما قد تُرى وأنت خطيب^٢

ثم أشار إلى أن الصحيح هنا أن الباء للسبب و(ما) مصدرية لا كافة^٣، كذلك قال ابن هشام أن ابن
مالك استشهد بالبيت المذكور على أن (ما) الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، ثم أشار إلى أن المناسب
في البيت هو التكثر لا التقليل^٤.

والحق أن ابن مالك قال في شرح الكافية الشافية: "وقد تحدث زيادة (ما) مع الباء تقليلاً وهي لغة

هذيلية، وإليها أشرت بقولي: .. وقد تراء الباء (ما) كربما"^٥، ولكنه لم يورد شواهد على ذلك، وفي عبارته
تصريح بأن (رب) للتقليل. وذكر في "التسهيل" أن (ما): "تحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل"^٦، أما البيت
المذكور فقد أورده في "شرح التسهيل" ثم قال: "وتحدث (ما) الكافة في الباء معنى (ربما)، فمعنى (قد ترى
وأنت خطيب): لربما قد ترى .. و(قد) مع المضارع تفيد هذا المعنى ولكن اجتمعتا للتوكيد"^٧، وهو هنا يقصد
التكثر لا التقليل لأنه قد نصّ على أن (قد) مع المضارع تفيد التكثر وأنكر إفادتها التقليل معه كما
سيأتي، ولأن (رب) أيضاً تفيد عنده التكثر في الغالب، ولم يناقض ابن مالك نفسه ولكن المصادر تذكر

^١ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٩٩ - ١٧٠٠.

^٢ - البيت منسوب لمطيع بن إياس في ديوانه، انظر: غوستاف □ ون غرناوم، شعراء عباسيون: مطيع بن إياس، سلم الخاسر، أبو
الشمقمق: دراسات ونصوص شعرية، ترجمها وأعاد تحقيقها: محمد يوسف نجم (دار مكتبة الحياة/ بيروت ١٩٥٩م) ص ٣٨. القالي،
الأمالي ١/ ٢٧١. ونسبه البغدادي لصالح بن عبد القدوس، خزنة الأدب ١٠ / ٢٢٢.

^٣ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٠٠.

^٤ - ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٥٩٤. وانظر: المرادي، توضيح المقاصد ٢م ج ٢/ ٧٧١. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٨١.

^٥ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٨.

^٦ - ابن مالك، شرح التسهيل ٣ / ١٦٩.

^٧ - المصدر نفسه ٣ / ١٧٢.

أنه قد صنف "الكافية الشافية" قبل "التسهيل" ثم كان بعدهما "شرح التسهيل" وهو من أواخر مصنفاته^١، فيظهر بوضوح أن ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل" قد غير رأيه حول (رب) وجعل الصحيح أن معنى (رب) التكثر مستدلاً بعبارة وردت عن سيبويه وهو ما سبق عرضه مفصلاً^٢، بل لقد ذكر في الجزء الثالث من "شرح التسهيل" رأياً يخالف ما كان قد ذكره في أول الجزء الأول من الكتاب نفسه، ففي الجزء الأول ذكر أن (قد) إذا دخلت على المضارع فهي كـ(ربما) في التقليل مستدلاً بعبارة وردت عن سيبويه يذكر فيها أن قد بمنزلة (ربما)^٣، يقول ابن مالك معلقاً على ما ذكره سيبويه: "فإطلاقه القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي"^٤، وهذا القول يتسق مع ما ذكره في "شرح الكافية الشافية" ولكنه يتعارض مع ما ذكره في "شرح التسهيل" من أن (رب) للتكثر وأنها لا تلزم المضي بل تدخل على الحال والمستقبل، ولو لم يكن ابن مالك قد غير رأيه لكان ينبغي أن يستنتج من عبارة سيبويه – السابق ذكرها – أن (قد) كـ(ربما) في التكثر لا التقليل؛ استناداً إلى ما ذكره عن (قد) و(رب) من خلال شرح مفصل في الجزء الثالث من "شرح التسهيل"، فبعد أن ذكر في هذا الجزء الأخير رأيه في (رب) وأنها للتكثر، ذكر ما يشير إلى أن (قد) إذا دخلت على المضارع أفادت التكثر كـ(ربما)، فقد عرض لرأي الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قَدْ زَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله سبحانه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] من أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربما) فوافقت (ربما) في خروجها إلى معنى التكثر^٥، فعلق ابن مالك على ما قاله الزمخشري بقوله: "وقد هدي الزمخشري إلى الحق في معنى رب .. وكلامه في هذا سديد أداه إليه ترك التقليد"^٦. ومن هنا يتضح أن قوله: "فمعنى (قد ترى وأنت خطيب):

^١ - شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: برجستراسر (مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م) ٢ / ١٨١.

^٢ - انظر ص ١١ من هذا البحث.

^٣ - سيبويه، الكتاب ٤ / ٣٤٥ - ٣٤٦.

^٤ - ابن مالك، شرح التسهيل ١ / ٢٩.

^٥ - الزمخشري، الكشاف ص ١٠٢، ٧٣٨.

^٦ - ابن مالك، شرح التسهيل ٣ / ١٨٠.

لربما قد ترى ... و(قد) مع المضارع تفيد هذا المعنى ولكن اجتمعنا للتوكيد"، إنما كان يقصد به معنى التكثير وهو آخر ما استقر عليه رأي ابن مالك في (رب).

ولكن الأقرب أن تكون الباء في (لبما) في البيت السابق قد أفادت معنى البدل أو العوض، إذ غرض الشاعر أن يضع شيئاً بإزاء شيء كقول حسان:

إن يكن غث من رقاشٍ حديثٌ فبما تأكل الحديثَ السَّمِيناً^١

وقد ذكر الميداني أن هناك من يرى أن حسناً هنا استعمل (بما) بمعنى (ربما) ولكن الميداني جَوَّز أن تكون الباء هنا باء البدل كما يقال: هذا بذاك أي: بدله، فكأن الشاعر أراد أن يقول: إن غث حديثها الآن فببدل ما كنت تسمع السمين من حديثها قبل هذا^٢. كما ذكر أن الباء للبدل في قول ابن أخت تأبط شراً يرثيه:

فلئن فلتَ هذيلٌ شباهَ لبما كان هذيلاً يُفَلِّ

وبما يتركهم في مناخٍ جمعع ينقب فيه الأظل^٣

وكثيراً ما تقع (بما) في جواب الشرط في معرض المقابلة بين خصلتين يذكرهما الشاعر في نفسه أو في المرثي، ولعل القول بأن (بما) معناها (ربما) مردّه أن (ربما) قد تدل على هذا المعنى حين تقع في جواب الشرط في السياق نفسه، أي في معرض المقابلة والعوض، ويمكن أن يكون من ذلك البيت الآتي الذي ذهب فيه النحاة كل مذهب:

فإن تمس مهجورَ الفناءِ فربّما أقامَ به بعد الوفودِ وفود^٤

^١ - حسان بن ثابت الأنصاري، الديوان، تحقيق: وليد عرفات (دار صادر/ بيروت ١٩٧٤م) ١/ ٢٣٦.

^٢ - الميداني، مجمع الأمثال ١/ ٣٩٠.

^٣ - المصدر نفسه ١/ ٣٩٠.

^٤ - أبو العطاء السندي، نتف من شعر أبي العطاء السندي، تحقيق: نبي نجش بكوص (ط١)، لجنة إحياء الأدب السندي/ حيدرآباد ١٣٨١هـ- (١٩٦١م) ص١٢. ابن قتيبة، الشعر والشعراء ص ٥٢٢. وذكر المرزوقي أن الرواية المختارة: (وربما أقام به بعد الوفود وفود)، فعلى هذه الرواية يكون جواب الشرط في البيت الذي يليه وهو: فإنك لم تبعد على متعهد بلى كل من تحت التراب بعيد) ويكون (وربما أقام...) بياناً للحالة فيما مضى، وأما على الرواية الأولى فإن قوله (ربما...) يكون جواباً للشرط، وقوله: (فإنك لم تبعد...) استثناءً. المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ٨٠٠/٢.

فيحتمل أن تكون (ربما) قد أفادت ما أفادته (الباء) في (بما) من معنى (المقابلة) أو (العوض) ،
ويكون معنى البيت على ما ذكره ابن جني في شرح الحماسة : "إن أمسيت هكذا فتسل عنه بذكر ما مضى،
أي فليكن هذا بإزاء ذلك"^١ ، كذا شرحه المرزوقي : "إن أمسى فناؤك مهجوراً الساعة فربما كان مألوفاً من قبل ،
والعرب تقول : هذا بذلك ، أي ، عوض من ذلك"^٢ ، بل لقد شرحه التبريزي بقوله : "إن أمسى فناؤك مهجوراً
الساعة فيما كان مألوفاً من قبل والعرب تقول هذا بذلك .."^٣.

وأما القول إن (ربما) فيه للتكثير، فلعل التكثير إن وجد في البيت إنما استفيد من قوله : "بعد الفود
وفود" بمعنى التتابع والكثرة، كما يمكن أن يستفاد من تنكير لفظة "وفود" الثانية بإزاء تعريف الأولى.

(ما) الاستفهامية:

قد يراد ب (ما) الاستفهامية التحقير والتقليل لا حقيقة الاستفهام كما في قول الشاعر:

يا زبرقان أخوا بني خَلَفٍ ما أنتَ ويلُ أبيكَ والفخرُ!^٤

وقد ترد جملة (ما) الاستفهامية متبوعة بجملة معطوفة عليها كما في البيت السابق ولا يقصد بها
التقليل بل ينشأ منها معنى يحدده السياق سماه أحد الدارسين (الاستبعاد) مشيراً إلى كثرة استعمال (ما)
في الأدب الحديث بهذا المعنى ومثّل له بجمل منها: "وما أنت وما هذا الكلام، وما أنا والتحدث به إليك"^٥،
ومنه في الحديث قول النبي ﷺ للأعرابي الذي سأله عن ضالة الإبل: "مالك ولها؟ معها حذاؤها وسقاؤها،
ترد الماء وتأكل الشجر"^٦.

^١ - البغدادي، خزنة الأدب ٩/ ٥٤٥.

^٢ - المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ٢/ ٨٠٢.

^٣ - الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، شرح ديوان الحماسة (عالم الكتب/ بيروت، د.ت. ١٥٢/٢). وانظر: البغدادي،
خزنة الأدب ٩/ ٥٤٤.

^٤ - البيت للمخبل السعدي في ديوانه، انظر: حاتم صالح الضامن، شعراء مقلون (ط١، عالم الكتب/ بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م) ص
٢٩٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٠.

^٥ - النحاس، دراسات في الأدوات النحوية ص ١١٦.

^٦ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢٤٢٧ ص ٤٣٨.

ومن مجيء هذا الأسلوب في الأمثال والمقصود به التقليل : (ما الذباب وما مرفته)^١.

وقد يراد بها التعظيم والتكثير ومنه في الشعر:

يا فارساً ما أنت من فارسٍ موطأ البيت رحيب الذراع^٢

يشير ابن قيم الجوزية أن التفخيم والتهويل إنما دخل الاستفهام في هذا النحو لأنهم أرادوا إظهار العجز عن الإحاطة بوصف الشيء فكأنه مما يستفهم عنه لجهل كنهه^٣.

ومنه في التنزيل قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا ﴿٣﴾ الْحَاقَّةُ ﴿٤﴾﴾ [الحاقة: ١-٣]، و ﴿الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٣﴾﴾ [القارعة: ١-٣]، أفادت (ما) هنا التعظيم والتكثير^٤ واختصرت بلفظها المبهم التعبير عن معانٍ كثيرة، وهو ما سماه البلاغيون (الإشارة) التي هي عبارة عن لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملاً ومعناه بعيد من ظاهر لفظه^٥.

وفي الآيات السابقة يستفاد التكثير والتعظيم من تضافر عدة أمور:

– الاستفهام المشوب بالتعجب، أي: أي شيء هي؟ ما أعظم أمرها وأهلها^٦. والتعجب بدوره فيه تكثير وتهويل.

– التكرار، نبه عليه في الآيات البلاغيون والمفسرون^٧.

^١ – العسكري، جمهرة الأمثال ٢ / ٢٢١. الميداني، مجمع الأمثال ٢ / ٣٣٨.

^٢ – البيت للسفاح بن بكير، ويروى أيضاً: ياسيداً ما أنت من سيد. انظر: أبا العباس المفضل بن محمد الضبي، ديوان المفضليات، تقديم وشرح وتعليق: محمد محمود (ط١)، دار الفكر اللبناني/ بيروت ١٩٩٨م) ص ٣٣١، ٣٣٣. أبا محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، الحلل في شرح أبيات الجمل، تحقيق: مصطفى إمام (ط١)، مطبعة الدار المصرية / القاهرة ١٩٧٩م) ص ٢٥١.

^٣ – ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ١ / ١٥٦.

^٤ – محمد علي طه الدرّة، تفسير القرآن وإعرابه وبيانه (ط١)، دار الحكمة/ دمشق- بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م) ١٤ / ٢٢١.

^٥ – انظر: أبا علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م) ١ / ٣٠٤ – ٣٠٥.

^٦ – العيني، عمدة القاري ٢٠ / ٢٤٤.

^٧ – ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير ص ٣٧٦. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ / ١١، ١٧، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٨٥٩/٣ – ٨٦٠.

- وضع الظاهر موضع المضمَر، فأصل الكلام: الحاققة ما هي؟ وقد يقع الظاهر موقع المضمَر للتحقير

وجعل منه الزركشي^١ قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّفِرْعَوْنَ سَوْءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا

كَيْدٌ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧].

واجتمعت هذه الأمور في الحديث: ".زوجي مالك وما مالك، مالك خير من ذلك.."^٢. جاء الاستفهام هنا لتعظيم وتكثير أوصاف المُتحدِّث عنه، مع التكرار ووضع الظاهر موضع المضمَر للغرض نفسه، وثمة أمر رابع فالبغدادي يشير إلى أن مجيء صورة الاستفهام للتعظيم ثم مجيء ما يحقق ذلك التعظيم بجملة أخرى يعد من فصيح كلام العرب وبديعه^٣، وهو أمر نلاحظه في الآيات السابقة، وفي الحديث جاءت جملة "مالك خير من ذلك" المتضمنة لصيغة التفضيل (خير) التكوينية لتحقيق هذا الغرض، ويشير العسقلاني إلى أن هذه الجملة جاءت زيادة في الإعظام وتفسيراً لبعض الإبهام، أريد بها أنه خير مما أشير إليه من ثناء وطيب ذكر، وفوق ما اعتقد فيه من سُؤدد وفخر^٤.

و (ما) الاستفهامية فيما مضى من النصوص في موضع رفع بالابتداء، وجاءت في موضع نصب مفعول به مفيدةً للتكثير والتعظيم في حديث: "يا رسول الله ما لقيت من عقربٍ لدغتنني البارحة"^٥، أي: أي شيء لقيت من عقرب، و (ما) في موضع نصب بـ(لقيت)^٦، وأبهم ما لقي من شدة وألم اللدغة مبالغة فيه.

(ما) الموصولة:

^١ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٢/ ٤٨٦.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ٥١٨٩ ص ٩٧٥ - ٩٧٦.

^٣ - البغدادي، خزانة الأدب ١٩/٩.

^٤ - العسقلاني، فتح الباري ٩/ ٣٣٠.

^٥ - مسلم، صحيح مسلم ح ٦٨٨٠ ص ١١٤٩.

^٦ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان (ط١)، دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ص ٢٧٣.

وتفيد التعظيم والتكثير إذا وقعت - في الغالب - بين فعلين من مادة واحدة كما في قوله تعالى : ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] ، أبهم الفاعل لتكثيره ، ويؤكد النحويون والبلاغيون والمفسرون في أكثر من موضع على أن الإبهام أسلوب تستعمله العرب في مواضع التعظيم والتكثير لأن الشيء إذا أبهم ذهب فيه النفس كل مذهب ، ومن هنا أشار أبو البركات الأنباري إلى أنه قد عدل إلى (ما) في الآية لأن الخيال يقف في التعيين عند الشيء المعين ، ولا يقف عند الإبهام فيكون أبلغ^١ .

ويقول الزمخشري في تفسير الآية : " (ما غشيتهم) من باب الاختصار ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة ، أي : غشيتهم ما لا يعلم كنهه إلا الله " ^٢ ، و سبق أن البلاغيين يعدون هذا من قبيل (الإشارة) باللفظ القليل إلى معان كثيرة بإيماء إليها ولمحة تدل عليها وهو ما أشار إليه أبو هلال العسكري حين عرض لهذه الآية^٣ . ويجعل بعض المفسرين (من) في (من اليم) تبعيضية^٤ ، وهو ما لا يتفق مع مقام التهويل والتكثير والأظهر أنها بيانية.

ومنه قوله تعالى : ﴿إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦] ، أبهم أيضاً تعظيماً وتكثيراً لما يغشاها من أشياء لا يكتنفها الوصف ولا يحيط بها البيان^٥ .

ومنه في الحديث قول أنس رضي الله عنه : " ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل : الصلاة ! قال : أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها " ^٦ .

^١ - أبو البركات الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٢٤ . وانظر : الشريف علي بن الحسين المرتضى ، أمالي المرتضى (غرر الفوائد و درر القلائد) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم (دار الفكر العربي / القاهرة ١٩٩٨م) / ١ - ٣٤٩ - ٣٥٠ .

^٢ - الزمخشري ، الكشاف ص ٦٦٢ . وانظر : أبا السعود ، تفسير أبي السعود ٦ / ١٥٥ .

^٣ - أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري ، كتاب الصناعتين : الكتابة والشعر ، تحقيق : علي محمد البجاوي (المكتبة العصرية / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ص ٣٤٨ .

^٤ - الألوسي ، روح المعاني ٦م ج ٨ / ٥٤٩ . شهاب الدين الخفاجي ، حاشية الشهاب ٦ / ٣٧٧ .

^٥ - الزمخشري ، الكشاف ص ١٠٦٠ . واختلف أهل التأويل في الذي يغشى السدرة قيل فراش الذهب وقيل نور الخلاق وقيل الجرم الغفير من الملائكة ، انظر : الطبري ، جامع البيان ١١ / ٥١٧ . وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " .ثم انطلق بي حتى انتهى إلى سدرة المنتهى وغشيتها ألوان لأدري ما هي . " البخاري ، صحيح البخاري ح ٣٤٩ ص ٨١ . وانظر : ح ٤٨٥٨ ص ٩٠٧ .

^٦ - البخاري ، صحيح البخاري ح ٥٢٩ ص ١١١ .

وقد يطلق المفعول به أيضاً باستعمال (ما) الموصولة للغرض ذاته ومنه قوله ﷺ: " لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه.."^١، أطلق مفعول (يعلم) وهو (ما) الموصولة، ولم يبين الفضيحة ما هي ليفيد ضرباً من المبالغة وأنه مما لا يدخل تحت الوصف^٢، وعبر عن فعل (لو) بالمضارع والأصل أن يكون ماضياً وذلك بقصد استحضار صورة المتعلق بهذا الأمر العظيم^٣.

(ما) المصدرية التوقيتية^٤:

و تسمى أيضاً (ما) التأبيد والتأجيل و (ما) المقدار^٥، وهي التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، وتستعمل في بعض المواضع بغرض المبالغة في استغراق الفعل الزمن الأبدي أو غير المنتهي، واستعمالها لهذا الغرض كثير في لغة العرب كأن يقال: لا أكلمك "ما اختلف العصران.. وما كر الجديدان.. وما اصطحاب الفرقدان.. وما حدا الليل والنهار.. وما طلع فجر.. وما هتفت حمامة.. وما نر شارق.. وما ناح قمرى.. وما لبي الله مُسبب"^٦، أي: مدة اختلاف العصرين و مدة كر الجديدين و مدة اصطحاب الفرقدين.. فحذف (مدة) وأقيم المصدر مقامه.

ومنه في الأمثال: " لا آتيك ما حنت التَّيِّب"^٧، و" لا أفعله ما أنَّ في السماء نجماً"^٨. وقد تستعمل

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٦١٥ ص ١٢٥.

^٢ - العيني، عمدة القاري ٥ / ١٨٣.

^٣ - القسطلاني، إرشاد الساري ٢ / ٢٦٠.

^٤ - يعدها بعضهم اسماً بمعنى (الحين)، انظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف ص ٩٦. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٥٤.

^٥ - حسين بن أبي العز المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فؤاد محمد مخيمر وزميله (دار الثقافة / الدوحة د.ت.) ٢ / ٢٠١.

^٦ - عبدالرحمن بن عيسى الهمداني الكاتب، الألفاظ الكتابية، راجعه وقدم له: السيد الجميلي (ط)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ص ١١١.

^٧ - الميداني، مجمع الأمثال ٢ / ٢٦٠. الزمخشري، المستقصى ٢ / ٢٤٧.

^٨ - الميداني، مجمع الأمثال ٢ / ٢٦٩. الزمخشري، المستقصى ٢ / ٢٤٦.

(حتى) بالمعنى نفسه كما في الأمثال: "لا آتيك حتى يؤوب القارضان"^١، و"لا آتيك حتى يؤوب هبيرة بن سعد"^٢، (فحتى) هنا بمعنى التأبيد أيضاً، والفرق بينهما أن (ما) التوقيتية تأتي في الممكن والحدث يقع ولا نهاية له، وأما (حتى) فتأتي في المستحيل والحدث الذي لا يمكن وقوعه، وسماه الزركشي: "إبراز الكلام في صورة المستحيل على طريق المبالغة" وجعل منه قول العرب: "لا أكلمك حتى يبيض القار، وحتى يشيب الغراب"^٣، أي: لا آتيك أبداً، لأن القار لا يبيض والغراب لا يشيب.

وما تأتي فيه (ما) التوقيتية ليس على التأبيد حقيقة ولكن العرب وضعوها للأبد ظناً منهم أن تلك الأشياء تتأبد ولا تنتهي^٤.

وهي لا تفيد التكاثر الزمني على سبيل المبالغة إلا إذا كان الزمن المستغرق غير متناه وكان الحدث مما لا يثبت عقلاً وعادة أنه يستغرق الزمان غير المنتهي، فلا يكون من ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، إذ أبدية خلود المؤمنين في الجنة حق لا مبالغة فيه، ومن ورودها على سبيل المبالغة قول امرئ القيس:

أجارتنا إن الخطوب تنوبُ وإني مقيمٌ ما أقام عسيب^٥

وقول المهلهل:

لا أصلح الله منّا من يصلحكُم ما لاحت الشمسُ في أعلى مجاريها^٦

^١ - الميداني، مجمع الأمثال ٢ / ٢٥١. والقارطان رجلان خرجا في طلب القرظ (ورق السلم) فلم يرجعا.

^٢ - الميداني، مجمع الأمثال ٢ / ٢٥١. الزمخشري، المستقصى ٢ / ٢٥١. و(هبيرة) رجل فقد فلم يرجع.

^٣ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ / ٤٧.

^٤ - المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٦٦٨.

^٥ - امرؤ القيس، الديوان ص ٤٩.

^٦ - مهلهل بن ربيعة، الديوان، إعداد وتقديم: طلال حرب (ط)، دار صادر/ بيروت ١٩٩٦م) ص ٩١.

مِنْ

يمكن أن تُفهم (مِنْ) معنى الكثرة إذا زيدت لبيان استغراق الجنس أو تأكيد الاستغراق، فمثال التي لبيان استغراق الجنس: (ما جاءني من رجل)، ولو قيل: (ما جاءني رجل) بدون (مِنْ) لاحتتمل أن يكون المقصود نفي الجنس، أو نفي الواحد فيجوز أن يقال: ما جاءني رجل واحد بل اثنان، فلما دخلت (من) أزلت احتمال التقليل ونصت على العموم واستغراق الجنس كله، ولذلك أنكر المبرد زيادتها في هذا النحو لحدوث معنى الكثرة بها^١. ومثال التي لتأكيد استغراق الجنس: (ما جاءني من أحد) وهنا يرى الفارسي زيادتها لأن الكثرة والعموم مستفادة من لفظة (أحد) لا من لفظة (من)^٢.

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن (من) لا تزداد في الواجب، ويشترط لزيادتها في كلا النوعين أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها نكرة^٣، و تزداد (من) بنوعيتها في الفاعل والمفعول بعد النهي، وفي الفاعل والمفعول والمبتدأ بعد النفي والاستفهام^٤. وخالف الأخفش فذهب إلى جواز زيادتها في الإيجاب وجعل منه قوله تعالى: **وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ** [البقرة: ٢٧١]، وقول العرب: "قد كان من حديث فحل عني حتى أذهب"، يريدون: قد كان حديث^٥، وقيل هو مذهب الكوفيين^٦، ووافقهم ابن مالك فذهب إلى جواز زيادتها في الإيجاب وأن يكون مجرورها معرفة وجعل منه قوله تعالى: **وَلَقَدْ جَاءَكَ**

^١ - المبرد، المقتضب ١/ ٤٥. وانظر: أباحيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٥.

^٢ - الفارسي، شرح الأبيات المشككة ص ٩١١. وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٠٥.

^٣ - سيبويه، الكتاب ١/ ٧٣. ابن خروف، شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٧٤. الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨١٨. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٠١. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٤١. ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٣٨. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٥.

^٤ - الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨١٨ - ٨١٩.

^٥ - الأخفش، معاني القرآن ص ٨٠، ١٧٨. وانظر: أبا علي الفارسي، البغداديات ص ٢٤٢. أبا الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (ط ١)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) ١/ ٢٦١.

^٦ - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٠١. ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٣٩. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٣.

من نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾ [الأنعام: ٣٤]، ويظهر صواب ما ذكره ابن الحاجب من أن ما استشهد به ابن مالك " ليس بواضح" ^١، لاحتمال أن تكون (من) فيه تبعيضية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤].

وما ذكروه من أن (من) تدخل في نحو (ما جاءني من رجل) لرفع احتمال الواحد ينطبق على هذا المثال المصنوع ونحوه، ولكنه لا يطرد في تراكيب أخرى كما في تركيب (ما) مع (إلا)، إذ يراد بـ(من) الداخلة في هذا التركيب تأكيد الاستغراق وإن كان ما دخلت عليه ليس من ألقاظ العموم كما في قوله ﷺ: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة..."^٢، فالمعنى هنا أن كل مولود يولد على الفطرة، ولو حذفت (من) لكان المعنى هو نفسه ولن يتصور احتمال نفي الواحد، ومثله قوله ﷺ: "ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا... إلا كان له به صدقة"^٣.

وجعلوا من زيادتها في القرآن لاستغراق الجنس في الفاعل^٤ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ﷻ [إبراهيم: ٣٨]، غير أن هذا أيضًا موضع ينبغي أن يستغرق فيه الفاعل الجنس بزيادة (من) وبدونها بالنظر إلى الذات الإلهية، إذ لا يتصور عند حذف (من) احتمال إرادة نفي الواحد، وإنما المراد أنه تعالى لا تخفي عليه كل الأشياء، ف (من) لتأكيد هذا الاستغراق.

ومن زيادتها للاستغراق في المفعول قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ﴾ [الحج: ٥٢]، وفي المبتدأ قوله تعالى: ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ﷻ [آل عمران: ١٥٤].

وتستعمل (من) للمبالغة والتكثير في الصفة كأن يقال: لقيتُ من زيدٍ أسدًا، وتسمى (من) هذه عند النحويين وبعض البلاغيين بـ (التجريدية)، قالوا: كأنه جُرِّدَ عن الصفات كلها غير الأسدية للمبالغة في الشجاعة^٥.

^١ - ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٢ / ٩٤١.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ١٣٥٨ ص ٢٥١.

^٣ - المصدر نفسه ح ٢٣٢٠ ص ٤١٨.

^٤ - الزمخشري، الكشاف ص ٥٥٤. المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣ / ١٧٠.

^٥ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٧٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٧. ابن كمال باشا، أسرار النحو ص ٢٧١.

والتجريد عند أهل البيان هو: أن يُنتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مماثل له في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه، حتى أنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة، ويكون بـ (من) التجريدية وغيرها^١. وهذا التعريف هو أكثر ما يشيع على ألسنة البلاغيين. على أن بعضهم يعد هذا قسمًا من أقسام التجريد، والقسم الآخر: مخصوص بمخاطبة النفس وهو أن تجرّد نفسك فتخاطبها كأنها غيرك^٢، و جعلوا منه قول الشاعر:

وقولي كلما جشأت وجاشت^٣ مكانك تُحمدي أو تستريحي^٣

وهذا القسم هو الذي اعترف به ابن الأثير على حين أنكر القسم الأول^٤.

وزعم الإربلي أن في (من) هنا إفادة حصر إذ هي تثبت للموصوف صفة وتجرده عن غيرها نحو: رأيت من زيد أسدًا ومن بكر بحرًا^٥.

وليس كما قال إذ ليس غرض القائل: رأيت من زيد أسدًا...، إثبات صفة الشجاعة للموصوف ونفي ما عداها عنه وهو المقصود بـ (الحصر)، وإنما الغرض بيان أنه بلغ الغاية في هذه الصفة، ففيه تكثير ومبالغة في صفة يتصف بها هي صفة الشجاعة التي فهمت من لفظ (أسد)، لا أن الموصوف لا يتصف

^١ - شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي، التبيين في البيان، تحقيق: عبد الستار حسين زَمُوط (ط١)، دار الجيل/ بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ص٤٢٤. شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف الغرناطي، طراز الحلة وشفاء الغلة، تحقيق: رجاء السيد الجوهري (مؤسسة الثقافة الجامعية/ الإسكندرية د.ت.) ص٥٣٥. السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: عبد الرحمن عميرة (ط١)، عالم الكتب/ بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ص ٧٩. الكفوي، الكليات ص ٢٧٣. محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج وآخرين (ط١)، مكتبة لبنان ناشرون/ بيروت ١٩٩٦م) ١/ ٣٨٢. المراغي، علوم البلاغة ص ٣٣٤.

^٢ - الغرناطي، طراز الحلة ص٥٣٥.

^٣ - قائل البيت هو عمرو بن الأطنابية، انظر: أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عيد السلام محمد هارون (ط٥)، دار المعارف/ القاهرة د.ت.) ٦٧/١. أبا عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، معجم الشعراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج (الهيئة العامة لقصور الثقافة/ القاهرة د.ت.) ص ٩. الطيبي، التبيين في البيان ص٤٢٤.

^٤ - ابن الأثير، المثل السائر ١/ ٤٠٥.

^٥ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٧٣.

بغيرها، ويظهر أن التكتثير والمبالغة أتت من طريق التشبيه، أي تشبيه الموصوف بالبحر إذ لو قيل: رأيت زيدا أسداً وبكراً بحرًا، لكانت هي المبالغة ذاتها.

وقد أنكر ابن الأثير أن يكون هذا من قبيل التجريد ووصفه بأنه تشبيه مضمرة الأداة^١، ويظهر لي صحة ما قاله؛ لأن التجريد في اللغة: مصدر جردّ، والتجريد: التعرية من الثياب، وتجريد السيف: انتزاعه، وجرّد السيف من غمده: سلّه، وتجرّدت السنبلّة وانجردت: خرجت من لفائفها، وكذلك النور عن كمامه، وجرّد الكتاب والمصحف: عراه من الضبط والزيادات والفواتح^٢. فينبغي أن يكون بين المجرّد والمجرّد منه نوع تجاور أو اتصال واحتواء، كاتصال الثياب مثلاً بصاحبها والسيف بغمده والسنبلّة بلفائفها والنور بكمامه.. وهذا لا يلمح في نحو: رأيت من زيد أسداً ومن بكرٍ بحرًا، لأن الأسد والبحر ليس مما يُجرّد من زيد وبكر، إذ العلاقة علاقة شبه بجامع الشجاعة والسماحة، لا علاقة اتصال الشيء بالشيء ثم انتزاعه أو تجريده منه.

يقول العلوي مدركاً مسألة الاتصال في التجريد: "اعلم أن التجريد في أصل اللغة هو إزالة الشيء عن غيره في الاتصال"^٣، و مما يدل على إدراكه لهذا الأمر، إعراضه عن القسم الأول من أقسام التجريد إذ لم يذكره ألبتة، وإنما عرض للقسم الثاني فحسب وقسمه إلى تجريد محض وغير محض.

ومع ذلك فإنه يمكن أن يصدق التجريد على العبارة التي أتى بها السيد الشريف مثلاً على القسم الأول من أقسام التجريد: "لي من فلان صديق حميم"^٤؛ ذلك أن فلاناً هو نفسه الصديق الحميم فكأنك جردته من نفسه، هذا من جانب ومن جانب آخر فإنك إذا جردت منه صديقاً حميماً، أدى ذلك إلى نوع من المبالغة مفادها أن الصديق الحميم مأخوذ من فلان وليس العكس، كما يقال في شدة كرم زيد: الكرم من زيد، وفي شدة بخل عمرو: البخل من عمرو، وكان ينبغي أن يكون زيد من الكرم وعمرو من البخل، وهذان المثالان وإن كان التكتثير والمبالغة فيهما جاءت من جهة جعل الحدث هو الذات، فإن الشاهد

^١ - ابن الأثير، المثل السائر ١/ ٤١٠.

^٢ - ابن منظور، لسان العرب (جرد) ٢/ ٢٣٦.

^٣ - يحيى بن حمزة العلوي، كتاب الطراز، مراجعة وضبط وتدقيق: محمد عبد السلام شاهين (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ص ٤٣٤.

^٤ - الشريف الجرجاني، التعريفات ص ٧٩. وانظر: الكفوي، الكليات ص ٢٧٣.

فيهما هو كون الأصل مأخوذ من الفرع، ولعل هذا يستدعي إلى الأذهان المبالغة التي تكون من التشبيه المقلوب – مع ضرورة التفرقة بين التشبيه والتجريد – الذي يُجعل فيه المشبه مشبهاً به بادعاء أن وجه الشبه فيه أقوى كتشبيه حمرة الورد بحمرة خد المحبوبة وميلان الغصن بقدها.

وأما القلة فتفيدها (من) إذا كانت للتبعيض، ويختلف مفهوم التبعيضية لدى النحاة، فمنهم من يرى أن علامة التبعيضية صحة أن تسد لفظة (بعض) مسدها^١، واستدل بعضهم بقراءة^٢ عبدالله بن مسعود: (حتى تنفقوا بعض ما تحبون) [آل عمران: ٩٢]، ومع ذلك فهم لم يلتزموا بهذه العلامة في آيات أخرى، فقد ذهبوا إلى أن (من) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٩]، هي التبعيضية^٣، مع أن (بعضاً) هنا لا تسد مسدها بل ربما أفسدت المعنى إذ في لفظة (كل) عموم، وقد أشار الشهاب إلى أن (كل) هنا للتكثير^٤.

ويرى بعضهم أن (من) تكون تبعيضية إذا أخرجت قليلاً من كثير وهي تتصل بالمبعض لا بالبعض الذي أخرجته^٥، ويعرفها آخرون بأنها التي يكون ما بعدها أعم مما قبلها^٦.

ولكن هذا لا يصدق إلا عند النص على (البعض) الذي أخرجته بما يجعله أقل أو أخص مما بعدها، كأن يقال: أخذت درهماً من الدراهم، فهنا دلالة على البعضية المفيدة للقلة لأنه درهم من دراهم، فإذا

^١ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٢. وانظر للمؤلف نفسه: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٩٤١. المرادي، الجنى الداني ص ٣٠٩. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٦٠٩. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤١٦. أحمد التائب عثمان زاده، قراصة الذهب في علمي النحو والأدب، تحقيق: محمد التونجي (ط ١)، دار صادر/ بيروت ١٩٩٨م) ص ٢٨٢.

^٢ - أشار إلى هذه القراءة: الزمخشري، الكشاف ص ١٨٢. أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ٥٤٦، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٦٠٩. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته (ط ١)، مؤسسة سطور المعرفة/ الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ١١٢٢. وقراءة الجمهور: ﴿كُنْ تَأَلُوا آلَ الْبَرِّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

^٣ - ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١١٠٤. أبو حيان، البحر المحيط ٥/ ٤٩٦.

^٤ - الشهاب، حاشية الشهاب ٥/ ٦١٤.

^٥ - عمر بن ثابت الثماني، الفوائد والقواعد، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة (ط ١)، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ص ٣٣٥. وانظر: الكوفي، الكليات ص ٨٣١.

^٦ - مهذب الدين مهلب بن حسن المهلب، نظم الفرائد وحصر الشرائد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ط ١)، مكتبة العبيكان/ الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ص ١٤٩.

قيل: أخذت من الدراهم، دلت (من) على البعضية ولكن لا يوجد ما يشير إلى أن البعض الذي أخذ أقل أو أخص من المبعّض، إذ يُحتمل أن يكون المأخوذ أكثر من المتبقي (المأخوذ منه)، أي أن ما قبل (من) أكثر مما بعدها.

وقد تدل (من) التبعية على القلة وإن لم يُنصَّ على (البعض) الذي أخرجته، وذلك بقريضة المعنى كما في عبارة: شربت من البحر، فما بعد (من) أعم مما قبلها ولا يحتمل المعنى غير ذلك.

ولذلك فإن ما ذكره ابن كمال باشا من أن البعضية التي تدل عليها (من) التبعية هي البعضية المجردة المنافية للكلية^١ هو الأقرب للصواب؛ لأنه بقطع النظر عن كون ما قبلها أقل مما بعدها أو أكثر بدلالة القرائن، فإن المعنى في الحالتين هو نفي الكلية، فإذا قيل: أخذت درهماً من الدراهم، كان المعنى أنه لم يأخذها كلها، ولو قال: أخذت من الدراهم، كان المعنى أيضاً أنه لم يأخذها كلها، وإن كانت القلة في العبارة الأولى قطعية مفهومة بالنص، ومحتملة غير مقطوع بها في الثانية. ومما يدل على أن البعضية هي التي تقابل الكلية بصرف النظر عن القلة والكثرة أنه لو قال: أخذت الدراهم، بسقوط (من) كان المعنى أنه أخذها كلها.

وقد تدل (من) على البعضية المجردة أي المنافية للكلية دون اعتبار إخراج قليل من كثير أو كثير من

قليل كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

ومن هنا فإن اتخاذ مقياس القلة والكثرة أو الأعم والأخص في التمييز بين (من) التبعية و(من) البيانة لا يبدو دقيقاً وواضحاً؛ ذلك أن النحاة جعلوا (من) البيانة نقيضاً لـ (من) التبعية في أن ما قبلها أكثر أو أعم، وما بعدها أقل أو أخص منه. كما جعل بعضهم للبيانة علامتين: أن يصح وضع (الذي) موضعها، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها^٢، وقال آخرون: هي التي يقصد بها بيان أن ما قبلها هو ما بعدها^٣، وأضاف الرضي أن علامتها أن يكون قبلها أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بـ(من)

^١ - شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، ثلاث رسائل في اللغة: الفرق بين (من) التبعية و(من) التبيينية، تحقيق: محمد حسين أبي الفتوح (ط ١)، مكتبة لبنان/ بيروت ١٩٩٣م) ص ١٢٤. وانظر: الكفوي، الكليات ص ٨٣١.

^٢ - المرادي، الجنى الداني ص ٣١٠. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤١٧. زاده، قراضة الذهب ص ٢٨٢.

^٣ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٧١.

تفسيراً له^١. وقد أدى ذلك إلى اختلاف النحاة والمفسرين في كثير من المواضع حول إفادة (من) التبعيضية أو التبيين في الآية الواحدة^٢، والحق أنه لا توجد فروق دقيقة وواضحة بينهما إذ لا يمنع أن تكون التبعيضية بيانية إذا دلّ المعنى على ذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٢٨]، وقد نقل الكفوي عن السيد الشريف أن (من) هنا تبعيضية لأن ما قبلها أقل مما بعدها^٣، غير أنه يلاحظ فيها أيضاً إيضاح وبيان للرجل المؤمن إذ يتبين أكثر إذا علم أنه من آل فرعون.

كما أن القول بإفادتها التبعيضية في قوله تعالى: ﴿يَبْلُغْكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ٩٤]، لا يمنع أن تكون أيضاً بيانية للإبهام الذي سبقها، يقول الإربلي معلقاً على قراءة عبد الله بن مسعود المشار إليها سابقاً^٤: "ولولا هذا البيان لجاز اعتقاد أنها لبيان الجنس هنا"^٥.

وقد زعم بعضهم^٦ أن بيان الجنس معنى لـ (من) لا تنفك عنه مطلقاً، على حين أنكره آخرون^٧، وأطلق الرازي على التبعيضية والتبيين وسائر معاني (من): التمييز^٨.

ومما جاءت فيه (من) وأمكن أن تكون فيه للتبعيضية وللتبيين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ﴾ [فاطر: ٣١]، ذلك أن الذي أوحى إلي النبي ﷺ هو الكتاب، وهو أيضاً بعض الكتاب وقتئذٍ؛ إذ نزل القرآن منجماً.

^١ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦٦. وانظر: ابن كمال باشا، ثلاث رسائل في اللغة: الفرق بين (من) التبعيضية و(من) البيانية ص ١١٩.

^٢ - أورد عزيمة الآيات التي جاءت فيها (من) محتملة للتبعيضية ولبيان الجنس عند النحاة والمفسرين، انظر: محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (دار الحديث/ القاهرة د.ت.) القسم الأول ج ٣/ ٣٤٣ - ٣٤٩.

^٣ - الكفوي، الكليات ص ٨٣١.

^٤ - انظر ص ٨٥.

^٥ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٧١.

^٦ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٧٢. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤١٧.

^٧ - أبو حيان، البحر المحيط ٦/ ٤١٢.

^٨ - الرازي، المحصول في علم أصول الفقه ١/ ٢١٣.

وقد يُقَطَّعُ في بعض المواضع بدلالة (من) على التبيين دون التبعض، وذلك إذا دخلت (من) على ما لا يتبعُ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾ [النساء: ١٢٤]، فـ(من) الثانية بيانية، أو إذا دل سياق الحال على ذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ، فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠]، فهي هنا لبيان الجنس وأشار أبو حيان إلى أنها لا تكون هنا تبعيضية لأن ذلك يقتضي أن فريقًا من المؤمنين اتبعوا إبليس^١.

^١ - أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٢٣٦. وانظر: أبا جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم (ط ١)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ٣/ ٢٣٥.

إنما

تدخل (ما) الكافة على (إنَّ) الناسخة فتكفها عن العمل، وينشأ عن ذلك حرف جديد مركب هو (إنما) يدخل على الجمل الاسمية والفعلية، فإذا دخلت (إنما) على الفعل سميت (ما) "مهيئة"^١ أو "موطئة"^٢، و زعم بعضهم أن (إنما) مركبة من (إن) التي للإثبات و (ما) النافية^٣، وقد أبطل هذا الزعم كبار النحويين والبلاغيين وقالوا إنه قول من لا وقوف له على علم النحو^٤.

و (إنما) عند الخليل حكاية^٥، وهي عنده أيضاً بمنزلة فعل ملغى لأنها لا تعمل فيما بعدها^٦، ويسمي سيبويه (ما) المتصلة بها "مغيرة" لأنها غيرت الحرف الذي دخلت عليه فصار يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء إذ جعلته بمنزلة حروف الابتداء^٧.

ويذهب أحد الدارسين إلى أن (إنما) وحدة لغوية واحدة، غير مركبة من (إن) و (ما)، وتفيد درجة من التوكيد تزيد على درجة التوكيد في (إن) وحدها^٨، وتظهر صحة هذا القول على المستوى الدلالي لـ

^١ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٤٩٧. الملقى، رصف المباني ص ٣٨٤. المرادي، الجنى الداني ص ٣٣٥. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٥٩٠.

^٢ - الملقى، رصف المباني ص ٣٨٤.

^٣ - ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ٢/ ٣٥٨. أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهاني، شرح اللمع تحقيق: إبراهيم بن محمد بن عباده (ط)، جامعة الإمام بن محمد الإسلامية/ الرياض ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ٢/ ٦٠٤.

^٤ - أنكر ذلك: السكاكي، مفتاح العلوم ص ٤٠٣. أبو حيان، البحر المحيط ١/ ١٩١. المرادي، الجنى الداني ٣٩٧. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٥٩١. السمين الحلبي، الدر المصون ١/ ١٣٧.

^٥ - سيبويه، الكتاب ٣/ ٣٦٤، ٤١٥.

^٦ - الفعل الملغى نحو: (أشهد لزيد خير منك)، انظر: سيبويه، الكتاب ٣/ ١٥٠.

^٧ - سيبويه/ الكتاب ٤/ ٣٤٢. وزعم بعضهم أن (ما) في (إنما) اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن والجملة بعده مفسرة، وقد ردَّ هذا القول. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٥٩٠. وقد تكون (ما) هذه موصولة وعندها لا تعامل (إنما) معاملة الحرف الواحد بل تكون (ما) اسماً منفصلاً من (إن) التي تكون حرفاً عاملاً كما في (إنَّ ما أخذتُ مآلك)، وقد تكتب في الخط (إنما) كما في قوله تعالى: (إنما صنعوا كيد ساحر) طه ٦٩. انظر: الفراء، معاني القرآن ١/ ١٠١. الرازي، التفسير الكبير ٣م ج ٥/ ١٠.

^٨ - خليل أحمد عمارة، في التحليل اللغوي: منهج وصفي تحليلي (ط)، مكتبة المنار/ الأردن ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ص ٢٣٤.

(إنما)، وأما من الناحية التركيبية فإن (ما) يشيع دخولها ومن ثم تركبها مع كثير من الحروف والأسماء في العربية، والقول بتركيبها هو ما تذهب إليه الدراسات السامية المقارنة، ولكن من ناحية دلالية فإنه ينبغي النظر إليها بعد التركيب على أنها وحدة لغوية واحدة، تفيد معنى جديداً بقطع النظر عن معاني الوحدات التي رُكبت منها.

وقد اشتهرت (إنما) عند البلاغيين والنحويين والمفسرين والأصوليين بأنها أداة "حصر" أو "قصر" – وهما كلمتان مترادفتان – لتضمنها المعنى المستفاد من النفي والاستثناء: (ما وإلا)،^١ واستدل مثبتوه بأمور عدة.^٢

ويعرّف الحصر أو القصر بأنه: "تخصيص أمرٍ بآخر بطريق مخصوص، أو: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه".^٣ فإذا قيل: (إنما خرج أخوك) فهو على معنى: (ما خرج إلا أخوك).

ويظهر صواب ما قاله أبو حيان من أنها لا تفيد الحصر بالوضع كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بـ (ما)، فلا فرق بين (إن زيدا قائم) و (إنما زيد قائم)، وإذا فهم حصر فإنما يفهم من سياق الكلام^٤، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى ما ذكره عبد القاهر الجرجاني من أنه ليس كل كلام تصلح فيه (ما) وإلا تصلح فيه (إنما).^٥

ومن دلالات (إنما) التحقير والتقليل بقطع النظر عما إذا كان فيها حصر أم لا، وقد أشار سيبويه إلى إفادتها التحقير والتقليل فذكر أن الفعل ينصب بعد (حتى) في قولهم: (إنما سرت حتى أدخلها) ويقبح الرفع إذا كان المتكلم محتقراً لسيره غير معتد به، على حين أجاز الرفع إذا أراد المتكلم الاقتصار لا

^١ – الفارسي، الشيرازيات ١/ ٢٥٣. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٤. المرادي، الجنى الداني ص ٣٩٧. ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ٢/ ٣٥٨. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٥٩١. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٣١.

^٢ – السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٨١٦.

^٣ – السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٣/ ٨١٤. وانظر: الشريف الجرجاني، التعريفات ص ٢٢٤. الكفوي، الكليات ص ٣٨٣.

^٤ – أبو حيان، البحر المحيط ١/ ١٩١، ٥/ ١٤٤.

^٥ – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٣٢٨ – ٣٥٨.

التقليل،^١ وذلك لأن التقليل قريب من النفي، فكما لا يجوز: (ما سرت حتى أدخلها) بالرفع، فكذلك لا يجوز: (إنما سرت حتى أدخلها) بالرفع،^٢ إذا كان محتقراً مقللاً.

وإن صحَّ ما استنتجته بعض النحاة من أن سيبويه قد حمل (إنما) هنا على معنى النفي، فإن ذلك ينبغي أن يكون قاصراً على مجيء (إنما) في سياق التقليل بزعم أن العرب تستعمل القلة بمعنى النفي، لا أن يكون حكماً مطلقاً لـ (إنما) في كل أحوالها.

وعلق السيرافي على ما ذكره سيبويه بأن (إنما) تكون على وجهين: أحدهما: تحقير الشيء كقولك لمن تحقّر صنيعاً له: إنما تكلمت فسكت، وإنما سرت فقعدت، لم تعتد بكلامه ولا سيره فصار بمنزلة المنفي. والثاني: الاقتصار عليه، كقولك في رجل ادعى له الشجاعة والكرم فاعترفت بواحد منها دون الباقي فقلت: إنما هو موسر، أو: إنما هو شجاع.^٣

غير أن عبارة (إنما تكلمت فسكت) .. فهم منها التحقير من سياق الكلام؛ إذ عدم الاعتداد بكلامه وسيره إنما عرف من لفظتي: (فسكت) و (فقعدت) اللتين هما على الضد مما قبلها من (الكلام) و(السير)، ولو أنه قال: (إنما تكلمت) فحسب، لاحتتمل أن يكون الكلام مبنياً على آخر، كأن يدعي المخاطب في موقف ما أنه قاتل ودافع وتكلم فيقال له: (إنما تكلمت) وهو ما سماه السيرافي: الاقتصار، بل إنه حتى في المثال السابق المتضمن تحقيراً، ينبغي أن يكون الكلام في معرض ردِّ حوار مع المخاطب، أي لا بد أن يكون الكلام محكوماً بموقفٍ ما صدر من المخاطب ليتأكد فيه معنى التحقير.

ولعل هذا ما جعل الفراء يصر على أن (إنما) لا تكون ابتداءً أبداً وإنما تكون رداً على آخر، ومثّل لها في حال الاقتصار بـ (إنما قمت) إذا نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام.^٤ ولا فرق بين هذا المثال الدال على الاقتصار الذي أتى به الفراء وبين مثال السيرافي (إنما تكلمت) سوى أن السيرافي أتى بما يُشعر

^١ - سيبويه، الكتاب ٣/ ٢٠ - ٢١.

^٢ - الفارسي، التعليقة ٢/ ١٤٢، وانظر له: الشيرازيات ١/ ٢٥٣ - ٢٥٦.

^٣ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٣ ب، ٢٠٤ أ. وانظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٠. أما محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلبيوسي، الاقتصار في شرح أدب الكتاب، تحقيق: محمد باسل عيون السود (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ١/ ٤١ - ٤٢.

^٤ - روى ابن فارس هذا القول عن الفراء، انظر: الصاحب في فقه اللغة ص ٩٣.

بالتحقير والتقليل وهو لفظة (فسكت)، أي كان كلامك كالسكوت فكأنك لم تتكلم، فانصرف الخطاب من الاقتصار إلى التحقير والتقليل.

وليست (إنما) في كل أحوالها ردًا على كلام سابق، ولكنه الغالب عليها، فقد تأتي (إنما) في سياق التقليل والتحقير دون أن تكون ردًا، إذا لم يكن فيها اقتصار، كما في حديث عائشة رضي الله عنها: "جاءت امرأة رفاعة القرظي، النبي ﷺ فقالت: كنت عند رفاعة فطلقني فأبّت طلاقي، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير، إنما معه مثل هُدبة الثوب.."^١، وفي طرف الحديث جاء الحصر ب (ما) و (إلا): "وإنه والله ما معه يا رسول الله إلا مثل هذه الهدبة.."^٢، ومن مجيئها أيضًا في معرض التقليل قوله ﷺ يعلم أحد صحابته طريقة التيمم بعد أن بلغه أنه يبالح فيه: "إنما كان يكفئك هكذا"^٣.

وأما الاقتصار الذي أشار إليه السيرافي وجعله قسيمًا للتحقير ومثل له بنحو: (إنما هو موسر) لمن ادّعي له غير ذلك، فهو وإن كان لا يدل على التحقير والتقليل في المثاليين اللذين أتى بهما، فإنه قد يفيد بدوره التحقير إذا ما دلّ السياق على ذلك، كما في عبارة (إنما أنت بزان) التي تقال تحقيرًا لمن ادّعي له أمورًا هي أرفع من ذلك.

ويفرق ابن السراج بين (إن) و (إنما) في المعنى، ويرى أن (إنما) تجيء لتحقير الخبر^٤، ويذكر في موضع آخر أن (إنما) إذا رفعت ما بعدها يصير فيها معنى التقليل^٥. وقد أنكر ابن فارس إفادة (إنما) للتحقير متجاهلاً دور السياق ومستدلًا بالآية: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧٨]، وأنه لا مدخل للتحقير هنا^٦! فإن كان ابن فارس يريد الرد على من أطلق القول بأن (إنما) للتقليل فاستدلّاه صحيح، وإلا فإنه لا

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢٦٣٩، ص ٤٧٩.

^٢ - المصدر نفسه ح ٥٧٩٢ ص ١٠٧٦.

^٣ - المصدر نفسه ح ٣٤٧ ص ٨٠.

^٤ - ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٢٣٢. وانظر: الفارسي، التعليقة ١/ ٢٩٠.

^٥ - ابن السراج، الأصول في النحو ٢/ ٢٢٠. وانظر: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، التخمير (شرح المفصل في صناعة الإعراب) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ط ١، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٩٩٠م) ٤/ ٣٨.

^٦ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ٩٣ - ٤٩.

ينبغي تجاهل السياق الدال على التقليل والتحقير في مواضع أخرى استعملت فيها (إنما) وإن لم يستفد التقليل منها، وأما الآية المذكورة فينبغي النظر إليها في ضوء ما سبقها وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾^١ أنتهوا خيراً لكم ﴿[النساء: ١٧١]، فهو نهي عن أمرٍ تلاه إثباتٌ خلافه؛ وهو أن الله إله واحد وليس كما زعموا، ف (إنما) هنا تأكيدية جاءت لإثبات عكس ما اعتقدوه وافتروه، وهو ما كان يعنيه البطليوسي حين ذكر أن (إنما) تستعمل في "رد الشيء إلى حقيقته"^١، ولعل في هذا نقضاً لما قرره الجرجاني من أن (إنما) "تجيء للخبر لا يجمله السامع ولا ينكر صحته، أو لما يُنزل هذه المنزلة"^٢، وأجاب عن كل ما جاءت فيه (إنما) إعلماً بشيء يجمله المخاطب، بأن الدليل حاضر معه لا محالة، غير أن ما قرره لا يصدق على كثير مما ترد فيه (إنما) لرد الشيء إلى حقيقته في معرض جهل المخاطب به، فهذه مريم عليها السلام حين تمثل لها جبريل ﷺ استعادت منه وتوقعت منه الشر؛ لأنها كانت تجهل حقيقته غاية الجهل فأجابها: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩]، ولا يستقيم حمل الكلام هنا على ما ذكره الجرجاني من أنه ينزل منزلة ما لا يجمله السامع. ومنه أيضاً قوله تعالى على لسان الكافرين الذين كانوا يجهلون الغرض من نسخ الآيات ويتخذون ذلك مدخلاً للطعن والتكذيب: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٠١]، فقد حاولوا رد أمر النسخ إلى ما يعتقدونه من حقيقة وهي الافتراء، فهل كانت نسبتهم الافتراء والكذب إلى النبي ﷺ أمراً يُقره المخاطب -وهو النبي- ولا يدفع صحته؟ أو لما يُنزل هذه المنزلة؟

ويشير ابن برهان وهو ممن ينكر مجيء (إنما) للحصر، إلى إفادة (إنما) تقليل العدد^٣ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فأثبت الحصر من حيث نفاه؛ ذلك أن تقليل (العدد) ينبغي أن يكون راجعاً إلى معنى الحصر، وتضييق نطاق خشية الله على العلماء من عباده وهم القلة.

ويظهر أن مصطلحات: الحصر (القص)، والاقتصار، والتحقير (التقليل)، والتخصيص (الاختصاص)، لا تبدو واضحة تماماً في أذهان النحاة، فهي مترادفة أو مختلطة تارة ومختلفة أو منفصلة أخرى.

^١ - البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/ ٤٢.

^٢ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٣٣٠، ٣٥١.

^٣ - أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس (ط ١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) ١/ ٧٤.

فالرضي يشير إلى أن (إنما) تستعمل لمعنيين: الأول: الحصر كقولك: إنما سرت وإنما قعدت، وبشبهه الحصر بالنفي. والثاني: الاقتصار كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم..: إنما أنت شجاع، أي: فيك هذه الخصلة فقط^١.

فقوله: (إنما سرت) و(إنما قعدت)، مثالان لا يتبين فيهما الحصر على نحو صحيح إذا أريد بالحصر ما يفهم من تركيب (ما) مع (إلا)، ثم ما الذي يجعل الحصر كالنفي؟ إلا إذا كان الرضي يقصد بالحصر: (التقليل)، وهو معنى أيضاً لا يفهم من المثالين، والحق أن المثالين المذكورين يتبين فيهما الاقتصار لا الحصر، والنفي يفهم من الاقتصار ضمناً لا نصاً. وأما قوله: (إنما أنت شجاع) تفيد الاقتصار، فهو أيضاً لا يخلو من معنى الحصر إذ معناه حسب مفهوم النحاة: ما أنت إلا شجاع.

و(إنما) عند ابن يعيش معناها (التقليل) ومثّل له بعبارة فيها اقتصار: (إنما أنت بزان) فأنت تقلل أمره وذلك أنك تسلبه ما يدعى عليه غير البز^٢، وهو مثال فيه أيضاً إرادة الحصر إذ معناه: ما أنت إلا بزان، وهذا ما جعل ابن يعيش يردف قائلاً: "ولذلك قال سيبويه في (إنما سرت حتى أدخلها) إنك تقلل؛ ذلك أن (إنما) زادت (أن) تأكيداً على تأكيدها فصار فيها معنى الحصر وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره"^٣، فتحصل في هذا المثال: الاقتصار والحصر والتقليل والتأكيد.

و(إنما) تكون للمبالغة وتكثير الصفة في الموصوف حين لا يراد بها حقيقة الحصر، أي إذا صادفت من المعنى "مالا يقتضي العقل فيه الحصر كقوله: إنما الشجاع عنتره"^٤.

ولا ينبغي إطلاق القول بأن (إنما) للحصر أو للاقتصار أو التقليل، إذ لا يتحدد معناها إلا بالموقف الكلامي الذي قيلت فيه، يقول ابن عطية: "فإنما يعرف معنى (إنما) بقريئة الكلام الذي هي فيه"^٥؛ على أن المعنى العام الذي ينبغي ألا تنفك عنه (إنما) هو التأكيد الذي يفهم من لفظها؛ وأما المعاني الأخرى

^١ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٥٨ / ٤.

^٢ - ابن يعيش، شرح الفصل ٣م ج ٨ / ٥٥٠.

^٣ - المصدر نفسه ص ٥٥٠ - ٥٥١.

^٤ - ابن عطية، المحرر الوجيز ص ٤١٢.

^٥ - المصدر نفسه ص ١٥٢.

فيفصح عنها السياق، فالمبالغة المفهومة من المثال السابق يمكن أن تفهم منه بدون (إنما)، فعبارة: (الشجاع عنتر) فيها حصر يراد به المبالغة التي تؤول إلى تكثير صفة الشجاعة في عنتره إلى حد ادعاء أن حقيقة الشجاعة لا تكون إلا له دون سواه، ودخلت (إنما) لتأكيد هذا المعنى.

وهي بعد ذلك تختص بمعانٍ يفصح عنها السياق، وقد أشار ابن بابشاذ إلى أن معاني (إن) وأخواتها بعد دخول (ما) كمعانيها إذا لم يكن فيها (ما)، "إلا أنها ب (ما) أقوى تأكيداً وأقوى للمعنى الذي تختص به"^١، وهو رأي ابن برهان^٢، وأبي حيان كما سبق.

ومن مجيء (إنما) في سياق التحقير والتقليل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦]، وهو تحقير مفهوم من الكلام و (إنما) مؤكدة، وجاء التعبير عن المعنى نفسه باستعمال (ما) و (إلا): ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌّ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا هِيَ زَجْرَةٌ وَجِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٣]، وهي قلة مفهومة من اسم المرة (زجرة) ثم من نعتها ب (واحدة)، و (إنما) جاءت مؤكدة في جملة تعليلية؛ ذلك أن منكري البعث كانوا يقولون مستبشرين الرجوع إلى الحياة بعد الموت، ﴿يَقُولُونَ أَيْنَا لِمَرَدُّوْنَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ ﴿أَيْنَا كُنَّا عِظْمًا تَحْرَةً﴾ ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ١٠-١٢]، فجاء الرد ب (إنما) التي أكدت ما اعتقدوا خلافه. وهذا غالب أمر (إنما) في كتاب الله، أن تأتي مؤكدة خلاف ما يسبقها، فهي تفيد مع التأكيد المعنى الذي يؤدي بـ (لكن) و (لكن) وهو "المنافضة"^٣، ولاسيما بعد الجمل المنفية، فترد (إنما) الأشياء إلى حقيقتها كما سبق ذكر ذلك، على نحو ما هو في الآيات الآتية:

﴿لَا يَسْتَعِذُّنَاكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عِندَهُ بِالْمُنْقِنِ﴾ ﴿إِنَّمَا يَسْتَعِذُّنَاكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَزَّابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَبِّهِمْ يَزِدُّونَ﴾ [التوبة: ٤٠، ٤٤].

^١ - ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٥١.

^٢ - ابن برهان، شرح اللمع ١ / ٧٤.

^٣ - يقترح أحد الدارسين تبني مصطلح "المنافضة" بديلاً لمصطلح "الاستدراك"، إذ يراه أدلّ على الوظيفة الدلالية التي تنهض بها الأداة (لكن)، وقد استحسنت هذا المصطلح لأنه فضلاً عما ذكره الدارس، أجده يعبر عن المعنى ذاته الذي تؤديه (إنما) - في الغالب - في سياق شبيه بالذي تستعمل فيه (لكن)، أكثر مما يعبر عنه مصطلح "الاستدراك". انظر: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها (ط١)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت ٢٠٠٣م ص ٣٨٩.

﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٩١] وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴿٩٢﴾ ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُوكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: ٩١، ٩٢، ٩٣].

﴿وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [٩٣] ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٤١، ٤٢].

﴿لَا يَنْهَكُوكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [٩٤] ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتحنة: ٨٠، ٩].

﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [٩٥] ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠].

فالمعنى المستفاد من (إنما) في الآيات السابقة هو ذاته المستفاد من لكن أو (لكن) الواقعة بعد النفي في الآيات الآتية:

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي﴾ [الحج: ٤٦].

﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢].

﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

فارتباط (إنما) بمعنى النفي ليس لأنها تفيد بلفظها أو بتضمنها معنى الحصر، وإنما لكثرة ورودها للإثبات بعد النفي، حتى لأصبح النفي قبلها يفهم وإن لم يكن ملفوظاً، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣] -وهي الآية التي استدلت بها النحاة على معنى الحصر أي: ما حرم ربي إلا الفواحش- لم يكن الغرض منها الحصر وإنما الغرض تأكيد وإثبات وتحقيق ما حرمه الله إزاء ما لم يحرمه؛ ذلك أنه سبحانه قال في الآية التي تسبقها مستنكراً: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، فكان المعنى: أن الله لم يحرم الزينة والطيبات من الرزق وإنما حرم

الفواحش..، كذلك يُفهم النفي قبلها في قوله تعالى: ﴿سَلَوْنَاكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرَسَهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: ليس علمها عندي وإنما علمها عند الله. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥]، أي: لا يفتري الكذب نبي الله وإنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله؛ ذلك أنهم قالوا للنبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١]. ومنه في الحديث قوله ﷺ لعائشة حين أخبرته أنها أرادت شراء أمة فأبوا أن يبيعوها إلا أن يشترطوا الولاء: "إنما الولاء لمن أعتق"^١، أي: ليس الولاء لهم إنما الولاء لمن أعتق، وقوله ﷺ: "ما لكم حين نابكم شيء في الصلاة أخذتم بالتصفيح؟ إنما التصفيح للنساء"^٢، أي: ليس التصفيح في الصلاة للرجال إنما هو للنساء.

ومن مجيء النفي الصريح قبلها في الحديث: "إني والله ما سألته لألبسها، إنما سألته لتكون كفني"^٣، ومنه في الشعر:

ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزّة للكائر^٤

وقد تأتي (إنما) مؤكدة أمرًا من الأمور في جملة ترتبط بما قبلها أو بما بعدها ارتباطًا سببيًا، ولا سيما بعد النهي كما في الآيات:

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيُذَادُوا إِثْمًا﴾ [آل

عمران: ١٧٨].

﴿فَلَا تُحِبَّكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥].

﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾ [مريم: ٩٧].

﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا﴾ [مريم: ٨٤].

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢١٥٦ ص ٣٨٧.

^٢ - المصدر نفسه ح ١٢١٨ ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

^٣ - المصدر نفسه ح ١٢٧٧ ص ٢٣٧.

^٤ - ميمون بن قيس بن جندل الملقب بـ(الأعشى الكبير)، الديوان، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحنّي (ط٣)، دار الكتاب العربي / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ص ١٨١.

ومنه في الحديث: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا.."^١، وقوله ﷺ: "إنما قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يبصق أمامه، فإنما يناجي الله ما دام في مصلاه"^٢، وقوله ﷺ: "إنما نسي فأكل وشرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه"^٣. ومن التعليل بدون النهي قوله ﷺ لجابر ﷺ حين أتاه وهو يصلي على راحلته متوجهاً إلى غير القبلة فسلم جابر عليه فلم يردّ عليه: "إنما منعتني أن أورد عليك أني كنت أصلي"^٤.

ولارتباط (إنما) بمعنى التأكيد أنى وقعت، كثر مجيئها في سياق ما يخالطه غموض أو لبس أو ظن، فتأتي حينئذٍ مؤكدة مبيّنة، ومن ذلك أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، عمد أحد الصحابة إلى عقال أسود وآخر أبيض، فجعلهما تحت وسادته ينظر إليهما حتى يتبين له رؤيتهما، ثم أخبر النبي ﷺ فقال له: "إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار"^٥، ومن ذلك أن صفية بنت حبي رضي الله عنها أتت النبي ﷺ ليلاً وهو معتكف فلما أرادت أن تعود قام ﷺ معها فمر به رجلان من الأنصار فقال لهما لما خشى ظنهما: "على رسلكما، إنما هي صفية بنت حبي"^٦.

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٣٧٨ ص ٨٧.

^٢ - المصدر نفسه ح ٤١٦ ص ٩٢.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ح ١٣٩٩ ص ٣٤٩.

^٤ - المصدر نفسه ح ١٢١٧ ص ٢٢٦.

^٥ - المصدر نفسه ح ١٩١٦ ص ٣٤٧.

^٦ - المصدر نفسه ح ٢٠٣٥ ص ٣٦٦.

الفصل الثاني

مظاهر التقليل والتكثير في الأبواب النحوية

المفرد والمثنى والجمع

يشير اللغويون إلى أن من مذاهب العرب استعمال الواحد في مواضع يراد بها الجمع والكثرة، واستعمال المثنى في مواضع يراد بها الواحد أو الكثرة لا حقيقة التثنية، كما قد يطلقون الجمع على الواحد والاثنين، وكل ذلك إنما يعرف بقرائن السياق.

يقول الفراء: "ربما ذهب العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد، ألا ترى أن الرجل يركب البرزون، فيقول: أخذت في ركوب البرازين، ويقال: فلان كثير الدرهم والدينار، يريد: الدراهم والدينانير"^١.

وأشار ابن جنى إلى تلعب العرب بالعدد وانتقالها من ضرب فيه إلى ضرب آخر ثم إلى آخر، فالشاعر قد يبدأ مخاطباً الواحد، ثم ينتقل إلى التثنية ثم الجمع ثم يعود إلى التثنية، والمخاطب هو نفسه لم يتغير^٢، كما أشار في موضع آخر إلى أن ذلك قد يكون من باب (الحمل على المعنى)^٣.

المفرد^٤:

يذكر اللغويون أن إقامة الواحد مقام الجمع من سنن العرب، يقول سيبويه: "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميعاً"^٥، كقولهم: "كلوا في نصف بطنكم تعيشوا"^١، و "قررنا به عيناً"^٢

١ - الفراء، معاني القرآن ١/ ٤٢٦ - ٤٢٧. وانظر: البغوي، معالم التنزيل ص ٥٤٤.

٢ - أبو الفتح عثمان بن جنى، الخاطريات، تحقيق: علي ذو الفقار شاکر (ط، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ص ٣٦.

٣ - ابن جنى، الخصائص ٢/ ١٨٠ - ٢٠٢. وانظر في تداول الدلالات العددية: الإفراد والتثنية والجمع: وسمية عبد المحسن المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم (ط، مكتبة الرشد/ الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ٢/ ١٠١ - ١١٥.

٤ - يجدر التنبيه على أن المفرد المقصود هنا بالدراسة، هو المفرد الدال على الكثرة بالنظر إلى التركيب الذي يرد فيه والقرائن السياقية، لا الدال عليها ببنيته أو دلالاته المعجمية، وقد تعرج الدراسة على الصيغة إذا اقتضى الأمر.

٥ - سيبويه، الكتاب ١/ ٢٦٩.

أي: أعياناً. ويصف ابن جنبي وقوع الواحد موقع الجماعة بأنه فاش في اللغة^٣، وهو ما سماه الزركشي:
"إطلاق الخاص وإرادة العام"^٤.

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]، فالمراد
ب(الطفل): (الأطفال) بدليل وصفه بالجمع: (الذين)^٥، ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥]،
أي: أطفالاً، ويشير ابن جنبي إلى أن الذي حسّن لفظ الواحد هنا أنه موضع إضعاف للعباد وإقلال لهم،
إذ الجماعة على كل حال أقوى من الواحد^٦، وإن كان بعض المفسرين يرى أن كلمة (طفل) تطلق على
الواحد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد لأنه مصدر في الأصل^٧. جاء في التهذيب أن العرب
تقول: جارية طفلٌ وطفلةٌ، وجاريتان طفلٌ وجوارٍ طفلٌ وغلّام طفلٌ، ويقال: طفلٌ وطفلةٌ وطفلان وأطفالٌ
وطفلتان وطفلاتٌ في القياس^٨. ويظهر أن إفراد (طفلاً) في الآية "لا يدل على قيمة عددية مطلقاً، بل يدل على
كيفية حالة أو مرحلة"^٩. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾ [الشعراء: ٧٧]، و: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾

١ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١٦١.

٢ - سيبويه، الكتاب ١/ ٢٧١. أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق ومراجعة: فائز محمد و
إميل يعقوب (ط١)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ص ٢٩٩.

٣ - ابن جنبي، المحتسب ١/ ٣٠٧.

٤ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٧٠.

٥ - أبو عبيدة، مجاز القرآن ٢/ ٤٤. الأخفش، معاني القرآن ص ٢٥٦. ابن النحاس، إعراب القرآن ٣/ ٩٣.

٦ - ابن جنبي، المحتسب ١/ ٣٠٧.

٧ - أبو حيان، البحر المحيط ٦/ ٣٢٢. وانظر: الدماميني، تعليق الفرائد ٢/ ٣٥٨.

٨ - الأزهري، تهذيب اللغة ٣/ ٢٢٠٠ (طفل)، وانظر: ابن منظور، لسان العرب ٨/ ١٧٥ (طفل).

٩ - المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم ٢/ ١٠٥.

[الحجر: ٦٨] ، أي: أعدائي وأضيافي^١، بدليل قوله: (فإنهم) و(هؤلاء)، على أن هناك من يرى أن (ضيافاً) الأوضح فيه ألا يثنى ولا يجمع لأن أصله المصدر^٢، يقال: ضفت الرجل ضيفاً وضيافة، وتضيّفته: نزلت به ضيفاً وملت إليه، "والضيف: المضيف يكون للواحد والجمع كعدل وخصم"^٣. كذلك قيل في (عدو) أنه يطلق على الواحد والجمع لأنه مشبه بالمصدر^٤، وقد أشار سيبويه إلى أن (عدواً) وصف لكنه ضارع الاسم ويجمع على أعداء^٥. وقال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، أي "ظهراء"^٦، وقال: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: "رسله"^٧.

كما يراد بالمفرد الواقع بعد (كأين) و (كم) الخبرية الكثرة لا الواحد، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦]، أي: وكم ملائكة. كذلك المفرد الواقع تمييزاً كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَادِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، أي: "رفقاء"^٨، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، أي: كواكب.

١ - أبو عبيدة، مجاز القرآن ١/ ٣٥٣. ابن النحاس، إعراب القرآن ٣/ ١٢٦. ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١٦١. أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة ص ٢٩٩.

٢ - أبو حيان، البحر المحيط ٥/ ٤٤٦. الشهاب، حاشية الشهاب ٥/ ٥٣٤.

٣ - ابن منظور، لسان العرب ٨/ ١٠٧ - ١٠٨ (ضيف).

٤ - الزمخشري، الكشاف ص ٧٦٢. أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٢١. ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١٤٠٢.

٥ - سيبويه، الكتاب ٤/ ٨٤.

٦ - أبو عبيدة، مجاز القرآن ٢/ ٤٥، ٤٥٦. العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٢٧٣.

٧ - أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ١٧٤. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٧٠. وللمفسرين آراء كثيرة في الآية، انظر: أبا عبيدة، مجاز القرآن ٢/ ٨٤. الزمخشري، الكشاف ص ٧٥٦. ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١٣٩٦. الرازي، التفسير الكبير م ١٢ ج ٢٤/ ١٠٨. العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٢٨٧. أبا حيان، البحر المحيط ٧/ ٩.

٨ - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ١٧٤. العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ١٠٨.

ويراد بالمفرد المعرف ب (أل) الجنسية الاستغراقية الكثرة لا الواحد^١، وكذلك الواقع بعد (لا) النافية

للجنس، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، "إن ليس المراد نفي ريب واحد"^٢.

ومن دلالة الواحد على الجمع قول لبيد:

ولقد سئمتُ مِنَ الحَيَاةِ وطولها وسؤال هذا الناس كيفَ لبيد^٣

وقول الآخر:

إني وربّ الراقصاتِ إلى منى بجنوبِ مكةَ هديهن مقلد^٤

يشير المرزوقي هنا إلى أن المراد ب (هديهن) التكثر لا الواحد^٥.

المثنى:

قد يرد المثنى ولا يقصد به حقيقة التثنية وإنما المبالغة والتكثير، كما في المصادر المثناة التي ترد بلفظ

التثنية ولكن الغرض منها "التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة"^٦، ومنها:

^١ - انظر مبحث: المعرفة والنكرة ص ١٠٩ من هذا البحث.

^٢ - أبو حيان، البحر المحيط ١/ ١٦٠. السيوطي، الإتيان في علوم القرآن ٢/ ٦٤٦.

^٣ - لبيد بن ربيعة العامري، الديوان، شرحه وضبط نصوصه: عمر فاروق الطباع (ط)، دار الأرقم بن أبي الأرقم/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ص ٥٠.

^٤ - قائل البيت: حبيبة ابنة عبد العزى، انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة م ٢ ج ٤/ ١٦٣٥.

^٥ - المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ٢/ ١٦٣٦. وانظر: التبريزي، شرح ديوان الحماسة ٤/ ٨٧.

^٦ - الأعلام، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥١٧. وانظر: الفارسي، المسائل المنثورة ص ٩. ابن يعيش، شرح المفصل م ١ ج ١/ ٢٣٠. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٥١. أباحيان، التذليل والتكميل ١/ ٢٢٦.

- حنانيك: ومعناه: تحننًا بعد تحنن أو إشفاقًا بعد إشفاق، أو تحنن علي مرة بعد أخرى، وحنانًا بعد حنان^١. قال الخليل: "كأنه قال: كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينتظعن وليكن موصولًا بآخر من رحمتك"^٢، و منه قول طرفة بن العبد:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك، بعض الشر أهون من بعض^٣
- لبيك وسعديك: يقال: لبَّ بالمكان وألبَّ به لبًّا وإلبابًا إذا أقام به ولزمه، وامرأة لبَّة: محبة لزوجها، ومعناه: أنها ثابتة على وده أبدًا، وألبَّ فلان على الأمر: إذا لزمه و داوم عليه^٤. ويشير ابن فارس إلى أن (لبيك) مشتق من قولهم: داري تلبُّ دارك أي: تواجهها، فمعنى (لبيك): أنا مواجهك بما تحبُّ أو اتجاهي إليك يارب وقصدي إليك^٥، أو أنا مقيم على طاعتك، وثُنِّي على معنى التأكيد والتكثير، أي: إلبابًا بعد إلباب، ولزومًا لطاعتك بعد لزوم، ومجيبًا لك إجابة بعد إجابة^٦.

^١ - أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، إصلاح المنطق، شرح و تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون (ط٤)، دار المعارف/ القاهرة د.ت. ص ١٥٨. الزجاجي، أمالي الزجاجي ص ١٣١. ابن دريد، جمهرة اللغة ٣/ ١٢٧٣ (باب: حواليك ودواليك). الأزهرى، تهذيب اللغة ١/ ٩٤٦ (حنن). الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ص ١٤٠.

^٢ - سيبويه، الكتاب ١/ ٤١٥. وانظر: المبرد، المقتضب ٣/ ٢٢٣ - ٢٢٤. ابن يعيش، شرح المفصل ١م ج ١/ ٢٣١.

^٣ - طرفة بن العبد، الديوان، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: رحاب خضر عكاوي (ط١)، دار الفكر العربي/ بيروت ١٩٩٣م) ص ١٦٨.

^٤ - ابن السكيت، إصلاح المنطق ص ١٥٨. ابن دريد، جمهرة اللغة ١/ ٧٦ (لبب). الأزهرى، تهذيب اللغة ٤/ ٣٢٢٥ (لبب). ابن فارس، مقاييس اللغة ص ٩٠٠ (لبب).

^٥ - أبو الحسين أحمد بن فارس، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (ط٢)، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ٣/ ٧٩١ (لب). وانظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٠٨.

^٦ - سيبويه، الكتاب ١/ ٤١٩. ابن السكيت، إصلاح المنطق ص ١٥٨. المبرد، المقتضب ٣/ ٢٢٥. الزجاجي، أمالي الزجاجي ص ١٣٢. الأزهرى، تهذيب اللغة ٢/ ١٦٨٩. الجوهري، الصحاح ١/ ٢١٦ (لبب). ونقل سيبويه عن يونس أن (لبيك) اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، وأن الياء التي فيه كالياء في (عليك) و (لديك).. ورد سيبويه على هذا الاحتجاج. انظر: الكتاب ١/ ٤١٧، وابن يعيش، شرح المفصل ١م ج ١/ ٢٣١ - ٢٣٢، والرضي، شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٩.

وكذلك (سعديك): مأخوذ من الإسعاد، والإسعاد والمساعدة المعاونة، يقال: أسعد فلان فلاناً على أمره وساعده عليه، فمعنى (سعديك): أسعدك الله إسعاداً بعد إسعاد^١، فإذا قال: لبيك وسعديك فمعناه: اللهم ملازمة لأمرك، ومساعدة لأوليائك، ومتابعة على طاعتك^٢. ومنه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم - ومعان رديفه على الرحل- قال: يا معان بن جبل، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: يا معان، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً.."^٣، أي: أنا مقيم على طاعتك، ومسعد طاعتك إسعاداً بعد إسعاد^٤.

- حذاريك: أي ليكن منك حذرٌ بعد حذر^٥.

- دوايك: من المداولة وهي المناوبة والتداول، يقال: تداول القوم فلاناً: إذا تعاوروه بالضرب. وتداولوا الأمر بينهم يأخذ هذا دولة وهذا دولة^٦، ومنه قول عبد بني الحسحاس:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ بُرْقَعٌ دَوَالِيكَ، حَتَّى كَلْنَا غَيْرَ لَابِسٍ^٧

- هذاذك: أي: هذاً بعد هذاً وقطعاً بعد قطع^٨، والهدئ: سرعة القطع وسرعة القراءة والضرب،

يقال: هذهً هذاً: أسرع قطعه، وهذا القرآن وهو يهذه هذاً إذا أسرع فيه وتابعه^٩.

^١ - سيبويه، الكتاب ١/ ٤١٩. المبرد، المقتضب ٣/ ٢٢٦. الزجاجي، أمالي الزجاجي ص ١٣٢. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ص ٢٣٨. ابن منظور، لسان العرب ٦/ ٢٦٢ (سعد).

^٢ - سيبويه، الكتاب ١/ ٤١٩. المبرد، المقتضب ٣/ ٢٢٦. الزجاجي، أمالي الزجاجي ص ١٣٢. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ٢/ ١٧٥.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ص ٤٢.

^٤ - العيني، عمدة القاري ٢/ ٣١١، ١٥/ ٣٣٠، ٢٣/ ١٣٤.

^٥ - سيبويه، الكتاب ١/ ٤١٥.

^٦ - ابن دريد، جمهرة اللغة ٣/ ١٢٧٣ (باب حوالبك ودوايك). الأزهرى، تهذيب اللغة ٢/ ١٢٤٨ (دول).

^٧ - سحيم عبد بني الحسحاس، الديوان، تحقيق: عبد العزيز الميمني (ط٢)، دار الكتب المصرية/ القاهرة ١٩٩٥م) ص ١٦.

^٨ - سيبويه، الكتاب ١/ ٤١٧. ابن السكيت، إصلاح المنطق ص ١٥٨. الزجاجي، أمالي الزجاجي ص ١٣٢.

ومنها أيضاً: حواليك: تثنية (حوال)، وخباليك من الخبال، وحجازيك من المحاجة^٢، وغيرها.
وكل هذه المصادر المثناة يراد بها التكثر لا التثنية نفسها، وشبه السيرافي ذلك بقولهم: ادخلوا
الأول فالأول، وإنما غرضهم أن يدخل الجميع^٣.
ولا تكون هذه المصادر المثناة إلا في حالة إضافة إلى ضمير الخطاب، ويشذ إضافتها إلى غيره كهاء
الغائب أو ياء المتكلم، كما شذ إضافتها للاسم الظاهر^٤. وهي من المصادر غير المتصرفة أي: لا تكون إلا
منصوبة على المصدرية بإضمار فعل، فلا يدخلها جر أو رفع إلا إذا أفردت^٥، على أن الزجاجي يعد هذه
المصادر المثناة مما لم ينطق له بواحد^٦، كما تحدث عنها السيوطي في "المزهر" تحت باب (ما جاء مثنى
ولم ينطق له بواحد)^٧، وقد استعمل الواحد من (حنانيك) قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ
تَقِيًّا﴾ [مریم: ١٣]، واستعمل الواحد من (هذائيك) ومنه الحديث: "جاء رجل إلى ابن مسعود، فقال: قرأت
المفصل الليلة في ركعة، فقال: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرُ؟.."^٨

١ - الأزهري، تهذيب اللغة ٤ / ٣٧٤١. جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة (ط)، دار صادر/ بيروت
١٤١٢هـ- ١٩٩٢م) ص ٦٩٨. ابن يعيش، شرح المفصل ١ ج ١ / ٢٣٣٢.

٢ - ابن دريد، جمهرة اللغة ٣ / ١٢٧٣. السيوطي، المزهر ٢ / ١٧٦.

٣ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢ / ١٠١. وانظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥١٧. ابن يعيش، شرح
المفصل ١ ج ١ / ٢٣٠.

٤ - سيبويه، الكتاب ١ / ٤١٤. ابن هشام، مغني اللبيب ٢ / ٣١٩.

٥ - سيبويه، الكتاب ١ / ٤١٤. الزجاجي، الجمل في النحو ص ٣٠٦. ابن يعيش، شرح المفصل ١ ج ١ / ٢٣٠.

٦ - الزجاجي، أمالي الزجاجي ص ١٢٩.

٧ - السيوطي، المزهر ٢ / ١٧٤.

٨ - البخاري، صحيح البخاري ح ٧٧٥ ص ١٤٩.

وقد يراد بالتثنية التكرير في غير ذلك النوع من المصادر، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرَجَّ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]، أي: كرة بعد كرة، أي كرات كثيرة^١؛ لأن البصر لا يصير حسيراً بكرتين أو ثلاث وإنما بمرارٍ كثيرة^٢. كما جعل بعضهم من ذلك قوله تعالى: ﴿سَنَعِدُّهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠١]، أي: مرة بعد مرة^٣. وقوله تعالى: ﴿فَعَاثَتْ أَكْلَهَا ضَعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، أي: ضعفاً بعد ضعف، أي أضعافاً كثيرة^٤، وهو معنى رجحه الشهاب لأن الله تعالى شبه حال مضاعفة أجر المنفقين — قَلَّتْ نَفَقَتُهُمْ أَوْ كَثُرَتْ — بحال الجنة التي يضاعف ثمرها قوياً المطر وضعيفه، فالمضاعفة كثيرة^٥.
ويقع ذلك في غير المصادر كما في الحديث *"..لكل واحد منهما زوجتان، يرى مخ سوقهما من وراء اللحم من الحسن.."*^٦، أشار الطيبي إلى أنه يحتمل أن يكون للتكرير لا للتحديد، لأنه قد جاء أن للواحد من أهل الجنة العدد الكثير من الحور العين^٧.

ومنه في الأمثال: (لا يدين بها لك)^٨، أي: لا قوى لها بك، فمعنى التثنية هنا الجمع والتكرير لا قوتين اثنتين^١. و قولهم (دهدرين سعد القين)^٢، أي: باطلا بعد باطل^٣.

١ - الزمخشري، الكشاف ص ١١٢٥. أبو حيان، البحر المحيط ٨/ ٢٩٣. ابن الجوزي، زاد المسير ١٤٥٦.

٢ - الفارسي، الشيرازيات ٢/ ٤٤٠. المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٤٩٦. السمين الحلبي، الدر المنون ١٠/ ٣٧٩.

٣ - أبو حيان، البحر المحيط ٥/ ٩٨. الشهاب، حاشية الشهاب ٤/ ٦٢٩.

٤ - أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ٣٢٥.

٥ - الشهاب، حاشية الشهاب ٢/ ٥٩٦.

٦ - البخاري، صحيح البخاري ح ٣٢٤٥ ص ٥٩٦.

٧ - العيني، عمدة القاري ١٥/ ٢١٢.

٨ - سيويه، الكتاب ٢/ ٢٩٠. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٣٦٥.

ومن التثنية المراد بها الكثرة قول الفرزدق:

وكل رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ - وإن هما تعاطى القنا قوماهما - أخوان^٤

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (رفيقيين) في البيت يراد بها الكثرة، إذ لو كان المراد بهما اثنين فقط لكانت إضافة (رفيقيين) إلى (كل رحل) مستحيلة، لأن رَفِيقَيْنِ اثنين لا يكونان لكل رَحْلٍ^٥. وشرح ابن هشام البيت بقوله: "ومعنى البيت أن كل الرفقاء إذا استقروا رَفِيقَيْنِ رَفِيقَيْنِ فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة.."^٦.

وعلى مذهب أبي حيان فإن التثنية في البيت السابق يظهر منها أنه يراد بها الجمع دون اعتبار التكاثر، فقد قسم أبو حيان التثنية التي لا يراد بها شفع الواحد إلى قسمين: قسم يراد به الكثرة كما في المصادر المثناة السابق ذكرها، وقسم يراد به الجمع من غير اعتبار الكثرة^٧ كقوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، ولعل أبا حيان يقصد: من غير اعتبار "التكاثر" لا الكثرة، لأن الجمع بالنظر إلى التثنية هو في الحقيقة كثرة وإن لم يرد بها التكاثر.

^١ - الفارسي، شرح الأبيات المشكلة ص ١٥١. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ٣٦٥ / ٩.

^٢ - الزمخشري، المستقصى في الأمثال ٨٣ / ٢، وانظر للمؤلف نفسه الكشاف ص ١١٢٥. الميداني، مجمع الأمثال ٣٣٩ / ١. والدهدر والدهدن: الباطل، و (دهدرين) منصوب بفعل مضمّر تقديره (جمعت)، يضرب المثل لمن جاء بباطلين، ويجعله ابن جني اسم فعل بمعنى (بطل) أو (هلك)، انظر: الخصائص ٢٨٠ / ٢.

^٣ - الزمخشري، الكشاف ص ١١٢٥. وانظر: الفارسي، الشيرازيات ٢٧٥ / ١، ٤٤١ / ٢.

^٤ - الفرزدق، ديوان الفرزدق ٣٢٩ / ٢.

^٥ - الفارسي، البغداديات ص ٤٤٦، وانظر له: شرح الأبيات المشكلة ص ١٥٣. ابن سيده، امحكم والمحيط الأعظم ٣٦٦ / ٩.

^٦ - ابن هشام، مغني اللبيب ٣٩٢ / ١.

^٧ - أبو حيان، التذييل والتكميل ٢٥٣ / ١.

ومما قيل إن التثنية فيه يراد بها الكثرة، المثنى الواقع بعد (نعم) و(بئس) نحو "نعم الرجلان أخواك"^١. ويظهر أن القائلين بهذا نظروا إلى أن (أل) الواقعة بعد (نعم) و (بئس) هي الجنسية المراد بها استغراق الجنس، وأن (نعم) و(بئس) لا يعملان إلا في الأسماء الشائعة، غير أن الأمر هنا ليس بواضح، لأن (الرجلين) في المعنى هما المخصوص بالمدح أي (أخواك)، فلا يقصد بـ(الرجلين) أكثر مما تعنيه التثنية في (أخويك).

وقد يراد بالتثنية الواحد لا الاثنين، كأن يخاطب الواحد بلفظ الاثنين، وقد أشار الفراء إلى أن العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنين، فيقولون للرجل: قوما عنا، وارحلاها وازجراها، ويقول الشعراء: صاحبِّي وخليِّي والمخاطب واحد، ذلك أن أقل أعوان الرجل في إبله وماله اثنان، وأقل الرفقة ثلاثة فجرى كلام الرجل على ما قد أُلّف من خطابه لصاحبيه^٢، وجعل منه الفراء قول امرئ القيس^٣:

خليلي، مرّا بي على أم جنذب نقضِي لبانات الفؤاد المعذب

ألم تر أني كلما جئت طارقًا وجدت بها طيبًا وإن لم تطيب^٤

فبدأ خطابه للاثنين (مرّا)، ثم رجع إلى الواحد (ألم تر).

وروي عن الحجاج أنه كان يقول: "يا حرسِي، اضربا عنقه"^٥.

وجعل بعضهم^٦ من ذلك قوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [آ: ٢٤].

^١ - الفارسي، المسائل الحليبيات ص ٦٨، وانظر له: البغداديات ص ١٥٢.

^٢ - الفراء، معاني القرآن ٧٨ / ٣. وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤٦ / ٥. أبا بكر بن محمد بن القاسم الأنباري، شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط ٥، دار المعارف/ القاهرة د.ت). ص ١٥. ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١٦٦. البغدادي، خزنة الأدب ١٧ / ١١.

^٣ - الفراء، معاني القرآن ٧٩ / ٣.

^٤ - امرؤ القيس، الديوان ص ٢٩.

^٥ - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤٦ / ٥. الزمخشري، الكشاف ص ١٠٤٦. ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١٧٥٤.

^٦ - الفراء، معاني القرآن ٧٨ / ٣. كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة العطار (دار الآفاق العربية/ دمشق د.ت). ص ٨٢ - ٨٣. وهناك وجوه أخرى ذكرت في تأويل الآية، انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٣٥٥.

الجمع:

قد يراد بالجمع الواحد أو الاثنين إذا دلّ على ذلك دليل مقالّي أو حالّي، يقول ابن فارس: "ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجمع، والمراد واحد واثنان".^١

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧]، والمقصود بـ (المسجد): المسجد الحرام حسب ما تشير إليه أسباب النزول.^٢ وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ [البقرة: ٧٢]، وكان القاتل واحدًا.^٣

وقد يوصف الواحد بلفظ الجمع، فيقولون: "برمة أشعار، وثوب أهدام..".^٤ و "امرأة ذات أورك وماكم"^٥ ومنه قول الشاعر:

وأن يعرين إن كُسيَ الجوّاري فتنبو العينُ عن كرمٍ عجافٍ^٦

العجاف: جمع أعجف وهو الهزيل، "ووصف الكرم بالجمع مبالغة".^٧

ومن الجمع المراد به الاثنان، قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] وهما قلبان، إذ المراد: عائشة وحفصة رضي الله عنهما.^٨ وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦]، والمراد:

^١ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١٦١. وانظر: الفراء، معاني القرآن ١/ ٤٢٦ - ٤٢٧. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ١٧٣. الثعالبي، فقه اللغة ص ٣٠٠. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ٦. المنصور، صيغ الجموع ٢/ ١١١ - ١١٣.

^٢ - انظر: الفراء، معاني القرآن ١/ ٤٢٦. الواحدي، أسباب النزول ص ١٩٨. السيوطي، لباب النقول ص ١٢٣.

^٣ - الثعالبي، فقه اللغة ص ٣٠٠. البغوي، معالم التنزيل ص ٤٢. الزمخشري، الكشاف ص ٨٢. أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٤٢٤.

^٤ - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ١٧٥.

^٥ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١٦٢.

^٦ - نسب المبرد هذا البيت لـ (خالد القناني)، انظر: المبرد، الكامل ٣/ ١٢٠. السيوطي، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٦.

^٧ - البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٤٠.

عائشة وصفوان بن معطل^٢، وهذا النوع مقيس في كل شيئين من شيئين، وأما المسموع فيكون في كل شيء من شيء واحد كقولهم: "رجل عظيم المناكب" أي: المنكبين^٣.
وعلل بعضهم مجيء التثنية بصيغة الجمع، بأن التثنية جمع لأنها ضم شيء إلى شيء^٤، وأن الاثنين أول الجمع بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، أي: إن كان جمع فوق هذا^٥.

^١ - نزلت الآية حين حرم النبي ﷺ على نفسه جارية له ابتغاء مرضاة أزواجه، وقيل حرم على نفسه شرب العسل، انظر: الفراء، معاني القرآن ١/ ٣٩٤، ٣/ ١٦٦. الواحدي، أسباب النزول ص ٣٦٧. السيوطي، لباب النقول ص ٢٤٢.

^٢ - الفراء، معاني القرآن ٢/ ٢٤٩. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ١٧٣. البغوي، معالم التنزيل ص ٩٠١. السيوطي، لباب النقول ص ١٧١.

^٣ - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٣/ ٢٧.

^٤ - أبو محمد مكي بن أبي طال القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن (ط ١)، دار البشائر/ دمشق ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م / ٢/ ٢٨٠. ابن عطية، المحرر الوجيز ص ٧٤٦.

^٥ - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك (ط ٥)، دار النفائس/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م / ١٣٧.

التعريف والتنكير

المعرفة:

وهي ما وضع لشيء بعينه، والنكرات تتحول إلى معارف بوسائل منها: دخول (أل) التعريف على الاسم النكرة، والمُعَرَّف بـ (أل) هو المعني هنا، ودلالته على الكثرة منوطة بتحديد نوع (أل)، ويتحدد نوعها بمعونة القرائن السياقية.

و (أل) التعريف نوعان: عهدية وجنسية^١، ودلالة الكثرة تنحصر في النوع الثاني، وهي (أل) الجنسية بقسميها: الدالة على استغراق أفراد الجنس وهي التي يصح في رأي النحاة أن تخلفها (كل) حقيقة، أو الدالة على استغراق خصائص الجنس وهي التي تخلفها (كل) مجازاً.

من القسم الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۖ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [المصر: ٣٠٢]، وقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۗ إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المارج: ١٩-٢٢]، فالمراد بـ (الإنسان) في الموضعين الكثرة والعموم لا الواحد، واستُدل على ذلك باستثناء الجماعة منه لامتناع استثناء الجماعة من الواحد.

وإنما حُسُن أن تخلفها (كل) لدلالة (كل) على الاستغراق والشمول، جاء في الحديث: *"..الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها"*^٢، بتعريف الحسنة والسيئة، وجاء في آخر: *"..فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب له بمثلها"*^٣،

^١ - هذا تقسيم جمهور النحاة، وهم يقسمون أيضاً كلاً من النوعين إلى ثلاثة أقسام: فالعهدية وهي التي يشار بها إلى معهود، تكون للعهد الذكري، أو الذهني، أو الحضوري. والجنسية تكون: لاستغراق أفراد الجنس وهي التي تخلفها (كل) حقيقة، ولاستغراق خصائص الجنس وهي التي تخلفها (كل) مجازاً، ولتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها (كل) وتسمى لام الكمال، وبعضهم يعد هذه الأخيرة قسمًا قائمًا برأسه. انظر: الإربلي، جواهر الأدب ص ٣٠٥. ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٢٠٨. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ١م ج ١/ ٤٦٣. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٩٨. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ١٠٨.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ٤١ ص ٢٣.

^٣ - المصدر نفسه ح ٤٢ ص ٢٣.

بتنكير الحسنة والسيئة بعد دخول (كل)، ويرى العيني أن لا فرق بينهما في المعنى لأن الألف واللام هنا للاستغراق، و(كل) أيضاً للاستغراق^١.

و جعل من ذلك قول العرب "أهلك الناس الدينار الأحمر، والدرهم البيض"^٢، فجاءوا بالنعته جمعاً تبعاً للمعنى، إذ المراد: الدنانير والدرهم. واعترض الدماميني على المعنى الاستغراقي، إذ ليس المراد عنده: أهلك الناس كل دينار وكل درهم، فتكون حينئذٍ للماهية^٣، ولم يذكر الدماميني علة نعت المفرد بالجمع، وهو في القول بأن (أل) هنا ليست للاستغراق يلتقي مع بعض الأصوليين كما سيأتي.

لكن صحة أن تخلف (كل) (أل) الجنسية حقيقة أو مجازاً، ينبغي أن تكون علامة من العلامات التي يستدل بها على معنى العموم الذي يفيد هذا النوع من (أل) إن أمكن ذلك، وإلا فلا تتخذ قاعدة لا تنخرم، مع التنبيه إلى أن (كل) استغراقية تستغرق ما تدخل عليه، على حين أن العموم قد لا يعني الاستغراق بل يكفي فيه ما يفهم من الجمع، ثم إن قرائن السياق هي الأولى في الحكم على هذه المسألة، فنعتُ الدينار والدرهم بالجمع قرينة لفظية تدل على إرادة العموم والكثرة وإن لم يصح أن تخلف (كل) (أل) فيهما، وتذكر هنا (من) التبعية فقد جعل النحاة علامتها أن يصح وضع (بعض) موضعها، مع أن هناك مواضع لا يصح فيها أن تخلف (بعض) (من) التبعية^٤، على أنه لا يستقيم أن يكون المعنى في العبارة السابقة على الحقيقة والماهية، لأن الحقيقة ينبغي أن تكون في الأمور التي تعد من الطبيعيات والبدهيات التي لا يتنازع حولها، ولذلك مثل لها النحاة بنحو: (الرجل أقوى من المرأة) فهذه على الحقيقة والطبيعة لا على أن كل رجل أقوى من كل امرأة، ولذلك ناسب أن يُعبر عن تلك الحقائق بالجمل الاسمية، ومن ثم لا يصح القول بأن (أل) للحقيقة في (ضرب الرجل المرأة)، وكذلك في (أهلك الناس الدينار والدرهم) إذ هو أمر لا يتخذ صفة الحقيقة، وثمة قرينة معنوية تؤيد إرادة العموم لا الحقيقة، وهي الأحوال المشاهدة من أن المال قد يهلك الناس لسلك وأخطاء يرتكبونها، لا أن في طبيعة

^١ - العيني، عمدة القاري ١/ ٣٩٨.

^٢ - المبرد، المقتضب ٢/ ١٣٤. الفارسي، الشيرازيات ١/ ١٧٦. ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٢٥٩.

^٣ - الدماميني، تعليق الفرائد ٢/ ٣٥٨.

^٤ - انظر مبحث (من) التبعية ص ٨١ من هذا البحث.

الدينار والدرهم ما يهلك الناس. ولذلك يظهر صواب الغزالي في أن الاستغراق في (الدينار أفضل من الدرهم) إنما عُرف بقريئة التسعير^١، إذ ليس في طبيعة الدينار ما يجعله أفضل من الدرهم لولا التسعير، وإن كان الغزالي إنما أشار إلى القريئة المذكورة لأنه ممن يرى أن ما يتعدد كـ(الدينار) لا يتناول إلا الواحد.

ولعل قاعدة صحة أن تخلف (كل) (أل) الجنسية الدالة على العموم، هي ما أشكل على الرضي فنفي ما يذهب إليه النحويون من أن (أل) في فاعل (نعم) و (بئس) لشمول خصائص الجنس، إذ لم يستقم له أن يكون معنى: (نعم الرجل زيد): (نعم كل الرجل زيد)، وما ذهب إليه الرضي بقطع النظر عن صحة الاستدلال بـ (كل) أو عدم صحة ذلك، هو الأقرب إلى الفهم؛ ذلك أن القائل مثلاً: (نعم الرجل زيد) لا يجد من نفسه كما يشير الرضي أنه يقصد ذلك المعنى، أي: استغراق خصائص الجنس^٢.

فـ (الرجل) في المعنى هو (زيد)، وهو أيضاً ما يتبادر إلى ذهن السامع، ويمكن للمتكلم اكتفاءً بالقرائن الحالية أو المقالية أن يقول: (نعم الرجل) دون ذكر المخصوص بالمدح، وهو يشير إلى رجل بعينه، حاضر، أو متصور في الذهن، أو مذكور في حوار سابق، فيعيه السامع وإن لم يُصرح بذكره، ولا تكون (أل) عندها جنسية أصلاً وإنما عهدية، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِذَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، فـ (أل) في (العبد) ليست للاستغراق وإنما عهدية إذ المقصود بالعبد سليمان، فحذف لتقدم ذكره، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤]، أي: نعم العبد أيوب.

هذا ما يسبق إلى الفهم وكفى بالرضي فطنة وهو يضع قاعدة يستقيها من الطبيعة الإدراكية النفسية لا اللفظية، مفادها: "السبق إلى الفهم من أقوى دلائل الحقيقة!"^٣. وقد ذكر أبو حيان أن هناك من ذهب إلى أن الألف واللام في فاعل (نعم) و(بئس) عهدية لا جنسية^٤.

١ - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو (٣ط)، دار الفكر/ دمشق ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م) ص ٢١٧.

٢ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٤٠.

٣ - المصدر نفسه ٣/ ٢٨٠.

٤ - أبو حيان، النكت الحسان ص ١٣٣.

والمعرف بـ(أل) الجنسية من المسائل التي اختلف فيها الأصوليون، فمنهم من عمم القول بالعموم والاستغراق في المفرد المعرف بـ(أل) مستدلاً بمقولة العرب السابق ذكرها: (أهلك الناس الدينار والدرهم) بل أدخل في ذلك أيضاً الجمع المعرف بـ(أل) مثل: المسلمين^١، على حين فصل الجويني في المسألة، فإن سبق التعريف تنكير (يقصد عهد ذكري) لم تكن للجنس والاستغراق، وهو ما قال به النحويون، وإن لم يُسبق به ولاح في الكلام قصد الجنس كانت للاستغراق، كما في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢]، وقوله: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، فإن لم تُعرف القرينة، أي ما إذا كان المعرف قد جاء تعريفاً لمُنكر سابق أو إشعاراً للجنس فهو للجنس أيضاً^٢، وهذا يعني أن الحكم على المفرد المعرف بـ(أل) بالعموم أو الخصوص محكوم بالقرائن عند الجويني، ولعله أقرب إلى الصواب ممن أطلق القول بالعموم والاستغراق فيه، إذ كثير من النصوص لا تؤيد هذا الإطلاق. كذلك ذهب الآمدي إلى أن المفرد إذا دخله الألف واللام ولا عهد كان للعموم والاستغراق^٣.

أما الرازي فيرى أن المفرد المعرف لا يفيد العموم وإنما يفيد الماهية فقط والماهية لا تقتضي الكلية، واستدل على ذلك بأمور منها: أن الرجل إذا قال: (لبست الثوب) و(شربت الماء) لا يتبادر إلى الذهن الاستغراق، ومنها أنه لا يجوز تأكيده بما يؤكد به الجمع ولا ينعت بما ينعت به الجمع، فلا يقال: جاءني الرجل كلهم، و جاءني الرجل القصار، وأما قولهم: (أهلك الناس الدرهم البيض) فهو من قبيل المجاز عنده دليل أنه لا يطرد، كذلك الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿١﴾ [العصر: ١-٣]، إنما هو مجاز بدليل أنه يقبح أن يقال: رأيت الإنسان إلا المؤمنين، ولو كان حقيقة لا طرد^٤.

^١ - من هؤلاء: أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه ١/ ١٩٢. أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وزميله (ط٣)، دار ابن كثير/ دمشق- بيروت ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م) ص ٦٨- ٦٩.

^٢ - إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، البرهان في أصول الفقه، علق عليه وخرج أحاديثه: صلاح ابن محمد بن عويضة (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م) ١/ ١٢٠.

^٣ - سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ضبطه وكتب حواشيه: الشيخ إبراهيم العجوز (ط٥)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م) ١م/ ٢/ ٤٢١.

^٤ - الرازي، المحصول في علم أصول الفقه ٢/ ٤٩٧- ٤٩٩. وانظر له: التفسير الكبير ١٢م/ ٢٤/ ١٧٩. وانظر: محيي الدين محاسب، علم الدلالة عند العرب: فخر الدين الرازي نموذجاً (دار الهدى/ المنيا د.ت.) ص ١٧٢- ١٧٤.

ويظهر في ما قاله الرازي شيء من المغالطة، لأن القائل: (لبست الثوب) أو (شربت الماء) إذا كان لا يتبادر إلى ذهن السامع الاستغراق فيه، كذلك لا يتبادر إليه معنى الماهية، ويمكن أن تكون للعهدية، وإنما المرجع فيه إلى قرائن السياق، ولن تتضح هذه القرائن من خلال ذلك المثال المصنوع، والنصوص تحفل بالكثير من الأمثلة التي تثبت أن (أل) تتغير معانيها بتغير السياق، ف(أل) في لفظة (الماء) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسَلُونَ النَّافَةَ فَنَنَّهُ لَهُمْ فَارْتَجَبَهُمْ وَأَصْطَبِرُ ۗ وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شَرْبٍ مُّخَضَّرٌ ۗ﴾ [القمر: ٢٦-٢٨]، تشير إلى العهد لا الماهية، وهي للماهية في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. ويُعجب من الرازي وهو يحكم القرائن في الجمع المعرف فيضع قاعدة: "الجمع المعرف بلام الجنس ينصرف إلى المعهود لو كان هناك معهود أما إذا لم يكن فهو للاستغراق"^١، أن يتجاهل هذه المسألة في المفرد المعرف بلام الجنس، إذ كما يمكن أن ترد العهدية في الجمع المعرف ترد في مثيله المفرد.

وأما إرجاع مسألة الاستثناء في الآية المشار إليها إلى المجاز بدليل قبحه في نحو: (رأيت الإنسان إلا المؤمنين)، فينبغي ملاحظة أن المفرد الاستغراقي الذي يصح فيه الاستثناء هو الذي يكون الحدث أو الحكم عامًّا فيه وفي غيره، ك(الخسران) المشار إليه في الآية ولاسيما أنه حكم صادر من الخالق تبارك وتعالى، وأما الرؤية في مثال الرازي فهي حدث خاص بالمتكلم لا يمكن أن تعم على نحو استغراقي، سواء أكانت في الاستثناء أم في غيره، ولو قيل: (هلك الإنسان إلا المؤمنين) أو (الإنسان ناطق إلا الخرس) لما قبح قبحه في مثال الرازي.

ومن القسم الثاني وهو (أل) المستغرقة لخصائص الجنس قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، أي هو كل الكتب أو هو الكتاب الكامل الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها، كما يقال: (هو الرجل)، أي الكامل في الرجولة الجامع لما يكون في الرجال^٢. ويدخل النحاة في ذلك ما يسمى "الاستغراق العرفي" كما في: (جمع الأمير الصاغة)، أي: صاغة بلده؛ لأنه المفهوم عرفًا لا صاغة الدنيا^٣،

^١ - الرازي، المحصول ٢ / ٤٩١.

^٢ - الزمخشري، الكشاف ص ٣٥. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١ / ٢٥٨. جمال الدين أبا محمد عبدالله بن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ص ١٧٩. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٢ / ٥٢٣.

^٣ - الدماميني، تعليق الفرائد ٢ / ٣٥٩. التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح ص ٨٢.

وهي هنا لاستغراق الأفراد وإنما أُدخلت في هذا القسم من جهة أن (كل) تخلفها مجازاً، لا أن (أل) مستغرقة لخصائص الجنس.

ويعد تعريف الخبر بلام الجنس من أساليب الحصر الذي يراد به التكثير والمبالغة، نحو: حاتم الجواد، وخالد الشجاع، وزيد الأمير^١.

النكرة:

تُعرّف النكرة بأنها ما وضع لشيء لا بعينه، أو هي كل اسم شائع في جنسه ولا يُخصّ به واحد دون آخر، فالشيوخ أو عدم التعيين هو المحور الأساسي الذي اعتمده النحاة معياراً دلاليّاً في الحكم على الحكم على الكلمة بالتنكير^٢.

ولتنكير الاسم وسائل منها: حذف (أل) منه، وتثنيته، وجمعه، كما أن له أغراضاً يذكرها النحويون و البلاغيون^٣، وهي أغراض تُعرف بالذوق والفهم السليم، كما تُعلم من القرائن والسياق، ومنها الأغراض الآتية:

التقليل: ومما جاءت النكرة فيه للتقليل في كتاب الله قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: شيء من رضوان الله أكبر من ذلك النعيم^٤.

ويظهر أن هذا المعنى الإنشائي هو الذي سوغ الابتداء بالنكرة، إذ تعريف المبتدأ يؤدي إلى الإشارة إلى جنس الرضوان، وإنما الغرض الإشارة إلى أن قليلاً من رضوانه تعالى أكبر من عظم ما وعدوا به، فالتنكير هنا جاء في موضع كان التعريف أحق به، فعُرف من ذلك أن هناك غرضاً لا يقوم به التعريف؛ لأنه تعالى لم يعدمه بكل ذلك النعيم العظيم إلا وهو راضٍ عنهم، فلم تبق حاجة إلى الإشارة إلى الرضوان في نفسه إذ

^١ - السكاكي، مفتاح العلوم ص ٣١٩. السامرائي، معاني النحو ١/ ١٦٣.

^٢ - محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل (مكتبة زهراء الشرق/ القاهرة ١٩٩٩م) ص ٢١.

^٣ - السكاكي، مفتاح العلوم ص ٢٨٦ - ٢٩٠. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٩٠ - ٩٣. السيوطي، الإتيان في علوم القرآن ٢/ ٦٤٤ - ٦٤٦. المراغي، علوم البلاغة ص ١٢٦.

^٤ - الزمخشري، الكشاف ص ٤٤٣. المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤٩٢. أبو حيان، البحر المحيط ٥/ ٧٢. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٩٣. أبو السعود، تفسير أبي السعود ٣/ ١٧٠. الألوسي، روح المعاني م ٤ ج ٥/ ٣٢٦.

هو حاصل وسابق للجزاء، وإنما الغرض التنبيه على أن قليلاً من رضوان الله تعالى أعظم مما سواه مما ذكر في الآية، وحُدِّفَ المفضل منه لتكثيره وتعميمه وتعظيمه. ومثله قوله تعالى: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، أي لشيء من الثواب.

إن إفادة التنكير التقليل أو القلة ينبغي أن يكون بمعونة المعنى السياقي، ولا سيما إذا جاءت النكرة في مواضع يكون التعريف أليق بها بمقتضى القاعدة النحوية، كما في الآية السابقة، وإلا فإن الإبهام المجرد أو قصد عدم التعيين هو الغرض الأساسي من التنكير، ومن ثم فإن ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن تنكير (رجل) في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، المراد به القلة، أي: "رجل واحد"^١، لا يبدو صواباً، إذ تعريف (رجل) هنا لا يناقض الوحدة ولكنه يؤدي إلى نوع من التعيين لا يتطلبه السياق، ومن ثم فإن تنكيره لم يكن لغرض الوحدة وإنما كان للإبهام فحسب، فالوحدة تفهم من الصيغة أي من أفراد لفظة (رجل) بقطع النظر عن تنكيره أو تعريفه ما لم يشر السياق إلى خلاف ذلك كأن تكون (أل) جنسية استغرافية، كما أن التثنية والجمع والكثرة تفهم من صيغة التثنية (رجلين) وصيغة الجمع (رجال) نكرات كانت أو معارف.

وقد ذهب ابن هشام إلى أن تنكير الظرف في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، المراد به التقليل، يقول: "وإنما ذكر الليل مع اختصاص الإسراء به؛ ليشار بتنكيره الدال على التقليل والتبعيض إلى أنه قطع به ~~الظرف~~ مسافة أربعين ليلة في بعض ليلة"^٢، وهو تعليل بعيد فتنكير الظرف هنا لا يدل بالضرورة على التقليل كما أن تعريفه هنا لا يقتضي الاستغراق على نحو قطعي، وإنما الظرف هنا للتوقيت فحسب وهو الظاهر من الآية، وأما ذكر الليل مع اختصاص الإسراء به؛ فالقرآن إنما نزل على مذاهب العرب وطريقتها في الكلام، فقد جاء عن أبي عبيد أنهم يقولون: "سريت بالليل"^٣، ويقولون: "سرت أمس نهاراً، والبارحة ليلاً"^١ ف (الأمس) يدل على النهار كما

^١ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٩١ / ٤. السيوطي، الإتيان في علوم القرآن ٢ / ٦٤٥.

^٢ - جمال الدين أبو محمد عبدالله بن هشام، شرح قصيدة كعب بن زهير، تحقيق: محمود حسن أبي ناجي (ط٣)، مؤسسة علوم القرآن/ دمشق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ص ١٠٧ - ١٠٨. وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٢٣٥. الزمخشري، الكشاف ص ٥٨٩.

^٣ - الأزهرى، تهذيب اللغة (سرى) ١٦٧٩ / ٢.

أن (البارحة) تدل على الليل ومع ذلك لا يقال إنهم إنما أتوا بهذه الظروف منكرة لتقليل مدة السير، وقد علل بعضهم ذكر الليل في الآية المذكورة مع فعل الإسراء بالتأكيد^٢، وهو أمر وارد فقد قال تعالى: ﴿وَلَا طَيْرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، والطيّران لا يكون إلا بالجنّاحين، وقال تعالى: ﴿لَا تُنْخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، فقال (اثنين) ولفظة (إلهين) تدل على التثنية، كل ذلك للتأكيد، وقال عنه ابن جني بأنه كثير^٣. ثم إنه جاء الجمع بين الإسراء وذكر الليل في آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِعْ بَعَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ﴾ [الدخان: ٢٣]، ولم يكن المقصود: أسر بعبادي في بعض الليل أو في قليل منه، وإنما الغرض هو التوقيت على سبيل التأكيد، بل لعل المراد المبالغة في توغل الليل وكثرة ظلامه، فقد جاء في الشعر:

ولقد سريت على الظلام بمغشّم
جلدٍ من الفتيان غيرٍ مثقلٍ

يقول المرزوقي شارحاً البيت: "فإن قال قائل: إنما كان السرى لا يكون إلا ليلاً فلم قال: (على الظلام)؟ ولم جاء في القرآن: (أسرى بعبده) و(فأسر بعبادي ليلاً) قلت: المراد توسط الليل والدخول في معظمه، تقول: جاء فلان البارحة ليل، أي: في معظم ظلمته وتمكن ذلك الوقت من ليلته"^٥.

وثمة أمر آخر وهو أن الظرف في الآية صالح لأن يكون جواباً لـ (متى) لا لـ (كم)، وهنا لا يكون الظرف عند النحويين إلا مؤقتاً، ويجيزون أن يكون العمل في بعضه وفي كله^٦، وهو أمر كما يقول المبرد يكون بحسب القصد وما تجري به عادة الأفعال من اتصال أو انقطاع^١.

^١ - ابن منظور، لسان العرب (سرا) ٦ / ٢٥٢.

^٢ - عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد الفاضلي (ط ١)، المكتبة العصرية/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ٢ / ٣٠٠.

^٣ - ابن جني، الخصائص ٢ / ٥٧.

^٤ - البيت لأبي كبير الهذلي، انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١ / ٨٤.

^٥ - المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١ / ٨٥.

^٦ - سيبويه، الكتاب ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧. ابن السراج، الأصول ١ / ١٩١. أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (ط ٢)، دار العلوم/الرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ص ٢٠٥.

التكثير: ومنه تنكير (أجر) في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ لَنَا لَاجِرٌ﴾ [الشعراء: ٤١]، أي: وافرًا جزيلًا عظيمًا^٢،
وتنكير (رسل) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، فالتنكير هنا جاء
للتعظيم والتكثير الموجبين لمزيد من تسليته ﷺ وحثه على الصبر^٣. ومنه أيضًا تنكير (حياة) في قوله تعالى:
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، أي حياة عظيمة متطاولة لا يبلغها الوصف^٤.

كذلك تدل النكرة على الكثرة إذا وقعت بعد: (كم) الخبرية و (كأين)^٥ أو كانت تمييزًا مفردًا^٦.
وتفيد النكرة الكثرة المستفادة من العموم والاستغراق وذلك إذا وقعت في سياق النفي أو النهي أو
الاستفهام أو الشرط^٧، فالنفي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرِيَةٍ إِلَّا وَهَلَا كِنَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]،
أي: قرى، ودخلت (من) الاستغراقية لتحقيق العموم، وقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ
سَيِّئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، (شفاعة) واقعة في سياق النفي "فتعم جميع أنواع الشفاعة"^٨، ولذلك
جعلوا النكرة في نحو قولهم: "شُرُّ أهرنا ناب"^٩ دالة على العموم لأن الكلام في تأويل النفي، أي: ما أهرَّ

١ - المبرد، المقتضب ٤/ ٣٣٢. وانظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٣١.

٢ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٩٢. السيوطي، الاتقان في علوم القرآن ٢/ ٦٤٥. أبو السعود، تفسير أبي السعود ٥/ ٢٤٠.
الألوسي، روح المعاني ٧م ج ١٠/ ٧٦.

٣ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٩٢. أبو السعود، تفسير أبي السعود ٥/ ٢٧٢. الشهاب، حاشية الشهاب ٧/ ٥٧٠.
الألوسي، روح المعاني ٨م ج ١١/ ٣٤١.

٤ - السكاكي، مفتاح العلوم ص ٢٨٩. أبو السعود، تفسير أبي السعود ١/ ٢٣٨. الألوسي، روح المعاني ١/ ٤٤٨.

٥ - انظر مبحث (كم) الخبرية ١٦٣، و(كأين) ص ١٧٨.

٦ - انظر المفرد الواقع موقع الجمع ص ٩٨.

٧ - انظر: النكرة في سياق الشرط والنهي والنفي ص ٢٠٠، ٢٢٣، ٢٢٥.

٨ - الرازي، التفسير الكبير ٢م ج ٣/ ٥٣.

٩ - الزمخشري، المستقصى ٢/ ١٣٠.

ذا ناب إلا شر^١، ويظهر صواب ما قاله السكاكي من أن المسند إليه يأتي نكرة في هذا النحو لأن في شأنه ارتفاعاً أو انحطاطاً واصلًا إلى حدٍّ "يوهم أنه لا يمكن أن يُعرف"^٢، والنكرة هنا فاعل في المعنى وإنما بدئ بها للاهتمام بها وللتنبية على ما فيها من معنى المبالغة. ومن هنا جعل بعض النحويين مسوغ البدء بالنكرة في هذا النحو الوصف المقدر، أي: شرٌ عظيم لا يحد^٣.

والنهي كقوله سبحانه: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخِذُوا بِطَانَةٍ مِّن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، (فبطانة) نكرة في سياق النهي فتفيد العموم^٤. والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِن خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣]، وقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٠]، والشرط جعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِن عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِءِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأحقاف: ١٠]، (فشاهد) نكرة في سياق الشرط فتعم^٥. ويشير الكفوي إلى أن النكرة تعم أيضًا في سياق الامتنان^٦، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

كما تدل على العموم^٧ إذا أُريد بها الحقيقة^٨، وذلك في معرض المفاضلة أو المقارنة بين شيئين، ومثّل النحاة لذلك بـ "تمرّة خير من جرادة"^٩، ومنه في المثل: "حُبَابَةٌ خَيْرٌ مِنْ يَفَعَةٍ سَوَاءٍ"^{١٠}، أو كانت من ألفاظ

١ - سيبويه، الكتاب ١ / ٣٩٤. ابن يعيش، شرح المفصل م ١٦ / ١٦٧. أبو حيان، التذييل والتكميل ٣ / ٣٣١.

٢ - السكاكي، مفتاح العلوم ص ٢٨٨.

٣ - نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد (١٦)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ١ / ١٩٣. الخصري، حاشية الخصري ١ / ٢١٥.

٤ - الرازي، التفسير الكبير م ٤ ج ٨ / ١٧٣.

٥ - الألوسي، روح المعاني م ٩ ج ١٣ / ١٧١.

٦ - الكفوي، الكليات ص ٦٠١.

٧ - يقسم النحويون العموم المقصود هنا إلى عموم شمول (استغراقي) كما في (كلٌ يموت)، وعموم بدل كما في الأمثال المذكورة. ابن عصفور، شرح الجمل ١ / ٣٢٥. الدماميني، تعليق الفرائد ٣ / ٥٢. وعند الأصوليون العموم الاستغراقي: أن يكون الحكم شاملاً لكل فرد فيكون كل فرد موضوعاً للحكم، والعموم البدلي: صلاحية كل فرد أن يكون موضوعاً للحكم، ويكون الحكم لفرد واحد فقط من أولئك

العموم مثل (كل يموت) ^٤، ومنه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حَرْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرَحُونُ﴾ [الروم: ٣٢]. وقوله سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. ومما يجدر ذكره أن النكرة الواقعة بعد (كل) يراد بها الجنس لأن (كل) إذا دخلت على النكرة أوجبت عموم أفرادها ^٥.

وهناك من يستعمل مصطلح (التنوين) بدل (التنكير) ففي الحديث: "لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأيت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط" ^٦، قال العيني: "التنوين فيه للتقليل" ^٧، أي: شيئاً قليلاً؛ لأنه جاء مقابل الإحسان المستغرق الدهر، وكثيراً ما تستعمل لفظة (شيء) منونةً للدلالة على القليل من الأشياء تليها (من) البيانية كما في الحديث: "استعينوا بالعدوة والروحة وشيء من الدلجة" ^٨ فأشار بلفظة (شيء) إلى جزء يسير من الليل لأن الدلجة هو سير الليل كله عند البعض ^٩.

الأفراد على البديل. انظر: البصري، المعتمد ١/ ١٩١. هيثم هلال، معجم مصطلح الأصول (ط)، دار الجيل/ بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ص ٢٢٦.

^١ - ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ١٥٩. الأشموني، شرح الأشموني ١/ ١٩٣.

^٢ - ينسب هذا القول لعمر بن الخطاب، انظر: مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد الإسكندراني (ط)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) كتاب الحج، باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم ص ١٧٧.

^٣ - معنى المثل: أن بنتاً تلزم بيتها تُخبأ فيه خير من غلامٍ يفعلة لا خير فيه. اليوسي، زهر الأكم ٢/ ١٨٥. وانظر: الميداني، مجمع الأمثال ١/ ٣١٢. الزمخشري، المستقصى ٢/ ٧١.

^٤ - لفظة (كل): اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، والمعرف المجموع، وأجزاء المفرد المعرف. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٨٣. زاده، قرآضة الذهب ص ٢٠٥.

^٥ - أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد (ط)، مطبعة المدني/ القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ٢/ ٧٨٦. الكفوي، الكليات ص ٦٠٠.

^٦ - البخاري، صحيح البخاري ج ٢٩ ص ٢١.

^٧ - العيني، عمدة القاري ١/ ٣٢١، ٧/ ١٢٢.

^٨ - البخاري، صحيح البخاري ج ٣٩ ص ٢٣.

^٩ - العيني، عمدة القاري ١/ ٣٧٥.

ومن التنوين الدال على التثنية والزيادة في المعنى التنوين الداخل على أسماء الأفعال كما في (صه)
بمعنى: اسكت سكوتًا وأي سكوت، أي: سكوتًا بليغًا، وهو معنى عائد إلى التنكير.

المبتدأ والخبر

قد يخبر عن الذات باسم الحدث، وعن الحدث باسم الذات، أي: تُجعل الأعيان بمنزلة المعاني، والمعاني بمنزلة الأعيان كما عبّر أبو علي الفارسي^١، "لإيرادتهم التكثير والمبالغة"^٢، قال أبو حيان: "والأصل المنع إذا لم يُرَد هذا المعنى"^٣.

ومن الإخبار عن الذات بالحدث قولهم: زيدٌ صومٌ، و: أبو حنيفة الفقيه، وقول الخنساء تصف ناقة: ترتعُ ما رتعتُ حتى إذا ادّكرتُ فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ^٤

وللنحاة ثلاثة توجيهات في جعل الذات هي الحدث أو العكس^٥، الأول: أن يكون من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون التقدير مثلاً في البيت السابق: ذات إقبال وإدبار، وينسب هذا الرأي لسيبويه والبصريين، الثاني: أن يكون من قبيل المجاز وتشبيهه العين بالمعنى مبالغة؛ لكثرة حدوثه منها وتعاطيها له، الثالث: أن يؤول المصدر (المعنى) بالمشق، فيكون المعنى في البيت السابق: فإنما هي مقبلة ومدبرة، وينسب هذا الرأي إلى الكوفيين.

^١ - الفارسي، المسائل الحلبيات ص ١٩٧. وانظر: ابن جني، الخصائص ٢/ ٤٠٥ - ٤٦٢.

^٢ - الفارسي، البغداديات ص ٢٠٦.

^٣ - أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبدالرحمن (ط١)، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ص ١٩٦. وانظر: ابن السراج، الأصول ٢/ ٢٩٧. ابن عقيل، المساعد ١/ ٣٣٥.

^٤ - تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، ديوان الخنساء، تحقيق: كرم البستاني (ط١)، دار صادر/ بيروت ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨) ص ٤٨.

^٥ - المبرد، المقتضب ٣/ ٢٣٠. أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش (ط١)، مكتبة الرشد/ الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ص ٣٦٢ - ٣٦٣. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦. ابن يعيش، شرح المفصل ١م ج ١/ ٢٢٤. شرح التسهيل ١/ ٣٢٤. أبو حيان، التذييل والتكميل ٤/ ٨٣ - ٨٤. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤١١. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له: فايز ترحيني (ط٣)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ٣/ ٢٧٨.

إن قصد المتكلم إضافة إلى قرينة المعنى هي التي تحدد ما إذا كان الكلام من قبيل المجاز للمبالغة والتكثير، أو من قبيل حذف المضاف، ومن هنا ذهب سيبويه إلى أنهم في قولهم: "موتٌ مائتٌ" و"شعرٌ شاعرٌ" ونحوه إنما أرادوا المبالغة والإجادة^١، كذلك لم يُقدَّر مضافاً محذوفاً في بيت الخنساء السابق^٢، على حين قدَّر مضافاً في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِمْ أَكْفَرًا * لَو كَانَ الْبَرُّ مِنْ آمِنٍ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: "ولكن البرُّ من آمن"^٣، إذ ليس المراد هنا المبالغة بجعل البر هو الذات المؤمنة.

ويشير ابن خروف إلى أن الذات يخبر عنها بالحدث من غير اعتقاد حذف مضاف إذا كان الفعل واقعاً منها كثيراً "فحينئذٍ يخبر به عنه لكثرة وقوعه منه"^٤.

ولذلك يرى عبدالقاهر الجرجاني عدم صحة تقدير مضاف في هذا النوع من الكلام؛ أي إذا أريد المبالغة والاتساع، ومن ثم اعترض بشدة على تقدير مضاف محذوف في بيت الخنساء السابق "لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: (فإنما هي ذات إقبال وإدبار)؛ أفسدنا الشعر على أنفسنا، وخرجنا إلى كلام عامي مرنول .. وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها، ويخفف من شأنها، ويصد أوجهنا عن محاسنها، ويسد باب المعرفة بها وباطنائها علينا"^٥.

ومن هنا امتنع أيضاً أن يكون المعنى في نحو: "زيد صومٌ" على حذف مضاف، أي: ذو صوم؛ لأن تقدير مضاف لا يكون على إرادة التكثير إذ يصدق على من صام ولو يوماً، وأما إذا جعل زيد هو نفس الصوم فهو "يصدق على الـدمن"^٦.

١ - سيبويه، الكتاب ٣ / ٤٢٥.

٢ - المصدر نفسه ١ / ٤٠٠.

٣ - المصدر نفسه ١ / ٢٧٣.

٤ - ابن خروف، شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٩٢.

٥ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٣٠٢.

٦ - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٢٦.

ومنه قولهم: "ما أنت إلا سيرٌ" و "ما أنت إلا سيرٌ الإبل" برفع المصدر، أي جعل الذات هي الحدث على المبالغة و الاتساع^١.

و لما كان المصدر لا توصف به الذات إلا على إرادة التكثير، فقد ذهب السهيلي إلى أن المصدر إذا كان مما لا يصدق عليه التكثير، أي إذا كان مما لا يتمادى ويدوم، فإنه لا ينبغي أن توصف به الذات الواحدة بل ينبغي تعدد الذوات، فلا يقال: ناقة مخاض أو حبل كما يقال: امرأة صوم؛ لأن المخاض والحمل مدته معلومه ومقداره مؤقت، ولا تكثير في حمل الواحدة، فإذا كانت إبلاً كثيرة حصل معنى الكثرة فوصفت بالمخاض^٢!

وفيما قاله السهيلي نظر، إذ وصفُ الذات إذا كانت جمعاً بالمصدر، لا يُستنتج منه قصد التكثير والمبالغة، لأنه لا دليل على كثرة حدوثة واستمراره من كل ذات، فلو قيل: إبل مخاض، لصح أن تكون كل واحدة منهن أو بعضهن في حالة مخاض واحدة، لا أنه مخاض يتكرر من كل واحدة أو حتى من بعضهن، فكثرة المخاض جاءت من تعدد الذوات أي من الجمعية، لا من كثرة وقوعه منها، ثم إن الصوم أيضاً مدته معلومة ومقداره مؤقت، وإنما جاء معنى التكثير من كون الذات المسند إليها الصوم تعتاده وتداوم عليه، فكذلك الحمل والمخاض وإن كانت له مدة معلومة ومقدار مؤقت، فإنه يكثر بالنسبة إلى الذات الواحدة حين يتكرر ويحصل منها مرة بعد مرة حتى يصح أن توصف به وتكون هي نفسه، ولذلك فإن المصدر الموصوفة به الذات الواحدة تُفهم منه المبالغة أكثر مما تُفهم من المصدر الموصوفة به الذوات؛ لأن الكثرة معنى لا يلزم الأفراد على حين يلزم الجمعية.

ومن الإخبار عن الذات بالحدث في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْحُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ

عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، جعله العمل مبالغة في ذمه لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه^٣.

^١ - سيبويه، الكتاب ١/ ٣٩٩ - ٤٠٠. المبرد، المقتضب ٣/ ٢٣٠ - ٢٣١. ابن خروف، شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٩٢. ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٣٢٤. أبو حيان، التذييل والتكميل ٤/ ٨٣. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٤١.

^٢ - أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، علق عليه ووضع حواشيه: مجدي بن منصور بن سيد الشورى (ط ١، دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.) ٣/ ٢٢٨ - ٢٢٩.

^٣ - ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦. وانظر: الزمخشري، الكشاف ص ٤٨٦. أبا حيان، البحر المحيط ٥/ ٢٢٩.

ومنه في الحديث النبوي: *"..ومحمدٌ حقٌّ.."*^١، جرّده عن ذاته كأنه غيره وهذا مبالغة في إثبات نبوته^٢.

وأما الإخبار عن الحدث بالذات فمنه قول كعب بن زهير:

فلا يغرّك ما منّت وما وعدت إن الأمانيّ والأحلامَ تضليل^٣

جعل الأمانى والأحلام *"نفس التضليل مبالغة"*^٤.

وجعل منه النحاة قولهم: *"أخطب ما يكون الأمير قائماً"*، فبإضافة اسم التفضيل إلى المصدر (كون)

صار اسم حدثٍ، بدليل أن الحال سدت مسد خبر المبتدأ، ولو كان اسم عين لم تسد مسده^٥.

ومن الصور التي يجيء فيها المبتدأ والخبر للتكثير والمبالغة اتحادهما في اللفظ لا المعنى، في مقام

يقتضي الفخر أو المدح ونحوه، كقول الشاعر: أنا أبو النجم وشعري شعري^٦

أي: شعري متناه في الجودة والفصاحة على ما تعرفه^٧. وعدّ أبو هلال العسكري إعادة الخبر بلفظ

المبتدأ من قبيل *"الإشارة"* وهو أن يكون اللفظ القليل مشاراً به إلى معانٍ كثيرة، كقول القائل: *"أنا أنا"*،

إشارة إلى معانٍ كثيرة وتهديد شديد وإيعاد كثير^٨.

١ - البخاري، صحيح البخاري ج ١١٢٠ ص ٢١٠.

٢ - العيني، عمدة القاري ٧/ ٢٤٢.

٣ - كعب بن زهير، الديوان، شرحه: أبو سعيد السكري (ط٣)، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة ٢٠٠٢م).

٤ - ابن هشام، شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٤١. وانظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، حاشية على شرح بانة سعاد لابن هشام، تحقيق: نظيف محرم خواجه (ط١)، منشورات الجمعية الألمانية للبحث العلمي على مطابع دار صادر/ بيروت ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م) الجزء الثاني (١) ص ١٨٨.

٥ - الفارسي، المسائل الحلبيات ص ٢٠٢. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٤. السيوطي، الأشباه والنظائر ١/ ١١٣.

٦ - قائله هو الفضل بن قدامة العجلي، المرتضى، أمالي المرتضى ١/ ٣٥٠. المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١/ ١٠٣. البغدادي، خزنة الأدب ١/ ٤٣٩.

٧ - ابن جني، الخصائص ٢/ ٥٢٥. البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٣٤٠ - ٣٤١.

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَالسَّيِّئُونَ السَّيِّئُونَ﴾ [الواقعة: ١٠]، أي: الذين انتهوا في السيق، أي

الطاعات وبرعوا فيها وبلغك وصفهم وعرفت حالهم.^٢

ومنه في الحديث: "الأيمينون الأيمنون"^٣.

^١ - أبو هلال العسكري، الصناعتين ص ٣٤٨.

^٢ - أبو حيان، البحر المحيط ٨ / ٢٠٤. الشهاب، حاشية الشهاب ٩ / ٦٧. الدرّة، تفسير القرآن وإعرابه ١٤ / ٢٢٣.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢٥٧١ ص ٤٦٧.

المفعول به

تظهر دلالة المفعول به على العموم وتكثير المعنى عند حذفه، وقد وصف السكاكي حذف المفعول به بأنه "أحد أنواع سحر الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى"^١.

وقد ميّز النحاة والبلاغيون بين ضربين من حذف المفعول به^٢: الأول: أن يحذف لفظاً ومعنى فلا يكون منوياً ولا يُقدّر، والغرض هنا إرادة وقوع الفعل نفسه وعندها ينزل منزلة اللازم، ويشير الزركشي إلى أن المفعول هنا يسمّى: "مُماثاً" ولذلك يرى أنه لا حذف هنا بالكلية^٣، فالمفعول متروك "لأنه كان ثم مفعول منطوق به ثم حُذف"^٤، ومنه قولهم: (فلان يعطي) أي: يفعل الإعطاء، والغرض: الاستغراق والمبالغة "بترك التقبيد"^٥، وجعل من هذا الضرب قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]، فلم يذكر المفعول هنا لأن القصد هو الفعل نفسه أي: حقيقة الضحك والبكاء، والإحياء

^١ - السكاكي، مفتاح العلوم ص ٣٣٤.

^٢ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٥٤. فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكرى شيخ أمين (ط)، دار العلم للملايين/ بيروت (١٩٨٥م) ص ٣٣٧ - ٣٤١. السكاكي، مفتاح العلوم ص ٣٣٤. العلوي، الطراز ص ٢٥٢. ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٦١ - ١٦٢. الرضي، شرح الرضي ١/ ٣٤٤. القزويني، الإيضاح ص ١٠٣ - ١٠٨. السبكي، عروس الأفراح ١/ ٣٧١ - ٣٧٨. الدماميني، تعليق الفرائد ٥/ ٣٧ - ٣٩. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٦٢ - ١٧٨. المراغي، علوم البلاغة ٩٤ - ٩٦.

^٣ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٧٦. وانظر: السبكي، عروس الأفراح ١/ ٣٧٨.

^٤ - الدماميني، تعليق الفرائد ٥/ ٣٨.

^٥ - الرضي، شرح الرضي ١/ ٣٤٤. ابن عقيل، المساعد ١/ ٤٤٤. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٧٨.

والإماتة^١. وقد كثر حذف المفعول به في الكتاب العزيز حتى جعله الزجاج "بمنزلة من يستقي من بئر زمزم فيغلبه الماء"^٢.

وهذا الضرب من الحذف له صور وأغراض أخرى يذكرها النحويون والبلاغيون^٣.
والضرب الثاني: أن يحذف المفعول لفظاً ولكنه منويٌّ من طريق المعنى والتقدير، ولهذا الضرب أيضاً أغراض منها: التعميم وتكثير المعاني، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]، أي يدعو كل أحد أو جميع عباده^٤، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٦٨]، الحذف هنا لتكثير المعنى، فالناس لا يعلمون الحقائق ولا يدركون أسرارها^٥.

ومنه في الحديث قوله ﷺ: "آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان"^٦، حذف المفاعيل الثلاثة من الأفعال الثلاثة تنبيهاً على العموم^٧، وقوله ﷺ: "يا سعد: إنني لأعطي الرجل

١ - الرازي، التفسير الكبير ١٥م ج ٢٩ / ١٧. أبو حيان، البحر المحيط ٨ / ١٦٥. الألويسي، روح المعاني ٩م ج ١٤ / ٦٨.

٢ - الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢ / ٤٠٥. وانظر: عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني ج ٢ / ١٧٩.

٣ - نظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٥٤. فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين (ط ١)، دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٨٥م) ص ٣٣٧ - ٣٤١. السكاكي، مفتاح العلوم ص ٣٣٤. العلوي، الطراز ص ٢٥٢. ابن مالك، شرح التسهيل ٢ / ١٦١ - ١٦٢. الرضي، شرح الرضي ١ / ٣٤٤. القزويني، الإيضاح ص ١٠٣ - ١٠٨. السبكي، عروس الأفراح ١ / ٣٧١ - ٣٧٨. الدماميني، تعليق الفرائد ٥ / ٣٧ - ٣٩. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٦٢ - ١٧٨. المراغي، علوم البلاغة ٩٤ - ٩٦.

٤ - الكشاف، الزمخشري ص ٤٦١. القزويني، الإيضاح ص ١٠٨. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٦٥.

٥ - محمد بن محمود فجّال، الأسرار البلاغية للحذف في سورة يوسف (ط ١)، أضواء السلف/ الرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ص ٦٦.

٦ - البخاري، صحيح البخاري ح ٣٣ ص ٢٢.

٧ - العسقلاني، فتح الباري ١ / ١٢٣. العيني، عمدة القاري ١ / ٣٤٨.

وغيره أحبّ إليّ منه خشية أن يكبّه الله في النار"^١، حذف المفعول الثاني لـ (أعطي) تنبيهاً على التعميم بأي شيء كان، والقصد المبالغة^٢.

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢٧ ص ٢١.

^٢ - العيني، عمدة القاري ١ / ٣٠٩.

المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً

يعرف النحاة المفعول المطلق بأنه "المصدر"^١، وليس كل مصدر يقع مفعولاً مطلقاً، كما أن المفعول المطلق قد يكون غير المصدر. والمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً إما أن يكون غير مختص وهو المبهم، وإما أن يكون مختصاً معدوداً أو غير معدود.

ولا يرى النحويون في المصدر المبهم - وهو الذي لا يؤدي ذكره إلى بيان كمية أو كيفية - زيادة معنى على معنى عامله، فهو لمجرد التأكيد، فلفظة (ضربت) مثلاً تدل على جنس الضرب مبهماً، وكذلك إذا قيل (ضربت ضرباً) لم يكن في (ضرب) أكثر مما في الفعل (ضربت) وإنما ذكر تأكيداً.

غير أن المصدر المبهم كما يسميه النحويون يفيد في المقام الأول المبالغة وتكثير المعنى المستفاد من الفعل، فلفظة (ضربت) أو (أسرعت) لا تدل على وقوع الحدث بكثرة، فإذا قيل (ضربته ضرباً) و(أسرعت إسرعاً) فهم من المصدر كثرةً وزيادةً في الضرب والإسراع. وقد أشار أبو علي الفارسي إلى أن المصادر تقع للمبالغة، فإذا قلت: (ضربت ضرباً) فكأنك أردت المبالغة^٢، ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥].

وقد زعم بعضهم أن المصدر المبهم اسم للجنس موضوع للحقيقة المشتركة، وأنه يصح إطلاقه على القليل والكثير^٣، وفي ذلك نظر؛ إذ صحة إطلاق المصدر المبهم على القليل والكثير إنما يكون بالنظر إليه خارج النظم، ف (القيام) و(السير) و(البكاء) مثلاً، يطلق على القليل منه والكثير، وأما وقوعه في النظم مفعولاً مطلقاً فلا يكون إلا للمبالغة والزيادة لا القلة، فليس غرض القائل: قمتُ قياماً، وسرت سيراً، وبكيت بكاءً، الإعلام بحقيقة صالحة للكثير والقليل.

١ - الزجاجي، الجمل في النحو ص ٣١٦. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٣.

٢ - الفارسي، المسائل المنتورة ص ٥.

٣ - ابن جني، اللمع في العربية ص ٤٥. الأصفهاني، شرح اللمع ١/ ٤٠٥. ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٢٦.

وأما المصدر المبين للنوع أو العدد فهو الذي يرى فيه النحويون معنى زائداً على معنى عامله، ويسمونه (المختص)، والاختصاص في غير المعدود يكون بوصف المصدر، أو بدخول (أل) العهدية أو الجنسية، أو بإضافته.

فالمختص الموصوف لم يشر النحويون إلى إفادته المبالغة التي تتأكد أو تنتفي بحسب قرائن المعنى، فإذا قال: ضربته ضرباً هيناً، أو: اضربه ضرباً غير مبرح، فهم منه التقليل وانتفت المبالغة وكان الغرض من ذكر المصدر موصوفاً الاحتراس ورفع توهم كثرة الضرب فيما لو ذُكر الفعل بمفرده، وإذا قال: ضربته ضرباً شديداً، كان الغرض من ذكر المصدر موصوفاً تأكيد معنى المبالغة، ومنه في الكتاب العزيز: ﴿وَمُحِبُّونَ الْمَالِ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠]، على أنه قد يأتي في مواضع أخرى لبيان صفة بعينها في الحدث من غير قصد مبالغة وزيادة، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، إذ المقصود أن يكون الخطاب لئناً لا فظاً لأنه ادعى للقبول، وقوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠]، ولذلك أشار الثماني إلى أن الغرض من ذكر المصدر في هذه المواضع بيان "الحسن من القبح، والطول من القصر، والكثرة من القلة.."^١

كذلك المختص المعرف بـ (أل) العهدية تُفهم مبالغته من سياق الحال، فإذا قيل: ضربته الضرب، أي الضرب الذي تعرف، وكان المتكلم ممن عهد عنه الضرب الشديد، دلّ المصدر على المبالغة، وإن عهد عنه الضرب الهين دلّ المصدر على بيان نوع أو صفة الضرب فحسب دفعاً لتوهم المبالغة، فإذا قال: ضربته الضرب الشديد أو الهين، كان التكتير أو التقليل نصاً.

وأما المختص المعرف بـ (أل) الجنسية، فقد أشار النحويون إلى إفادته التكتير^٢، فتكون (أل) بذلك استغراقية نحو: جلست الجلوس.

والمضاف أيضاً لا يدل على المبالغة إلا بحسب ما ينضم إليه، فإذا قال: مشيت مشية المختال، أو: سرت سير العقلاء، كان الغرض بيان نوع الفعل وهيئته لا غير، وإذا قال: سرت سير الفهد، كان الغرض المبالغة.

^١ - الثماني، الفوائد والقواعد ص ٢٥٦.

^٢ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٥. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٦٦.

كذلك يدل المصدر مكرراً أو محصوراً، معرفاً أو غير معرف، على التكاثر إذا استُغني به عن خبر اسم العين، نحو قولهم: زيدٌ سيراً سيراً، و: ما أنت إلا سيراً، و: ما أنت إلا الضربَ الضربَ، وفعله هنا محذوف وجوباً عند النحاة^١، كما يحذف وجوباً إذا كان المصدر نائباً عن فعل الأمر أو الدعاء للمبالغة، يقول ابن الأثير: "وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد"^٢.

يقول سيبويه عن المصدر المكرر: "فإنما تخبر بسير متصل ببعضه ببعض في أي الأحوال كان"^٣، كذلك يشير الأعلام إلى أن هذا ونحوه يقال "لمن كثر منه الفعل وواصله"^٤، ولذلك علل الرضي وجوب حذف الفعل هنا بأن الفعل موضوع للحدوث والتجدد فلا يناسب المقصود هنا من الحصر والتكرير وهو إرادة الدوام واللزوم، فإذا أرادوا زيادة المبالغة رفعوا المصدر وجعلوه هو نفسه خبراً عن الذات فقالوا: زيدٌ سيرٌ سيرٌ، كما قالوا: سلامٌ عليك، وويلٌ لك^٥، فالمبالغة ثابتة عند الرضي في الرفع والنصب. على أن بعضهم يجعل النصب على إرادة معنى الحدوث والتجدد لأن المبتدأ خبره جملة فعلية وإن كان الفعل محذوفاً، فأصل الكلام: زيدٌ يسير سيراً سيراً، ويجعل الرفع على إرادة معنى الاستمرار الثبوتي والاستقرار لأن الخبر حينئذٍ اسم لا فعل^٦.

كذلك قيل في المصدر النائب عن فعل الأمر أو الدعاء، ويؤكد سيبويه في أكثر من موضع على أن المصادر المنصوبة على إضمار الفعل يجوز رفعها، وأن المرفوع فيه المعنى الذي يكون في المنصوب من دعاء أو أمر^٧، ولكن النصب أجود إذا أريد الإنشاء لا الإخبار^٨، وفي هذا يضع المبرد قاعدة: "وإنما تنظر في هذه

١ - سيبويه، الكتاب ١ / ٣٩٩. ابن مالك، شرح التسهيل ١ / ٣٢٤. أبو حيان، التذييل والتكميل ٤ / ٨٢.

٢ - ابن الأثير، المثل السائر ٢ / ٨٩.

٣ - سيبويه، الكتاب ١ / ٣٩٩.

٤ - الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥٠٨. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١٤ / ٢٢٣.

٥ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ١ / ٣١٦.

٦ - البغدادي، خزنة الأدب ٢ / ٣٥ - ٣٧. السامرائي، معاني النحو ٢ / ١٥١ - ١٥٢.

٧ - سيبويه، الكتاب ١ / ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٢ - ٣٨٣، ٤٠٠. وانظر: المبرد، المقتضب ٣ / ٢١٧.

المصادر إلى معانيها، فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاء لم يكن إلا نصباً، وإن كان لما استقر لم يكن إلا رفعاً، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع^٢. فالرفع عند المبرد يكون في الشيء حصل وثبت واستقر، والمنصب خلاف ذلك، وهذا ما قصده سيبويه حين أشار إلى أن النصب في الأمر والدعاء أجود إذ هي أمور لم تثبت ولكن المتكلم يعمل في "إثباتها وترجيئتها"^٣، ومن هنا كان الرفع في قوله تعالى: ﴿وَيَلِّمُ الْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين: ١]، إذ هو على معنى الإخبار بأن هذا قد ثبت لهم وليس على معنى الدعاء.

وهذا الذي ذُكر من كون النصب للأمر والدعاء إذ هما غير حاصلين، والرفع لما حصل واستقر، يعارضه مجيء بعض المصادر النائية عن فعل الأمر في القرآن مرفوعة في مواضع، ومنصوبة في مواضع أخرى، فقد جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿فَأَنْبِئُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وجاء النصب في قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

ولا يرى الفراء فرقاً بين رفع المصدر ونصبه إذا كان أمراً إلا من حيث دلالة على العموم أو عدمه، أي من حيث كونه واجباً مفروضاً على الجميع فتكون له بذلك صفة الدوام ويكون الوجه فيه الرفع، أو مندوباً (حثاً) غير واجب فلا يتخذ صفة الدوام ويكون الوجه فيه النصب، وعلى هذا فسّر الآيتين السابقتين، فجعل المعنى في الأولى على العموم والوجوب، ولم يجد مفراً بعد ذلك من أن يجعل (ضرب الرقاب) في الآية الثانية حثاً لا وجوباً!! ومصطلح (العموم) لدى الفراء لا يريد به (الشمول) أو ما يقابل الخصوص، وإنما يستعمله مرادفاً لـ(المستمر) و(الدائم)، يقول عن المصدر النائب عن فعل الأمر: "وينصب الفعل إذا كان أمراً عند الشيء يقع ليس بدائم"^٥، ولعله أطلق على الدائم (العموم) لأنه موجود مستمر في كل وقت.

^١ - سيبويه، الكتاب ١ / ٣٨٥.

^٢ - المبرد، المقتضب ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢.

^٣ - سيبويه، الكتاب ١ / ٣٩٥.

^٤ - الفراء، معاني القرآن ١ / ١٠٩.

^٥ - المصدر نفسه ١ / ١٠٩.

وأما لم كان الرفع للعموم (الواجب)، والنصب للمندوب؟ فقد أجاب أبو حيان: "ولا أدري هذه التفرقة بين الواجب والمندوب إلا ما ذكروا من أن الجملة الابتدائية أثبتت وأكد من الجملة الفعلية"^١، وهو ما يشير إليه البلاغيون^٢، فعاد الأمر بذلك إلى ما سبق ذكره من أن بعضهم ذهب إلى أن المصدر منصوبًا يدل على الحدوث والتجدد لأنه يدل على ما يدل عليه فعله المحذوف، على حين يدل على الدوام والثبوت في حال الرفع. وإلى هذا يذهب بعض الدارسين المعاصرين من أن المصدر المنصوب يدل على التوقيت على حين يدل المرفوع على العموم والثبوت^٣، كما تؤيد بعض الدراسات مذهب الفراء في التفرقة الدلالية بين رفع المصدر النائب عن فعله في الإيجاب والإلزام ونصبه في الحث^٤.

ولكن هذا الفرق الذي ذكره الفراء بين الدائم وغير الدائم أو بين الواجب والمندوب لا يطرد، إذ قد وردت بعض المصادر النائية عن فعل الأمر منصوبةً في الواجب أو ما وصفه الفراء بـ"المفروض"، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦]، فالأمر بالإحسان إلى الوالدين يقصد به الدوام والثبوت والإيجاب لا التوقيت أو مجرد الحث.

إن المبالغة ثابتة للمصدر منصوبًا، ذلك أن المصدر المنصوب فيه المبالغة التي سبق الحديث عنها في المصدر المبهم، ولكن تتأكد هذه المبالغة حين يحذف عامل المصدر للسبب الذي ذكره الرضي إذ يزيل الحذف معنى التجدد الدال عليه الفعل ويضفي معنى الدوام الدال عليه الاسم. وأما المرفوع فجاءت المبالغة من كونه خبرًا عن الذات، فإن لم يكن خبرًا عن الذات دلّ على الدوام والاستقرار فحسب، وذلك في المواضع التي لا تحتاج إلى المبالغة، ولذلك حسنت نيابة المصادر عن أفعالها الدالة على الأمر أو الدعاء لاقضاء هذه المواضع المبالغة والدوام معًا، فإذا رُفعت أُريد بها الدوام والثبوت فقط، ولا معنى لمسألة الإلزام أو الحث إذ قد تثبت في الموضوعين.

^١ - أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ١٦. المنصور، صيغ الجمع في القرآن الكريم ١/ ٢٦٤.

^٢ - الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٧٤.

^٣ - السامرائي، معاني النحو ٢/ ١٤٦.

^٤ - مها بنت صالح عبد الرحمن الميمان، الأمر في صحيح البخاري: دراسة نحوية تطبيقية (رسالة دكتوراه/ جامعة الملك سعود ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م) ١/ ٦٢.

ويشير ابن أبي الربيع إلى أن المصدر قد يجمع^١ للتكثير كما يجمع الجمع للتكثير^٢، ولعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠٠]، إشارة إلى كثرة الظنون، وإن كان المفسرون وبعض الدارسين يذهبون إلى أن جمع المصدر هنا إنما هو لتعدد الأنواع، أي لاختلاف ظنون المؤمنين عن ظنون الكافرين^٣.

^١ - لم يختلف النحويون في جواز جمع المصدر المختص بالعدود وتثنيته، ولكنهم اختلفوا في جواز جمع المصدر المختص بغير المعدود فمنهم من أجازته إذا اختلفت أنواعه، ومنهم من لم يجز ذلك، وأما غير المختص (المبهم) فلا يجيزون تثنيته وجمعه على أن هناك من يرى بأن المبهم أيضاً إذا أريد به النوع جازت تثنيته وجمعه. انظر: الثماني، الفوائد والقواعد ص ٢٥٨. الأصفهاني، شرح اللمع ١/ ٤٠٥. أبا حيان، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٨. المرادي، توضيح المقاصد ٢م ج ٢/ ٦٤٩. ابن عقيل، المساعد ١/ ٤٦٦. الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٤٧١ - ٤٧٢.

^٢ - أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي (ط ١)، لم يذكر مكان النشر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ص ٣٥٦.

^٣ - أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٢١١. الشهاب، حاشية الشهاب ٧/ ٤٦٨. المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم ٢٦٤.

المفعول فيه

تستعمل بعض ظروف الزمان للعموم والتكثير، فيقال مثلاً: سير عليه الدهر، أو سير عليه الأبد، أو سير عليه الليل والنهار، والسير لا يستغرق الدهر والأبد وإنما المقصود التكثير والمبالغة وإلا كان الكلام محالاً، ومن ثم لم يجز سيبويه أن يقال: لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً منه إلا إذا أريد التكثير^١. وفي المثل: "لا أفعله دهر الدهارير"^٢، كما يقال: لا آتيك أبد الأبيد، وأبد الآباد، وأبد الأبدية، أي: أبد الدهر^٣. يقول سيبويه: "وإنما تعني بعض الدهر ولكن يكثر كما يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وعسى ألا يكون جاءه إلا خمسة فاستكثرهم"^٤.

ومنه قوله ﷺ: "لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط"^٥.
ومنه في الشعر:

ولولا ظلمه ما زلتُ أبكي عليه الدهر ما طلعَ النجوم^٦

"المراد بذكر الدهر التكثير والمبالغة والتأبيد"^٧

وتستعمل بعض الظروف المركبة للغرض ذاته، فيقال: إنه ليسار عليه صباح مساءً، ويوم يوم، وحين حين، فتقدر فيه الواو أو الفاء المفيدتان للعموم، فكأنه قال: صباحاً ومساءً ويوماً ويوماً، أو: صباحاً

١ - سيبويه، الكتاب ١/ ٢٧٦.

٢ - الميداني، مجمع الأمثال ٢/ ٢٧٠. الزمخشري، المستقصى ٢/ ٢٤٣.

٣ - الفارسي، الشيرازيات ١/ ٢١٨.

٤ - سيبويه، الكتاب ١/ ٢٧٧.

٥ - البخاري، صحيح البخاري ح ١٠٥٢ ص ١٩٧ - ١٩٨.

٦ - قائله هو قيس بن زهير العبسي، انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١م ج ١/ ٤٢٨.

٧ - المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١م ج ١/ ٤٢٩.

فمساءً ويومًا فيومًا، أي: كل صباح ومساءً وكل يوم وكل حين، والمراد الدوام^١.
ومن الظروف المستعملة للكثرة والاستغراق (قط)، وأكثر مجيئها مع الماضي المنفي كما في الحديث السابق، ويذكر ابن هشام أنها تختص بالنفي^٢، والصحيح أنها قد تأتي مع المثبت، جاء في الحديث: "فقام النبي ﷺ فزعًا، يخشى أن تكون الساعة، فأتى المسجد فصلى بأطول قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ رأيتُه قط يفعلُه.."^٣، ومنه أيضًا: "صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط.."^٤، يقول ابن مالك معلقًا على هذا الحديث: "وهو مما خفي على كثير من النحويين؛ لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي.. وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي وله نظائر"^٥، ويكثر مجيئها مع المضارع المنفي بـ(لم) كما في الحديث: "لم أر منظرًا كالיום قط أفطع.."^٦، وهو ما يشيع أيضًا في تعبيرات النحاة، ولم يرد هذا الظرف في الكتاب العزيز.

كما يستعمل الظرف (أبدًا) لاستغراق المستقبل المنفي في الغالب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]. وقد عدّ بعض الدارسين مجيء هذا الظرف مع الماضي المنفي من الأخطاء الشائعة نحو: ما زرتَه أبدًا، والصواب: ما زرتَه قط، أو: لن أزوره أبدًا^٧. غير أنه لا ينبغي أن يعد استعمال هذا الظرف

١ - الفارسي، الشيرازيات ١/ ٣٤٧. ابن يعيش، شرح المفصل ٢م ج ٤/ ٢٩٨. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٤٢. الإسفراييني، شرح الفريد ص ٤٤٢.

٢ - ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٥٤.

٣ - البخاري، صحيح البخاري ح ١٠٥٩ ص ١٩٩. وقد أشار إليه الفيروزآبادي في القاموس المحيط (قط).

٤ - المصدر نفسه ح ١٦٥٦ ص ٣٠٤.

٥ - جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.) ص ١٩٣.

٦ - البخاري، صحيح البخاري ح ١٠٥٢ ص ١٩٧. وانظر ح ٣ ص ١٤، ح ١١١٨ ص ٢٠٩.

٧ - محمد محمد حسن شراب، معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية (ط ١)، دار المأمون للتراث/ دمشق ١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ص

مع الماضي المنفي خطأ، إذ قد ورد في كتاب الله مع الماضي المنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]، كما جاء مع الماضي المثبت في قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا﴾ [المتحنة: ٤]، وجاء مع الجملة الاسمية المثبتة في قوله تعالى: ﴿خَلَدَيْنَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٩]، وفي الحديث: "من تردى من جبل فقتل نفسه، فهو في نار جهنم يتردى فيه خالدًا مخلدًا أبدًا"^١.

وبتتبع الأحاديث الصحيحة وُجد أن هذا الظرف يستعمل مع المضارع المنفي: "والله ما يخزيك الله أبدًا.."^٢ والمضارع المثبت: "ويؤخذ أبدًا في العلم بما زاد أهل الثبوت أو بينوا"^٣، وقد اجتمع الإثبات والنفي مع المضارع في الحديث: "قال أحدهم: أما أنا فإنني أصلي الليل أبدًا، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدًا.."^٤ كما يستعمل مع الماضي المنفي: "والله لولا آيتان في كتاب الله، ما حدثتكم شيئًا أبدًا"^٥، والماضي المثبت: روي أن الأنصار كانوا يقولون يوم الخندق: "تحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما حيينا أبداً"^٦.

وقد أشار السمين الحلبي إلى أن هذا الظرف يأتي مع الماضي والمستقبل^٧، ويكثر النحويون من استعماله في الجمل الفعلية والاسمية المثبتة، ويظهر صواب ما قاله الكفوي من أن (أبدًا) منكرًا يأتي

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٥٧٧٨ ص ١٠٧٤.

^٢ - المصدر نفسه ح ٣ ص ١٣.

^٣ - المصدر نفسه ح ١٤٨٤ ص ٢٧٦.

^٤ - المصدر نفسه ح ٥٠٦٣ ص ٩٥٥.

^٥ - المصدر نفسه ح ٢٣٥٠ ص ٤٢٣.

^٦ - المصدر نفسه ح ٢٩٦١ ص ٥٤٤.

^٧ - السمين الحلبي، الدر المنون ٩ / ٢.

للتأكيد إثباتًا ونفيًا^١. ولهذا الظرف صور مختلفة في الاستعمال، يقال: لا آتيك أبد الأبيد، وأبد الآباد، وأبد الأبدية، وأبد الآبدين أو الأبدين، أي: أبد الدهر^٢.

وقد يتخصص هذا العموم المفهوم من (أبدًا) بالتوقيت كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمْوَسَىٰ إِنَّا لَن نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا﴾ (البقرة ١٠٢٤)، فقد نفى قوم موسى ﷺ دخولهم الأرض التي أمرهم بدخولها، وعمموا نفيهم في الزمان المستقبل وأكدوه باستعمال الظرف (أبدًا)، ثم عادوا وقيدوا هذا الاستغراق والتعميم بديمومة الجبارين فيها، باستعمال (ما) التوقيتية.

ومن تلك الظروف أيضًا ما ورد في قولهم: "لا أفعل ذلك حيرِي دهر"^٣، يقول ابن جنبي: "أراد: حيرِي دهر، أي: امتداد الدهر، وهو من الحيرة لأنها مؤنونة بالوقوف والمطولة، فحذف الياء الأخيرة وبقيت الياء الأولى على سكونها"^٤، وجاء عن الأزهرى: "يقال: لا آتية حيرِي دهر، ولا حيرِي دهر، وحير الدهر، يريد: ما تحير منه"^٥.

ومنها أيضًا لفظة (كلما) وهي تدخل على الأفعال وتقتضي عمومها وتكرارها، أي حدوثها مرات عدة، يقول ابن مالك: "(كلما) تدل على عموم الأوقات"^٦، واتفق النحويون على أنها منصوبة على الظرفية^٧، (فكل) أضيفت إلى (ما) المصدرية التوقيتية المفيدة للعموم والاستغراق^٨، فاكتسبت منها

١ - الكفوي، الكليات ص ٣٢.

٢ - الفارسي، الشيرازيات ١/ ٢١٨. ابن منظور، لسان العرب (أبدا) ١/ ٤٠. الكفوي، الكليات ص ٣٢. شراب، معجم الشوارد النحوية ص ٦٤.

٣ - سيبويه، الكتاب ٣/ ٣٤١.

٤ - ابن جنبي، الخصائص ٢/ ٥١٦ - ٥١٧. وانظر أيضًا: أبا علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل العسكرية، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد (ط١)، مطبعة المدني/ القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م) ص ١٥٢.

٥ - الأزهرى، تهذيب اللغة ١/ ٦٩٩ (حار).

٦ - ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٣٤٧.

٧ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٩٧. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٩. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٩٩.

الظرفية، وأكدت العموم الحاصل منها، والمصدر المؤول من (ما) والفعل بعدها في موضع خفض، ناب عن الظرف المحذوف (وقت)^٢. ويشير أبو حيان إلى أن التكرار في (كلما) أتى من العموم الذي أفادته (ما) لا لأنها وضعت للتكرار بلفظها^٣، وقد أنكر عليه الزركشي ذلك مشيراً إلى أن (ما) المصدرية لا عموم لها ولا يلزم من نيابتها عن الظرف دلالتها على العموم، وإن استفيد عموم في مثل هذا الكلام فليس من (ما) وإنما من التركيب نفسه^٤. غير أن (ما) التي تحدث عنها أبو حيان هي المصدرية التوقيتية (الزمانية)، وقد سبق أنها تدل على العموم والاستغراق، يقول البغدادي: "بل العرب لم تستعمل (ما) التوقيتية إلا بمعنى العموم"^٥، ومع ذلك تظهر صحة ما قاله الزركشي من أن التكرار استفيد من التركيب نفسه أي من (كلما)، لأن (ما) التوقيتية بمفردها تفيد العموم لكنها لا تفيد التكرار والتعليق المفهوم من (كلما)، ومن ثم فإن القول بأن (كل) أكدت العموم لا يعني أيضاً التكرار، كما يحتمل أن تكون (ما) هنا هي المصدرية غير الزمانية، إذ لا فرق في المعنى بين: لا أكلمك كلما عصيتني، وبين: لا أكلمك في كل عصيان منك لي، فالتكرار مفهوم في الحالين. وفرق بعضهم بين (كلما) وبين (كل) بأن " (كل) لعموم الأسماء، و(كلما) لعموم الأفعال، ويلزم من عموم الأفعال عموم الأسماء ولا يلزم العكس"^٦.

ويلحظ فيها معنى الشرط ولكنها لا تجزم، يقول أبو حيان: "ولا يمكن أن يكون فعل الشرط إلا مما يمكن فيه التكرار إذا كان بعد (كلما) ومتعلقها"^٧، ولذلك فهي تطلب فعلين هما في المعنى: فعل الشرط وجوابه،

١ - انظر مبحث (ما) المصدرية التوقيتية ص ٧٩ من هذه الدراسة.

٢ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٨٩. ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٣٩٩.

٣ - أبو حيان، البحر المحيط ١ / ٢٢٨.

٤ - الزركشي، البرهان ٤ / ٣٢٤.

٥ - البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب ٤ / ٢٤٤.

٦ - زاده، قراضة الذهب ص ٢١٦.

٧ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٨٩.

ويكونان ماضيين في الغالب، ويستلزم تكرار الأول واستمراره، تكرار الثاني واستمراره، قال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوًا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ (البقرة: ١٠٢٠)، وقال سبحانه: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ (النساء: ٥٦)، ف(كلما) في الآية الأولى أفادت استمرار وتكرار المشي في كل مرة أو وقت يضيء فيه البرق، أي مع كل إضاءة، وهذا يؤدي بالضرورة إلى توقف المشي عند توقف الإضاءة. وفي الآية الثانية أفادت (كلما) استمرار وتكرار تبديل جلود أهل النار مع كل نضج لها، ومن ثم كان أكثر مجيء (كلما) في كتاب الله في سياق الإخبار عن طبائع الأقوام المكذبة لأنبيائها وسلوكياتهم المتكررة، قال تعالى: ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ (البقرة: ١٠٠)، وقال: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ (البقرة: ٦٤)، وقال سبحانه: ﴿وَكَُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ (هود: ٣٨).

ويلحظ أن وقوع الجواب يبدأ عند أو بعد وقوع فعل الشرط، ويتكرر مع تكرر وقوعه، فهو حدث متقطع متجدد، له بداية ونهاية تتكرر، أما حين تستعمل (ما) التوقيتية بمفردها فإنها تدل على وقوع الحدث على سبيل الاستمرار والدوام بدون انقطاع. فعبارة: (لا أكلمك كلما طلعت الشمس)، تدل على أن امتناع الكلام يبدأ عند كل طلوع شمس ولكنه لا يستمر بل يتكرر ويتجدد عند الطلوع الثاني وهكذا، وأما عبارة: (لا أكلمك ما طلعت الشمس) فقائلها يقصد التأييد واستمرار الحدث في الأزمان كلها.

الإضافة والنعته

تستعمل بعض الألفاظ المضافة نعتاً للجنس على سبيل التكثر والمبالغة، ومن هذه الألفاظ: أي، كل، جد، حق، وقد ينعت بها غير الجنس.

تضاف (أي) المراد بها المبالغة إلى نكرة تماثل المنعوت لفظاً ومعنى، أو معنى دون لفظ، فيقال: (مررت برجلٍ أي رجلٍ)¹، وتتصل بها (ما) فيقال: (له صوت أيما صوت)، يقول سيبويه: " *وانا قلت: (أيما صوت) فكأنك قلت: له صوت حسن جداً*"².

وكذلك (كل) و(جد) و(حق) تلزم إضافتها إلى مثل المنعوت لفظاً ومعنى في الغالب، وينعت بها المعرفة والنكرة للدلالة على الكمال مدحاً أو ذماً، فيقال: (أنت الرجل كلُّ الرجل، وجدُّ الرجل، وحقُّ الرجل)، يقول سيبويه: " *إنما أردت بهذا الكلام: هذا الرجل المبالغ في الكمال*"³.

ومن استعمال (كل) بالصورة السابقة قول ابن عباس رضي الله عنه: " *إن الرزية كلُّ الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب*.."^٤. وقد تستعمل (كل) للتكثر والمبالغة في غير الإضافة والنعته، ومنه قوله تعالى: ﴿ *وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مِنْتُمْ أَنْتُمْ مَنْ كَلَّ شَيْءٍ* ﴾ [النمل: ١٦]، أراد بقوله (من كل شيء) المبالغة وكثرة ما أوتي، كما تقول: فلان يقصده كل أحد، ويعلم كل شيء، تريد كثرة قصاده واستكثاره من العلم^٥. ومثله قوله تعالى: ﴿ *إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ* ﴾ [النمل: ٢٣]. وأما (جد) فتقع أيضاً نعتاً منصوباً على المصدر (المفعول المطلق) غير مضاف للدلالة على الكثرة والمبالغة، وأن الأمر قد

١ - ابن مالك، شرح التسهيل ٣ / ٣١٤. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤١١. ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ١٦٤.

٢ - سيبويه، الكتاب ١ / ٤٢٩.

٣ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٠. وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٢ / ٢٣. ابن يعيش، شرح الفصل ١٠ ج ٣ / ٦٠٣. ابن مالك، شرح الشافية الكافية ١ / ١٣٧. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٩٢.

٤ - البخاري، صحيح البخاري ح ٧٣٦٦ ص ١٣٣١.

٥ - الزمخشري، الكشاف ص ٧٧٨. أبو حيان، البحر المحيط ٧ / ٥٨.

بلغ الغاية فيما وصف به ، يقال : هو محسن جداً ، أي بلغ النهاية في الإحسان^١ . ومنه حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها : " دخلت على عائشة رضي الله عنها ، والناس يصلون ، فأطال رسول الله ﷺ جِدًّا حتى تجلاني العشي .."^٢ .

ومن استعمال (حَقَّ) نعتًا مضافًا قول النبي ﷺ لأهل نجران "أُبعثنَّ -يعني عليكم- أميينًا حقَّ أمينٍ"^٣ . وقد تضاف هذه الكلمة إلى مرادفها للمبالغة كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [الواقعة: ٩٥] ، أي نهاية في ذلك^٤ .

ومما ينعت به للتكثير والمبالغة المصدر ، وتكون المبالغة به حين تُنعت به الذات ، نحو: رجلٌ صومٌ أو عدلٌ ، ويذهب النحاة إلى أن نعت الذات بالمصدر كثير ولكنه مقصور على السماع^٥ ، ولا يُنعت به إلا بشروط^٦ ، وللنحويين تخريجات في نعت الذات بالمصدر^٧ .

ويُنعت المصدر (المعنى) أو العين بما اشتق منه للغرض نفسه ، يقول الكفوي : "العرب إذا أرادوا المبالغة في وصف شيء ، يشتهون من لفظه ما يتبعونه به تأكيدًا وتنبيهًا على تناهيه ، كـ (شعرٍ شاعرٍ) ، و(ليلٍ أليلٍ)"^٨ ،

^١ - ابن منظور، لسان العرب (جديد) ٢/ ٢٠٥. الكفوي، الكليات ص ٣٥٥. شَرَاب، معجم الشوارد النحوية ص ٢٥١.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ٩٢٢ ص ١٧٣.

^٣ - المصدر نفسه ح ٣٧٤٥ ص ٦٨٢.

^٤ - أبو حيان، البحر المحيط ٣/ ٢١٥.

^٥ - ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٣٢٥. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٥.

^٦ - الشروط: أن يكون ثلاثيًا، وألا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، ولا يكون ميمياً. انظر: خالد بن عبدالله الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود (ط ١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ٢/ ١١٧. الأشموني، شرح الأشموني ٢/ ٣٢٣. الصبان، حاشية الصبان ٣/ ٩٤. الخضري، حاشية الخضري ٢/ ١٢٥. الأهدل، الكواكب الدرية ص ٣١٨.

^٧ - انظر ص ١٢٠ من هذا البحث.

^٨ - الكفوي، الكليات ص ١٠٢٦. وانظر: الفارسي، المسائل الحلبيات ص ١٩٧. الفيروزآبادي، تاج العروس ٨/ ١٠٥، ١٥/ ٤٥٢.

وكما يقال: داهية دهباء، وعزّ عزيز، ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، وفي الشعر:

يرى الوحشة الأنس الأنيس ويهتدي بحيث اهتدت أم النجوم الشوابك^١

كما ينعت بالمرادف بغرض المبالغة أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجَزِ أَلِيمٍ﴾ [سبأ: ٥]، والقصد المبالغة أي: عذاب مضاعف^٢.

ويقال: (هذا امرأة أنثى) إذا مدحت بأنها كاملة في النساء، كما يقال: (رجل ذكر) إذا وصف بالكمال^٣.

وينعت باللفظ مكرراً للغرض ذاته، فيقال: مررت برجلٍ رجلٍ، ورأيت أسداً أسداً، أي: كاملاً^٤.

^١ - البيت لـ(تأبط شراً)، التبريزي، شرح ديوان الحماسة ١ / ٤٩.

^٢ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٤.

^٣ - الأزهري، تهذيب اللغة ١ / ٢١٤.

^٤ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٩٥.

العطف

العطف بـ (الواو):

لعطف كلمة على كلمة بـ(الواو) لغرض المبالغة والتكثير ثلاث صور: الأولى: العطف لفظاً ومعنى، والثانية: العطف في المعنى دون اللفظ وهو عطف المترادفين، والثالثة: عطف مفردين مختلفين لفظاً ومعنى.

والصورة الأولى لا تُستعمل إلا لغرض التكثير والمبالغة، أو لضرورة الشعر، ويُستغنى عنها فيما عدا ذلك بالثنائية والجمع للاختصار والإيجاز، فيقال: زيدان، ولا يقال: زيد وزيد، ولذلك يقول النحاة إن "أصل الثنائية العطف"^١، كما يقال: زيدون، ولا يقال: زيد وزيد وزيد، ومن ثم ذهبوا أيضاً إلى أن أصل الجمع العطف بالواو^٢.

فإذا أريد التكثير المعنوي أو اللفظي عُدل عن الثنائية والجمع إلى العطف بالواو "لأن العرب كثيراً ما تستعمل العطف في موضع التهويل والتكثير"^٣، فمن إرادة التكثير المعنوي قول الشاعر:

لو عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ مَيِّتًا، وَأَبْعَدَهُمْ عَنِ مَنْزِلِ الدَّامِ^٤

لم يرد الشاعر: قبرين فقط لأنه في مقام مدحٍ للمخاطب، وإنما أراد: لو عدت القبور قبراً قبراً، أي أراد الجنس متتابعاً واحداً بعد واحد^١. ومنه قول الآخر:

^١ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتبع في شرح اللمع، تحقيق: عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي (ط١)، جامعة قازيونس/ بنغازي (١٩٩٤م) /١ /١٩٤. الشلوبيني، شرح الجزولية /١ /٣٠٨. وانظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي /١ /٢٧٠. الأزهرى، شرح التصريح /١ /٦٤.

^٢ - العكبري، المتبع في شرح اللمع /١ /٢٠٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية /٣ /٣٥٠. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد /١ /١٨٣.

^٣ - أبو حيان، التذييل والتكميل /١ /٢٦٤.

^٤ - نسبه الجاحظ لهمام الرقاشي، انظر: الجاحظ، البيان والتبيين /٢ /١٠٤١. ونسبه صاحب الحماسة البصرية لعصام بن عبيدة الزماني، انظر: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، الحماسة البصرية، تحقيق: عادل سليمان جمال (ط١)، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) /٢ /٨٣٥.

ولقد شربت ثمانياً وثمانياً وثمان عشرةً واثننتين واثننتين وأربعاً^٢

يقول الجواليقي: "إنما عدد ما شرب ولم يجمله إرادة التكثير والتعظيم"^٣.

وقد يستغنى أيضاً عن الجمع بالعطف عند قصد التكثير، يقول ابن الشجري: "كقولك لن يحقر أيادي أسديتها إليه:.. (قد أعطيتك ألفاً وألفاً وألفاً)، فهذا أفخم في اللفظ وأوقع في نفسك من أن قولك:.. أعطيتك ثلاثة آلاف.."^٤.

وقد يغني التكرير عن العطف في هذا النحو، جعل منه ابن مالك^٥ قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ

صَفًا صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢]، ومن اجتماع العطف والتكرير قول الشاعر:

فَكَمْ كَمْ وَكَمْ كَمْ ثُمَّ كَمْ وَكَمْ وَكَمْ كَمْ وَكَمْ كَمْ
قطعت الفيافي والمهامه لم أمل^٦

علق ابن فارس على هذا النحو من تكرير (كم) بقوله: "تكرر لفظ (كم) لفرط العناية بقصد تكثير العدد"^١.

^١ - البغدادي، خزنة الأدب ٧/ ٤٧٣. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٦٤. ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧٠. أبا حيان، التذييل والتكميل ١/ ٢٦٤. أبا عبد الله محمد بن عيسى السلسلي، شفاء العليل في إيضاح لتسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي (ط)، المكتبة الفيصلية/ مكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ١/ ١٤٠.

^٢ - نسبه ابن قتيبة لأعشى بني قيس (الأعشى الكبير)، انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء ص ١٦٠، وانظر له: كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني (ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٧م) ١/ ٤٦٨. وانظر: البطلوسي، الاقتضاب ٢/ ٥٦٢. ولم أجد هذا البيت في ديوان الأعشى، ولكن له قصيدة واحدة على الروي نفسه مطلعها:

بانن سعاد وأمسي حبلها انقطعا واحتلّت الغمرَ فالجديين فالفرعاً

انظر: الأعشى الكبير، الديوان ص ١٩٨.

^٣ - أبو منصور بن موهوب بن أحمد الجواليقي، شرح أدب الكاتب، قدم له: مصطفى صادق الرافعي (دار الكتاب العربي/ بيروت د.ت.) ص ١٨٧.

^٤ - ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ١/ ١٤.

^٥ - ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٦٤.

^٦ - امرؤ القيس، الديوان ص ١٤٨.

وقد تُستعمل (الفاء) في هذا النحو، كأن يقال: زرتَه يومًا فيومًا، وصباحًا فمساءً، يقول الرضي:
 ".أي: كل يوم وكل صباح ومساءً.. والفاء تؤدي معنى هذا العموم، كما في: انتظرتَه ساعةً فساعةً، أي: في كل
 ساعة، إذا فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يومًا فيومًا عقيبَه بلا فصل إلى ما لا يتناهى".^٢

وجعل الثعالبي^٣ وأبو حيان^٤ من استعمال الفاء العاطفة للتكثير قوله تعالى: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾^٥ ثُمَّ أَوَّلَى
 لَكَ فَأَوَّلَى ﴿[القيامة: ٣٤، ٣٥].

وأما التكثير اللفظي فقد مثل له الدماميني برجل أعطى شخصًا مائتين، فقال له (المعطى له) بين
 الناس: (هلا أعطيتني مائة؟) فأجاب المعطي: (أعطيتك مائة ومائة)، فهذا في المقام أحسن من أن يقول:
 مائتين.^٥

وأما العطف في المعنى دون اللفظ وهو عطف المترادفين فجعل منه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي
 وَحُرِّبَ إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٦ [يوسف: ٨٦]، فعطف الحزن على البث لشدة الخطب
 النازل، وقوله تعالى: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾^٧ [طه: ١٠٧]، والعوج والأمت بمعنى واحد.^٧

وأما العطف للتكثير مع اختلاف اللفظ والمعنى فقد مثل الكفوي له بقولهم: (أصبح الأمير لا يخالفه
 رئيس ولا مرؤوس)^٨ كما جعل منه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ

^١ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١٥٨. وانظر: الثعالبي، فقه اللغة ص ٣٥١.

^٢ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٤٢. وانظر: الإسفراييني، شرح الفريد ص ٤٤١.

^٣ - الثعالبي، فقه اللغة ص ٣٥١.

^٤ - أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٢٦٤.

^٥ - الدماميني، تعليق الفرائد ١/ ٢١١.

^٦ - الطيبي، التبيان في البيان ص ٤٨٠. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٣/ ٨٧٠.

^٧ - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٣/ ٨٧٠.

^٨ - الكفوي، الكليات ص ٦٠٨.

المقربون ﴿النساء: ١٧٢﴾، ولعل مراد الكفوي أن يكون المعطوف فوق المعطوف عليه في الشأن أو أدنى منه، ويلحظ في هذا الأسلوب أن (الواو) وقعت بعد (لا) النافية، وأن المعطوف عليه مسبوق بنفي، فكأن المقصود أن حكم النفي إذا كان جارياً على من هو أعلى شأنًا كان جريانه على الأدنى أولى وأحق، فالعطف على هذا النحو أفاد التعميم والاستيعاب. ولعل من ذلك قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الَّذِي كَتَبَ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ (الكيف: ١٠٤٩).

العطف بـ(حتى):

(حتى) تكون عاطفة عند البصريين، وقد اشترطوا للعطف بها أن يكون المعطوف عليه جمعاً والمعطوف مفرداً ظاهراً وبعضاً من متبوعه أو كبعضه فينتهي الأمر به لا عنده، وأن يكون غايةً له في زيادة أو نقص^١، فيدخل في الزيادة: الأقدم والأعظم والأكثر، وفي النقص: الأصغر والأحق والأقل^٢. ويشير بعض النحويين إلى أن (حتى) لا تذكر إلا لتعظيم أو تحقير، ويمثلون للتعظيم بـ(مات الناس حتى الأنبياء) وللتحقير بنحو: (شتم الناس السلطان حتى السفهاء)^٣، وهذا قد يوهم أن (حتى) تأتي لإنشاء هذا المعنى أي للتعظيم والتحقير، وهو ما لا تشهد به النصوص، ففي الأمثلة السابقة ليس الغرض تعظيم الأنبياء ولا تحقير السفهاء، وإنما تأتي (حتى) لتنفيذ استغراق الحدث لكل أحوال الفاعل أو المفعول به وتقصيها، أي لتعميمه، وهذا التعميم أشار إليه العكبري حين ذكر أن (حتى) "للغاية والشمول"^٤، ولقد أجاد ابن هشام حين وصف (حتى) بقوله: " (حتى) موضوعة لإفادة تقصي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية"^٥، وإن كان قوله: (شيئاً فشيئاً) مشعراً بالتدرج في الفعل ولا تدرج فيه.

١ - الهروي، الأزهية ص ٢١٤. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٩٨. ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٢٥١.

٢ - ابن عقيل، المساعد ٢ / ٤٥٢.

٣ - الفارسي، الإيضاح العضدي ص ٢٧٠. ابن السراج، الأصول ١ / ٤٢٤. البطليوسي، الحل في إصلاح الخلل ص ١٩٧. ابن خروف، شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٩٢.

٤ - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٨٤.

٥ - ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٢٤٨.

ومنشأ هذا التقصي أن ما بعد (حتى) يمثل حدًّا أعلى لما قبلها، في قلة أو كثرة، شرف أو وضاعة، كبر أو صغر.. فإذا عُرف أن الحكم قد شمل الحد الأعلى كان شموله للأدنى أولى، وهذا الحد الأعلى هو ما سماه الرضي: "الجزء الفائت"^١. فإذا ذكر قبلها ما يفيد الشمول والعموم مثل (كل) و(من) الاستغراقية كانت (حتى) لتأكيد هذا العموم، كما في المثل: "كل شيء يحبُّ ولده حتى الحُبَّارى"^٢.

ففي المثال: (مات الناس حتى الأنبياء) يمثل الأنبياء أعلى مراتب الشرف، فإذا شملهم حكم الموت وهم مظنة للاستثناء منه، كان شموله لمن هم أدنى منهم شرفاً أولى، فيكون المعنى: كل الناس يموتون. وفي: (شتم الناس السلطان حتى السفهاء) يمثل (السفهاء) حدًّا أعلى في الوضاعة والخسة، فإذا شملهم توجيه الشتم إلى السلطان وهم مظنة الاستثناء من هذا الحكم، كان شموله لمن هم أدنى منهم ضعةً أولى، فيكون المعنى: كل الناس شتم السلطان.

ومنه في الحديث قوله ﷺ: "وإنك لن تنفق نفقةً إلا أُجرتَ عليها، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك"^٣، (اللقمة) معطوفة على (نفقة)^٤، وهي تمثل حدًّا أعلى لأقل ما يمكن أن تكون عليه النفقة، فإذا شملها الأجر وهي مظنة عدم دخولها في الحكم لقلتها، كان شموله لما هو أدنى من ذلك قلةً أولى، ففيه تعميم أجر النفقة، أي: كل نفقة تؤجر عليها. ويمكن القول إن (حتى) هنا جاءت مؤكدة للعموم المفهوم من النكرة (نفقة) الواقعة في سياق النفي.

ويجدر ذكر أن (حتى) قد تأتي ابتدائية فيكون لها المعنى نفسه من التعميم والتقصي إذا دخلت على الجمل الاسمية، كما في قوله ﷺ: "ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيتُه في مقامه، حتى الجنة والنار"^٥، (الجنة)

^١ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٩٥.

^٢ - الميداني، مجمع الأمثال ٢ / ١٧٥. الزمخشري، المستقصى ٢ / ٢٢٧. ودُكرت الحبارى دون غيرها لأنها أموق الطير فإذا أحببت ولدها كان غيرها بحب ولده أخرى.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ح ٦٧٣٣ ص ١٢٢٤.

^٤ - العكبري، إعراب الحديث النبوي ص ١٩١.

^٥ - البخاري، صحيح البخاري ح ٨٦ ص ٣٤.

مرفوعةً مبتدأً خبره محذوف، أي: حتى الجنة مرئية^١، و(حتى) ابتدائية جاءت لتأكيد العموم الواقع قبلها، لأن قوله (من شيء) فيه استغراق الرؤية، والجنة والنار تمثل حدًا أعلى لأعظم ما يمكن أن يراه نبيُّ من معالم الآخرة، فإذا شملته الرؤية علم أنه ﷺ قد أرى ما هو أدنى من ذلك من معالم الآخرة. كذلك إذا وقعت (حتى) جارة كانت للتعميم بشرط أن ينتهي ما قبلها بما بعدها لا عنده فيجوز فيه العطف والجر، فإن انتهى عنده كانت بمعنى (إلى) وفقدت دلالة الشمول^٢.

^١ - العيني، عمدة القاري ٢/١٤٣.

^٢ - انظر في (حتى) الابتدائية والجارّة: الكافيحي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ٣١٦. القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ٣٦.

الشرط

الأدوات الجازمة:

تتضمن أدوات الشرط تقليلاً للألفاظ وتكثيراً للمعاني، يقول ابن جنبي: "ألم تسمع إلى ما جأفوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول.."^١، ويشير ابن القواس إلى أن فائدة وضعها: "الإيجاز والاختصار لما فيها من العموم لذوي العلم والأمكنة والأزمنة وغيرها"^٢.

ف (من) و (ما) و(مهما) لتعميم أولي العلم من ملك وإنسان وشيطان، و(متى) و(أين) لتعميم الأزمنة، و(أين) و(حيثما) لتعميم الأمكنة، و(أنى) لتعميم الأحوال، و(أي) بحسب ما تضاف إليه.^٣

ومن ورود بعض هذه الأدوات للشرط في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨]، ف(من) هنا عامة للمؤمن والكافر^٤، ويشير أبو حيان إلى أنهم قد نازعوا في دلالة (من) الشرطية على العموم وقالوا هو لفظ يقع كثيراً للخصوص^٥ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، نزلت هذه الآية في رجل كافر^٦، فتكون خاصة بالكفار، غير

١ - ابن جنبي، الخصائص ١/ ١٢٦.

٢ - ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٢٠.

٣ - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد ٢/ ١١٠٨-١١١٢. ابن مالك، شرح التسهيل ٤/ ٧٠-٧٣. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣. المرادي، توضيح المقاصد ٣م ج ٤/ ١٢٧٤-١٢٧٧. السيوطي، همع الهومع ٢/ ٤٤٩-٤٥٢. الصبان، حاشية الصبان ٤/ ١٢-١٨.

٤ - أبو حيان، البحر المحيط ٨/ ٤٩٨. الألويسي، روح المعاني ١٥م/ ٤٣٧.

٥ - أبو حيان، البحر المحيط ٣/ ٣٣٩. وانظر في احتجاجات أصحاب هذا الرأي والرد عليهم: الرازي، المحصول ٢/ ٤٨٣.

٦ - نزلت هذه الآية في مقيس بن صبابه وجد أخاه قتيلاً في بني النجار، فأرسل النبي ﷺ مع مقيس رسولاً إلى بني النجار ليلبغهم أن يدفعوا إلى مقيس قاتل أخيه إن كانوا على علم به أو الدية إن لم يكونوا يعلمونه، فدفعوا الدية، فلما انصرفا راجعين إلى المدينة خشي مقيس أن يكون قبوله للدية مسبة له فقتل الرسول الذي كان معه ليكون نفساً بنفس ورجع إلى مكة مرتدداً فأهدر النبي ﷺ دمه فقتل يوم الفتح. انظر: الطبري، جامع البيان ٤/ ٢١٩. الواحدي، أسباب النزول ص ١٤٠. السيوطي، لباب النقول ص ٨٠.

أن دائرة العموم تضيق وتتسع بحسب السياق، فإن كان المقصود بالآية الكافرين كانت (مَن) لعمومهم. ويمكن القول إن "دلالة اسم الشرط" من "على العموم ليست دلالة قاطعة على العموم، بل هي تتراوح من سياق إلى آخر بين العموم والخصوص"^١.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢] فلفظة (ما) فيها عموم، أي: أي شيء يفتح الله من خزائن رحمته من رزق وعلم وصحة إلى غير ذلك مما لا يحاط بعدده^٢، وقوله: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، (فهما) تقتضي العموم، أي: أية آية..^٣، وقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُوءُ وُجُوهِكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقوله: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].
وأما (إن) وهي أم الباب فلا تظهر فيها فائدة التعميم، فإذا قيل: "(إن يقيم زيد أقم معه) اختص هذا الفعل بزيد.."^٤، ومن ثم لا تظهر فيها فائدة الاختصار؛ إذ ذكر الاسم بعدها قد يستوجب التطويل إلى ما لا يُقدر على استيفائه، فيقال: إن تضرب زيدا أضرب، وإن تضرب عمراً أضرب، وإن تضرب خالداً أضرب.. بخلاف: مَنْ يقيم أقم معه^٥. وقد جاء عن بعض الأصوليين أنها تقتضي الاستغراق لما فيها من الإبهام ونفى ذلك بعضهم بزعم أن الإبهام عائد إلى المصدر، فإذا قيل: (إن أكرمتني أكرمتك) فهو على معنى: إن يكن منك إكرام، يكن مني إكرام^٦.

^١ - محاسب، علم الدلالة عند العرب ص ٣٠٤.

^٢ - أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٢٨٦. السمين الحلبي، الدر المنون ٩/ ٢١١. الألوسي، روح المعاني ٨م ج ١١/ ٣٣٨.

^٣ - أبو حيان، البحر المحيط ٤/ ٣٧٠. الشهاب، حاشية الشهاب ٤/ ٣٥٤.

^٤ - العكبري، المتبع في شرح اللع ٢/ ٥٢٧.

^٥ - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد ٢/ ١١٠٨. العكبري، المتبع في شرح اللع ٢/ ٥٢٨.

^٦ - الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول ص ٢١١.

كما نُقل عن ابن جني أنّ (إنّ) الشرطية تفيد معنى التكثر لما فيها من الشيع والعموم، واستدل على ذلك بدخولها على (أحد) التي لا تستعمل إلا في النفي العام، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ [التوبة: ٦]، وجوّز أن تكون (أحد) هنا ليست التي للعموم بل بمنزلة (أحد) من (أحد وعشرين) ونحوه غير أنه دخلها العموم لأجل (إنّ) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٢٨]، و﴿إِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦]. ولا تظهر هنا صحة إفادة (إنّ) معنى التكثر والعموم لأنه إذا كان ثمة عموم فهو مستفاد من تنكير الاسم الواقع بعدها، ولا سيما أن هناك من يرى أن النكرة في سياق الشرط تعم كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢]، ف (آية) عند الألوسي نكرة في سياق الشرط فتعم، والمعنى: وإن يروا كل آية يعرضوا^٢.

كذلك أشار الكفوي إلى أن النكرة في سياق الشرط تعم^٣ مستشهداً بالآية التي استدل بها ابن جني:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ [التوبة: ٦].

على أن (إنّ) قد تفيد العموم والاستغراق وذلك حين تُسبق بـ(واو) التعميم، وعندها تفيد (وإنّ) ما تفيد (ولو) الاستقصائية، وتصبح أعمّ أدوات الشرط إن صحّ اعتبارها شرطية هنا، ومن ذلك قوله ﷺ: "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشي كأن رأسه زبيبة"^٤، أي: ولو استعمل حبشي؛ وجاء في طرف الحديث: "اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة"^٥، فهنا تعميم السمع والطاعة لولي الأمر أيًا ما يكن؛ لأن السمع والطاعة لعبد حبشي تستوجب من باب أولى السمع والطاعة لغيره، ولولا (الواو) التي سبقت (إنّ) لكان الأمر بالسمع والطاعة خاص بالعبد الحبشي دون غيره، كذلك في قوله ﷺ: "أتاني جبريل فبشّرني أنه من

^١ - نقل الزركشي هذا القول من كتاب (القد) لابن جني، انظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٢٠ - ٢٢١.

^٢ - الألوسي، روح المعاني ٩م ج ١٤/ ٧٧. وانظر ص ٢٠٠ من هذا البحث.

^٣ - الكفوي، الكليات ص ٦٠١.

^٤ - البخاري، صحيح البخاري ح ٦٩٣ ص ١٣٧.

^٥ - المصدر نفسه، ح ٦٩٦ ص ١٣٧.

مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: وإن سرق وإن زنى^١، قال السهيلي: "ولولم يكن في الكلام الواو لكان الزنى شرطاً في دخول الجنة، ولكن الواو حصنت المعنى"^٢، فهي الواو ذاتها المحصنة في (ولو)، والمعنى هو ذاته كما سيأتي.

الأدوات غير الجازمة:

(ولو):

(لو): من الحروف الهوامل وتأتي على ضرب^٣: شرطية، ومصدرية، ولتمني، وللعرض. والشرطية عند النحاة قسمان: امتناعية: وتكون للمضي كما في: (لو زرتني لأكرمتك) وهي غير شرطية عند بعضهم ويعدها قسمًا قائمًا برأسه، وبمعنى (إن) الشرطية: وهي التي تصرف الماضي إلى المستقبل ولا تفارقها (الواو)، كما في: "أولم ولو بشاة"^٤، وهذه هي المقصودة هنا بالدراسة. يشير بعض النحويين إلى أن (لو) التي بمعنى (إن) الشرطية تكون للتقليل^٥. وذكر ابن مالك^٦ وابن عقيل^٧ أن اللازم في هذا الضرب أن يكون ما بعد (لو) دون المطلوب أي أدنى مما قبلها في كثرة وغيرها، وجعل ابن عقيل من ذلك قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوْمِينَ بِالْأَيْمَانِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].

^١ - المصدر نفسه ح ٧٤٨٧ ص ١٣٥٣.

^٢ - السهيلي، أمالي السهيلي ص ٩٧.

^٣ - اختلّف في الوجوه التي تأتي لها، انظر: الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٦١. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك م ٣ ج ٤ / ١٢٩٥. القوجوي، شرح قواعد الإعراب ص ١٣٣. يعقوب، موسوعة الحروف ص ٤٠٩.

^٤ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢٠٤٩ ص ٣٧٠.

^٥ - المالقي، رصف المباني ص ٣٦٠. المرادي، الجنى الداني ص ٢٩٠. الكافيحي، شرح قواعد الإعراب ص ٤٢٦. القوجوي، شرح قواعد الإعراب ص ١٤١. الزبيدي، تاج العروس ٢٠ / ٤٠٨.

^٦ - ابن مالك، شرح التسهيل ٣ / ١٩١.

^٧ - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٩٧.

واستدل أيضاً بقوله ﷺ: " فليتيقين أحدكم النار ولو بشق تمرة"١، ومنه قوله ﷺ: "أعطها ولو خاتماً من حديد"٢، وقوله ﷺ: "يا نساء المسلمات، لا تحقرن جارة لجاتها، ولو فرسين شاة"٣.

وهذا لا يصدق على كل أحوال هذا الضرب من (لو)، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكيف: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٧]، لا يوجد تقليل كما أن ما بعدها ليس أدنى مما قبلها، بل قد يفهم منها العكس وهو المبالغة، على حين لا تفيد تقليلًا ولا تكثيرًا في الآيات:

﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٨٢].

﴿وَلَنْ نَسْتَطِيعُوا أَنْ نَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩].

﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ ﴿١٤﴾ ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُمْ﴾ [القيامة: ١٥٠، ١٤].

ويظهر من تتبع النصوص الصحيحة أن المعنى الذي يصدق على كل المواقع التي تأتي فيها (ولو)، هو المعنى الذي أطلق عليه أبو حيان (الاستقصاء)؛ أي استقصاء أو استغراق كل الأحوال التي يقع فيها الفعل المذكور قبلها، وذلك بالنظر إلى ما بعدها الذي يكون منافيًا أو غير مناسب لما قبلها بوجه من الوجوه، الأمر الذي يؤدي إلى التنبيه على أن المراد هو المبالغة في تعميم وجود الفعل في كل حال حتى في الحال التي لا تناسبه وهي المذكورة بعد (ولو)٤. وهذا الاستقصاء سماه بعضهم (الغاية)٥.

وإذا كان الاستقصاء هو المعنى القريب المباشر المفهوم نصًا، فإن هناك معنى غير مباشر - ويظهر أنه هو المعنى البعيد المقصود - وهو تأكيد الحكم أو وقوع الفعل أو نفي وقوعه، في الحال المخالفة للحال

١ - البخاري، صحيح البخاري ح ١٤١٣ ص ٢٦٢.

٢ - المصدر نفسه ح ٥٠٢٩ ص ٩٥٠.

٣ - المصدر نفسه ح ٢٥٦٦ ص ٤٦٦.

٤ - أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٦٥٥، ٢/ ١٧٤، ٣/ ٥٤٣، ٣/ ٣٨٥، ٦/ ٤٢٠.

٥ - محمد بن أحمد بن محمد المكتاسي، شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى: اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق (ط)، مكتبة الرشد/ الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ٢/ ٢٧٩.

المذكورة بعد (ولو)، وهذه الحال المخالفة تفهم ضمناً لا بالنص، وهذا التأكيد يتبين من خلال التنبيه بالشيء على ضده من طريق الأولى، كالتنبيه بالقليل على الكثير، وبالخاص على العام، و بالأدنى على الأعلى، و بالضعف على القوة، أو عكس ذلك كله. ومن ثم يحسن التعبير عن المضمونين: الظاهر والباطن اللذين تؤديهما (ولو) باستعمال كلمة (فكيف؟) الانفعالية.

ففي قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]، إشارة إلى أن الفعل المذكور قبلها قد بلغ الغاية في أمره حتى خرج عن المعهود، فقد أخبر تعالى بأن هذا الزيت لصفائه وتألُّفه يكاد يضيء في كل الأحوال حتى في الحال التي لا يناسب أن يضيء فيها وهي الحال التي لا تمسه فيها النار! وهذا المعنى الاستقصائي الاستغراقي هو المعنى القريب، وأما المعنى البعيد فيتبين من خلال التنبيه بالحال الأضعف على الأقوى؛ لأنه إذا كاد هذا الزيت يضيء في حال عدم مس النار له - وهي الحال المذكورة بعد (ولو) - فكيف به إذا مسته النار؟ - وهي الحال المخالفة والمفهومة بالضرورة من السابقة - إذ يقتضي هذا إضاءته من باب أولى، أي يقتضي تحقق الفعل في هذه الحال أكثر من غيرها من الأحوال.

وفي قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، إشارة إلى إيثارهم العطاء والصدقة في كل حال من أحوالهم حتى في الحال التي لا تناسب هذا الإيثار وهي حال الخصاصة والفقر، ولكن المعنى البعيد هو التنبيه بالأدنى على الأعلى، لأنه إذا عرف أن هذا هو أمرهم في حال فقرهم فكيف هم في حال الغنى؟ إذ يتأكد بذلهم و يكثر عطاؤهم في حال الغنى وهي الحال المفهومة ضمناً، أكثر مما يتأكد ويكثر في حال الفقر، فالمبالغة تكون للفعل المذكور، والتأكيد يكون لما هو ضده مما يعرف بالإيماء لا التصريح.

وفي قوله تعالى: ﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، تحمل (ولو) تأكيد استغراق واستقصاء أداة الشرط (أينما) لما قبلها؛ ذلك أنه إذا ثبت إدراك الموت لهم وهم في بروج مشيدة وهي الحال التي يظنون أنهم سيكونون فيها بمأمن من الموت، ولا يناسب أن يتحقق فيها ذلك الأمر أي الموت، تأكّد من باب أولى إدراك الموت لهم في غيرها من الأحوال ولا سيما حال كونهم في غير مأمن من الموت.

كذلك المقصود في الآية التي أوردها ابن عقيل^١، التنبيه بالخاص على العام؛ أي الأمر بالعدل وإقامة

الشهادة على النفس والوالدين والأقربين فكيف بمن هو أجنبي؟!!

وعلى هذا تُفهم (ولو) في الأحاديث السابقة التي استُدل بها على إفادة (ولو) التقليل، إذ تقليل الصدقة أو الصداق، ليس هو المقصود، وإنما المقصود استقصاء الأحوال التي تكون عليها الصدقة والصداق حتى نصل إلى الحال الدنيا وهي (شق التمرة) و(خاتم الحديد)، لأنه إذا عرف السامع الحد الأقل الذي يمكن أن تكون عليه الصدقة والصداق، عرف أن ما زاد على ذلك الحد مما يكون مظنة الاحتقار لقلته كالتمرّة والتمرتين مثلاً، كان أحرى أن يُبذل من باب أولى، وهنا لا يقف التنبيه بالأقل على الأكثر عند حد ولا يتناهى، إذ وَضِعَ حدٍ أدنى هو (شق التمرة) يجعل المتصدق كلما بذل ما هو أكثر منها تساءل: فكيف بما هو أكثر وأكثر؟ فالمقصود القريب من التوجيه النبوي: بذل الصدقة على كل حال حتى حال أقل القليل وهو (شق التمرة) الذي لا يغني من جوع، و لكن المقصود البعيد: التأكيد الضمني على فضل وعظم الكثير من خلال الحث على القليل.

ومن هنا يتبين أن (ولو) تحمل معنيين: أحدهما يفهم من السياق اللغوي وهو الاستقصاء والمبالغة، والثاني وهو التأكيد والتنبيه على أمر من الأمور، يُعرف بالضرورة وبداهة العقل من خلال المعطيات التي يقدمها النص.

وتكون الحال المفترضة المذكورة بعد (ولو) هي حال غير مثالية لثبوت الحكم أو لتحقيق وقوع الفعل المذكور قبل (ولو) إذا كانت الجملة قبلها شرطية أو إنشائية أو خبرية مثبتة، وبالتالي فإن الحال المفهومة ضمناً قبل (ولو) هي الحال المثلى لتحقيق وجود الفعل ومن هنا ينشأ عدم التناسب، أما إذا كانت خبرية منفية فإن (ولو) تأتي للاستقصاء وتأكيد مضمون ما قبلها بغرض الاستبعاد، وعندها لا بد من افتراض فعل أو حال بعد (ولو) تكون هي الحال النموذجية أو المثالية لتحقيق وقوع الفعل المذكور قبلها، ليؤدي بالتالي انتفاء وقوعه إلى حدوث المنافرة وعدم مناسبة ما بعدها لما قبلها، كما في قوله تعالى:

﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

﴿إِنَّ الدِّينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ١٧٣].

فالفاعل بعد (ولو) في هذه الآيات هو الحالة المثالية المفترضة لتحقيق وقوع مضمون ما قبلها، ولذلك فإن نفي وقوعه في هذه الحال المثالية يؤدي من باب أولى إلى استبعاد وتأكيد نفي وقوعه في غيرها من الأحوال غير المثالية أو غير المناسبة التي تكون مذكورة أو مفهومة مما يرد قبل (ولو).

ففي الآية الأولى يلحظ أن نفي ثقته بهم في حال صدقهم، والصدق هو الحال المثلى التي ينبغي أن يكون المرء فيها موضع الثقة والنزاهة، يؤدي إلى تأكيد نفي تصديقه لهم في الحال التي يكونون فيها مظنة الكذب والاحتيال. ففيها استبعاد وقوع الفعل المذكور قبلها في أسوأ أحواله من خلال التأكيد على نفي وقوعه في الحال المثالية المذكورة بعدها.

وفي الآية الثانية، أدى التأكيد على نفي تحقق هذا الفعل وهو أن تخلق الأوثان مجتمعةً متحدةً أحقر مخلوقات وهو الذباب – والاجتماع والاتحاد حال مناسبة لأنه مظنة القوة والقدرة – إلى استبعاد أن تخلقها وهي فرادى، فيفهم من هذا: التأكيد على ضعفها في الوضع الأدنى وهو الانفراد من خلال التأكيد على هذا الضعف في الوضع الأعلى وهو الاجتماع والتكاتف.

ويلحظ أن نفي الفعل قبلها هو الذي سَوَّغ افتراض فعل مناسب بعدها أو حال مثالية لتحقيق وقوعه، ولولا ذلك لما جاز، وهذا ما دعا أبا حيان إلى رفض افتراض الأحوال المناسبة بعد (ولو) لما قبلها، فذكر أنه لا يجوز: (اعطوا السائل ولو كان محتاجاً) و (اضرب زيداً ولو أساء إليك)^١؛ إذ الاحتياج والإساءة أحوال مناسبة للعطاء والضرب، على حين يصح: (لن تعطي السائل ولو كان محتاجاً) و (لن تضرب زيداً ولو أساء إليك).

وهكذا تظل (ولو) منبهةً أبدأً وموقظة للعقل على المعاني بضدها، وتتميمية احتراسية قاطعة على الذهن كل تصور يمكن أن يُتصوّر فيه إمكانية مخالفة أو معارضة الحكم المذكور قبلها حتى في أمثل الأحوال.

ويجدر ذكر أن (ولو) لا يصدق عليها كل ما ذُكر إلا إذا كانت مقترنة بالواو التي تجعل الحكم عامّاً مطلقاً، وبدون الواو تتحول (لو) إلى أداة شرط تقيّد الحكم المذكور قبلها بما بعدها، وهذا ما جعل بعض الدارسين يسميها "واو التعميم الشرطي"^٢، وفي وصف "التعميم" بـ "الشرطي" نظراً ويحسن أن تسمى "واو التعميم والاحتراس"؛ لأن الشرط يكون بـ (لو) مجردة من الواو، كما أن المعاني التي تؤديها (ولو) لا تقوم بها (لو) مطلقاً، وليس الشرط واحداً منها وإن تكلف بعضهم جواباً محذوفاً لـ (ولو). وقد أنكر بعض الدارسين إفادة (ولو) الشرط^٣.

١ – أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٦٥٥.

٢ – مالك يوسف المطلبي، السياب ونازك والبياتي: دراسة لغوية (ط٢)، دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد ١٩٨٦م) ص ٢١٣.

٣ – محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية (دار النهضة العربية/ بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) ص ١٥٢.

ففي قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُفَبِّكَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِّلٌ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَىٰ بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١] ، زعم الفراء أن الواو يمكن الاستغناء عنها^١، غير ناظر إلى تغير وفساد المعنى، فالمعنى بالواو يشير إلى أن عدم القبول يستغرق كل أحوالهم حتى حال الفداء وهي الحال التي تناسب القبول إذ هي حال ذل وهوان، وبسقوط الواو يصبح عدم القبول مشروطاً بحال الفداء فقط، ومعنى هذا أن الأحوال الأخرى غير حال الفداء يمكن أن يقبل فيها منهم وهو محال. ويمكن تبين اختلاف المعنى وعدم صحته بوضوح فيما لو حذف الواو من (ولو) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلَمْتُ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] .

ولذلك أنكر أبو حيان جواز حذف الواو قبلها، يقول: "لأن مجيئها عارية من الواو يؤذن بتقييد الجملة السابقة بهذه الحال فهو ينافي استغراق الأحوال.."^٢. واختلف النحاة في هذه الواو، فيراها الزمخشري حالية^٣، ويرأها السهيلي عاطفة^٤، وهي اعتراضية عند الرضي^٥، على حين لا يرى أبو حيان فرقاً بين أن تكون عاطفة أو حالية^٦، كما يسميها أحد الدارسين^٧ وتابعه آخرون^٨ بـ "واو الرغم"؛ لأن معنى التركيب

^١ - الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٢٦. والواو لا تزداد عند أكثر البصريين، وذكر ابن جني أن البغداديين يجيزون زيادة الواو في مواضع، انظر: أبا الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن حمد حسن إسماعيل و زميله (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ٢/ ٢٨٩. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤١٩. المرادي، الجنى الداني ص ١٦٤.

^٢ - أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٦٥٥ - ٦٥٦.

^٣ - الزمخشري، الكشاف ص ١٠٧.

^٤ - السهيلي، أمالي السهيلي ص ٩٧.

^٥ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٩٨.

^٦ - أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٦٥٥. وإلى ذلك ذهب البيضاوي والشهاب، انظر: حاشية الشهاب ٢/ ٤٤٣.

^٧ - أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب (ط١)، مطابع الدجوي/ القاهرة ١٩٨١م) ص ٣٥٨.

^٨ - عادل بن معتوق بن محمد العيثان، الواو: دراسة نحوية دلالية في المصطلح والوظيفة (رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود/ الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ص ١٤٠.

الذي تدخل فيه (ولو) يمكن أن يعبر عنه بـ "رَغَمٌ" أو "برغم أن"^١، فمعنى (أعط الفقير درهماً ولو شتمك): (أعط الفقير درهماً رغم شتمته لك)!

غير أن المعنى الذي تؤديه "رغم" ليس هو الذي تؤديه "ولو"، وإن بدا أنه يقترب منه بعض الشيء، ولذلك لا ترى هذه الدراسة صحة التعبير عن تلك التراكيب باستعمال لفظة "رَغَمٌ" ومن ثم لا يحسن تسمية (ولو) بـ "واو الرغَم"، لأن هذه اللفظة تؤذن بحقيقة وقوع الحدث بعدها أو استقرار وثبات وجودية الأحوال المعبر عنها بعدها، على حين أن المعنى أو الحدث الواقع بعد (ولو) هو افتراضي يفترضه المتكلم لاتخاذهِ حداً أقصى أو أدنى للمبالغة، أي أنه مفترض وقوعه لا أنه واقع بالفعل، ففي الآيات الآتية مثلاً لا يصح التعبير عن المعنى فيها باستعمال "رَغَمٌ"^٢:

- ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ أَلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَىٰ بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١].

١ - الشمسان، الجملة الشرطية ص ٣٥٨. نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ص ١٥٢.

٢ - (الرَغْمُ) بضم الراء وفتحها وكسرهما: مصدر (رَغَمَ يرغم)، والرغم والرَّغَم: التراب، يقال: أرغم الله أنفه، أي: ألزقه بالرَّغَم (التراب)، هذا أصله ثم استعمل في الذلِّ والقسر والانتقياد على كره. والرَّغَمُ أيضاً: محنة أن يُفعل ما يُكره على كُرْهِ وذلِّ، يقال: فعلتُ ذلك على رَغَمٍ، وعلى رَغَمٍ من أعدائك، وعلى الرغَم من أنفه، وعلى رَغَمٍ من رَغَمٍ، وعلى رَغَم الأنوف، وعلى رَغَم العدى، وعلى رَغَم مرسته (أنفه)، وعلى الرَغَم من مراعه (الأنف وما حوله)، وبرغم المنافقين، أي: ذلهم وهوانهم، ولأفعلن ذلك رَغَمًا وهوانًا. واستعمال هذا المصدر غير فاش في العربية الفصحى، وإن كان شائعاً في العربية المعاصرة، وقد أورد ابن دريد الفعل (أرغم) في النوادر. انظر: الفراهيدي، العين ٤١٧/٤ (رغم). أبا محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي (ط٢)، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م) ص ٤٨، ٥٧٠. ابن دريد، جمهرة اللغة ٣/ ١٢٩٦ (باب من النوادر). أبا إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، ديوان الأدب، تحقيق: عادل عبد الجبار الشاطي (ط١)، مكتبة لبنان/ بيروت ٢٠٠٣م) ص ٢٤٦ (رغم). الأزهرى، تهذيب اللغة ٢/ ١٤٣٤ (رغم). ابن عباد، المحيط في اللغة ٨١/٥ (رغم). الجوهري، الصحاح ٥/ ١٩٣٤ (رغم). الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ص ٢٠٥ (رغم). جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: إبراهيم شمس الدين (ط١)، دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ٢/ ٤٥ (رغم). ابن منظور، لسان العرب ٥/ ٢١٦ (رسن)، ٢٤٦ (رغف)، ٢٥٩ (رغم).

ومن استعمال هذا المصدر وفعله بهذا المعنى في الحديث: قول النبي ﷺ: " .. وإن زنى وإن سرق، على رَغَمِ أنف أبي نرٍّ.."، البخاري، صحيح البخاري ح ٥٨٢٧ ص ١٠٨٢. وقال: "رَغَمَ أنفه، ثم رَغَمَ أنفه، ثم رَغَمَ أنفه، قيل: من يا رسول الله؟ قال: من أدرك والديه عند الكبر، أحدهما أو كليهما ثم لم يدخل الجنة" مسلم، صحيح مسلم ح ٦٥١١ ص ١١٢٥. ومنه حديث ابن عباس: " ..اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه فقلت: رَغَمَ أنف حفصة وعائشة ..". البخاري، صحيح البخاري ح ٤٩١٣ ص ٩٢٠.

ويتتبع النصوص الفصيحة التي ورد فيها استعمال المصدر "رَغَمٌ" وُجد أنه يرد للتعبير عن قسرية وقوع الحدث على كره، أو على كرهه أو ذلِّ شيء ما وهوانه، أي أنه يستعمل - مضافاً وغير مضاف - بالمعنى المعجمي المصطلح عليه، ومسبوقةً في الغالب بحرف الجر (على) أو (الباء)، ولا أثر لوجود معنى التنبيه أو المبالغة الذي تؤديه الأداة (ولو)، كما لا وجود لمعنى التعميم والاحتراس الذي تؤديه (ولو)، والذي يقطع على الذهن توهم نقض الحكم المذكور قبلها في حال من الأحوال المتخيلة. وأما استعمال "رغم" بالوصف الذي ذكره الدارسون لتؤدي معنى يُظن أنه قريب من المعنى الذي تؤديه (ولو) - فهو استعمال معاصر؛ إذ يشيع في العربية المعاصرة العامية والأدبية التي كثيراً ما تُستعمل فيها لفظة (رغم) بمعنى (مع) (أو بمعنى (مع) المتبوعة بمصدر، كما يشيع فيها استعمال تركيب (حتى وإن..) بمعنى (ولو..)).

- ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

- ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨].

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ١٧٣].

فليس المعنى في الآيات: (..رغم افتدائهم به)، (.. رغم صدقنا أو رغم كوننا صادقين)، (رغم كونكم في بروج مشيدة)، (.. رغم اجتماعهم له)، لأن هذا التعبير فيه ثبوت وقوع (الافتداء) وهو غير واقع وإنما مفترض، كذلك فيه ثبوت (الصدق) والإقرار به وهم لا يقرون بالصدق لأنهم يعلمون بأنهم كاذبون، وإنما يفترضون حال الصدق وأنه لا يصدقهم فيها ليؤكدوا استبعاد تصديقه لهم في الحال المضادة التي يظنهم عليها وهي حال الكذب. والأمر نفسه يقال في الآيتين الأخريين، فهم ليسوا في بروج مشيدة، والناس لم يجتمعوا لخلق الذباب^١.

ويحسن النظر إلى (ولو) على أنها وحدة لغوية واحدة بقطع النظر عما إذا كانت مفردة أو مركبة، وقد أشار الإربلي إلى نحو من هذا حين ذكر أن (ولو): "لفظ مركب من (الواو) و(لو)"^٢، ولكنه عاد وأشار إلى أن هذا اللفظ إذا وقع في أثناء الكلام وليس بعده جواب نحو: (سأزورك ولو لم تزرنني) تكون الواو فيه حالية و(لو) حرفاً زائداً^٣، وهو ما لا يصح إذ لا يمكن أن يكون المعنى في العبارة التي مثل بها الإربلي: سأزورك ولم تزرنني، كما لا يصح إسقاط (لو) في الآيات السابقة والاقتصار على الواو بمفردها.

وقد تبين مما سبق أن جملة (ولو) تأتي من قبيل التتميم والمبالغة في استيفاء الأحوال التي يتم بها المعنى، ولكن يمكن الاستغناء عنها مع ما في هذا الاستغناء من نقص حسن الكلام ومعناه، وأكثر مجيء هذه الجملة في المقاطع، ويندر مجيئها اعتراضية أوحشواً، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

^١ - انظر أيضاً عدم صحة التعبير بلفظة "رغم" في الآيات: (٩٧) من سورة يونس، و(٣٥) من سورة النور، و(١٠٩) من سورة الكهف، وحديث النبي ﷺ: "أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: وإن سرق وإن زنى" إذ لا يصح "رغم سرقته ورغم زناه" البخاري، ح ٧٤٨٧ ص ١٣٥٣. وقوله ﷺ: "أعطيها ولو خاتماً من حديد" البخاري، صحيح البخاري ح ٥٠٢٩ ص ٩٥٠.

^٢ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٥١٣.

^٣ - المصدر نفسه ص ٥١٣.

اتحاد الشرط والجزاء :

الشرط والجزاء لا بد من تبايرهما، ولكن قد تتحد صورتا الشرط والجزاء للدلالة على الكمال والمبالغة^١، كما في قوله ﷺ: "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله.." ^٢، وقوله ﷺ: "ومن رآني في المنام فقد رآني" ^٣، ومنه في التنزيل: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١].

حذف الجواب:

قد يحذف جواب الشرط للمبالغة والدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف ولا يتناهى، كما أن خيال السامع يذهب في الجواب المحذوف كل مذهب ولا يقف عند حدّ، ويرجع قاصراً عن إدراكه، فيكون في الحذف تحصيل للمعنى الكثير في اللفظ القليل، ومن هنا كان الحذف أولى وأبلغ ولا سيما في مواضع التعظيم والتفخيم والتخويف إذ لو صرح بالمحذوف لوقف الذهن عند المصرّح به^٤، يقول ابن يعيش: "ألا ترى أنك إذا قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك)، وسكتت عن الجواب ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكروه فلم يدر أيها يبقى، ولو قلت: (لأضربنك) فأتيت بالجواب لم تبق شيئاً غير الضرب.." ^٥.

^١ - العسقلاني، فتح الباري ١/ ٢٢. العيني، عمدة القاري ١/ ٥٦، ٢٣٣. أبو يحيى زكريا محمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري)، تحقيق: سليمان بن درع العازمي (ط)، مكتبة الرشد/ الرياض ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) ١/ ٧٤.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ج ٥٤ ص ٢٦.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ج ١١٠ ص ٣٨.

^٤ - عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان (دار قباء/ القاهرة ٢٠٠٣م) ص ٣١٣. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٢١. القزويني، الإيضاح ص ١٧٩. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٠٤ - ١٠٦.

^٥ - ابن يعيش، شرح المفصل م ٤ ج ٩/ ٩٩.

ومنه في الكتاب الكريم: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، يرى أبو علي الفارسي أن حذف الجواب في الآية أولى لأنه يقدر كل ضرب من العذاب^١، وقد كثر حذف جواب (لو) في القرآن، و (لو) "إنما جاء فيما يشوق إليه أو يخوف منه، قلما يوصل بجواب ليذهب القلب فيه كل منهج"^٢، ومنه أيضاً الآيات^٣: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، أي: لرأيت عجباً أو أمراً عظيماً من عذابهم وندمهم وسوء حالهم..

^١ - أبو علي الفارسي، المسائل المنتهية ص ١٧٩.

^٢ - الكفوي، الكليات ص ٧٨٧.

^٣ - وانظر: سبأ/ ٣١، الأنفال/ ٥٠، السجدة/ ١٢.

العدد

العدد الصريح:

قد يذكر العدد ويراد به التكثر والمبالغة لا حقيقة العدد، وأكثر ما يستعمل من الأعداد بغرض التكثر العدد سبعة ومضاعفاته^١.

ومنه في كتاب الله: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٠]، فذكر السبعين هنا على سبيل التكثر لا من باب حصر العدد، "ولم يرد الله جل ثناؤه أنه عليه السلام إذا زاد على السبعين غفر لهم"^٢، يقول الزمخشري: "والسبعون جار مجرى المثل في كلامهم للتكثر"^٣، ومنه قيل: "سبع الله لك الأجر، أي أكثر ذلك"^٤. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، قال أبو حيان: "لا يراد به الاقتصار على هذا العدد بل جيء به للكثرة"^٥.

ومن مجيء العدد للتكثر في الحديث قوله ﷺ: "من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط

^١ - كثيراً ما يأتي العدد (سبعة) غاية ومقنناً في الكثرة، والسبعة تُذكر في جلائل الأمور: الأيام سبعة، والسموات سبع، وأبواب جهنم سبعة.. وقد تكرر ذكر السبعة والسبع والسبعين والسبعمئة في القرآن والحديث، ومن شأن العرب أن تضعها موضع التضعيف والتكثر. انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز ص ٨٦٨. أبا حيان، البحر المحيط ١/ ٢٨٢. ابن منظور، لسان العرب (سبع) ٦/ ١٥٦.

^٢ - الأزهرى، تهذيب اللغة (سبع) ٢/ ١٦١٧. وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز ص ٨٦٨. أبا حيان، البحر المحيط ٥/ ٧٩. العيني، عمدة القاري ١٨/ ٣٧١.

^٣ - الزمخشري، الكشاف ٤٤٣.

^٤ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ١٢٠. وانظر: ابن منظور، لسان العرب (سبع) ٦/ ١٥٦.

^٥ - أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ١٨٦.

مائة مرة" ^١، فلفظ (مائة) هنا لغرض المبالغة في الكثرة لا لقصد التعيين ^٢. وكذلك قوله ﷺ عن كلام الكهان:
"تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنّي فيقرّها في أذن وليه فيخلطون معها مائة كذبة" ^٣.

العدد المشتق:

ويأتي على وزن (فُعال) و(مَفْعَل) نحو: مَثْنَى وثَلَاث ورُبَاع، وهذه الأعداد معدولة عن أعداد مكررة هي: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ومن هنا كان فيها مبالغة وتكرير من جهة المعنى، يقول المبرد بعد ذكره هذه الأعداد: "والعدل يوجب التثنية، كما أن يا فُسَق مبالغة في قولك: يا فاسق" ^٤، وفيها اختصار من جهة اللفظ، يقول ابن الخباز: "ولا خفاء في خفة اللفظ بالعدل هنا؛ لأنه كفى مؤونة التكرير" ^٥. وتأتي في سياق يراد فيه التقسيم والتوزيع، نحو: جاء القوم مثنى، أي: اثنين اثنين، وهي ممنوعة من الصرف للعدل والوصفية عند سيبويه ^٦ وأكثر النحويين ^٧، ومنهم من جعل علة منعها من الصرف تكرر العدل فيها، أي أنها معدولة من جهة اللفظ والمعنى معاً ^٨، فمن حيث اللفظ معدولة عن (اثنين) و(ثلاثة)

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٤٥٦ ص ٩٩. العيني، عمدة القاري ٤١٢/٢١.

^٢ - العسقلاني، فتح الباري ٧١٢/١. العيني، عمدة القاري ٣٢٩/٤. القسطلاني، إرشاد الساري ١١٧/٢. الشافعي، تحفة الباري ١٦٧/٢.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ح ٥٧٦٢ ص ١٠٧٠.

^٤ - المبرد، المقتضب ٣/٣٨١.

^٥ - أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب (ط١، دار السلام / القاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ٤٢٢.

^٦ - سيبويه، الكتاب ٣/٢٤٨.

^٧ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٧٥/٢. ابن يعيش، شرح المفصل ١م ج ١/١٢٣.

^٨ - اختلف النحاة في سبب منعها من الصرف، انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٣. ابن عصفور، شرح الجمل ٢/٣٤١. الجندي، الإقليد ١/٢٥٧. الرضي، شرح الرضي على الكافية ١/١١٥. السيوطي، همع الهوامع ١/٩٤.

و(أربعة) وكذلك سائر الأعداد المدولة، ومن حيث المعنى 'تلافيادة التكرير العنوي للتكثير'^١ أي معدولة عن: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، إذ أن أدنى ما يمكن أن يُفهم من: (جاء الرجال مثنى): أربعة، و(جاؤوا ثلاث): ستة، ولكن لا يُعلم عددهم على سبيل الحصر، أما إذا قيل: جاء اثنان وثلاثة، فالغرض الإخبار عن مجيء هذا العدد فقط. يقول الواسطي الضرير: 'إذا قلت: (اثنين) دلّ على شخصين، فإذا قلت: (مثنى): فقد جاء كثيراً، لأنهم جاؤوا اثنين اثنين'^٢. ومنه في الكتاب العزيز: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَّةٍ مَّثْنَىٰ وَرُبْعٍ﴾ [فاطر: ١]. ومنه في الحديث قوله ﷺ حين سُئل وهو على المنبر: ما ترى في صلاة الليل؟ فقال: "مثنى مثنى"^٣، ويستفاد التكرير هنا من كلمة (مثنى) غير مكررة، أي: صلاة الليل اثنان اثنان، وإنما كرر (مثنى) للتأكيد اللفظي فكأنه قال: صلاة الليل اثنان اثنان، اثنان اثنان^٤.

كما يأتي العدد المشتق على وزن (مفعال) مثل: (معشار) والمقصود به: (العُشر) أو (العَشِير) الذي هو "جزء من العشرة"^٥، وقيل: هو عُشر العُشر^٦ وهو ما أنكره ابن عطية^٧، وقيل (المعشار): واحد "من الألف"، لأنه عُشر عُشر العُشر^١ وهو ما رجحه الماوردي^٢. ويذكر الأخفش^٣ والجوهري^٤ أنهم لا يقولون (مفعال) في شيء سوى العُشر، على حين ذكر ابن عطية أنه لم يُبن على هذا الوزن من ألفاظ

^١ - ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٥٠.

^٢ - الواسطي الضرير، شرح اللمع ص ٢٠٤. وانظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ح ٤٧٢ ص ١٨٦.

^٤ - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد ٢/ ١٠١١. العيني، عمدة القاري ٧/ ٣، ٣٢١. الشافعي، تحفة الباري ٢/ ١٨٨.

^٥ - الفراهيدي، العين (باب العين والشين والراء معهما) ١/ ٢٤٥. الأزهرى، تهذيب اللغة (عشر) ٣/ ٢٤٤٦. ابن سيده، المحكم (العين والشين والراء) ١/ ٣٥٨. ابن منظور، لسان العرب (عشر) ٩/ ٢١٧.

^٦ - السمين الحلبي، الدر المنون ٩/ ١٩٨.

^٧ - ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١٥٤٢.

العدد سوى (يعشار) و(مرباع) ^٥، "ولا ثالث لهما من ألفاظ العدد" ^٦.

ولصغر هذا العدد (المعشار) جيء به في سياق التقليل في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَّغُوا مَعَشَارَ مَا آتَيْنَهُمْ﴾ [سبأ:٤٥]، نُقل عن الماوردي أن المراد هنا المبالغة في التقليل ^٧، أي: ما بلغ أهل مكة (قريش) أقل قليل مما آتينا الأمم المتقدمة من القوة والمال وطول العمر، وقيل: بل ما بلغت الأمم السابقة أقل قليل مما أوتيت أمة محمد ﷺ من العلم والبيان والحجة والبرهان إذ ليس أمة أعلم من أمته ولا كتاب أبين من كتابه ^٨.

^١ - الزبيدي، تاج العروس (باب الرءاء: فصل العين مع الرءاء) ٧/ ٢٢٨. وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن م٧ ج١٤ / ١٩٨. أبا حيان، البحر المحيط ٧/ ٢٧٦.

^٢ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن م٧ ج١٤ / ١٩٨. أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٢٧٦. السمين الحلبي، الدر المنصون ٩/ ١٩٨. الألوسي، روح المعاني ٨ ج ١١ / ٣٢٧.

^٣ - الأخفش، معاني القرآن ص ٢٧٠.

^٤ - الجوهري، الصحاح (باب الرءاء: فصل العين) ٢ / ٧٤٦.

^٥ - ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١٥٤٢. أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٢٧٦. الدر المنصون ١١ / ٥٣٤.

^٦ - السمين الحلبي، الدر المنصون ٩/ ١٩٨.

^٧ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن م٧ ج١٤ / ١٩٨. أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٢٧٦. الألوسي، روح المعاني ٨ ج ١١ / ٣٢٧.

^٨ - الطبري، جامع البيان ١٠ / ٣٨٤. ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١٥٤٢. ابن الجوزي، زاد المسير ص ١١٥٤. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن م٧ ج١٤ / ١٩٨.

كنايات العدد

(كم)

(كم) ^١ اسم يدل على عدد، وهي على ضربين: استفهامية نحو: كم درهماً عندك؟ على تقدير: أي عدد من الدراهم حاصل عندك؟ وهي بمنزلة الأعداد المنونة كعشرين ونحوها. وخبرية مثل: كم غلامٍ قد ملكت؟ أي: كثير من الغلمان كائن لك، هذا على تقدير المعنى وأما على الإعراب فيجعلها النحويون بمنزلة الأعداد المضافة.

أولاً: كم الخبرية :

ل (كم) الخبرية معنيان باعتبارين مختلفين^٢: المعنى الإخباري باعتبار حقيقة الكثرة التي تعرف من الخارج، فإن طابقتها الكلام كان صدقاً وإلا فهو كذب، والمعنى الإنشائي باعتبار التكثر القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج على نحو ما بيّن في (رب)^٣.

ودلالة (كم) الخبرية على التكثر مذهب جمهور النحويين^١، وذكر الزوزني أنه ربما تحمل

^١ - (كم) مفردة عند البصريين، ومركبة عند الكوفيين فقد ذكر الفراء والكسائي أنها مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية، فالأصل فيها (كَمَ) حذفت منها الألف لأن حرف الجر إذا دخل على (ما) الاستفهامية حذفت منها الألف وسكنت الميم لكثرة الاستعمال، وتؤيد الدراسات السامية المقارنة المذهب الكوفي وتذهب إلى أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية الموجودة في العربية والعبرية والآرامية، مستدلة تلك الدراسات بأن في بعض الساميات ومنها العربية صيغة شبيهة بكم وهي (كما) المركبة من كاف التشبيه والاسم الموصول (ما) وهي في العبرية (kəmə) وفي الآرامية (kəmə) وفي الحبشية (kama) فكم وكما من أصل واحد ومن المؤلف في اللغات أن تكون أسماء الاستفهام وأسماء الموصول متحدة في أصولها، ولكن العربية عمدت إلى التفرقة بين كم وكما على نهجها في التمييز بين الأدوات ذات الأصول الواحدة والوظائف المختلفة. الفراء، معاني القرآن ١ / ٤٦٦. ابن النحاس، إعراب القرآن ٤ / ٨٦. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٧٧. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (ط) ، مكتبة العبيكان/ الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ص ٤٢٣. الإربلي، جواهر الأدب ، ص ٤٧٦. ابن الخباز، توجيه اللمع ص ٣٩٨. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٤١. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥٢. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٧٦. بعلبكي، فقه العربية المقارن، ص ٢٣٩.

^٢ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٢٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥٠. الدماميني، تعليق الفرائد ٧ / ١٢٧. الصبان، حاشية الصبان ٤ / ١١٨. الشريف الجرجاني، حاشيته على كتاب المطول للتفتازاني ص ٢٢٤. هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص ٢٧

^٣ - انظر ص ٢١ من هذا البحث.

(كم) الخبرية على (رب) فيراد بها التقليل ولم يذكر شواهد على ذلك^٢، كما أشار البطليوسي إلى أنها قد تستعار للتقليل^٣، ووقوعها على القليل والكثير منسوب أيضاً إلى أبي بكر بن طاهر^٤، وابن خروف الذي نصّ على أن (كم) بنيت في الخبر: "تشبيهاً بـ(رب) في ملكها صدر الكلام، وتضمنها القليل والكثير"^٥، وهذا الذي ذكره ابن خروف إنما يكون بالنظر إلى الجانب الإخباري دون الإنشائي.

كما وردت عبارة عن ابن مالك ظاهرها يشير إلى أن (كم) الخبرية للتقليل عنده، يقول: "تنفرد الاستفهامية بتضمن معنى الاستفهام، والخبرية بمناسبة (رب) إن قصد بها التقليل وهو الغالب على (رب)"^٦، ولكنه أرف بعد ذلك قائلاً: "(كم) الخبرية اسم يقصد به الإخبار على سبيل التكثر"^٧.

^١ - ابن السراج ، الأصول / ١ / ٣١٧ . ابن الوراق ، علل النحو ص ٤٠٤ . الزجاجي ، الجمل في النحو ص ١٣٦ . الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه / ١ / ٣٠٠ . ابن فارس ، الصاحب في فقه اللغة ص ١١٤ . الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح / ٢ / ٧٤٢ . الحريري ، شرح ملحة الإعراب ص ٧٤ . الصيمري ، التبصرة والتذكرة / ١ / ٣٢٢ . ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري / ٢ / ٥٢٨ . =أبا البركات الأنباري ، أسرار العربية ٢١٦ . علي بن سليمان الحيدرة ، كشف المشكل في النحو ، تحقيق : هادي عطية مطر الهلالي (ط) ، دار عمار / عمان ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ٤٤٣ . العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب / ١ / ٣١٤ . ابن يعيش ، شرح المفصل م ٢ ج ٤ / ١٢٥ . ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي / ٢ / ١٤٢ . ابن مالك ، شرح التسهيل / ٢ / ٤٢٠ .

^٢ - الزوزني ، شرح المعلقات السبع ص ١٥ .

^٣ - البطليوسي ، المسائل والأجوبة ، ص ٢٧٥-٢٧٦ . وانظر : القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح / ١ / ٣٠٣ .

^٤ - أبو حيان ، ارتشاف الضرب / ٢ / ٧٨٠ . وانظر : ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد / ٢ / ١١٠ .

^٥ - ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي / ٢ / ٦٥١ .

^٦ - ابن مالك ، شرح التسهيل / ٢ / ٤٢٢ . وهذا الذي ذكره ابن مالك لا يتسق مع مذهبه في (رب) وأنها للتكثر في الغالب وهو ما سبق عرضه مفصلاً في هذه الدراسة ، ولكن المحقق أثبت لابن مالك عند عبارة السابقة ، عبارة أخرى له من نسخة أخرى يقول فيها: "والخبرية بمناسبة (رب) إن قصد بها التكثر وبمقابلتها إن قصد بها التقليل" ، انظر الحاشية رقم (١) من شرح التسهيل / ٢ / ٤٢٢ ، وهذه العبارة هي ما كان ينبغي أن يُثبت في المتن لأمرين: الأول: أنها هي الأقرب لمنهج ابن مالك الذي يذهب في شرح التسهيل نفسه إلى أن الغالب على (رب) هو التكثر والتقليل بها نادر ، والثاني: أنها تتفق مع ما يذهب إليه ابن مالك وجمهور النحويين من جهة ، ومع ما يدل عليه واقع الاستعمال اللغوي لـ(كم) الخبرية من جهة ثانية ، وهو دلالتها على التكثر لا التقليل ، ومن ثم فإن (المناسبة) التي أشار إليها ابن مالك في عبارته المثبتة في الحاشية إنما تكون من جهة دلالة (كم) على التكثر كما تدل عليه (رب) في الغالب ، وأما (المقابلة) أي الضدية فهي من جهة دلالة (كم) الخبرية على التكثر ، و(رب) على التقليل في النادر ، في مذهب ابن مالك .

^٧ - ابن مالك ، شرح التسهيل / ٢ / ٤٢٢ .

والذي يدل عليه كلام العرب من شعر ونثر أن (كم) الخبرية للتكثير، كما يدل عليه النظم القرآني إذ لم ترد فيه إلا للتكثير، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمْ مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وذكر بعض المفسرين أن ثمة تقليلاً مستفاداً من تنكير (فئة) الأولى، وتكثيراً مستفاداً من تنكير (فئة) الثانية^١، غير أن التنكير وإن كان يفيد التقليل والتكثير في بعض المواضع فلا يظهر أنه قد أفادهما هنا، وإنما استفيد معنى القلة من وصف (فئة) الأولى بأنها قليلة، كما اتضحت كثرة الثانية بوصفها كثيرة، ولو قيل: (كم من فئة غلبت فئة) لما عُرفت القلة والكثرة من مجرد التنكير، وأما التكثير الذي أفادته (كم) فهو باقٍ في الحالتين بوصفه أسلوباً إنشائياً، غير أن وصف ما تدخل عليه (كم) الخبرية ولاسيما في معرض المقارنة بين شيئين من الجنس ذاته يعد من تمام المعنى المقصود، كما هو الحال في الآية الكريمة، وكما في نحو: كم من رجل فاق رجلاً، فالتكثير هنا مستفاد ولكن لا قيمة له حتى يوصف الرجلين بصفتين متقابلتين، بخلاف ما لو قيل: كم من امرأة فاقت رجلاً.

ومفسر (كم) في الآية مجرور بـ(من)، وفي حال عدم دخول (من) يذهب البصريون إلى أن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد غير منون مضاف إلى ما بعده نحو: مائة رجلٍ وألف درهم. وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن الاسم الواقع بعد (كم) الخبرية مجرور بـ(من) ظاهرة أو مضمرة كما تضم (رب) ويبقى عملها^٢.

ويظهر أن المذهب الكوفي أقرب إلى الصواب، فـ(كم) الخبرية لم ترد في القرآن إلا ومفسرها مجرور بـ(من)، وأشار الزمخشري أن ذلك كثير في استعمال العرب^٣، كما أشار إلى ذلك السمين الحلبي^٤، ونص

^١ - الألوسي، روح المعاني ١ / ٥٦٢. وانظر: السامرائي، معاني النحو ١ / ٣٧.

^٢ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٦٢. المبرد، المقتضب ٣ / ٥٩. ابن السراج، الأصول في النحو ١ / ٣١٧. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٨٤. العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٤٢٦. وانظر للمؤلف نفسه: اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣١٦. ابن يعيش، شرح لمفصل ٤ / ١٣٤.

^٣ - الزمخشري، المفصل في علم العربية ص ٢٢٠.

^٤ - السمين الحلبي، الدر المصون ٢ / ٥٣٢. وانظر: ناصر بن أبي المكارم المطرزي، المصباح في علم النحو، تحقيق: يس محمود الخطيب (ط١)، دار النفائس / بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ص ٩١. ابن الخباز، توجيه اللمع ص ٤٠٢.

الخضري على أن كثرة جر مميّزها بـ(من) يؤيد مذهب الكوفيين^١، ولذلك قال الفراء في تفسير الآية السابقة: "ومن خفض قال: طالت صحبة (من) للنكرة في (كم) فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله، فخفض يريد: بخير"^٢.

ولا يبدو في هذا القول ضعف أو فساد كما زعم البصريون، لأن من عادة العرب أن تحذف من كلامها ما دلّ عليه الحال أو المقال، يقول الرضي: "وإنما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وإن كان في غير هذا الموضع نادرًا لكثرة دخول (من) على مميّز الخبرية كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النجم: ٢٦]، وقوله جل شأنه: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]، والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه"^٣.

وقد أشار الفارسي إلى جواز إضمار حروف الجر في بعض المواضع ومنها جر مميّز (كم) الخبرية بمن مضمرة^٤، كما عقد ابن جنّي في الخصائص بابًا في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به^٥، ومثّل لذلك بحذف حرف الجر وبقاء عمله، يقول: "وكان رؤية إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله، أي بخير يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها"^٦، وعلى نحو ذلك وجّه ابن جنّي قراءة حمزة (الأرحام) بالخفض في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

١ - الخضري، حاشية الخضري ٢ / ٣٢٣.

٢ - الفراء، معاني القرآن ١ / ١٦٩. وانظر: الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ص ٤٤٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥٥.

٣ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥٥. وانظر: الدماميني، تعليق الفرائد ٧ / ١١٩.

٤ - الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة ص ٦٢.

٥ - ابن جنّي، الخصائص ١ / ٢٩٣.

٦ - المصدر نفسه ١ / ٢٩٣.

[النساء: ١] ، بأن (الأرحام) مجرور بحرف جر محذوف والتقدير : (وبالأرحام) ، فحذفت الباء لتقدم ذكرها في قوله تعالى : "به" ^١.

ثم إن البصريين أنفسهم يقدرّون (من) قبل مميز (كم) الاستفهامية المنصوب ، فيجعلون : (كم درهماً لك؟) على إرادة : (كم لك من الدراهم) ، يقول سيبويه : " ولكنهم حذفوا الألف واللام وصيروه إلى الواحد وحذفوا (من) استخفافاً " ^٢ ، وإلى ذلك أشار ابن السراج أيضاً ^٣ ، ويضمرون (من) أيضاً قبل مميز (كم) الاستفهامية المجرور نحو : بكم درهمٍ اشتريت ثوبك ، أي : بكم من درهم .. ، ويحتجون بأن ذلك لا يكون إلا بشرط دخول حرف الجر على (كم) ليكون دليلاً على (من) ^٤ ، غير أن الزجاجي فسر الأمر هنا بنحو ما فسره الكوفيون في (كم) الخبرية ، يقول : " وإنما جاز إضمار (من) ها هنا وأن كانت حروف الخفض لا تضمّر ؛ لأنه عُرف موضعها وكثر استعمالها فيه ، فجاز إضمارها لذلك كما أضمروا (رب) " ^٥ ، فإذا جاز في الاستفهامية إضمار (من) بحجة كثرة استعمالها فيها ، كان إضمارها في الخبرية أولى ، إذ استعمال (من) فيها أكثر ، وقد نقل سيبويه عن الخليل أنهم يضمرون الجار ويحذفونه فيما كثر في كلامهم تخفيفاً على

^١ - ابن جني ، الخصائص ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ . وانظر : أبا علي الحسن بن أحمد الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، وضع حواشيه وعلق عليه : كامل مصطفى الهنداوي (ط ١ ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م) ٢ / ٦١ . أبا محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق : محيي الدين رمضان (ط ٥ ، مؤسسة الرسالة/ بيروت ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) ١ / ٣٧٥ . ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٦٥٤ . وقيل : الجر على القسم ، انظر : أبا البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، إعراب القراءات الشواذ ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز (ط ١ ، عالم الكتب/ بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) ص ٣٦٣ .

^٢ - سيبويه ، الكتاب ٢ / ١٦٠ .

^٣ - ابن السراج ، الأصول في النحو ١ / ٣١٥ .

^٤ - سيبويه ، الكتاب ٢ / ١٦٢ . المبرد ، المقتضب ٣ / ٥٦ . ابن يعيش ، شرح المفصل ٤ / ١٢٨ .

^٥ - الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص ١٣٥ .

اللسان، كما في قولهم : (لاه أبوك) أي : (لله أبوك)^١ ، كما أورد الفارسي شواهداً أضمر فيها حرف الجر دون أن يعوض عنه بحرف آخر^٢.

وقد أشار ابن الحاجب إلى أن (من) تدخل في (كم) الاستفهامية والخبرية ولكن دخولها على الخبرية أكثر^٣؛ وعلل ابن كمال باشا لذلك تعليلاً جيداً حين أشار إلى أن (من) تفيد الاستغراق فناسبت من حيث معناها (كم) الخبرية لأنها للتكثير^٤.

وجر مميز (كم) الخبرية هو اللغة المشهورة، ومن العرب - قيل هم بنو تميم - من ينصبه فيقول مثلاً: (كم رجلاً قد لقيت) حملاً على الاستفهامية ومعناها في الحالتين سواء^٥، ويرى الزجاج^٦ والمبرد^٧ وتبعهم الزمخشري^٨ أن (كم) الخبرية أصلها الاستفهامية، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن النصب فيها هو

^١ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٦٣.

^٢ - الفارسي، شرح الأبيات المشككة ص ٦١ - ٦٣.

^٣ - ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٣ / ٧٦٤.

^٤ - ابن كمال باشا، أسرار النحو ص ١٩٥.

^٥ - سيبويه، الكتاب ١ / ١٦٣. المبرد، المقتضب ٣ / ٦٠. ابن السراج، الأصول في النحو ١ / ٣١٨. الواسطي الضريبر، شرح اللمع ص ١٩٤. ابن يعيش، شرح المفصل ٤ / ١٣٠. ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٠٦.

^٦ - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٨٥.

^٧ - المبرد، المقتضب ٣ / ٦٦.

^٨ - الزمخشري، الكشاف ٥ / ١٧٥.

الأصل^١. وأنكر أبو حيان ذلك فهو يرى أن (كم) لفظ مشترك بين الاستفهام والخبر وكل واحدة منهما أصل في بابها^٢، كما أنكر الزركشي أيضاً أن تكون الاستفهامية أصلاً للخبرية^٣.

وأطلق ابن فارس على الاستفهام عامة مصطلح (الاستخبار) وذكر أن الأصل أن يكون ظاهر الاستفهام موافقاً لباطنه أي أن لفظه موافق لمعناه كالسؤال عما لا يُعلم، وقد يكون في اللفظ استفهاماً ولكنه من حيث المعنى له أغراض أخرى كالتقرير والإنكار.. والتكثير، ومن هنا جعل (كم) الخبرية في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤] استفهاماً والمعنى تكثير^٤. أما ابن برهان^٥ وابن مالك^٦ فيجعلان الاستفهامية فرعاً على الخبرية، كذلك البلاغيون يرون أن السابق في الاعتبار هو الخبر فالإنشاء، وأن كثيراً من الإنشاءات غير الطلبية في الأصل أخبار نُقلت إلى معنى الإنشاء^٧.

وقد يفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها بالظرف أو حرف الجر وعند ذلك يجب النصب عند جمهور البصريين؛ لأنه لما كان مذهبهم إضافتها إلى مميزها قبح عندهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر^٨، أما الكوفيون فيجيزون الجر في السعة مع الفصل لأن الجر عندهم إنما هو بإضمار (من) كما سبق.

١ - الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ١٣٠.

٢ - أبو حيان، البحر المحيط ٧ / ٣١٩.

٣ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤ / ٣٢٨.

٤ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ١٣٤-١٣٦. وانظر: الكفوي، الكليات ص ٩٨.

٥ - ابن برهان، شرح اللمع ٢ / ٤٢٧.

٦ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٠٥.

٧ - التفقازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح ص ٢٢٤. المراغي، علوم البلاغة ص ٦١.

٨ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٦٦. المبرد، المقتضب ٣ / ٦٠. ابن السراج، الأصول في النحو ١ / ٣١٩. الزجاجي، الجمل في النحو ص ١٣٥. الفارسي، الإيضاح العضدي ١ / ٢٣٩. ابن جني، اللمع في العربية ص ١٠٢. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ٢ /

وذكر سيبويه أن جر المميز في حال الفصل لا يكون بإضمار (من)، ففي قولهم في الضرورة : (كم فيها رجل) لا تضر (من) بعد (فيها)، "لأنه ليس في كل موضع يضر الجار، ومع ذلك إن وقوعها بعد (كم) أكثر"^١، وعبارة سيبويه تشير إلى أمرين : الأول: أن جر مميز (كم) الخبرية عند الفصل لا يكون بإضمار (من) وإنما هو ضرورة وما ذكره لا يتسق مع ما نقله عن الخليل من أن حروف الجر يجوز إضمارها إذا عرف موضعها^٢، وهذا موضع قد عُرف فيه حرف الجر (من) وجاء عليه التنزيل كما سيأتي. والثاني: أن وقوع (من) بعد (كم) أكثر، أي أن جر تمييزها بـ(من) في الاتصال أكثر منه في الانفصال، وهو ما أشار إليه أبو حيان فقال : "ولا يكثر في الفصل كثرته إذا اتصل"^٣، والتنزيل أيضاً على خلاف ذلك.

ففي كتاب الله لم يرد مميز (كم) التكتيرية في حال الفصل إلا مجروراً بـ(من) كما هو في حال الاتصال، ولعل في ذلك ما يؤيد مذهب الكوفيين، وهذا ما جعل ابن النحاس يقول: "وأفصح اللغات إذا فصلت أن تأتي بـ(من) وهي اللغة التي جاء بها القرآن"^٤، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّ أَهْلَكَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ﴾ [مريم: ٧٤]، وقوله سبحانه ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١]، بل إن الفصل في القرآن أكثر من الاتصال، وفي كل المميز مجرور بـ(من)، ومع كون الجر بـ(من) عند الفصل من أفصح اللغات فإن أكثر النحويين لم يشيروا إليه.

وجعل النحويون القياس في (كم) الخبرية أن تُبَيَّن بالواحد وهو الأكثر والأفصح عندهم لتوافق مميز عدد الكثرة وهو المائة والألف والعرب إنما تكثر بهذين العددين^٥، وقد تُبَيَّن بالجمع لأنها لما كانت بمنزلة

٧٤٣. الزمخشري ، المفصل في علم العربية ص ٢١٧. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٨٢. العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ص ٤٢٩. ابن يعيش، شرح المفصل ٢م ج ٤ / ٣٢١ .

^١ - سيبويه، الكتاب ، ١٦٨ / ٢ .

^٢ - انظر ص ١٦٧ .

^٣ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٨٣ .

^٤ - ابن النحاس، إعراب القرآن ٤ / ٦٦ .

^٥ - الفارسي، الإيضاح العضدي ١ / ٢٣٨. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد ٢ / ٧٤١. ابن الخباز، توجيه اللمع ص ٣٩٨. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٤٢. الجندي، الإقليد ٢ / ١٠٠٨ .

العدد المضاف فإن من الأعداد المضافة ما يبين بالجمع نحو: ثلاثة أثوابٍ، فيقال في (كم) الخبرية مثلاً: كم غلمانٍ ملكت! ولأن في الجمع تقوية لمعنى الكثرة إذ ليس في لفظ (كم) ما يشعر بالكثرة بخلاف المائة والألف فإن لفظهما يشعر بذلك فاستغنت عن الجمع^١، وأيضاً لشبهها بـ(رب)^٢، فـ(رب) تضاف إلى الواحد والجمع نحو: رب عبدٍ لك، وربّ عبيدٍ لك، ذكر ذلك أبو علي الفارسي^٣، ولم أقع على شاهد في كلام العرب دخلت فيه (رب) على الجمع، على أنه ذكر في الإيضاح أن تبيينهم لها بالجمع إنما هو على القياس المتروك في ثلاثمائة ونحوها^٤ لأن الأصل: ثلاث مئتين، وكذلك قولهم: مائة درهم، الأصل فيه: مائة من الدراهم، فحذفوا (من) تخفيفاً واكتفوا عن الجمع بالواحد^٥. وزعم بعضهم أن الجمع شاذ وقيل هو على معنى الواحد، فقولهم: (كم رجالٍ) على معنى: (كم جماعة من الرجال)^٦.

ولكن مجيء (كم) التكثرية في القرآن الكريم مفرداً وجمعاً يدل على أن كلتا الطريقتين فصحي والجمع ليس بشاذ، فقد ورد الجمع في خمس آيات من كتاب الله وهي قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ١٧]، ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [طه: ١٢٨]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [السدخان: ٢٥]، ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ

١ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٢٤. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٤٤. ابن مالك، شرح التسهيل ٢ / ٤٢٠. الرضي، شرحه على الكافية ٣ / ١٥٧. الجندي، الإقليد ٢ / ١٠٠٨. زاده، قراضة الذهب ص ٢١٨.

٢ - توجد أمور مشتركة تركيبية بين (رب) و(كم) الخبرية، انظر: أبا البركات الأنباري، أسرار العربية ص ٢١٤. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣١٤.

٣ - الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ٣١٧. وانظر للمؤلف نفسه: المسائل المنثورة ص ٨٥.

٤ - الفارسي، الإيضاح العضدي ص ٢٣٨.

٥ - ابن يعيش، شرح المفصل ٢م ج ٤ / ٣١٩. وانظر: سيبويه، الكتاب ٢ / ١٦٠. ابن السراج، الأصول في النحو ١ / ٣١٥.

٦ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٨٠. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ٣م ج ٤ / ١٣٣٨. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٠٩. الأزهرى، شرح التصريح ٢ / ٤٧٥. السيوطي، همع الهوامع ٢ / ٢٧٦.

أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مَمَرُ الْقُرُونِ ﴿٣١﴾ ، وأما تبيينها بالواحد فهو الأكثر في التنزيل. كما تدل بعض الآيات السابقة على جواز مجيء المميز معرفة بخلاف ما ذكره النحويون من وجوب كونه نكرة. وقد تقع (كم) الخبرية في مواقع التقليل وأشار البطليوسي إلى أن ذلك لا يكون إلا من قبيل الاستعارة على سبيل الهزء ، فيقولون مثلاً: كم بطلٍ قتل زيد، وكم ضيفٍ قرى، وهولم يقتل بطلاً قط ولم يقر ضيفاً، وإنما استعيرت (كم) هنا ليكون الكلام أبلغ من قولهم: هو جبان، وهو بخيل^١.

والذين أجازوا مجيء (كم) الخبرية للتكثير والتقليل، أوردوا البيت الآتي ضمن دلالة التقليل:

كم عمّةٌ لك يا جرير وخالةٌ فدعاءٌ قد حلبتُ عليَّ عِشاري^٢

يروى البيت برفع (عمّة) ونصبها وجرها، فمن رفع جعلها عمّة واحدة وخالة واحدة، و (عمّة) مبتدأ خبرها (قد حلبت) والتكثير واقع على المرار أو الحلبات^٣، كأنه قال: كم مرةٍ أو كم حلبتُ. وإن قدر التمييز مجروراً ف (كم) خبرية، وإن قدر منصوباً ف (كم) استفهامية ويكون المعنى أيضاً على استكثار العمات والخالات الراعيات لعشاره لأنه معرق فيهن فلا يدري كم عددهن^٤، أو خبرية جاءت على لغة من ينصب بها حملاً على الاستفهامية^٥.

^١ - البطليوسي، المسائل والأجوبة، ص ٢٧٥-٢٧٦. وانظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٠٣.

^٢ - الفرزدق، الديوان ص ٣٦١.

^٣ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٦٧. المبرد، المقتضب ٣ / ٥٨. ابن السراج، الأصول في النحو ١ / ٣١٩. الزجاجي، الجمل في النحو ص ١٣٨. الفارسي، المسائل المنتورة ص ٨٤. الواسطي الضرير، شرح اللمع ص ١٩٥. البطليوسي، الحل في شرح أبيات الجمل، ص ١٨٠. زين الدين أبو الحسين يحيى بن معطي، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.) ص ٢٤٦. ابن يعيش، شرح المفصل ٢م ج ٤ / ٣٢٥.

^٤ - الشلوبيني، التوطئة ٢٨٦. وذكر البطليوسي أن هذه المسألة وقع فيها التنازع بين أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي؛ فكان السيرافي يرى أن النصب على جهة الاستفهام، والفارسي يرى أنه لا مدخل هنا للاستفهام وإنما هو إخبار، وتوسط الربيعي فقال: الوجه ما قاله الفارسي، والذي قاله السيرافي يجوز على سبيل الهزء، انظر: البطليوسي، الحل في إصلاح الخلل ص ٢٤١. وانظر: الواسطي الضرير، شرح اللمع ص ١٩٥. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٦٣. الدماميني، تعليق الفرائد ٧ / ١٢١. الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٤٧٦.

^٥ - ابن السراج، الأصول في النحو ١ / ٣١٨. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٢م ج ٤ / ٣٢٥. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٤٧. ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٠٦. ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص ٧٤٠.

ولذلك يرى النحويون أن النصب والجر في البيت أبلغ؛ لأنه في الحالتين يعني تكثير العمات والخالات الممتنات بالخدمة، على أن هناك من أشار إلى أن المقصود هو التقليل "إن ما نكره في البيت وما بعده يمنع التكثير، من كونهن قُدماً يقذفن الفصائل بالرجلين، حاليات لعشار الفرزدق كلفات"^١، غير أن التقليل هنا لا يتناسب ومقام الهجاء.

ولكن الغالب فيها مجيئها للتكثير ولذلك كثيراً ما استعملت في مقام الافتخار و المباهاة، وأما الذين قالوا بأنها تقع على القليل والكثير فهو صحيح بالنظر إلى الجانب الإخباري لا الإنشائي.

كم الاستفهامية :

تستعمل (كم) الاستفهامية لاستبانة مقدار العدد، وأشار النحويون إلى أن الحكمة في وضعها الاختصار والعموم الذي لا يستفاد من صريح العدد، فإذا قال السائل: كم مالك؟ أغنى ذلك عن قول: عشرة مالك؟ أم عشرون؟ أم ثلاثون..، يقول ابن جني: " فلما قلت: (كم)، أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة"^٢، فكم الاستفهامية إذن يستعملها من يسأل عن كمية الشيء ولذلك فهي تحتاج إلى جواب أما الخبرية فلا تحتاج إلى جواب^٣.

^١ - يشير بذلك إلى قول الفرزدق في البيت الذي يلي السابق :

شغارة تقذُ الفصيل برجلها فطارة لقوادم الأبيكار.

(شغارة) : أي ترفع رجلها لتضرب الفصيل وتدفعه عن الدنو إلى الرضاع ليتوفر اللبن، أو تشغُر عند البول كما يشغُر الكلب، (تقذُ): أي تبالغ في إيلاجه وضربه، والوقذ: أشد الضرب ومنه الموقوذة، (فطارة): الفطر هو الحلب بالسبابة والوسطى مع الاستعانة بطرف الإبهام، و(القوادم) هي الأخلاف وهي أربعة: قادمة وأخران فسماها كلها قوادم اتساعاً، وخص الأبيكار بذلك لأن صغر أخلافها يوجب حلبها بثلاثة أصابع ويمنع من حلبها بالأصابع الأربع، وإنما وصفها بهذا الضرب من الحلب لأنه أصعبه. انظر: المرتضى، أمالي المرتضى ١/ ٨٠. الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب ص ٢٦٣. أبا عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم حور وزميله (ط٢)، المجمع الثقافي/ أبوظبي ١٩٩٨م) ٢/ ٥٠٤. السيوطي، شرح شواهد المغني ١/ ٥١١. البغدادي، خزنة الأدب ٦/ ٤٨٩.

^٢ - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١١٠.

^٣ - ابن جني، الخصائص ١/ ١٢٥. وانظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣١٥. ابن الخباز، توجيه اللمع ص ٣٩٨.

^٤ - انظر فيما تشتركان فيه وما تفرقان: الشلوبيني، التوطئة، ص ٢٨٥. ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤٢٢. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٧٠. برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي (ط١)، مكتبة أضواء السلف/ الرياض ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ٢/ ٨٤٩. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ٣م ج ٤/ ١٣٤٠. الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧٣. الأشموني، شرح الأشموني ٣/ ٣٣٨. الخضري، حاشية الخضري ٢/ ٣٢٣.

وأما دلالة (كم) الاستفهامية على التكثر فهي مسألة أختلف فيها، يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن (كم) في الاستفهام لا يعرى من معنى الكثرة، فإذا قلت: كم رجلاً جاءك؟ فالمعنى: أعشرون رجلاً جاءك أم ثلاثون؟"^١، ويقول ابن جابر الأندلسي في شرحه لألفية ابن مالك: "وقد فهم من كلامه أن (كم) للتكثر استفهامية كانت أو خبرية لأنه قد جعلها بمنزلة العدد الكثير"^٢، والحق أن ابن مالك قد جعل الاستفهامية بمنزلة عشرين ونحوه، والخبرية بمنزلة عشرة ومائة من حيث الإعراب لا المعنى، وهذا ما ذكره النحويون قبله وعلى رأسهم سيبويه، وأما المعنى فقد نص ابن مالك على إفادة الخبرية للتكثر ولم يشر إلى إفادة الاستفهامية هذا المعنى^٣.

وجعل ابن الحاجب الاستفهامية لمطلق العدد^٤، كما أشار أبو حيان إلى أنها لمبهم العدد قليله وكثيره ولذلك يقع الجواب بالأقل^٥، وصرح الأشموني بأنها لا تنفي التكثر^٦. ويظهر أن الاستفهامية كناية عن القليل والكثير من الأعداد، وهذا القليل أو الكثير لا يمكن أن يفهم من لفظة (كم) الاستفهامية ولكنه يتعين بالجواب، لأن المستفهم كما قال ابن الوراق: "لا يدري قدر ما يستفهم عنه"^٧ و "لا تتحقق عند المستفهم كثرة العدد المستفهم عنه أو قلته"^٨.

١ - الجرجاني، المقتصد ٢ / ٧٤٤.

٢ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة ١٤٢٠هـ - ٣٠٠٠م) ٤ / ١٩٢.

٣ - ابن مالك، شرح التسهيل ٢ / ٤٢٠ - ٤٢٢. ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦.

٤ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٢٤.

٥ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٧٦. وانظر: ابن عقيل، المساعد ٢ / ١٠٧.

٦ - الأشموني، شرح الأشموني ٣ / ٣٣٨.

٧ - ابن الوراق، علل ابن الوراق ص ٤٠٣.

٨ - الجندي، الإقليد ٢ / ١٠٠٨.

أما القلة أو الكثرة فيتضمنها الجواب لا السؤال، والجواب هو معنى إخباري صرف، ولذلك فإن الذين قالوا إنها صالحة لقليل العدد وكثيره فهو صحيح من جهة أنها تستعمل لاستبانة مقدار العدد قليلاً كان أو كثيراً، وأما من حيث (التكثير) بوصفه أسلوباً إنشائياً فلا يبدو أن الاستفهامية تفيده؛ فإذا قال المتكلم: كم كتاباً عندك؟ فهو يستخبر عن عدد مجهول بالنسبة له، قد يكون هذا العدد قليلاً وقد يكون كثيراً، وفي كلتا الحالتين هو لا يقصد تكثيره وإنما يريد تعيينه من قبل المسؤول.

ولكن الاستفهامية قد لا يراد بها أحياناً حقيقة الاستفهام وطلب تعيين مقدار العدد، وفي هذه الحال يمكن أن يقصد بها التقليل أو التكثير بحسب القرائن السياقية، كما في بيت الفرزدق السابق ذكره: (كم عمة لك يا جرير..)^١، فإذا خرج البيت على أن (كم) استفهامية فهم من سياق الكلام أن الشاعر لا يطلب استبانة مقدار العدد حقيقة وإنما يستفهم مستكثراً هاجياً صاحبه.

وقد ذكر أبو حيان أن الاستفهام قد يخرج عن حقيقته إذا تقدمه ما يخرج عن نحو قولك: سواء عليك أقام زيد أم قعد، وقد علمت أن زيد منطلق أم عمرو، فهذا صورته صورة الاستفهام وأحكامه ليست على حقيقة الاستفهام^٢، وهذا ما يمكن أن يفهم من قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَيْتَ إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَاتِنَا بَيِّنَةً﴾ [البقرة: ٢١١]، فإذا قدرت كم هنا استفهامية فإن معناها التكثير لا استبانة العدد، وقد أشار أبو حيان إلى أن (كم) في الآية استفهامية ومعناها التقرير لا حقيقة الاستفهام^٣.

ويمكن أن تفيد (كم) الاستفهامية التحقير والتقليل مع أداة الاستثناء (إلا)، كأن يقول المتكلم: كم كم مالك إلا عشرون؟ وكم عطاؤك إلا درهمان؟ وهل أعطيتني إلا ديناراً؟^٤، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المقدار معلوم لدى المتكلم وإنما يقصد به التقليل فصار بمنزلة النفي كقولهم: هل الدنيا إلا شيء فان؟ أي: ما الدنيا إلا شيء فان^٥.

^١ - انظر ص ١٧١.

^٢ - أبو حيان، البحر المحيط ٢ / ١٣٦.

^٣ - المصدر نفسه ٢ / ١٣٦.

^٤ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٨٠.

^٥ - السيوطي، الأشباه والنظائر ٢ / ٧١. وانظر: المهلب، نظم الفرائد ص ٩٧.

ويرى السيوطي أن (كم) الاستفهامية لم ترد في القرآن^١، والصحيح أنها وردت دل على ذلك الآية السابقة ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ فَآيَلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَيْتُمْ قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] ﴿قَالَ كَمْ لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [١٧] قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِ الْعَادِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢، ١١٣].

وأما تمييزها فمذهب الجمهور وجوب نصبه إلا إذا دخل على (كم) حرف جر فيجوز فيما بعدها النصب على التمييز نحو: بكم درهماً اشتريت ثوبك؟ وهو القياس، أو الجر بإضمار (من) نحو: بكم درهم اشتريت ثوبك؟ وهو ما يجيزه البصريون على قبح ويجعلون ما دخل على (كم) من حروف الجر دليلاً على (من)^٢، وزعم بعضهم أن الزجاج خالفهم فجعل جر المميز هنا بإضافة (كم) إليه، ورد مذهب به بأن الخفض بها لا يجوز لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون مثله، وكذلك لو أن الجر بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على (كم) ليكون عوضاً من إضمار (من)^٣، وشكك المرادي في نسبة هذا المذهب إلى الزجاج لأنه نُقل عنه أنه ممن يجيز جر مميز (كم) الاستفهامية مطلقاً حملاً على الخبرية، ومنهم من يمنع الجر مطلقاً^٤.

وأما جره بـ(من) ظاهرة فيقول الرضي: "وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بمن لا في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته"^٥، أما قوله "ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو" فقد صرح المبرد بجوازه، يقول عن مميز (كم) الاستفهامية: "فأما قوله: كم من رجل قد رأيت؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول: عشرون من رجل، فإنما ذلك لأن (كم) استفهام والاستفهام يدخل

^١ - السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢ / ٢٥٠.

^٢ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٦٢. المبرد، المقتضب ٣ / ٥٦. ابن السراج، الأصول في النحو ١ / ٣١٧. ابن يعيش، شرح المفصل ٢ ج ٤ / ٣١٥.

^٣ - ابن مالك، شرح التسهيل ٢ / ٤١٩. ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص ٧٤٠. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥٤. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٧٩. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٠٨.

^٤ - المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٣٣٥ - ١٣٣٦. وانظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٧٩. ولم أجد هذا الرأي للزجاج فيما وقع بين يدي من كتبه.

^٥ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥٧.

فيما وقع عليه (من) توكيداً وإعلاماً أنه واحد في معنى الجميع ..^١ وقال أيضاً : " فلما اجتمع في (كم) الاستفهام وأنها تقع سؤالاً عن واحد ، كما تقع سؤالاً عن جمع ، ولا تخص عدداً دون عدد لإبهامها ، ولأنها لو خصت لم تكن استفهاماً لأنها كانت معلومة عند السائل ، دخلت (من) على الأصل ودخلت في التي هي خير لأنها في العدد والإبهام كهذه"^٢، ولعل سيبويه قد ذكر نحواً من هذا حين قال : " وذلك قولك : ويحه رجلاً ، والله دره رجلاً ، وحسبك به رجلاً وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) ههنا كدخولها في (كم)"^٣ ، وسيبويه لم يحدد هنا نوع (كم) التي أشار إليها، ويظهر أنها الاستفهامية لأنه أدرج كلامه هذا تحت باب : (ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير) .

وأما قول الرضي : " لم أعر عليه مجروراً بـ(من) لا في نظم ولا نثر" فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن (كم) استفهامية^٤ مميزها مجرور بـ(من) في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [البقرة: ٢١١] ، وقد رد التفتازاني على الرضي مستشهداً بالآية السابقة و أشار إلى وجوب زيادة (من) قبل مميز (كم) الاستفهامية إذا فصل بينهما بفعل متعدٍ لثلاثاً يلتبس المميز بالمفعول^٥ ، والحق أن الرضي قد سبق التفتازاني في مسألة وجوب جر مميز الاستفهامية بمن إذا فصل بينهما بفعل متعدٍ مستشهداً بالنظم القرآني^٦ ، ويظهر أن الرضي إنما نفى أن يكون مميزها مجروراً بـ(من) إذا وليها مباشرة، ولم أقع على

^١ - المبرد، المقتضب ٣ / ٦٦ .

^٢ - المصدر نفسه ٣ / ٦٦ .

^٣ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٧٦ . وانظر: عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ج ٢ / ٣٩٧ .

^٤ - الفارسي، الحجة للقراء السبعة ١ / ٣٧٥ . أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٣٧ . العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٥٤ . أبو حيان ، البحر المحيط ٢ / ١٣٦ . السمين الحلبي، الدر المنون ٢ / ٣٦٨ . و ذكر الزمخشري أن (كم) في الآية تحتمل الخبرية أيضاً، انظر: الزمخشري، الكشاف ص ١٢٤ ، وأنكر عليه أبو حيان ذلك لما فيه من قطع الجملة المتضمنة لكم عن جملة السؤال فيصير المعنى: سل بني إسرائيل كثيراً من الآيات آتيناهم، فيصبح الكلام مقلتاً مما قبله، انظر: أباحيان، البحر المحيط ٢ / ١٣٦ .

^٥ - التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح ص ٢٣٤ .

^٦ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥٦ .

شاهد فيه خلاف ما ذكره، على أن الرضي أيضاً ليس من أوائل من أشار إلى وجوب الجر بـ(من) عند الفصل، فقد أكد ابن النحاس على هذا الأمر في الخبرية والاستفهامية على السواء مشيراً إلى أن ذلك من أفصح اللغات وأجودها إذ هي اللغة التي جاء بها القرآن^١.

و أما أبو حيان فقد أجاز جر مميّز الاستفهامية إذ وليها، يقول: "ويجوز دخول (من) على تميّيز

الاستفهامية والخبرية سواء وليهما أم فصل بينهما"^٢

^١ - ابن النحاس، إعراب القرآن ١ / ١٠٦ و ٤٧ / ٣، ٢٠٣.

^٢ - أبو حيان، البحر المحيط ٢ / ١٣٦. وانظر: زاده، قراضة الذهب ص ٢١٨. الصبان، حاشية الصبان ٤ / ١١٣.

كأين

(كأين) بين البساطة والتركيب:

تعد (كأين) اسم من كنايات العدد، ومذهب أكثر النحويين أنها مركبة من كاف التشبيه (أي) الاستفهامية المنونة، ثم صارت بعد التركيب كلمة واحدة محكية تحمل دلالة جديدة هي التكرير، والتنوين فيها له صورة في الخط، يقول ابن فارس: "وسمعت بعض أهل العربية يقول: ما أعلم كلمة يثبت فيها التنوين خطأ غير هذه"^١، ولذلك اختلف في الوقف عليها في القراءة^٢.
وخالف أبو حيان فذهب إلى أنها بسيطة مبنية على السكون، والنون من أصل الكلمة، ويرى أن القول بتركيبها دعوى لا يقوم على صحتها دليل^٣.
وذكر الخليل أن الكاف فيها زائدة والنون بمنزلة التنوين وقال: "ويقال بل النون مع (أي) أصل والكاف زائدة لازمة كما لزمت كاف (كم) ونحوها"^٤.

اللغات:

في (كأين) لغات وهي على النحو الآتي^٥:

١ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص ١١٧.

٢ - وقف أبو عمرو ويعقوب في (كأين) على الباء من غير نون وهذا هو الحكم في (أي) إذا وقف عليها، ووقف جمهور القراء بالنون اتباعاً لخط المصحف، ولأن التنوين صار في هذه الكلمة كالنون التي هي من أصل الكلمة. انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن ٢/ ٢١٦. نصر بن علي بن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي (ط ١)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم/ جدة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) ١/ ٣٨٥. أبا حيان، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٣. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢م ج ٤/ ١٤٧.

٣ - أبو حيان، البحر المحيط ٣/ ٧١، ٧٨. وانظر للمؤلف نفسه: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٨٩. كذلك أشار ابن عقيل إلى احتمال أن تكون بسيطة، انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١١٥.

٤ - الفراهيدي، العين ٨/ ٤٤١.

٥ - من كتب النحو التي عرضت لها: الفارسي، البغداديات ص ٤٠١. الفارسي، المسائل البصريات ١/ ٤١٩. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ١/ ١٦٠ - ١٦١. الزمخشري، المفصل ص ٢٢١. الخوارزمي، التخمير ٢/ ٣١٣. ابن يعيش، شرح المفصل ٢م ج ٤/ ٣٢٨. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤٩. ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٥١. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٢، وانظر للمؤلف نفسه: البحر المحيط ٣/ ٧١. السلسيلي، شفاء العليل ٢/ ٥٨٣. ومن كتب القراءات وتفسير

١. (كأَيْن = كأَي) وزنها : (كفَعَلِنُ = كفَعَلٍ)، وهي أصل اللغات الباقية وأفصحها والأكثر في القراءة، قرأ بها السبعة إلا ابن كثير.

٢. (كائِن = كاءٍ) وزنها : (كعَفِنُ = كعَفٍ)، وهي مقلوب (كأَيْن) : قُدمت الياء المشددة وأُخرت الهمزة فصارت : (كَيِّنُ) = كِيَّءٍ) وزنها : (كعَلَفِنُ = كعَلَفٍ)، ثم حُذفت الياء الثانية فصارت : (كَيِّنُ = كِيَّءٍ) وزنها : (كعَفِنُ = كعَفٍ) ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً فصارت : (كائِنُ = كاءٍ)¹.

وقيل : قُدمت الياء الساكنة من (كأَيْن) فصارت : (كَيَّيْنُ = كِيَّأَيٍ)، فانفتحت الياء بانفتاح الهمزة وسكنت الهمزة بسكون الياء فصارت : (كَيَّيْنُ = كِيَّأَيٍ)، فلما تحركت الياء وقبلها فتحة قلبت ألفاً فصارت (كائِيْنُ = كائِيءٍ) فالتقى ساكنان : سكون الهمزة وسكون الألف قبلها، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين فصارت : (كائِيْنُ = كائِيءٍ) ، فالتقت كسرتان : كسرة الهمزة وكسرة الياء فاستثقلوا كسرة الياء كما استثقلوها في (مررت بقاضي) فسكنت الياء فالتقى ساكنان : سكون الياء وسكون النون بعدها فحذفت الياء وصارت الكلمة : (كائِنُ) بوزنها السابق، ونسب ابن الشجري هذا المذهب إلى البصريين والخليل².

وقيل : حذفت الياء الساكنة من (كأَيْن) وقدمت المتحركة (كَيِّنُ) وزنها (كَلَفِنُ)، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وسكنت الهمزة ثم كُسرت لالتقاء الساكنين : سكونها وسكون النون فصارت (كائِنُ) وزنها : (كَلَفِنُ)³.

ونذكر بعضهم وجهاً رابعاً وهو أن الياء المتحركة قدمت على الهمزة فصارت : (كَيَّيْنُ) وزنها : (كَلَفَعِنُ)، فقلبت لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (كاءِيْنُ)، وسكنت الهمزة ثم كسرت لالتقاء

القرآن وإعرابه: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٦٩. مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٥٧. شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، خرج آياته: زكريا عميرات (ط٢)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م) ٢/ ١٨٢. أحمد بن محمد البنا، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس حمزة (دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م) ص ٢٢٩. أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٩٦. العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٨٩. الألوسي، روح المعاني ٤/ ٢٩٤.

١ - الفارسي، البغداديات ص ٣٩٣- ٣٩٤. ابن جني، المحتسب ١/ ٢٦٩. القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٥٨. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ١/ ١٦٠. العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٨٩.

٢ - ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ١/ ١٦١. وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٥١.

٣ - العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٨٩. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٥١. السمين الحلبي، الدر المصون ٣/ ٤٢٣.

الساكنين: سكونها وسكون الياء فصارت (كائِنٌ)، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين أيضاً فصارت (كائِنٌ) بوزن (كَلْفِنٌ)^١. وهذه الصورة هي السابقة نفسها ولكن أُخر حذف الياء الساكنة.

ومنهم من ذهب إلى أن (كائِنٌ) فاعل من كان يكون، نسبه ابن جنبي إلى يونس وأنكره لأنه لو كان كذلك لوجب إعرابه إذ لا مانع من الإعراب^٢، ونسبه العكبري إلى المبرد^٣، غير أن ابن يعيش ذكر أن المبرد كان يذهب إلى أن الكاف لما لحقت أول (أي) وجعلت معها اسماً واحداً بنوا منهما اسماً على زنة فاعل، فجعلوا الكاف فاءً وبعدها ألف (فاعل)، وجعلوا الهمزة التي كانت فاءً في موضع العين وحذفوا الياء الثانية من (أي)، وصارت الياء الباقية في موضع اللام ودخل عليها التنوين الذي كان في (أي) فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت (كائِنٌ) ولزمت النون عوضاً من الياء المحذوفة^٤. ومنهم من جعلها من كاءٍ يكيءُ كياءً إذا رجع وارتعد^٥.

وهذه اللغة تلي السابقة في الفصاحة وهي الأكثر استعمالاً في كلام العرب وأشعارها، وقرأ بها ابن كثير وجماعة من أئمة المسلمين، وباقي اللغات متقاربة في الفصاحة^٦.

٣. (كَيِّنٌ = كِيٌّ) وزنها: (كَعْلِفِنٌ = كَعْلِفٍ)، وهي مقلوب (كَأَيِّنٌ) المذكورة سابقاً، ولكن وقف عند هذه المرحلة وبقيت كما هي دون تغيير.

٤. (كَيِّنٌ = كِيٌّ) وزنها (كَعْفِنٌ = كَعْفٍ). وهي الصورة السابقة بحذف الياء الثانية.

١ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥١. السمين الحلبي، الدر المصون ٣ / ٤٢٣.

٢ - المحتسب ١ / ٢٦٩. وانظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٥٧. ابن يعيش، شرح المفصل، م ٢ / ج ٤ / ٣٢٩. أبا حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٩٣.

٣ - العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٧٩.

٤ - ابن يعيش، شرح المفصل م ٢ / ج ٤ / ٣٢٩. وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥١.

٥ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٩٣.

٦ - ابن النحاس، إعراب القرآن ٢ / ٢١٦. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٧٥. ابن يعيش، شرح المفصل م ٢ / ج ٤ / ٣٢٩. أبا حيان، البحر المحيط ٣ / ٧٧. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢ / ١٨٢.

٥. (كأين = كأَي) وزنها : (كَفَعِن = كَفَعِ)، وهي مقلوب (كَيِّن) التي هي أصل (كائِن)، وذلك على النحو التالي : (كأَيِّن) ← (كَيِّن) ← (كَيِّن) ← بالقلب المكاني ← (كأين).
وهناك من يرى أنها مخففة من (كأَيِّن) بحذف الياء الثانية وإسكان الهمزة وتحريك الياء المتبقية لسكون ما قبلها^١ :

(كأَيِّن) ← بالتخفيف ← (كأَيِّن) ← بإسكان الهمزة ← بتحريك الياء ← (كأين) = (كأَي).

٦. (كئِن = كَأ) وزنها : (كَفِن = كَفِ)، وهي (كائِن) حذفت ألفها.
وقيل هي مخففة من (كأَيِّن) بحذف الياءين^٢.

(كأَيِّن)

↓

(كَيِّن)

↓

(كَيِّن)

(كائِن)

(كأين)

(كئِن)

هذه أشهر اللغات في (كأَيِّن)، وتذكر لنا المصادر لغات أخرى وهي: (كَي) و (كأين) و(كَأَن) و (كَأَن) و(كَيِّن) و(كأين) و(كَيْن) و(كَيِّن)^٣.

^١ - العكبري، التبيين في إعراب القرآن ص ٨٩. الخوارزمي، التخمير ٣١٣ / ٢. الجندي، الإقليد ١٠١٩ / ٢.

^٢ - الخوارزمي، التخمير ٣١٣ / ٢.

^٣ - أبوحيان، البحر المحيط ٧٨ / ٣. الأشموني، شرح الأشموني ٣ / ٣٤٣. أبو السعود، تفسير أبي السعود ٤٤ / ٢. عمر، المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته ص ١٠٨٧.

وأياً ما يكن فهي لهجات كلها قد قرئ بها، و ذكر ابن جنى أنه لما كثر استعمال (كأين) تلعبت بها العرب كاشياء يكثر تصرفها فيها لكثرة نطقها بها، وإذا كثر الشيء في الكلام حسن فيه ما لا يحسن في غيره^١.

الدلالة :

أجمع النحويون والمفسرون على أن (كأين) تفيد التكاثر وأن معناها معنى (كم) الخبرية، بل لقد جعل الفراء (كأين) و(كم) لغتين^٢، وأما سيبويه فيجعلها بمعنى (رب)^٣، وشرح الفارسي عبارة سيبويه بأن (كأين) معناها معنى (رب) في أنها تقع صدرًا^٤، ويظهر أن سيبويه يقصد المعنى الدلالي وهو الخبر والإنشاء؛ لأنه يجعل (كم) الخبرية أيضًا دون الاستفهامية بمعنى (رب) مع أن الصدارة تتأكد في الاستفهامية أكثر.

وممن ركز على الجانب التركيبي أيضًا في فهمه لعبارة سيبويه السيرافي، فقد أنكر مذهب الفراء وسائر النحويين من بصريين وكوفيين في أن (كأين) معناها (كم)، ورأى أن ما ذهب إليه سيبويه من كون معناها (رب) أصح؛ لأن الكاف حرف دخوله على ما بعده كدخول (رب) ، و(كم) اسم في نفسها وأنت تقول: (كم لك؟) ولا تقول: (كأين لك) كما لا تقول: (رب لك)^٥.

ولكن ما ذكره السيرافي يبعد أن يكون المقصود من عبارة سيبويه؛ لأن سيبويه يجعل (كأين) أيضًا اسمًا في نفسها، ويشير إلى أن الكاف مع ما بعدها في (كأين) و(كذا) و(كأن) بمنزلة شيء واحد، وأن

^١ - ابن جنى، المحتسب ١/ ٢٦٩. وانظر: الجندي، الإقليد ٢/ ١٠٢٠.

^٢ - الفراء، معاني القرآن ١/ ١٦٨.

^٣ - سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٣.

^٤ - الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٣١٤.

^٥ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٤. وانظر: الخوارزمي، التخمير ٢/ ٣١٢. الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٣٦.

(كأين) بمنزلة كلمة واحدة^١. يضاف إلى ذلك أن دخول (رب) على ما بعدها يقتضي أن تعمل فيه الجر لفظاً ويكون له محل من الإعراب، بخلاف الكاف في كأين فهي وإن عملت الجر فيما دخلت عليه باعتبار أن حرف الجر لا يعلق عن العمل كما ذكر ابن يعيش^٢، فإنها لا تعامل مع ما بعدها على أنها جار ومجرور، له موضع من الإعراب وقد نص على ذلك الفارسي^٣، وإنما تعرب (كأين) بمجملها اسماً مرفوعاً أو منصوباً حسب موقعه من الإعراب كما تعرب (كم)، وتعمل - بمجموع ما ركبت منه - فيما بعدها وقد نص على هذا سيبويه، يقول: *".. (كذا) و (كأين) عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في (رجل) حين قلت: أفضلهم رجلاً"*^٤.

وسيبويه في حديثه عن (كأين) من الناحية التركيبية يقرنها ب (كم) لا (رب)، فهو حين أشار إلى أن أكثر العرب إنما يتكلمون بكأين مع (من) قال: *"وقال: إن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار (من) كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كم)"*^٥، وأطلق سيبويه إذ لم يذكر نوع (كم) فيحتمل أنه قصد الاستفهامية لأنها هي التي تضر في (من) عند جر مميزها وهو قول الجمهور، ولاسيما أن عبارته وردت تحت باب: (ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام) ، ويحتمل أيضاً أنه أراد الخبرية لأنه ذكر أيضاً جواز جر مميزها ب(من) المضمرة عند بعضهم^٦، ولأن جر مميز الاستفهامية ب(من) المضمرة إنما هو على اشتراط أن يدخل عليها حرف جر ليكون عوضاً من الجار المحذوف^٧، وهو هنا لم يشترط دخول حرف الجر على (كأين)

١ - سيبويه، الكتاب ١٧٣ / ٢ ، ١٧٢ / ٣ .

٢ - ابن يعيش، شرح المفصل ٣٢٧ / ٢ . وانظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ١١٢٦ / ٢ .

٣ - الفارسي، البغداديات ص ٤٠١ . وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية ١٦٦ / ٣ .

٤ - سيبويه، الكتاب ١٧٣ / ٢ .

٥ - المصدر نفسه ١٧٣ / ٢ .

٦ - سيبويه، الكتاب ١٦٢ / ٢ .

٧ - انظر ص ١٧٥ من هذا البحث.

ولا حجة لمن قال إن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر لأنه قد عُلم أن مذهب سيبويه أن (كأين) بمنزلة الكلمة الواحدة لفظاً ومعنى بل هو مذهب جمهور النحويين.

ويفهم من عبارة السيرافي أيضاً أنه يجعل (كأين) بمعنى (رب) لا بمعنى (كم) لجواز حذف مميز (كم) فيقال: (كم لك؟) على حين لا يجوز حذف مميز (كأين) فلا يقال: كأين لك، كما لا يجوز حذف مجرور (رب) فلا يقال: رب لك. وقد أجاب الرضي عن هذا بقوله: "وليس بدليل واضح؛ لأن (كم) لكثرة استعمالها دون (كأين) جاز حذف مميزها، وأما (رب) فحرف جر لا يحذف مجروره"^١. ويضاف إلى ما ذكره الرضي أن (كم) التي أشار الفراء والنحويون إلى أن (كأين) بمعناها هي الخبرية، أما التي مثل لها السيرافي فهي الاستفهامية، على أن الاستفهامية أيضاً لا يجوز حذف مميزها إلا إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي كما سبق. ثم إنه على فرض كونه قد مثل بالخبرية فإنه أيضاً لا يحسن حذف مميزها، ليس فقط لقبح حذف المضاف إليه وتبقيّة المضاف كما ذكر النحويون، وإنما لأنها تأتي لإنشاء التكثير، ومن تمام إفادة هذا المعنى أن يذكر التمييز منفصلاً كان أم متصلاً، فثمة فرق في المعنى بين: (كم قد أتاني رجلٌ) بحذف المميز على تقدير: (كم مرة)، وبين: (كم رجلٍ قد أتاني)، فهي وإن كانت للتكثير في الحالتين إلا أن التكثير في الجملة الأولى ينصب على المرار وفي الثانية على الرجال وهو أبلغ. وهناك أمر آخر يتعلق بالمعنى أيضاً يجعل (كأين) أقرب إلى (كم) الخبرية من (رب)، وهو وضوح دلالة (كم) الخبرية على التكثير في جانبها الإنشائي فلا تأتي لغيره حتى أن الفراء يجعل (كأين) و(كم) الخبرية لغتين، بخلاف (رب) التي اختلف النحويون في دلالتها على التكثير بل لقد ذهب جمهورهم إلى أنها للتقليل، يضاف إلى ذلك معانيها الأخرى التي تتضح من السياق.

وأما من الناحية التركيبية فإن (كأين) أقرب أيضاً إلى (كم) الخبرية، فهناك تشابه كبير بين التركيب الذي تدخل فيه (كأين) والآخر الذي تدخل فيه (كم) الخبرية المجرور مميزها بمن، على حين لا نجد هذا الشبه بين (كأين) و (رب)، ومما يدل على قوة الشبه الدلالي و الصناعي بين (كأين) و (كم) الخبرية أنه قد قرئ بهما في الآية الواحدة في كتاب الله كما في قوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ عَلَبْتَ فِتْنَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وفي قراءة أبي^٢: " كأين من فتنَةٍ.."، وفي آيات متشابهة كما في

^١ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ١٦٥ / ٣.

^٢ - الفراء، معاني القرآن ١ / ١٦٨.

قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وقوله سبحانه: ﴿وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤٤]. وعطف الشاعر (كأين) على (كم) في قوله:

وكائن وكم عندي لهم من ضيعة أيادي تنوها علي و أوجبوا^١

و(رب) كذلك تدخل في التركيب نفسه الذي تدخل فيه (كم) الخبرية المجرور مميزها بدون (من)، وقد ذكر سابقاً أن (رب) يصح أن تقع موقع (كم) الخبرية من الناحية التركيبية كما أن تضمنها المعنى الإنشائي عند النحويين يقوي الشبه بينهما ولعل هذا ما جعل سيبويه يقول: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن المعنى واحد"^٢ فهذه إشارة إلى المعنى والتركيب معاً، ولكن الشبه التركيبي لا يتأتى بين (كأين) و (رب)، ففي (كأين من رجل لقيت) لا يصح أن يقال: (رب من رجل لقيت)، و قد قرن سيبويه بين (كم) و (رب) في أكثر من موضع من الكتاب معنى وتركيباً، ولم يقرن بين (كأين) و (رب) إلا مرة واحدة وكانت من جهة المعنى.

يتبين مما سبق عرضه عن الأدوات الثلاث (كم) و(رب) و(كأين) عند سيبويه، أن (كم) الخبرية تشارك (رب) دلالة وتركيباً، أما (كأين) فتشاركها في الدلالة دون التركيب، وهذا يؤدي إلى أن الأدوات الثلاث تلتقي في الدلالة (الإنشاء).

وعلى رغم أن (كأين) أكثر شبهاً بكم الخبرية من (رب) في الدلالة فإن سيبويه في حديثه عن دلالتها لم يقل إن معناها معنى (كم)، و لعل السبب في ذلك يعود إلى أنه تحدث عن (كأين) تحت باب: (هذا ما يجري مجرى (كم) في الاستفهام) وهو يعني الإعراب، أي أن (كأين) تجري مجرى (كم) الاستفهامية في انتصاب مميزها أي في حال عدم جره بمن^٣، ثم ذكر أحكامها الإعرابية الأخرى، فحين أراد بعد ذلك الحديث عن معناها عدل عن (كم) إلى (رب) لئلا يلتبس الأمر بكم الاستفهامية التي هي عنوان الباب، وليؤكد على أنه يريد المعنى هذه المرة لا الإعراب.

^١ - المرتضى، أمالي المرتضى ١/ ١٢١.

^٢ - سيبويه، الكتاب ٢/ ١٦٣.

^٣ - ويظهر أن نصب مميز (كأين) قليل جداً حتى أن كتب النحو لم تذكر لنا سوى شاهدين على ذلك (انظر ص)، ولم أقع على شواهد أخرى غيرهما في شعر أو نثر، وأما جره بدون (من) فلا شواهد عليه.

ومن جهة أخرى فهو في حديثه عن دلالة (كم) الخبرية لم يقل إن معناها معنى (كأين) وإنما قرنها برب، و يظهر أنه يرى أن (كم) الخبرية أقرب في الدلالة و التركيب معاً إلى (رب) مع أن الصحيح كونها أقرب إلى (كأين)، وذلك لأن سيبويه- و تابعه النحويون في ذلك- يجعل (كم) الخبرية بمنزلة العدد المضاف الذي يجر ما بعده، ومن ثم كان التركيز على التركيب الذي يكون فيه مميز (كم) الخبرية مجروراً بدون (من) أكثر من التركيز على الآخر الذي يرد فيه المميز مجروراً بمن، حتى إن النحويين لم يَمروا به إلا صفحاً على رغم كونه أكثر وأفصح، فجعلها إذن بمنزلة العدد المضاف تسليم بأن ما بعدها سيكون مجروراً بإضافتها إليه، ومن هنا يقوى الشبه التركيبي بينها وبين (رب) من جهة أن الاسم الواقع بعد (رب) مجرور بها، فضلاً عن كونه مفرداً نكرة يراد به الجمع في الغالب.

وكأين عند النحويين توافق (كم) في الأمور الآتية^١: إفادة التكثير، و الإبهام، ولزوم التصدير، والبناء، والافتقار إلى مميز.

أما إفادة التكثير فلا خلاف فيه وإن كان قد أشار بعضهم إلى أنها تقع على القليل والكثير^٢، ولكن هذا لا يكون إلا من جهة الإخبار لا الإنشاء. و ذكر ابن مالك أيضاً أنها قد تفيد الاستفهام^٣ مستشهداً بقول أبي بن كعب رضي الله عنه لعبد الله بن مسعود: "كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأين تعدّ سورة الأحزاب؟ فقال رضي الله عنه: ثلاثاً وتسعين، فقال أبي: قط"^٤، وكان الزمخشري قد ذكر هذا الحديث أيضاً وأشار إلى أن (كأين) تستعمل كأختها في الخبر والاستفهام، يقال: كأين رجلاً عندي، و بكأين هذا الثوب؟^٥ وجاء في الصحاح

^١ - انظر في وجوه الاتفاق والاختلاف: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣. ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٧٣. ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٨٥٢. ابن جابر، شرح ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٣. الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧٧. الأشموني، شرح ألفية ابن مالك ٣/ ٣٤٠. زاده، قراضة الذهب ص ٢٠٥.

^٢ - الحيدرة، كشف المشكل في النحو ص ٤٤٢.

^٣ - ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣.

^٤ - مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: خليل مأمون شيحا (ط ١)، دار المعرفة/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ٢/ ٥١٣. وفيه أن أبياً قال ذلك لزر بن حُبَيْش. وانظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ٣/ ٦٠٩.

^٥ - الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٨٠.

أنها قد تفيد الاستفهام يقول الجوهري: "وتقول: بكأين تبيع هذا الثوب؟ أي: بكم تبيع"^١، ونقل أبو حيان هذا القول عن ابن قتيبة من كتابه "الجامع في النحو" ورأى أن في هذا التمثيل ثلاثة أشياء تحتاج إلى سماع من العرب وهي: إدخال حرف الجر على كأين، وحذف تمييزها، واستعمالها استفهامية ثم قال: "ونصوص من وقفنا على كلامه من النحويين أن (كأين) لا تكون إلا خبرية"^٢، وأنكر على ابن مالك الاستشهاد بالحديث والأثر في إثبات القاعدة النحوية، ومع ذلك فقد فهم من كلامه في البحر المحيط وغيره أنه لا ينكر مجيء (كأين) للاستفهام ولكنه وصفه بالقلّة، يقول: "وقل الاستفهام بها"^٣.

وتخالف (كأين) كم في الأمور الآتية: كأين مركبة و(كم) بسيطة في رأي الجمهور، ومميز (كأين) مجرور غالباً، ولا تقع (كأين) استفهامية عند الجمهور، ولا تقع مجرورة بالجار، وخبرها لا يقع مفرداً. ونقل سيبويه عن يونس أن مميزها قد يأتي منصوباً ثم أشار إلى أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من) لأنها توكيد فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام، قال: "وأن حذف (من) فعربي"^٤، وقد فسر ابن القواس لزوم (من) لكأين، بأن (كأين) في الأصل لا تدل على التكثر فاقترنت بها (من) الدالة على الجنس تقويةً لدلالاتها على التكثر^٥. وجعل بعضهم مجيئها للتوكيد لثلا يحصل اللبس في بعض المواضع، إذ لو قيل: (كأين رجلاً لقيت) لجاز أن يكون (رجلاً) تمييزاً لكأين فهو واحد في اللفظ جمع في المعنى، وجاز أيضاً أن يكون منصوباً بالفعل بعده فهو واحد لفظاً ومعنى، فجيء بمن لتخرجه من معنى المفعول إلى معنى التمييز^٦.

^١ - الجوهري، الصحاح ٢٢٧/٦.

^٢ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٩١. وانظر: الأزهرى، شرح التصريح ٢ / ٤٧٧. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٤ / ١٤٧.

^٣ - أبو حيان البحر المحيط ٣ / ٧١. وانظر للمؤلف نفسه: النكت الحسان ص ١٧٣.

^٤ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٧٢ - ١٧٣.

^٥ - ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٢٧.

^٦ - ابن يعيش، شرح المفصل م ٢ ج ٤ / ٣٢٨. وانظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ١٣٥. ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٢٧. الخوارزمي، التخمير ٢ / ٣١٢.

ويذكر الرضي أنه لم يعثر على مميز (كأين) منصوباً^١، ومع ذلك فإن كتب النحو تورد لنا شاهدين،
جاء مميز (كأين) فيهما منصوباً وهما قول الشاعر:

واطرِدِ اليأسَ بالرجاءِ فكائنٌ أملاً حُمَّ يسرُهُ بعُدَّ عسرٍ^٢

وقول الآخر:

وكائنٌ لنا فضلاً عليكم ونعمةً قديماً ولا تدرون ما من منعمٍ^٣

كذلك لم يرد مميزها مجروراً بإضافتها إليه، وعلل النحويون ذلك بوجود التنوين فيها ولكونها محكية
وهما سببان مانعان من الإضافة، يقول سيبويه: "قال: إن جرّها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار (من)
كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كم)"^٤.

كأين في القرآن:

وردت (كأين) في كتاب الله في سبع آيات، وفي كلِّ جاءت خبرية مفيدة للتكثير، وأجمع المفسرون
على أن معناها معنى (كم) الخبرية^٥، وجاء مميزها مفرداً متصلاً بها مجروراً بمن ولم يرد منصوباً، ومنه
قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وقوله: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، ولم تأت إلا مبتدأة كما في الآيات السابقة وأجاز

^١ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٦٥.

^٢ - أبو حيان، البحر المحيط ٣ / ٧١. ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٣٧١. السيوطي، همع الهوامع ٢ / ٢٧٩.

^٣ - البيت للأعشى، الديوان، ص ٣٥٣. وانظر: أبا حيان، البحر المحيط ٣ / ٧١. ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٣٧١.

^٤ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٧٣.

^٥ - الفراء، معاني القرآن ١ / ١٦٨. أبو عبيدة، مجاز القرآن ٢ / ٥٢، ١١٧. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٨. الزجاج، معاني
القرآن ١ / ٤٧٥. الطبري، جامع البيان ٣ / ٤٦٠.

بعضهم أن تكون مبتدأة أو سائغاً فيها النصب على الاشتغال أو منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور في بعض الآيات^١ كما في قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥].

وأكثر مجيء خبرها في القرآن جملة فعلية كما في الآيات السابقة، وجاء أيضاً جملة اسمية كما في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، وقد أنكر أبوحيان مجيء خبرها جملة اسمية يقول: "وقد استقرت جملة مما وردت فيه مبتدأة فوجدت خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرية بـماضٍ أو بمضارع، أو جاراً ومجروراً، ولم أقف على كون خبرها يكون اسماً مفرداً ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرية بمستقبل"^٢.

وقد جاء خبرها في بعض الأشعار جملة فعلية فعلها مضارع كما في قول الشاعر:

وكائن من فتى سوءٍ تَرِيهِ يُعَلِّكُ هَجْمَةً حَمْرًا وَجُونًا^٣

وقول الآخر:

وكائن من مصيفٍ لا تراني أعرسُ فيه تسفَعني الحَرورُ^٤

^١ - أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٤٦. العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص ٢٧٢. أبو حيان، البحر المحيط ٦ / ٣٤٨. عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ج ٢ / ٣٤١ - ٣٤٢.

^٢ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٩١.

^٣ - الضبي، ديوان المفضليات، ص ٦٠.

^٤ - المصدر نفسه ص ٤٣٠.

كذا

ضروب استعمالها:

يحسن قبل الحديث عن (كذا) بوصفها كناية عن العدد وما تحمله من دلالة على التكثر عند بعضهم

أن تُذكر استعمالاتها، فحاصل ما قيل فيها أنها تستعمل استعمالين^١:

الأول: ألا تكون كناية عن شيء، بل هي عبارة عن كلمتين باقيتين على أصلهما ومعناها وهما: كاف التشبيه و (ذا) الإشارية، فيقال مثلاً: رأيت زيداً فقيراً وعمراً كذا، ويصح أن تدخل هاء التنبيه على كاف التشبيه كما يصح أن تليها كاف الخطاب ولام البعد فيقال: (هكذا) و(كذاك) و(كذلك) والمعنى واحد. وهذا الاستعمال هو الذي ورد في القرآن ولم ترد الاستعمالات الأخرى التي سيأتي ذكرها، وجاء هذا الاستعمال مسبوفاً بهاء التنبيه مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿هَكَذَا عَرَّشُكَ﴾ [النمل: ٤٢]، وأما ورودها متصلة بكاف الخطاب ولام البعد فهو كثير جداً في كتاب الله ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ

الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣]، وأما اتصالها بكاف الخطاب فقط دون لام البعد فلم يرد في الكتاب العزيز.

وقد يستعمل هذا الضرب إذا أريد تقليل الشيء، يقول الزمخشري: "ويقال كان ذلك كذا وكلا، أي قليلاً

مثل هذه الكلمة"^٢، ثم استشهد بقول الطرمح:

كذا وكلا إذا حُبست قليلاً تَعَلَّها بمسودِّ الدِّينِ^٣

الثاني: أن تكون بمنزلة كلمة واحدة مركبة من كلمتين هما: كاف التشبيه و (ذا) الإشارية، ويخرج

كل من الجزأين عن أصله فينمحي عن الكاف معنى التشبيه وعن (ذا) معنى الإشارة، وفي هذه الحال تستعمل (كذا) بمجموع ما ركبت منه كنايةً، وهذه الكناية على ضربين:

١. كناية عن غير العدد، فيقال مثلاً: مررت بدار كذا، وتكون مفردة أي غير معطوفة كما في

^١ - انظر في ضروب استعمالها: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن هشام، فوح الشذا بمسألة كذا، تحقيق: أحمد مطلوب (لم يذكر مكان النشر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م) ص ١٥ - ٢١. وانظر للمؤلف نفسه: مغني اللبيب ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦. الدماميني، تعليق الفرائد ٧ / ١٣٢. السيوطي، الأشباه والنظائر ٤ / ١٩٤. زاده، قراضة الذهب ص ٢٠٦.

^٢ - الزمخشري، أساس البلاغة ص ٢١٠.

^٣ - الحكم بن حكيم بن الحكم الملقب بـ (الطرمح)، الديوان، تحقيق: عزة حسن (ط)، دار الشرق العربي/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ص ٢٩١.

قوله ﷺ: "مروهم فليصلوا صلاة كذا في حين كذا، وصلاة كذا في حين كذا"^١، و معطوفة كما في قوله العليؑ: "وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب"^٢، ومنه قول عمر ؓ: "فقلت يا رسول الله، أتصلي على ابن أبي، وقد قال يوم كذا وكذا، كذا وكذا؟"^٣.

٢. أن تكون كناية عن عدد نحو: لي عليه كذا وكذا درهمًا، وهذا الضرب هو ما تهتم به هذه الدراسة من ضروب استعمالات (كذا).

ولم يشر النحويون إلى الاستعمالات الأخرى لها وهي:

- تستعمل (كذاك) بكاف التشبيه وكاف الخطاب كلمةً واحدةً بمعنى (حسبك) ومنه قول عمر ؓ لنائلِ وابن الزبير وقد كانا يتمازحان ويتراميان بالحنظل: "كذاك لا تذعروا علينا"^٤. يقول الزمخشري في شرح عبارة عمر: "كذاك: في معنى حسبك، وحقيقته: مثل ناك، أي الزم مثل ما أنت عليه ولا تتجاوز حده، فالكاف منصوبة الموضع بالفعل المضمر"^٥. وتدل عبارة الزمخشري على أنه يجعل الكاف الأولى اسمًا لا حرف تشبيه، ولها موضع من الإعراب. ويظهر أن الأقرب للصواب أن (كذاك) اسم فعل هنا بمعنى (يكفي) أو (اكتف) وتعرب كلمة واحدة كما تعرب (كأين) بصرف النظر عما ركبت منه، ولا زالت تستعمل باللفظ ذاته في بعض اللهجات العربية المعاصرة^٦ في سياق الأمر بالكف عن الاستمرار في فعل الشيء، أو النهي عن الاستمرار فيه، أو الوقوف عنده وعدم تجاوزه، ويستعملها أصحاب هذه اللهجة للواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث على السواء، وقد أشار صاحب بن عباد إلى شيء من هذا في شرحه لعبارة عمر ؓ، يقول:

١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٦٨٥ ص ١٣٥.

٢ - المصدر نفسه ح ٨٤٦ ص ١٦٧.

٣ - المصدر نفسه، ح ١٣٦٦ ص ٢٥٣.

٤ - ابن عباد، المحيط في اللغة ٣١١/٦. الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر ٢٠٦/٣.

٥ - الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر ٢٠٦/٣.

٦ - هي لهجة بعض قبائل جنوب المملكة العربية السعودية.

"و(كذلك): كلام مختصر، كان أصله: دع فعلك وأمرك كذلك ولا ترد عليه^١، ثم كثر حتى صار نهيًا لواحد وجميع"^٢.

- تستعمل (كذلك) بمجموع ما ركبت منه كلمة واحدة كناية عن معنى (خسيس) أو (دنيء)، يقول الأزهري: "خطب بعض الحمقى إلى بعض الرؤساء حريمة^٣ له فرده وقال:

امسح من الدرمة عندي فإنا إنني أراك خاطبًا كذا

والعرب تقول: فلان كذلك، أي: سفلته من الناس"^٤. وقال الصاحب بن عباد: "اشترلي غلاما ولا

تشتره كذلك، أي: لا يكن دنيئًا"^٥.

- تستعمل (كذلك) مركبة من كاف التشبيه ولام البعد وكاف الخطاب كلمة واحدة بمعنى (أيضًا)، وقد أشار فاضل السامرائي إلى هذا الاستعمال ومثّل له بعبارة: (أنت ضربت خالدًا وسرقت ماله)، إذ لا يصح أن يكون المعنى: وسرقت ماله كذلك الضرب. وجعل منه قوله تعالى:

﴿يَلْبَسُونَ مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَلِّبِينَ ﴿٥٢﴾ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٣، ٥٤]، أي

وزوجناهم بحور عين كذلك^٦، وإن كان المفسرون يجعلون المعنى على التشبيه.

(كذا) كناية عن العدد:

١ - هكذا وجدت العبارة (ولا ترد عليه) ولعل الصواب (ولا تزد عليه).

٢ - ابن عباد، المحيط في اللغة ٦ / ٣١١.

٣ - في لسان العرب: (كريمة) ١٢ / ٥٦.

٤ - الأزهري، تهذيب اللغة ٢ / ١١٨٠، (درمة). وانظر: ابن منظور، لسان العرب ١٢ / ٥٦. (كذا).

٥ - ابن عباد، المحيط في اللغة ٦ / ٣١١. حرف الكاف باب الثلاثي المعتل (الكاف والذال)

٦ - السامرائي، معاني النحو ١ / ٩٨.

تكون (كذا) كناية عن عدد مبهم المقدار لدى السامع معلوم عند المتكلم في الغالب، وأما الجنس فيكون متعيّنًا في الغالب وليس مبهمًا كما يذهب بعض النحويين^١، ولكن قد يحذف فيكون في الكلام حينئذٍ ما يدل عليه، ويكثر حذفه في الأحاديث النبوية كما في حديث جابر رضي الله عنه: "أن رجلاً أعتق غلامًا له عن دبر، فاحتاج فأخذه النبي ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبدالله بكذا وكذا فدفعه إليه"^٢، فقد دل الكلام هنا على أن المعدود هو المال دراهم كان أو دنائير.

ولم يشر النحويون إلى دخول هاء التنبيه على هذا الضرب، ومن دخولها عليه قوله الكَلْبَةُ: "إِنَّا أُمَّةٌ أَمِيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا، يَعْنِي: مَرَّةٌ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ وَمَرَّةٌ ثَلَاثِينَ"^٣، وفي الحديث أيضًا حذف للمعدود لدلالة الكلام عليه.

وقد اختلف في (كذا) من جهتين: الأولى: كونها مفردة أو مركبة، والثانية: دلالتها على التكرير. يذهب أكثر النحويين إلى أن (كذا) مركبة من كاف التشبيه و(ذا) الإشارية، والتركيب أزال معنى التشبيه والإشارة فحدث من مجموعهما معنى لم يكن؛ لأن التركيب يزيل الأشياء عن أصولها ويحيلها عن أوضاعها ورسومها^٤.

ويرى ابن جنى أن الكاف زائدة امتزجت بذا وصارت معه كالجزء الواحد و (ذا) مجرورة بها كأنجرار (أي) بالكاف الزائدة في (كأين)^٥، وقد أنكر ابن هشام أن تكون (ذا) في موضع جر^٦.

١ - انظر مثلاً: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٠٨. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك ٣م ج ٤/ ١٣٤٢.

٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢١٤١ ص ٣٨٥.

٣ - المصدر نفسه ح ١٩١٣ ص ٣٤٦.

٤ - سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٣. الفارسي، البغداديات ص ٤٠١. أبو محمد القاسم بن علي الحريري، درة الغواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني (ط١)، دار الجيل/بيروت، مكتبة التراث الإسلامي/ القاهرة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) ص ٢٧٢. أبو البركات الأنباري، منتور الفوائد ص ٦٨. ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٥٠. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٤. ابن هشام، فوح الشذا ص ١٧. ابن عقيل، المساعد ٢/ ١١٥.

٥ - ابن جنى، سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٢. وانظر: الحريري، درة الغواص ص ٣٨٨. ابن يعيش، شرح المفصل ٢م ج ٤ ص ٣١٠.

٦ - ابن هشام، فوح الشذا ص ١٧.

ويذهب ابن أبي الربيع إلى أن (كذا) عبارة عن مضاف و مضاف إليه ، والتمييز بعدها إنما هو تفسير لدلول الكاف^١ ، وهذا يشير إلى أنه يجعل الكاف اسماً بمنزلة (مثل) التي تحتاج إلى مفسر كما في قولهم: لي مثله رجلاً، والكاف لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر عند سيبويه^٢.

ويشير ابن هشام إلى أن هناك من يجعل الكاف و (ذا) كلمتين باقيتين على أصلهما من غير تركيب، وأن هؤلاء اختلفوا على أقوال منها أن الكاف حرف تشبيه وأن معنى التشبيه باقٍ، ويرى ابن هشام أن هذا ظاهر قول سيبويه والخليل^٣؛ لأن سيبويه يقول: "صار (ذا) بمنزلة التنوين لأن المجرور بمنزلة التنوين"^٤، ويقول: "وقال الخليل رحمه الله: كأنهم قالوا له كالعهد درهماً وكالعهد من قرية فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به"^٥، ولكن أقوال سيبويه لا يظهر منها ما ذكره ابن هشام، فالكاف وإن كانت للتشبيه عند سيبويه و(ذا) مجرورة بها، فهي عنده غير باقية على معناها بعد التركيب، يقول سيبويه في معرض حديثه عن (كذا) و(كأين): "وإنما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد"^٦، أي تعامل معاملة الكلمة الواحدة وتعرب إعراب المفرد، فالكاف دخلت في الأصل لإفادة معنى التشبيه وهو ما يظهر في استعمال (كذا) الاستعمال الأول المشار إليه سابقاً، ولكنها فقدته حين أصبحت كناية عن العدد. وتشير عبارة سيبويه إلى أن الكاف للتشبيه أيضاً في (كأين) ومع ذلك فهو يرى أن (كأين) بمنزلة الكلمة الواحدة ومعناها معنى (رب)، و(رب) ليس من معانيها التشبيهية، فهذا يدل على أن

^١ - ابن أبي الربيع، الملخص ١ / ٤٣٩.

^٢ - سيبويه، الكتاب ١ / ٦٤، ٤٧٦. وانظر: أبا سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق: عوض بن حمد القوزي (ط)، جامعة الملك سعود/ الرياض ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ص ١٩٠. الفارسي، البغداديات ص ٣٩٦.

^٣ - ابن هشام، فوح الشذا بمسألة كذا ص ١٧-١٨.

^٤ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٧٢.

^٥ - قوله: (كالعهد درهماً) يعني (كذا)، وقوله: (كالعهد من قرية) يعني (كأين).

^٦ - سيبويه، الكتاب ٢ / ١٧٣.

^٧ - المصدر نفسه ٢ / ١٧٣.

الكاف عنده غير باقية على معناها، بل هو يجعل تلك الأسماء بمنزلة المحكي، يقول: "و (لعل) حكاية لأن اللام هاهنا زائدة بمنزلتها في (لأفعلن) ألا ترى أنك تقول (علك) وكذلك (كأن) لأن الكاف دخلت للتشبيه ومثل ذلك (كذا) و(كأي)"^١، وإذا كانت (كأن) المركبة من كاف التشبيه و(أن)، محتفظة بمعنى التشبيه فإن هذا المعنى لا يفهم من (كذا) و(كأين)^٢.

وأما قول الخليل: "كأنهم قالوا له كالعهد رهماً" فلا يلزم منه أن تكون الكاف باقية على معناها من التشبيه لأنه تمثيل كما قال سيبويه، وقد أجاب أبو علي الفارسي على من احتج بكلام الخليل قائلاً: "وإنما مثل هذا التمثيل للتقريب ويُرى في الكلمة التركيب كأشياء بمثلها لا يتكلم بها"^٣.

واستدل بعضهم على تركيبها وزوال معنى ما ركبت منه بدخول حرف الجر عليها كقولهم: حسبي بكذا^٤، ومنه حديث جابر رضي الله عنه: ".فاشتره نعيم بن عبدالله بكذا وكذا"^٥، واستدلوا أيضاً بأن (ذا) لا تؤنث ولا توصف ولا تؤكد^٦، ولكن هذا الأمر ليس بدليل لأنه ينطبق على الاستعمالات الأخرى لـ(كذا).

وأما إعراب تمييزها ففيه مذاهب أيضاً: وجوب النصب مطلقاً وهو قول البصريين، و جواز الجر بشرط أن لا يكون تكرار ولا عطف، وجواز الجر والرفع^٧، ويظهر أن أقرب هذه المذاهب للصواب هو نصب مميزها فهو ما دلّت عليه النصوص وهو ما يقتضيه الإبهام الذي تتضمنه (كذا)، وقد أشار ابن مالك

١ - سيبويه، الكتاب ٣/٣٦٤.

٢ - الفارسي، البغداديات ص ٤٠٤.

٣ - المصدر نفسه ص ٤٠٥.

٤ - ابن هشام، فوح الشذا ص ١٧.

٥ - البخاري، صحيح البخاري ح ٢١٤١ ص ٣٨٥.

٦ - الحريري، درة لغواص ص ٣٨٨. ابن يعيش، شرح المفصل ٢م ج ٤ / ٣١٠. ابن هشام، فوح لشذا ص ١٧. السيوطي، الأشباه والنظائر ٤/١٩٥.

٧ - انظر في تفصيل هذه المذاهب: ابن هشام، فوح الشذا ص ٢١-٢٤.

إلى أن مميّزها لم يأت إلا منصوباً^١، كما ذكر الرضي أن القول بالجر خروج عن لغة العرب لأن مميّز (كذا) لم يرد في كلامهم مجروراً^٢.

ونُسب إلى الكوفيين أنهم يوجدون علاقة بين كيفية اللفظ بها وبين ما تدل عليه من الأعداد، ويجعلون مميّزها كميّز العدد الذي تكون هي كناية عنه، فتكون مفردة مميّزها جمع مجرور إذا كني بها عن الأعداد المفردة من الثلاثة إلى العشرة نحو: له كذا دراهم، وتكون مكررة دون عطف ومميّزها مفرد منصوب إذا كني بها عن الأعداد المركبة نحو: له كذا كذا درهماً، وتكون مكررة بالعطف ومميّزها مفرد منصوب إذا كني بها عن الأعداد المعطوفة نحو: له كذا وكذا درهماً^٣.

ولكن الأمثلة التي جاؤوا بها مصنوعة لا تؤيدها النصوص، فأكثر ما تجيء (كذا) مكررة معطوفة أو مفردة، جاء في صحيح البخاري: "وقال ابن عباس: لا بأس أن يقول: بع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك. وقال ابن سيرين: إذا قال: بعه بكذا، فما كان من ربح فهو لك، أو بيني وبينك فلا بأس به"^٤. وذكر ابن مالك أن استعمال (كذا) دون تكرار أو مكررة دون عطف قليل^٥.

وأما دلالتها فقد نص ابن جني على أنها تفيّد التوكيد والتكثير^٦، كما أشار ابن مالك^٧، وابن

١ - ابن مالك، شرح التسهيل، ٤٢٣.

٢ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ١٦٦/٣.

٣ - أبا البركات الأنباري، منثور الفوائد ص ٦٨. ابن معطي، الفصول الخمسون ص ٢٤٤. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢/١٥٠. ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٢٤. أبا حيان، ارتشاف الضرب ٢/٧٩٥. وقد فرع الفقهاء على هذا مسائل في الإقرار، انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/١٦٦. ابن هشام، فوح الشذا ص ٣١. أبا محمد جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيّة، تحقيق: محمد حسن عواد (ط١)، دار عمار/ عمان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ص ٢٩٧.

٤ - البخاري، صحيح البخاري (كتاب الإجارة: باب أجر السمسة) ص ٤٠٦.

٥ - ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٢٤. وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣/١٦٥.

٦ - ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/٣١٣.

٧ - ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٢٢. وانظر للمؤلف نفسه: شرح الكافية الشافية ٢/٢٠٨.

الناظم^١ إلى أنها مثل (كم) الخبرية و(كأين) في إفادة التكثير، وأنكر آخون أن تكون للتكثير وحجة هؤلاء أنها تقع على القليل والكثير من الأعداد ولو واحدًا^٢، والحق أن عدم دلالتها على التكثير ليس لأنها تقع على القليل والكثير، فقد تبين فيما سبق أن (كم) الخبرية تقع على القليل والكثير من الأعداد ولكن المتكلم يستعملها للتكثير بصرف النظر عن حقيقة الكمية، أما (كذا) فإن واقع الاستعمال اللغوي لها لا يشير إلى التكثير وإنما يدل على الإبهام في المقدار فقط، ومع ذلك فإن ابن هشام لم يصب حين عقب على كلام ابن مالك وابن الناظم بقوله: "و مقتضى قولهما هذا أنها لا يكنى بها عما نقص عن الأحد عشر لأنه عدد قليل"^٣؛ إذ لو صحت دلالتها على التكثير فإن هذا لا يقتضي أن لا يكنى بها عما نقص عن الأحد عشر؛ إذ حقيقة قلة الشيء أو كثرته لا تتعارض مع إرادة تكثيره.

^١ - ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص ٧٤٤. وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٨٦. الأشموني، شرح الأشموني ٣ / ٣٤١. السلسيلي، شفاء العليل ٢ / ٥٨٢.

^٢ - المرادي، توضيح المقاصد والمسالك م ٣ ج ٤ / ١٣٤٣. الدماميني، تعليق الفرائد ٧ / ١٣١. الصبان، حاشية الصبان ٤ / ١١٩. الخضري، حاشية الخضري ٢ / ٣٢٤.

^٣ - ابن هشام، فوح الشذا ص ٢٥ - ٢٦.

الفصل الثالث

دلالة التقليل والتكثير في سياق الجمل العربية

جملة الشرط

(رب)، (قد):

كثيراً ما تتصدر (رب) و(قد) جواب الشرط للتأكيد والمبالغة، ولاسيما حين يذكر الشاعر في البيت الأول أو الشطر الأول خلة نقص أو حادثة ما تتضمنها جملة الشرط، ثم يتبعها في جواب الشرط بما يسد تلك الخلة من أمور يتحلى بها الشاعر ويمتدح بها.

فمن دخولها على الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط:

فإمّا تَرَيَنِي لا أغمضُ ساعةً من الليلِ إلا أنْ أكبْ فأنعسا
فيا ربّ مكروبٍ كررتُ وراءه وطاعنتُ عنه الخيلَ حتى تنفّسا^١

وقال الآخر:

فإنْ تضحكي منّي فيا ربّ ليلةٍ تركتُك فيها كالقَبَاءِ المَفْرَجِ^٢

وقد تأتي جملة (رب) مكوناً من مكونات جملة جواب الشرط:

أزهيرُ إنْ يَشِبِ القَدَالُ فإنه رُبّ هيضلٍ مرسٍ لفتتُ بهيَضَلِ^٣

ومن دخولها مكفوفة على الجملة الفعلية الواقعة جواباً للشرط:

وإنْ يكُ شَيْبٌ قد عَلَانِي فربّما أراني في رَيْعِ الشَّبَابِ مع المُرْدِ^٤

^١ - امرؤ القيس، الديوان ص ٨٦.

^٢ - سحيم عبد بني الحسحاس، الديوان ص ٥٩.

^٣ - البيت لأبي كبير الهذلي، انظر: ثعلب، مجالس ثعلب ١/ ٢٦٩.

^٤ - قائله: دوسر بن دُهَيْل القُرَيْبِي، انظر: الأصمعي، الأصمعيات ص ٧٥.

وعبر في البيت بالمضارع إشارة إلى أن ذلك الفعل كان عادة منه مستمرة.

ولكثرة ورود (رب) بعد فاء الشرط أمكن إضمارها كقول الشاعر:

فإن أهلك فذي حنقٍ لظاهُ عليّ يكادُ يَلْتَهَبُ التِّهَابُ^١

وقد تقع بعد التركيب الشرطي في جملة معللة له، ولاسيما في مقام الوعظ، ومنه قول أعرابي لآخر

يعظه: " إن يسار النفس خير من يسار المال، فإن لم ترزق الغنى فلا تحرم التقوى، فربّ شعبان من النعم غرثان من الكرم..."^٢.

ومن مجيء (قد) على النحو ذاته:

فإمّا ترينني اليوم في رأسٍ شاهقٍ فقد أغتدي أقودُ أجردَ تائقاً^٣

ويقول الآخر:

إن أمسٍ لا أمليك شيئاً فقد أمليك أمر المنسّر الحاردي^٤

ف (قد) هنا أتت للتأكيد والتحقيق، وجاء الفعل بعدها مضارعاً للتعبير عن استمرارية الحدث وأنه مما يتخلق به الشاعر ويتخذه عادة لا تفارقه. وكثيراً ما تقع (قد) في جواب الشرط بعد المضارع في مقام المقابلة بين الحاضر والماضي، للتعبير عن حدث كان يصدر من الشاعر على سبيل العادة، يقول عبيد بن الأبرص:

فإن يك فاتني أسفاً شبّابي وأضحى الرأسُ مني كاللجين

وكان اللهو حالفني زماناً فأضحى اليوم منقطع القرين

فقد أليج الخبَاء على العداري كأن عيونهن عيون عيين^١

١ - قائله ربعة بن مقروم الضبي، انظر: الشجري، أمالي ابن الشجري ١/ ٢١٧. المرزوقي، شرح الحماسة ٢/ ٥٤٤. البغدادي، خزنة الأدب ١٠/ ٢٦.

٢ - أبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق الوشاء، الفاضل في صفة الأدب الكامل، تحقيق: يحيى وهيب الجبوري (ط ١)، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ص ٢٠٥.

٣ - امرؤ القيس، الديوان ص ١٠٨.

٤ - قائله: خُفّاف بن نُدبة، انظر: الأصمعي، الأصمعيات ص ١٨.

(إنما):

تقع (إنما) في جواب الشرط للمبالغة في تأكيد حصول مضمونه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ

لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] ، ف (إنما) هنا أفادت المبالغة في سرعة التكوين والإيجاد.

وكثيراً ما تقع (إنما) للغرض ذاته في جواب شرط متّحدٍ في صورته مع فعل الشرط، قال تعالى: ﴿وَمَنْ

يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ [النساء: ١١١] ، وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ

ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ١٠٨] ، والمبالغة هنا أتت من جهتين: الأولى: اتحاد الشرط والجزاء، "وإنما اتحد

لفظ الشرط والجزاء علم منه المبالغة إما في التعظيم وإما في التحقير"، والثانية: تصدر (إنما) لجواب الشرط.

ومما وقعت فيه (إنما) في جواب الشرط للمبالغة في التحقير قوله ﷺ: "إنما سلم عليكم اليهود فإنما

يقول أحدهم: السام عليك، فقل: وعليك"^٢. كما تأتي في جواب الشرط لرد الشيء إلى حقيقته باعتبار ما

سيكون، تحقيراً له، ومنه قوله ﷺ: "إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض،

فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من النار"^٣.

واجتمعت (قد) و(إنما) متصدرتين جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿فَإِن آسَأَلْتُمُوهُ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِن تَوَلَّوْا

فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠] ، عبر بصيغة الماضي المصحوب بـ (قد) الدالة على التحقيق مبالغة في

الإخبار بوقوع الهدى^٤ ، ثم أخبر أن تولي الكافرين وإعراضهم لا يضره ﷺ في شيء إذ هو مبلغ لهم، وأكد

تعالى هذا المعنى بـ (إنما). وهذا غالب أمر (إنما) الواقعة في جواب الشرط في كتاب الله، أن تأتي للتأكيد

والمبالغة في قصر تأثير الهداية أو الضلالة، والخير أو الشر بأنواعهما على النفس لا يتعداها إلى غيرها، ولا

يقصد بالقصر هنا القصر الاصطلاحي الذي يفهم من تضمن (إنما) معنى النفي والاستثناء، وإنما هو القصر

^١ - عبيد بن الأبرص، الديوان ص ١٤٦.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ٦٢٥٧ ص ١١٤٥.

^٣ - المصدر نفسه ح ٧١٨١ ص ١٣٠٠.

^٤ - أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ٤٢٩.

بمعناه اللغوي والذي يفهم من كامل التركيب الشرطي، سواء تصدرت (إنما) جواب الشرط أم لم تصدر،
ومنه الآيات:

﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي﴾ [سبأ: ٥٠].

﴿وَمَنْ تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ١٨].

﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَن نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

(ولو):

تقع (ولو) في جملة الشرط لاستقصاء وتعميم فعل الشرط كما في قوله ﷺ: *"..فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمرة"*^١، فأفادت (ولو) تعميم مضمون الشرط وهو أن يتقي المرء النار بأي شيء كان وإن كان غاية ما يمكن أن يكون عليه الانتقاء: شق التمرة، والجواب محذوف، أي: *"فليفعل"*^٢.

وتأتي (ولو) أيضاً لاستقصاء العموم المفهوم من أداة الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، ف (أيئنا) أفادت تعميم الأمكنة، ثم جاءت (ولو) لتأكيد واستقصاء هذا العموم، لأنه إذا علم إدراك الموت لهم وهم في بروج مشيدة أي وهم بمأمن من الموت، فهم منه إدراكه لهم في غيرها من الأمكنة بطريق الأولى، فتدفع (ولو) توهم وجود أي مكان آمن من الموت وإن كان المكان الأمثل للنجاة.

وقد تقع (ولو) تتميمية للتركيب الشرطي، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، ففي (ولو) تأكيد ومبالغة للمضمون الشرطي المفترض قبلها.

كما تأتي جملة (ولو) اعتراضية بين الشرط وجوابه، كما في قول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ ولو خالها تخفى على الناس تُعلم^٣

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٦٥٣٩ ص ١١٩١.

^٢ - العيني، عمدة القاري ١٧٧ / ٢٣.

^٣ - البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر: أبا بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٨٩. ويروى البيت: .. وإن خالها تخفى على الناس تعلم، انظر: زهير بن أبي سلمى، الديوان، صنعة أبي العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي (ط)، دار الكتاب العلمي/ بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ص ٥١. الزوزني، شرح المعلقات السبع ص ١٢٧.

(مهما) تقتضي العموم، وجاءت (ولو) للمبالغة في هذا العموم ولتأكيد مضمون الجواب أيضاً.

النكرة:

وتقع النكرة في سياق الشرط فتفيد العموم، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، فتنكير (فاسق) و(نبا) للتعميم^١. وجعل منه أيضاً قوله تعالى: ﴿اَفْتَرَيْتَ السَّاعَةَ وَانْشَقَّ الْقَمَرَ ﴿٦٦﴾ وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢٠١]، أي: وإن يروا كل آية يعرضوا^٢، لأن قولهم (سحر مستمر) يدل على أنهم قد رأوا آيات قبل آية انشقاق القمر فنسبوا أيضاً إلى السحر^٣. ومنه في الحديث قوله ﷺ: "من تعمد عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار"^٤، فقوله (كذباً) عام في جميع أنواع الكذب؛ لأن النكرة في سياق الشرط تعم^٥، وقوله ﷺ: "من يُريد الله به خيراً يُفقهه في الدين"^٦، أي: من يرد الله به جميع الخيرات^٧.

وعموم النكرة في سياق الشرط ردّ به الأصوليون على من أطلق القول بأن النكرة في سياق الإثبات تخص، يقول الجويني: "فأما قولهم: النكرة في الإثبات تخص فغير مطرد، فإن النكرة في سياق الشرط محمولة على العموم في قول القائل: من يأتيني بمالٍ أجازة، فلا يختص هذا بمالٍ مخصوص.. والاختصاص نقيض وضع الشرط

١ - الشهاب، حاشية الشهاب ٨ / ٥٥٢. الألوسي، روح المعاني ٩م ج ١٣ / ٨٢.

٢ - الألوسي، روح المعاني ٩م ج ١٤ / ٧٧. محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (ط ١)، مؤسسة التاريخ/ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ٢٧ / ١٦٧.

٣ - الشهاب، حاشية الشهاب ٩ / ٢٥.

٤ - البخاري، صحيح البخاري ح ١٠٨ ص ٣٨.

٥ - العسقلاني، فتح الباري ١ / ٢٦٦. العيني، عمدة القاري ٢ / ٢٣٠. الشافعي، تحفة الباري ١ / ٣٤٤.

٦ - البخاري، صحيح البخاري ح ٧١ ص ٣١.

٧ - العيني، عمدة القاري ٢ / ٧٦.

المطلق" ^١. وهناك من ردّ على الجويني ردّاً عنيفاً ^٢، فانتصر ابن المنير للجويني ولن قال بقوله مستدلاً بقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ ^٣ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٧]، فيرى ابن المنير أن من النكت البديعة في هذه الآية الدلالة على أن النكرة الواقعة في سياق الشرط تفيد العموم، ذلك أن الشيطان ذكر فيها منكرًا في سياق شرط، وهو إنما أراد عموم الشياطين لا واحدًا، لوجهين: أحدهما: أنه قد ثبت أن لكل أحد شيطانًا فكيف بالعاشي عن ذكر الله، والآخر: أنه أعاد عليه الضمير مجموعًا في قوله: "وإنهم" ولولا إفادته عموم الشمول لما جاز عود ضمير الجمع عليه ^٣.

غير أن ما ذكره من عود الضمير عليه مجموعًا ليس بدليل واضح على ما قال، إذ يحتمل الأمر ما قاله أبو حيان من أن الضمير في (إنهم) يعود على العشاءة، وكذلك الضمير (هم) في (ليصدونهم) وفي (يحبسون) ليؤدي ذلك إلى تناسق الضمائر ورجوعها إلى مدلول واحد، فكأن الكلام: وإن العشاءة ليصدهم الشياطين عن السبيل ويحسب العشاءة ^٤.

ويشير الرازي إلى أن النكرة في معرض الشرط تعم إذا كانت في جانب الثبوت كما تعم في الإخبار إذا كانت في جانب النفي، وتخص في معرض الشرط إذا كانت في جانب النفي كما تخص في الإخبار إذا كانت في جانب الثبوت، ومثّل لذلك بقول الرجل لعبده: (إن كلمت رجلاً فأنت حر) فيكون كأنه قال: (لا أكلم رجلاً)، حتى لا يعتق العبد إلا بحصول الكلام مع كل رجل، فهذا على العموم، أو يقول له:

^١ - الجويني، البرهان في أصول الفقه ١/ ١١٩.

^٢ - الألوسي، روح المعاني ٩م ج ١٣ ص ٨١.

^٣ - ناصر الدين أحمد بن المنير المالكي، تعليقات كتاب "الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال" بهامش كتاب "الكشاف" للزمخشري (ط، دار المعرفة/ بيروت ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م) ص ٩٩٠.

^٤ - أبو حيان، البحر المحيط ٨/ ١٧.

(إن لم أكلم اليوم رجلاً فأنت حر) فيكون كأنه قال: (أكلم اليوم رجلاً)^١ على الخصوص، حتى لا يعتق العبد بترك كلام كل رجل^٢.

وهذا الذي ذكره الرازي ينبغي أن يكون محكوماً بالموقف الكلامي وقريظة الجواب، وهل في نية الرجل وقصده أن يعتق عبده حقاً أم هو على الاستبعاد والتحدي، فلو قال المعلم مثلاً لتلاميذه في معرض التهديد والوعيد: (إن كافتُ طالباً فأنتم ناجحون)، عُلِمَ من كلامه العموم وأنه لن يكافئ أيّاً من الطلاب، فلفظة (طالباً) في العبارة الشرطية فيها عموم من خلال التنبيه بالإثبات على النفي، فكأنه قال: لن أكافئ طالباً. ومن الإثبات المقصود به النفي في معرض الشرط قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنِ أَنْظُرَ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فقد علق الرؤية باستقرار الجبل حين يتجلى له عز وجل، فعلم أن المقصود بـ (فإن استقر) نفي الاستقرار لأمرين: أحدهما من طريق اللغة إذ قال تعالى قبل ذلك (لن تراني)، والثاني من طريق الشرع الذي قرر بأن رؤية الله لا تكون إلا في الآخرة^٣.

وأما إذا قال المعلم لتلاميذه في معرض الرفق والتبشير: (إن كافتُ طالباً فأنتم ناجحون)، لم يُعلم من كلامه العموم، بل يدل على أن أدنى المكافئين طالب واحد، كذلك لو قال في الموقف نفسه: (إن لم أكافئ طالباً فأنتم راسبون) لم يعلم من كلامه العموم، بل فيه خصوص من خلال التنبيه بالنفي على الإثبات. إن قرائن النص هي التي تحدد ما إذا كانت النكرة الواقعة في سياق الشرط يقصد بها العموم أو الخصوص، القلة أو الكثرة، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَكِن مَسَّتْهُمُ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبياء: ٤٦]، تدل النكرة (نفحة) على التحقير والتقليل^٤، يقول أبو حيان: "وفي قوله تعالى: (ولئن مستهم نفحة) ثلاث مبالغات: لفظ (المس)، وما في مدلول النفح من القلة إذ هو الريح اليسير أو ما يرضخ من العطية، وبناء المرة منه ولم

^١ - عبارة الرازي هنا: (لا أكلم اليوم رجلاً)، ويظهر أن المراد: (أكلم اليوم رجلاً)، لأنه إنما أراد الخصوص لا العموم وليتسق الكلام مع المقدمة التي أوردها الرازي.

^٢ - الرازي، التفسير الكبير م ١٤ ج ٢٨ / ١٠٣.

^٣ - انظر في تفسير الآية: الطبري، جامع البيان ٦م ج ٩ / ٥٣-٥٥. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ٢ / ٣٢٧. السيوطي، الدر المنثور ٣ / ٤٩٠-٤٩٤.

^٤ - السكاكي، مفتاح العلوم ص ٢٨٨.

يأت نضح، فالمعنى أنه بأدنى إصابة من أقل العذاب أذعنوا وخضعوا^١. وقد اعترض القزويني على كون التنكير هنا للتقليل والتحقير إذ ذلك مستفاد من الصيغة والمعنى المعجمي للكلمة^٢، فرد عليه السبكي بأن التقليل لا يستفاد من المرة بل المستفاد من المرة الإفراد وهو غير التقليل إذ لا ملازمة بين الوحدة والتقليل^٣. وأياً ما يكن فإن النكرة الواقعة هنا في سياق الشرط مقصود بها القلة وإن لم تستفد من التنكير نفسه.

ومما استفيدت فيه القلة من التنكير في معرض الشرط قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فنكر (مثوبة) للتقليل، أي: لشيء قليل من ثواب الله خير لهم فكيف وثوابه تعالى كثير دائم^٤، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْأَلُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾ [الحج: ٧٣]، أي: شيئاً قليلاً حقيراً.

ومما وقعت فيه النكرة في سياق الشرط وقصد بها التقليل قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلَهُ يَأْخُذُوهُ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وهي لفظة (عرض) إذ قال عنه تعالى: (عرض هذا الأدنى) من دنو الحال وحقارتها وقتها.

وقد يراد بالنكرة في معرض الشرط الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، نكر (رسل) لكثرتهم^٥، أي: رسل ذوو عدد كثير^٦؛ لأن الكلام جاء تسلييةً للنبي ﷺ. وقد يراد بها الواحد لا العموم كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، أي: نفساً واحدة، كما

١ - أبو حيان، البحر المحيط ٦/ ٢٩٤. وانظر: الزمخشري، الكشاف ص ٦٨٠. الألوسي، روح المعاني ٧م ج ٩/ ٥٢.

٢ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٠.

٣ - السبكي، عروس الأفراح ١/ ٢٠٦.

٤ - أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٥٠٤. الشهاب، حاشية الشهاب ٢/ ٣٥٣. الألوسي، روح المعاني ١م ج ١١/ ٣٤٧.

٥ - أبو حيان، البحر المحيط ٣/ ١٣٨.

٦ - السكاكي، مفتاح العلوم ص ٢٩٠.

قد يراد بها العموم ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢٠]، يقول أبو حيان: "يريد من الآيات ومن الرحمات.. أخبروا بالمفرد والنكرة وأرادوا به معنى الجمع المعرف بأل وهو المهييع في كلام العرب"^١. وليس العموم هنا مستفاد من السياق الشرطي، بل هو المفهوم في كل موضع جاءت فيه النكرة بعد (من) البيانية أو المميّزة لأداة مبهمّة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ [النحل: ٤٩]، وقوله: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [النجم: ٢٦]، وعلى هذا ينبغي أن يفهم عموم النكرة الواقعة في سياق الشرط، وهي النكرة المبيّنة بـ (من)، لأن عموم أداة الشرط يتوجه إلى النكرة الموضحة لجنسه فتعم، بينما تكتسب أداة الشرط خصوصاً بها، فليس من الواجب لكل نكرة تقع في سياق الشرط أن يكون لها ذلك العموم، ويُعجب من أبي حيان وهو يفسر قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]، أن يجعل (من) تبعيضية مع اعترافه بأن المجرور يتضح به "ما كان معمولاً لفعل الشرط؛ لأنه مخصّص له، إذ في اسم الشرط عموم إذ لو لم يأت بالمجرور لحمل على العموم، لو قلت: من يضرب أضرب، كان عامّاً في مدلول (من)، فإذا قلت: من رجل، اختص جنس الرجال بذلك ولم يدخل فيه النساء.."^٢. وقد نُقل عن بعضهم أن (من) تزداد للعموم إذا تقدمها شرط ومن ثم أطلق القول بعموم النكرة في سياق الشرط باعتبار (من) زائدة للاستغراق^٣، وهو ما أنكره أبو حيان إذ (من) لا تزداد في الموجب^٤. والتعبير هنا بالمفرد النكرة أبلغ في العموم من التعبير بالجمع المعرف بـ (أل) الجنسية أو غير المعرف، وللزّمخشري رأي حسن في مجيء التعبير بالمفرد النكرة دون الجمع في نحو هذا الموضع، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ

^١ - أبو حيان، البحر المحيط ٧/١٨٧.

^٢ - أبو حيان، البحر المحيط ١/٥١٢.

^٣ - نقل هذا الرأي صاحب القراضة عن أبي علي الفارسي، انظر: زاده، قراضة الذهب ص ٢٨٥.

^٤ - أبو حيان، البحر المحيط ١/٥١٣.

كَلِمَتُ اللَّهِ ﷻ [لقمان: ٢٧]: " فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ قِيلَ: مِنْ شَجَرَةٍ عَلَى التَّوْحِيدِ دُونَ اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ شَجَرٌ؟ قُلْتَ:

أُرِيدُ تَفْصِيلَ الشَّجَرِ وَتَقْصِيهَا شَجَرَةً حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْ جِنْسِ الشَّجَرِ وَلَا وَاحِدَةً إِلَّا قَدْ بَرِيَتْ أَقْلَامًا ^١."

وتعقب بعضهم قول الزمخشري بأن إفادة المفرد التفصيل بدون تكرار غير معهود وإنما المعهود إفادته ذلك بالتكرير نحو: جاؤوني رجلاً رجلاً^٢، غير أن التفصيل المذكور هنا المقصود به التتابع والتعاقب ولكنه قد لا يقتضي التقصي والاستغراق، وأما التفصيل الذي ذكره الزمخشري فالمقصود به الاستقصاء، والزمخشري أيضاً في قوله: "وتقصيها شجرة شجرة" إنما كان يشرح المعنى ولم يكن يقصد أن يضع هذا التركيب بإزاء ذلك، وما ذكره صحيح بالنظر إلى المعنى، لأن القائل مثلاً: ما في البيت من تمر، قد يفهم منه نفي جنس التمر على سبيل الجمعية دون الوحدة، أي لا يقتضي التقصي، أما إذا قال: ما في الدار من تمر، علم أن المقصود نفي الجنس، الواحد منه والاثنين والجمع، التمرة والتمرتين والثلاث..، كذلك يمكن أن يفهم التقصي الذي أشار إليه الزمخشري في الآية، فلو قيل (من شجر) فهم منه تبين الإبهام في الاسم الموصول وأن المقصود جنس الشجر تحديداً، والشجر يقع على القليل والكثير دون النظر إلى عمومه واستغراقه، فلما قيل (من شجرة) تبين الجنس والعموم والاستقصاء، أي: كل شجرة وهو ما يقتضيه المقام هنا. ولا بن الأثير التفاتة ذكية هنا، ففي قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَنْقُومَ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الاعراف: ٦٦]، يشير ابن الأثير إلى أن نفي الضلالة أبلغ من نفي (الضلال) لأن (ضلالة) المراد بها هنا المرة الواحدة، فإذا نفاها فقد نفى ما فوقها من المرتين والمرار الكثيرة^٣.

ويرى الألوسي أن الذي حسن العموم في الآية المذكورة كون الكلام الذي وقعت فيه النكرة شرطاً بـ(لو) دون غيرها من أدوات الشرط؛ ذلك أن الشرط مطلقاً يقرب من النفي فكيف به إذا كان شرطاً بـ(لو) مع اعترافه بأن (لو) هنا ليست بمعناها المشهور من انتفاء الجواب لانتفاء الشرط أو العكس بل هي دالة على ثبوت الجواب^٤.

^١ - الزمخشري، الكشاف ص ٨٣٩.

^٢ - الألوسي، روح المعاني ٨ ج ١١ / ٩٦. وليس هو المعهود دائماً؛ فإنه قد يفهم التفصيل بدون تكرير كما في: (لك الشاء شاة بدرهم)، انظر: ابن عقيل، المساعد ٩ / ٢.

^٣ - ابن الأثير، المثل السائر ٢ / ٣٠.

^٤ - الألوسي، روح المعاني ٨ ج ١١ / ٩٦.

وان صح أن الذي حسن عموم النكرة هنا وقوعها في حيّز الشرط بـ(لو) دون غيرها، فلأن (لو) هنا جاءت في موضع دلّت فيه على الاستمرار، لأن مضمون جوابها وهو نفي نفاذ كلمات الله، متحقق ومستمر في جميع الأزمنة، وعلى كل حال، وعلى كل التقادير، أي على تقدير وجود الشرط وعدمه^١، ومنه قوله ﷺ حين قيل له: إنك تخطب ابنة أمّ سلمة: "لو أنها لم تكن ربيبتني في حجري ما حلّت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة"^٢، أي: هي لا تحلّ له على فرض كونها ليست بربيبتة، لأنها ابنة أخيه، فكيف وهي فوق ذاك ربيبتة! أي هي لا تحلّ له على كلّ حال، سواء أكانت ربيبتة أم لم تكن.

ومما يجدر ذكره أن مجيء العدد (سبعة) في الآية المذكورة عزّز من معنى المبالغة والتكثير، إذ الظاهر من الآية أنه لا يقصد به حقيقة العدد، وإنما المراد أن "البحر يمدّه أبحر كثيرة"^٣.

كما أن دخول بعض أدوات أو ألفاظ العموم على النكرة الواقعة في سياق الشرط هو ما يكسبها العموم مثل لفظه (كل)، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كُفْرًا فَلَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ٢٥]، يقول أبو حيان: "ومقصود هذه الجملة الشرطية الإخبار عن المبالغة التامة والعناد المفرط في عدم إيمانهم"^٤. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ خُفِّفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٤]، فقوله (شيئًا) فيها تقليل، ثم عمّت هذه الكلمة في جملة الجواب بلفظة (كل)، وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن لفظه (شيء) فيها تعميم في الموضوعين^٥، ولعل المقصود بالتعميم في لفظه (شيء) في الموضوعين، أن هذه اللفظة في ذاتها مبهمّة يصح إطلاقها على أي موجود، بمعنى أنه تعالى لم يخص موجودًا بعينه، وقد ألح الشهاب إلى هذا، يقول:

^١ - انظر في دلالة (لو) على هذا المعنى: الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٥٢. القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ١٣٤-١٣٧. الكافي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ٤٠٥-٤٠٢-٤٠٧. زاده، قراضة الذهب ص ٢٥٦.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ج ٥١٠١ ص ٩٦١.

^٣ - ابن عاشور، التحرير والتنوير ٢١/ ١٢٣.

^٤ - أبو حيان، البحر المحيط ٤/ ١٠٢.

^٥ - الألوسي، روح المعاني ٨١ ج ١١/ ٢٤٩.

"وفي هذا التعميم) في قوله (بكل شيء) و(شيئاً) دون أن يقول (به) أو (تبدوه)"^١، ذلك أنه تعالى قال في آية قبلها: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فمراد الشهاب أنه تعالى لم يقل (إن تبدوه) أي: نكاحهن، أو تخفوه فإن الله (به) عليم، وإنما أتى بلفظة (شيء) لتعم بإبهامها أي حدث أو موجود من نكاح أو غيره، ومن هنا كان عمومها لا لأنها واقعة في سياق الشرط، ولا لأن المقصود ب(شيئاً) استغراق الأشياء كلها، بدليل إدخاله لفظة (كل) عليها، والفرق بينها وبين لفظة (كل) أن (كل) فيها عموم استغراقي فهي تستغرق ما تدخل عليه، أما لفظة (شيء) فهي كما قال الأصوليون من الألفاظ العامة على البديل، تقع على الموجودات منفردة لا مجتمعة، أي تصلح أن تطلق على كل واحدة من الموجودات ولا تستغرقها^٢، فهي هنا شبيهة بلفظة (أحد)، فهذه اللفظة من ألفاظ العموم ولكن السياق قد يكسبها خصوصاً وإن وقعت في التركيب الشرطي، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، فلفظة (أحد) هنا تخصصت وتبينت بـ (من)، فهي وإن كان فيها عموم بالنسبة للمشركين، فإن فيها خصوصاً بالنسبة إلى غيرهم، فلا تعم عمومها في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ [النور: ٢٨].

ومن الأدوات الداخلة على النكرة لتعميمها في معرض الشرط (لا) النافية للجنس، وهو كثير في التنزيل ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فُضِّ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله جل وعلا: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وقصارى القول أن "النظر في العموم إلى المعاني لا لإطلاق اللفظ"^٣.

جملة المبتدأ والخبر:

١ - الشهاب، حاشية الشهاب ٥٠٩ / ٧.

٢ - أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه ١ / ١٩٢.

٣ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٢ / ١٩.

تقع جملة التكتثير المخبر فيها عن الحدث بالعين جواباً للشرط، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]، فجعل الحدث هو العين مبالغة. ومن عكسه أي الإخبار عن العين بالحدث في جواب الشرط قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَأَلْتَارُ مَوْعِدَهُ﴾ [هود: ١٧]، ف(الموعد) اسم مكان الوعد^١، يقول الألوسي: "وفي جعل النار موعداً إشعار بأن له فيها ما لا يوصف من أفانين العذاب"^٢. ومن مجيئها في جملة الشرط قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]، فجعل العين (ماؤكم) هي الحدث (غوراً) مبالغة.

المفعول المطلق (المصدر):

يقع المفعول المطلق المفيد للمبالغة في سياق الشرط كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، ف(دكاً) الأولى مفعول مطلق مبهم غير مختص، أفاد المبالغة في فعل الشرط (دكت)، و(دكاً) الثانية تأكيد لفظي للأولى، هذا ما ذهب إليه ابن خالويه^٣، ورد ذلك الزركشي وقال: "بل المراد به التكتثير نحو جاء القوم رجلاً رجلاً، وعلمته الحساب باباً باباً"^٤، فظاهر كلامه أنه يجعله حالاً، وعليه أكثر المفسرين^٥، يقول ابن عاشور مؤيداً هذا الرأي: "قلت هذا الوجه أوفى بحق البلاغة؛ فإنه معنى زائد على التوكيد والتوكيد حاصل بالمصدر الأول"^١، ولا يظهر أن فيه معنى زائداً على التوكيد لأن التوكيد غير حاصل

١ - أبو حيان، البحر المحيط ٥ / ٢١٢.

٢ - الألوسي، روح المعاني م ٤ ج ٦ / ٢٣٠.

٣ - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ط ١)، عالم الكتب/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ٦٤. وانظر: ابن عصفور، شرح الجمل ١ / ٢٢٨. السمين الحلبي، الدر المصون ١٠ / ٧٩١. الكفوي، الكليات ص ٢٦٩. صافي، الجدول م ١٥ ج ٣٠ / ٣٢٦. محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه (ط ٩)، دار اليمامة/ دمشق - بيروت، دار ابن كثير/ دمشق - بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ٨ / ٣١٠.

٤ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٢ / ٣٨٦، ٣٩٦.

٥ - الزمخشري، الكشاف ص ١٢٠١. أبو حيان، البحر المحيط ٨ / ٤٦٦. الشهاب، حاشية الشهاب ٩ / ٤٨٩. الألوسي، روح المعاني م ١٠ ج ١٥ / ٣٤٢.

فيه أصلاً إذ مجموع المصدرين حال أفادت التفصيل والتتابع ، فلا يكون ثمة تأكيد حاصل بالمصدر الأول ، كما أن الثاني أيضاً ليس تأكيداً ، يقول الرضي شارحاً معنى هذا النوع من التراكيب : "وأما تكرير المنكر في نحو قولك : (قرأت الكتاب سورة سورة) ، فليس في الحقيقة تأكيداً ، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق"^٢ .

يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من التركيب لا يفهم منه التكرير الذي أشار إليه الزركشي على نحو مطرد ، وإنما قرائن السياق هي التي تحدد ما إذا كان المقصود هو الاستيعاب أي استيعاب المفصل كله متتابعاً ، أو مجرد تفصيله على سبيل التتابع والتعاقب دون الاستيعاب ، وهذا ما جعل الرضي يفهم من قولهم : (قرأت الكتاب سورة سورة) معنى : "جميع السور"^٣ ، ففيه استيعاب قراءة الكتاب ، على حين يفهم من التركيب نفسه في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ، معنى : "صفوفاً مختلفة"^٤ ، أي متعددة ، لا استيعاب مجيء الملائكة . والقريظة في قولهم : (قرأت الكتاب سورة سورة) حالية ؛ لأنه من المعلوم أن القارئ يقرأ القرآن سورة سورة ، وإنما أراد التقصي أي : (قرأت الكتاب كله) ، وأما قوله تعالى : (.. صفًّا صفًّا) فلا يفهم منه : (جاؤوا كلهم) وإن كان لا ينافيه أيضاً ، وإنما الغرض بيان هيئة مجيئهم وأنهم مصطفون في صفوف عدة .

وقد يفهم من هذا التركيب تدرج الحدث ، كما في (جاؤوا رجلاً رجلاً) ، وهو ما فهمه العكبري من قوله ﷺ : "لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً ، فَكَلِمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالتِّي تَلِيهَا ، وَأُولَئِكَ نَقَضًا الْحُكْمِ ، وَآخِرُهَا الصَّلَاةُ"^٥ ، يقول العكبري : " .. ومعناه شيئاً بعد شيء"^٦ ، ويدل الحديث أيضاً على الاستيعاب والتقصي إذ ما بعد الصلاة من شيء يُنْقَضُ .

^١ - ابن عاشور ، التحرير والتنوير ٣٠ / ٢٩٧ .

^٢ - الرضي ، شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٧٢ .

^٣ - المصدر نفسه ٢ / ٢٧٣ .

^٤ - المصدر نفسه ٢ / ٢٧٣ .

^٥ - أحمد بن حنبل ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : السيد أبي المعاطي النوري وآخرين (ط ١) ، عالم الكتب/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ح (٢٢٥١٣) ج ٧ / ٣٩٥ .

^٦ - العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢١٠ .

وأما على الوجه الأول وهو أن يكون المصدر الأول مفعولاً مطلقاً والثاني توكيداً في الآية المشار إليها فيظهر فيه التكرير والمبالغة بوضوح، لأن المصدر الأول يفيد المبالغة وتكثير معنى عامله كما سبق إذ هو مؤكد له، والثاني توكيد أيضاً فيه تكرير للفظ والمعنى ذاته، وتكرير المعنى تكثير له، وهو الأنسب لمقام الآية، إذ يلائم كما قال ابن عاشور: "ما في وصفك الأرض في سورة الحاقة بقوله تعالى: ﴿وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَذُكَّتَا ذَكَّةً وَحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، ودفع المنافاة بين هذا وبين ما في سورة الحاقة"^١، فالدكة الواحدة ينافيها تفصيل الدك بجعله دكاً بعد دك، المعنى الذي قال عنه ابن عاشور بأنه أوفى بحق البلاغة مع إقراره بوجود المنافاة المذكورة فيه.

ومن المختص قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١]، فقوله (فوزاً) أفاد تكثير الحدث في الجواب، وهو مصدر مختص بالوصف (عظيماً) لتأكيد المبالغة، وقد يوصف بالجملة كما في قوله جل شأنه: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]، فجملة (أعذبه) الثانية في محل نصب صفة لـ(عذاباً) وفيها تأكيد تكثير الحدث الواقع في الجملة التي هي في محل جزم جواب الشرط: (فإنني أعذبه).

وقد يأتي ما ينوب عن المصدر أو فعله في سياق الشرط فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَدَّلْ كُفْرًا عَدِلَ لَّا يُؤَخِّدْ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٧٠]، فقوله (كل) نائبة عن المصدر وفيها عموم وتكثير لفعل الشرط (تعديل)، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، جيء بالمصدر (ضرب) النائب عن فعل الأمر لأنه أدهى إلى الثبات والدوام، وحذف الفعل (فاضربوا) "لضرب من المبالغة في التوكيد"^٢

المفعول فيه:

يقع المفعول فيه الدال على الكثرة في جملة الشرط كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، فقوله (سبعين) ظرف زمان^٣ للتكثير، وفيه تأكيد لمضمون الجواب وهو

١ - ابن عاشور، التحرير والتنوير ٣٠ / ٢٩٧.

٢ - ابن الأثير، المثل السائر ٢ / ٨٩.

٣ - الدرّة، تفسير القرآن الكريم ٥٥ ج ١٠ / ٤٢٧. الدرويش، إعراب القرآن ٣ / ٢٤٩.

عدم المغفرة. ويجعله بعضهم مفعولاً مطلقاً لبيان العدد كقولهم: ضربته عشرين ضربة^١، وأياً ما يكن فهو للمبالغة والتكثير لا حقيقة العدد^٢.

ويقع المفعول فيه المفيد للعموم والاستغراق في جملة جواب الشرط، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧]، فقله (أبدًا) فيه تأكيد واستغراق نفي اهتدائهم للأزمان كلها، أي مدة التكليف، ومن ثمّ فيه تنبيه على أن مضمون جملة الشرط لا جدوى له في حال تحققه، لأنهم "جعلوا دعوة الرسول إلى الهدى وهي التي تكون سبباً لوجود الاهتداء، سبباً لانتفاء هدايتهم"^٣.

^١ - العكبري، التبيان ص ١٨٧. المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن ٢/ ٤٩٥. السمين الحلبي، الدر المصون ٦/ ٩٠. الدرّة، تفسير القرآن الكريم ٥ ج ١٠/ ٤٢٧. الصافي، الجدول ٥ ج ١٠/ ٤٠٢. ابن عاشور، التحرير والتنوير ١٠/ ١٦٥.

^٢ - انظر ١٥٩ من هذا البحث.

^٣ - أبو حيان، البحر المحيط ٦/ ١٣٢.

جملة الأمر والنهي

(رب):

كثيراً ما تقع (رب) مكفوفة وغير مكفوفة في سياق الأمر والنهي، ولاسيما إذا كان الكلام وعظماً، إذ لما كانت (رب) تعبر في الغالب عن تحقيق أو إمكانية حدوث ما يخالف المتوقع، أو توقع ما يمكن أن يكون، ناسب ذلك مجيئها في معرض الأمر والنهي لتعزيز مضمونيهما وما ينطويان عليه من ترغيب أو ترهيب، أو تحذير أو تحضيض.

وقد وردت (رب) مرة واحدة في كتاب الله على كثرة ورودها في لسان العرب، مكفوفة بـ (ما) ومتبوعة بالأمر (زهم)، قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْمُونَ ﴿[الحجر: ٢٠: ٣٣]، وقد استوقف النحويين في هذه الآية أمران: الأول: مجيء (رب) الموضوعه للتقليل في مقام يقتضي التكثير، إذ ودادة الذين كفروا للإسلام كثيرة، والثاني: دخول (رب) على المضارع، وهي مختصة بالدخول على الماضي، لأن التقليل والتكثير عندهم إنما يكونان فيما عُرف حده والمستقبل مجهول، ومن هنا ذهب النحاة والمفسرون مذاهب شتى في تأويل الآية بمعزل عن السياق، لتستقيم لهم القاعدة النحوية التي وضعوها والتي لا يؤيدها الكثير من النصوص من شعر ونثر، فضلاً عن الآية السابقة التي هي أصح الشواهد المعينة على استخلاص بعض الأحكام المتعلقة بهذه الأداة تركيباً ودلالة.

أما القائلون بالتقليل فقد جعلوا مجيء (رب) في الآية في مقام يقتضي التكثير إنما هو من قبيل (الاستعارة)^١، والغرض إما التنبيه بالأدنى على الأعلى، أي أنهم لو كانوا يودون الإسلام قليلاً فبالحري أن يسارعوا إليه، فكيف وهم يودونه في كل ساعة! وإما إفادة المبالغة للتعكيس، فيستعار لفظ التقليل للتكثير جرياً على سنن العرب في التعبير عن المعنى بضده ليؤدي عكس مقصوده، وإبذاناً بأن المعنى قد

^١ - يشير السكاكي إلى أن المبنى يحدد نوع الاستعارة هنا، فهي تبعية إذا أخذ بالمذهب البصري من كون (رب) حرفاً، وأصلية تبعاً للمذهب الكوفي القائل بأن (رب) اسم، وفي كل هي عنده استعارة تهكمية، انظر: السكاكي، مفتاح العلوم ص ٤٩١-٤٩٢.

بلغ الغاية حتى كاد أن يرجع إلى الضد^١ ! ولعل هؤلاء القائلين بأن مجيئها للتكثير في الآية من قبيل الاستعارة كانوا أقل تجنّباً من أولئك الذين زعموا أنه "شذوذه"^٢!

وأما القائلون بالتكثير فلم يحتاجوا إلى تأويل الآية.

وما ذكره يحتاج إلى تأمل وإعمال فكر، وهو ما لا يتبادر إلى ذهن قارئ الآية، حتى أولئك الذين ذهبوا إلى أن (رب) لم توضع لتقليل ولا تكثير وإنما يعرف ذلك من السياق، قالوا: "كل سياق الكلام على الكثرة"^٣، وكأن إقحام إحدى الداليتين في أي نص وردت فيه (رب) أمر لا مفر منه ولو من قبيل السياق، وهذا ما دعا العكبري إلى القول بأن (رب) في الآية "للتكثير" على رغم عدم قناعته بهذا المعنى بدليل أنه عطف قائلاً: "والتحقيق"^٤، ومع أن اجتماع (التكثير) و(التحقيق) أمر لا يبدو مفهوماً!

وأما دخول (رب) في الآية على المضارع، والتقليل والتكثير لا يكونان إلا في الماضي، فقد أول بعضهم (يود) بالماضي (ودّ) وهو قول أكثر النحويين والمفسرين^٥، أو أنه على إضمار (كان) بعد (رب) أي: ربما كان يود، وهو قول ابن السراج^٦، ونسبه أبو البركات الأنباري^٧ إلى أبي إسحاق، ونقل الرضي^١ هذا القول

^١ - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٧٢. الزمخشري، الكشاف ص ٥٥٧، ١١٨٣. الرازي، التفسير الكبير، ١٠م ج ١٩/ ١٢١. التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح، ص ١٧٢. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ١٥٩. أبا السعود، تفسير أبي السعود ٤/ ٥. الألوسي، روح المعاني، ٥م ج ٧/ ٢٥٥.

^٢ - ابن عطية، المحرر الوجيز ص ١٠٦٣. الثعالبي، الجواهر الحسان ٢/ ٢٦٣.

^٣ - أبو حيان، البحر المحيط ٥/ ٤٣٣.

^٤ - العكبري، التبيان ص ٢٢٤.

^٥ - الفراء، معاني القرآن ٢/ ٨٢. الهروي، الأزهية في علم الحروف ص ٢٦٦. الجرجاني، المقتصد ٢/ ٨٣٥. الزمخشري، الكشاف ص ٥٥٧. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٥. أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٢. الرازي، التفسير الكبير ١٠م ج ١٩/ ١٢٢. العكبري، التبيان ص ٢٢٤. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٥م ج ١٠/ ٣. السمين الحلبي، الدر المنون ٧/ ١٣٩.

^٦ - ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٤١٥.

^٧ - الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن ٢/ ٥٢.

عن الربيعي، ويرى ابن الشجري أن القول بإضمار (كان) أردأ ما قيل في تخريج هذه الآية^٢، أو هو على إرادة حكاية الحال التي يصيرون إليها وهو قول أبي علي الفارسي^٣، قال ابن الشجري: "وهو من الأقوال المردودة"^٤.

وأما الذين يجيزون دخول (رب) على المضارع كابن مالك^٥ وأبي حيان^٦ فلم يحتاجوا إلى تأويل الآية، ف(رب) عندهم تدخل على الماضي والمضارع على السواء، واستدلوا على ذلك ببعض الأشعار التي دخلت فيها (رب) على المستقبل، وهذا القول أقرب إلى الصواب وأبعد عن التكلف في تأويل الآية دون مقتضٍ سوى ادعاء أن التقليل والتكثير لا يكون إلا فيما عرف حده! وإن صحَّ ذلك فهم قد اعترفوا بأن ما لم يقع في التنزيل هو في حكم الواقع المتحقق، فأبي داعٍ إذن إلى تأويل المستقبل في الآية بالماضي رغم كونه معروف الحد لا محالة، غير مجهول لدى عالم الغيب والشهادة!

ويعد الرازي خير من ردَّ على هؤلاء المنكرين دخول (رب) على المضارع بحجة أن التقليل والتكثير لا يكون إلا فيما عرف حده والمستقبل مجهول، يقول: "إلا إنني أقول: قول هؤلاء الأدباء إنه لا يجوز دخول هذه الكلمة على الفعل المستقبل لا يحكم تصحيحه بالدليل العقلي، وإنما الرجوع فيه إلى النقل والاستعمال، ولو أنهم وجدوا بيتاً مشتتماً على هذا الاستعمال لقالوا إنه جائز صحيح، وكلام الله أقوى وأجل وأشرف، فلم لم يتمسكوا بوروده في هذه الآية على جوازه وصحته!!"^٧، ومع ذلك فإن دخول (رب) على المضارع في الأشعار كثير وإن

^١ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٩٥.

^٢ - ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٣ / ٤٩.

^٣ - الفارسي، الشيرازيات ٢ / ٤٩٨. وانظر للمؤلف نفسه: الإيضاح العضدي، ص ٢٦٧. المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣ / ١٨٤.

^٤ - ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٦٥.

^٥ - ابن مالك، شرح التسهيل ٣ / ١٧٩. وعبارة المبرد نقلها أيضاً ابن السراج في الأصول ١ / ٤١٦. ولم أقع في المقتضب على العبارة التي نقلها عنه.

^٦ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤٩.

^٧ - الرازي، التفسير الكبير ١٠م ج ١٩ / ١٢٢.

كان دخولها على الماضي أكثر، وهو ما تجاهله الكثير من النحويين، يقول الألويسي: "ومن تتبع أشعار العرب رأى فيها مما دخلت فيه (رب) على المضارع ما يبعد ارتكاب التأويل معه كما لا يخفى على المنصف المتتبع"^١، ومن ذلك:

- ألا ربّ مسرورٍ بنا سيغيظه لذي غيبٍ أمرٍ، عَضُّهُ بالأنامل^٢

- فإن أهلك فربّ فتى سيبكي عليّ مهذبٍ رخصِ البنان^٣

- ألا قد أرى، والله، أن ربّ عبرة إذا الدار شطّت بيننا، ستزيد^٤

بل إن النحويين أنفسهم يدخلون (رب) على المضارع في تعبيراتهم، يتضح ذلك من النصوص الآتية:

- يقول أبو البركات الأنباري: "...لأنه ربما يكون مستغنياً عنه غير راغب.."^٥.

- ويقول ابن هشام: "...فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول.."^٦.

- ويقول ابن عقيل: "...بل ربما يشعر ظاهر كلامه.."^٧.

وبالرجوع إلى أصح الأقوال في المقصود بالحال والوقت الذي يود فيه الذين كفروا لو كانوا مسلمين^١، يتبيّن أن المراد بـ(يود) في الآية المستقبل بل المستقبل البعيد وهو يوم القيامة؛ يومئذ يتمنون لو كانوا

^١ - الألويسي، روح المعاني، ج ٥٧ / ٢٥٥.

^٢ - الأحوص الأنصاري، الديوان، تحقيق: سعدي ضناوي (ط١)، دار صادر/ بيروت ١٩٩٨م) ص ١٧٤.

^٣ - البيت لجحدر بن مالك الحنفي، انظر: أبا علي إسماعيل بن القاسم القالي، الأمالي (دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.) م ١٦ ج ١ / ٢٨٢.

^٤ - جميل بن معمر العذري الملقب بـ(جميل بُثينة)، الديوان (دار صادر/ بيروت د.ت.) ص ٣٨.

^٥ - أبو البركات الأنباري، الإنصاف ١ / ٤١٢.

^٦ - ابن هشام، مغني اللبيب ٢ / ٢٠.

^٧ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل ١ / ١٦٠.

مسلمين للنجاة من العذاب والهلاك، يعزز هذا المعنى الآية التي تلت ذلك: "فسوف يعلمون"، بل أتبع ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهِيَ كَكِتَابٍ مَعْلُوْمٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، للتأكيد على أن هلاكهم أمر آتٍ وإن تمتعوا وألهاهم الأمل، وإنما المسألة مسألة وقت، إذ هلاك الأمم له وقت معلوم عنده سبحانه، وسُبق الفعل (يود) بـ (ربما) الدالة على الظن والتوقع هنا، والتوقع لا يكون إلا بالنظر إلى المستقبل، وإنما جيء بما يدل على التوقع دون اليقين-وقد سبق في علمه تعالى كل شيء- توطئةً للأمر القادم "زهرهم.."، ولأنه الأبلغ في مقام التهديد والوعيد، فمجيء الأمر "زهرهم" فيه وعيد، وقوله "فسوف يعلمون" وعيد ثان، ومن ثم فإن النظر إلى الآية في سياق ما بعدها يتبيّن أن "الاستعارة الضدية التهكمية"، أي: استعارة لفظ التقليل لإرادة التكثير الذي أشار إليه السكاكي والكثير من المفسرين للإبقاء على المعنى الوضعي المزعوم لـ(رب)- لا مدخل له هنا، فليس المقام مقام تهكم وإنما تخويف ووعيد وتهديد.

ولقد أصاب الرازي طرفاً من الحقيقة حين قال في شرح الآية: " (رب) تفيد الظن.. من عادة العرب أنهم.. إذا أرادوا اليقين نكروا له لفظاً وضع للشك، والمقصود منه: إظهار التوقع والاستغناء عن التصريح بالغرض.."^٢ ولكن الرازي لم يوظف هذا المعنى لـ(رب) في الآية، وإنما كان يُمثل فحسب ليؤكد ما كان قد ذكره قبل هذا-وذكره الكثيرون قبل الرازي وبعده- من أن العرب إذا أرادوا التكثير جاؤوا بلفظ يدل على التقليل ليؤدي عكس المقصود، مفسراً الرازي بذلك سبب مجيء (رب) التي تفيد التقليل في موضع لا يليق به هذا المعنى، فهو بعد أن أثبت لها معنى الشك والظن والتوقع أعادها سيرتها الأولى. ومن مجيء (رب) في سياق الأمر والتخويف متصدرةً جملة اسمية: قوله ﷺ: "سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتحت من الخزائن، أيقظوا صواحب الحُجَر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة"^٣، جاءت (رب) التحقيقية هنا في جملة تعليلية للأمر السابق (أيقظوا)، وفي الحديث شاهد على مجيء (رب)

^١ - اختلف المتأولون في الحال التي يود الكفار فيها أن يكونوا مسلمين، قال الضحاك: هو عند معاينة الموت، وقالت فرقة هو عند معاينة أحوال القيامة، والمشهور أنهم يتمنون ذلك حين يخرج الله الموحدين من النار، عندها يتمنى الذين كفروا لو كانوا مسلمين ليخرجوا منها وقد وردت في ذلك أحاديث مرفوعة، انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ٢/ ٧١١. البغوي، معالم التنزيل ص ٦٩٣. ابن الجوزي، زاد المسير ص ٧٥٣. الثعالبي، الجواهر الحسان ٢/ ٢٦٣. السيوطي، الدر المنثور ٥/ ٥٥.

^٢ - الرازي، التفسير الكبير ١٠م ج ١٩ / ١٢١.

^٣ - البخاري، صحيح البخاري ح ١١٥ ص ٣٩.

للمستقبل. ومنه أيضاً قوله ﷺ في حجة الوداع: "اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع"^١.

ومنه قول أعرابي يعظ: "أنصتوا عن عيب من لو كان حاضرًا لأسرعتم إلى مدحه، فرب مغتاب بما هو فيه ومادح سواه بما لا يعرف منه"^٢.

وكثيراً ما تتصدر (رب) جملة اسمية أو فعلية وقعت خبراً لـ(إن) وجملة (إن) تعليل للأمر أو النهي السابق، فمثال الاسمية بعد الأمر: "ارفق في الطلب وأجمل في المكسب، فإنه رب طلب قد جر إلى حرب"^٣. ومثال الفعلية قوله ﷺ: "خمروا الآنية، وأحيقوا الأبواب، وأطفؤوا المصابيح، فإن الفويسقة ربما جرت الفتيلة فأحرق أهل البيت"^٤، و(ربما) هنا هي الدالة على وقوع الحدث على سبيل الطبيعة والعادة. ومنه ما جاء عن عمر بن الخطاب ﷺ: "الناس طالبان: طالب يطلب الدنيا فارفضوها؛ فإنه ربما أدرك الذي طلب منها فهلك بما أصاب منها، وربما فاته الذي طلب منها فهلك بما فاته منها"^٥.

كما قد تتصدر (رب) جملة فعلية وقعت خبراً لـ(إن) في جملة تعليلية للتحذير، والتحذير قريب من الأمر كما في النص الآتي: "إياك ومصاحبة الأحمق، فإنه ربما أراد أن ينفكك فضرك"^٦.

^١ - المصدر نفسه ح ١٧٤١ ص ٣١٧.

^٢ - الوشاء، الفاضل ص ٢٠١.

^٣ - الجاحظ، البيان والتبيين ٤/ ١٠٤٧.

^٤ - البخاري، صحيح البخاري ح ٦٢٩٥ ص ١١٥٢. أجيّفوا: أي ردوا، من الإجابة وهي الرد، والفويسقة: الفأرة، العيني، عمدة القاري ٢٢/ ٤٢٠.

^٥ - الجاحظ، البيان والتبيين ٣/ ٨١١.

^٦ - تذهب بعض الدراسات الحديثة إلى أن (إياك) في تركيب التحذير خالفة لفعل الأمر، انظر: الميمان، الأمر في صحيح البخاري ١/ ٤٦، ١٣٩-١٥١.

^٧ - الجاحظ، البيان والتبيين ٢/ ٤٦٧.

وتأتي في التركيب نفسه بعد النهي في جملة فعلية كما في النص الآتي: "فلا تثق في كلامك برأي نفسك، فإني ربما رأيت الرجل متماسكاً وفوق التماسك، حتى إذا صار إلى رأيه في شعره وفي كلامه وفي ابنه، رأيتته متهافتاً وفوق المتهافت" ^١.

ومن مجيئها في الشعر بعد النهي متصدرة جملة فعلية معللة له:

فلا يفرح الواشون بالهجر ربّما أطال المحبُّ الهجرَ والجيبُ ناصحٌ ^٢
وتأتي بعده في صدر جملة اسمية معللة:

فلا تلم المرءَ في شأنه فربُّ ملومٍ ولم يذنب ^٣

كم:

جاءت (كم) في سياق الأمر لتوضيحه وبيانه في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، والفعل (سل) هنا متعدياً إلى مفعولين عند المفسرين، وقد اختلف في (كم) هنا: أهي الخبرية أم الاستفهامية، فيرى الزمخشري أنها تحتمل الأمرين ^٤، وردّ أبو حيان بأنه ليس بجيد لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال فيصير المعنى: سل بني إسرائيل، كثيراً من الآيات آتيناهم، فيصير هذا الكلام مغلثاً مما قبله، ويؤدي ذلك أيضاً إلى عدم ذكر المسؤول عنه فيحتاج إلى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لـ(سل) ^٥، ووصف الألوسي ما ذكره أبو حيان بأنه وهم لأن (كم) إذا كانت خبرية فالمسؤول عنه محذوف والتقدير: سل بني إسرائيل عن طغيانهم فقد آتيناهم آيات كثيرة ^٦.

١ - المصدر نفسه ١ / ١٩٩.

٢ - نسب القالي البيت إلى خلية الخضرية، انظر: القالي، الأمالي ١م ج ٢ / ٨٣.

٣ - نسب الجاحظ البيت لعبد الله بن المقفع، انظر: الجاحظ، البيان والتبيين ٢ / ٦٩٣.

٤ - الزمخشري، الكشاف ص ١٢٤.

٥ - أبو حيان، البحر المحيط ٢ / ١٣٦.

٦ - الألوسي، روح المعاني ١ / ٤٩٤.

وهذا الذي ذكره الألوسي هو عين ما ذكره أبو حيان، على أنه يمكن أن يكون المفعول الثاني لـ(سل) محذوفاً و تكون (كم) استفهامية أيضاً وذلك بإضمار الفعل (قل)، وهذا الإضمار وارد في هذا النحو من المواضع التي يتعدى فيها الفعل (سل) إلى مفعولين ويقع -في الظاهر- موقع المفعول الثاني استفهاماً، سواء استفوى الفعل (سل) مفعوليه أم لم يستوفهما، وهو ما يفهم من أبي علي الفارسي عند شرحه للبيت الآتي:

دع (المُغَمَّر) لا تسأل بمصرعه واسأل بمصقلة البكري ما فعلاً^١

فقد أشار الفارسي في البدء إلى أن المفعول هنا لا يكون محذوفاً بتقدير: (اسأل الناس)؛ لأن الفعل (اسأل) يكون بذلك قد استفوى مفعوليه فلا يسهل عندئذ أن تكون (ما) استفهاماً لأن جملة الاستفهام لن تقع موقع أحد المفعولين كما هو الحال في الآية المذكورة^٢، ولكنه عاد وقال: "وإن قلت: أجعل قوله (ما فعل) استفهاماً وأضمر (يقول)؛ لأنني إذا قلت: اسأل الناس بمصقلة فإنه يدل على (قل)؛ لأن السؤال قول، فأحمله على هذا الفعل لا على أنه في موضع المفعول، لاستغناء الفعل بمفعولين، فهو قول. يدل على ذلك قوله: ﴿سَأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ألا ترى أنه قد استفوى مفعوليه: أحدهما: الكاف، والآخر: قد تعدى إليه الفعل بـ(عن) فلا يتعلق به (أيان) إلا على الحد الذي ذكرنا"^٣.

ولما كان إضمار (قل) أو (يقول) أمراً وارداً في هذا النحو من المواضع حتى إذا لم يستوف (سل) مفعوليه، فإن القول بأن (سل) متعدياً لمفعولين أمر لا ينبغي أن يكون ملزماً، إذ يمكن أن يكون متعدياً لمفعول واحد هو المذكور، لأن الغرض من السؤال بـ(كم) في الآية هو الاستعلام والاستخبار على سبيل التقرير والتكثير لا الاستعطاء والطلب، فيمكن أن يتعدى لمفعولين كما يمكن أن يتعدى لمفعول واحد كما في قوله تعالى: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ٧]. بل قد لا يُذكر أي من المفعولين قبل الأداة وجملة الاستفهام على إضمار القول أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿سَأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، وندرة من

^١ - غياث بن غوث الملقب بـ(الأخطل)، الديوان، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين (ط٢)، دار الكتب العلمية/ بيروت

١٤١٤هـ- ١٩٩٤م) ص ٢٦٦

^٢ - الفارسي، الحجة للقراء السبعة ١/ ٣٧٥.

^٣ - المصدر نفسه ١/ ٣٧٦.

المفسرين الذين أشاروا إلى إضمار القول في هذا النحو من المواضع ، يقول النسفي في تفسير الآية السابقة :
"يسألون فيقولون: أيان يوم الدين"^١.

كما يمكن أن تكون جملة (كم) استئنافية موضحة ومبينة للسؤال وهو الأقرب ، ومجيء جملة الاستفهام موضحة ومبينة لفعل السؤال كثير في التنزيل ، ومنه قوله تعالى^٢ : ﴿كَلِمَاتٍ لَّتِي فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨] ، فجملة (ألم يأتكم..) بيان لجملة (سألهم)^٣ . وقد درج المفسرون على اعتبارها بيانية إذا استوفى (سأل) مفعوليه ، وفي محل نصب المفعول الثاني لـ(سأل) إذا لم يستوف مفعوليه^٤ ، مع أن الحاجة إلى إيضاح السؤال واردة في الحالين ولا فرق بينهما ، حتى عند تقدير إضمار القول لن تخرج جملة القول ومقوله - والاستفهام في حيزها- عن كونها مبينة مفسرة.

(إنما) :

كثيراً ما تأتي (إنما) بعد الأمر أو النهي متصدرة أيضاً جملاً معللة ، فمما جاءت فيه بعد الأمر قوله تعالى : ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦] ، قوله يدعو..) تعليل للأمر السابق (فاتخذوه عدوا)^٥ ، وفيه تحقير لشأن الشيطان.

ومن مجيئها بعد النهي ، قوله تعالى : ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فِيهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٥٥] ، فجملة (إنما يريد) تعليل للنهي السابق ، وفيه تقليل وتحقير لكثرة أموالهم وأولادهم. وقوله سبحانه : ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا﴾ [مريم: ٨٤] ،

١ - عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، راجعه وضبطه وأشرف عليه : إبراهيم محمد رمضان (ط ١ ، دار القلم/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٩م) ٣ / ١٦٩٧ .

٢ - وانظر : العنكبوت/ ٦١ ، ٦٣ . لقمان/ ٢٥ . الزمر/ ٣٨ . الزخرف/ ٩ ، ٨٧ . الأعراف/ ٣٤ .

٣ - ابن عاشور ، التحرير والتنوير ٢٩ / ٢٤ .

٤ - انظر مثلاً إعراب محمود صافي للآية (٨) من الملك ، والآية (٤٢) من النازعات : الجدول ١٥م ج ١٧ / ٢٩ ، ٢٣٨ . وانظر : الدرويش ، إعراب القرآن ٨ / ٩ ، ٢١٤ .

٥ - صافي ، الجدول في إعراب القرآن ١١ / ٢٥٢ . الدرّة ، تفسير القرآن الكريم ١١ / ٥٦١ .

يأمر الله تعالى نبيه ﷺ بألا يعجل عليهم العذاب والهلاك، لأن أيامهم وآجالهم معدودة، والعد كناية عن القلة كما يقال: دراهم معدودة^١.

واجتمع النهي والأمر في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْإِثْرِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَجَّوْا بِالْيَمِّ وَالنَّقْوَىٰ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [البقرة: ١٠٩]، جملة (إنما الشيطان..).
تعليل لما سبق من نهى وأمر.

ومن مجيئها قبل الأمر موطنه له، قوله سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]، أكد سبحانه بأن تلك الأمور رجس من عمل الشيطان مقللاً من شأنها، ليأتي الأمر بعد ذلك بـ (فاجتنبوه) فيكون متقبلاً لدى السامع.
ومنه قوله ﷺ: "إنما أن بشر، وإنه يأتييني الخصم، فلعن بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليتركها"^٢. أكد ﷺ أن ما يأخذه المسلم من حق أخيه ظلماً إنما هو قطعة من النار في سياق من التحقير والتخويف ليكون ذلك توطئة للتخيير بين الأمرين القادمين: الأخذ أو الترك.

ومن مجيئها قبل النهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، جاء الأمر بـ (فلا تخافوهم) ذلك أنه قد سبقه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَد جَمَعُوا لَكُمْ فَاصْبِرْ لَهُمْ قَوْلَهُمْ فَمَا نَحْنُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، أخبر تعالى أن هؤلاء الناس المثبطين المخوفين للنبي ﷺ وأصحابه^٣ ليسوا بشيء إنما هم الشيطان، فيترتب على

^١ - الشهاب، حاشية الشهاب ٦/ ٣١٤.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ٧١٨١ ص ١٣٠٠.

^٣ - نزلت هذه الآية يوم أحد حين أصاب أبو سفيان وأصحابه من المسلمين ما أصابوا فلما رجعوا ندموا على الرجوع وأرادوا أن يعودوا ليستأنصلوا من بقي من المسلمين، فلما علم النبي ﷺ أراد أن يرهبهم ويريبهم من نفسه وأصحابه قوة، فندب أصحابه للخروج في طلب أبي سفيان، وبلغ ذلك أبا سفيان فمر به ركب فطلب منهم أن يثبوا الرسول ﷺ وأصحابه ويخبروه بأنه قد جمع لهم جموعاً لحربهم، فلما أخبر النبي ﷺ وأصحابه بذلك لم يثنبهم عن عزمهم بل زادهم إيماناً إلى إيمانهم وقالوا: حسينا الله ونعم الوكيل. انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٦٠. الطبري، جامع البيان ٣/ ٥٢٠. الواحدي، أسباب النزول ص ١١١. البغوي، معالم التنزيل ص ٢٦٠. ابن الجوزي، زاد المسير ص ٢٤١.

ذلك (فلا تخافوهم) إذ ليسوا أهلاً لذلك، فالله أحق بأن يخافوه. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]، جاء التأكيد أولاً بأن المشركين نجس في سياق من التحقير لهم ليكون ذلك مسوغاً للنهي القادم المتضمن منعهم من دخول المسجد الحرام، وجعل الذات هي الحدث مبالغة في ذمهم والتقليل من شأنهم.

(ولو):

تأتي (ولو) الاستغراقية بعد الأمر لتأكيدهِ وتعميمهِ قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، هنا تنبيهه بالخاص على العام؛ فإقامة العدل على النفس والوالدين والأقربين غاية ما يمكن أن يكون عليه العدل، فيقتضي ذلك أن يتأكد العدل مع غيرهم ولاسيما مع الأجنبي، فيستغرق الناس كلهم. ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

ومنهُ قوله تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، هنا أمر للمؤمنين بالدعوة إلى الله وإخلاص الدين له حتى مع كراهة الكافرين لذلك وما يمكن أن ينجم عن كراهتهم من تحدٍ وشرور، فيوجب هذا من باب أولى ويؤكد أن يدعوه في غير ذلك من الأحوال ولاسيما في الحال التي يكونون فيها بمنأى عن الكافرين وشرورهم.

ولذلك كان أكثر ورود (ولو) في الحديث النبوي بعد الأمر والنهي والتحضيض، وأكثر مجيئها بعد الأمر، لتأكيدهِ وتعميمهِ وبيان غاية ما يمكن أن يكون عليه كمًّا وكيفاً، قلة وكثرة، ومنهُ قوله ﷺ: "بلغوا عني ولو آية"^١، فهنا حثّ وتأکید على التبليغ عنه ﷺ مهما يكن كمّ هذا التبليغ، ولو كان غاية ما يمكن أن يكون عليه في القلة آية واحدة، ففيه مبالغة وتكثير لمعنى القلة، وتعميم الأمر بالتبليغ بأي كمّ كان.

ومنهُ قوله ﷺ لحذيفة بن اليمان: ".فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة"^٢، هنا تأكيد الأمر بالاعتزال، وتعميم لكيفية الاعتزال، ولو كانت تلك الكيفية: العض بأصل شجرة، وقوله ﷺ: "إذا استجنت الليل أو كان جُنح الليل، فكفوا صبيانكم.. وأوك سقاءك وانكر اسم الله، وخمر إناءك وانكر اسم الله، ولو

^١ - البخاري، صحيح البخاري ح ٣٤٦١ ص ٦٣٦.

^٢ - المصدر نفسه ح ٣٦٠٦ ص ٦٥٨.

تعرّض عليه شيئاً^١، فيه تأكيد الأمر بتخمير الآنية، وتعميم كيفية ذلك التخمير بأي شيء كان، واستعملت لفظة (شيء) للمبالغة في التعميم.

وناسب أن يأتي التعبير بعد الأمر بأدنى الأشياء وأقلها وأخصها ليتجه الذهن بذلك إلى الأعلى والأكثر والأعم.

ومن مجيئها بعد النهي قوله ﷺ: "يا نساء المسلمات، لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة"^٢، وهذا النهي سوء أكان للمعطية الصدقة أو للمعطاة إليها، فيه تعميم عدم احتقار الصدقة على أي حال كانت، ولو كان أقصى ما يمكن أن تكون عليه في الحقارة والقلّة: فرسن شاة (عظم الظلف)، وفيه الحث والتنبيه على أن ما زاد عن ذلك مهما بدا قليلاً أولى بالبذل، فهو استقصاء لا يبق للمتصدّق شيئاً يمكن أن يُحتقر.

النكرة:

تقع النكرة في سياق النهي فتفيد الكثرة المستفادة من العموم والاستغراق، يقول الرضي: "واعلم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام، استغرقت الجنس ظاهراً، مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة"^٣، وجعل منه أبو حيان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبِعُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾ [النساء: ٣٤]، (سبيلاً) وقعت في سياق النهي، فيعم النهي عن الأذى بقول أو فعل^٤. وجعل منه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبْدأ﴾ [النور: ٤]، (شهادة) نكرة واقعة في حيز النهي فتفيد العموم^٥.

المفعول المطلق (المصدر):

^١ - المصدر نفسه ح ٣٢٨٠ ص ٦٠١.

^٢ - المصدر نفسه ح ٦٠١٧ ص ١١٠٨.

^٣ - الرضي، شرح الرضي على الكافية ٢٧٩ / ٣.

^٤ - أبو حيان، البحر المحيط ٢٥٣ / ٣.

^٥ - الألوسي، روح المعاني ٧م ج ٩ / ٢٩٦.

يأتي المصدر في سياق الأمر مؤكداً لصيغة (ليفعل) المستعملة للدعاء ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرِّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، أو مبيئاً لنوع عامله (فعل الأمر) كما في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، وهو هنا مصدر مختص بالوصف، وكقوله تعالى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]. كما يأتي نائباً عن فعل الأمر ليكون أدمى إلى الثبوت والدوام كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦].

ومما يأتي في سياق النهي المصدر المؤكد لفعل النهي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا بُدْرَ تَبْذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦]، أو المؤكد له في جملة جواب النهي كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَئُ لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، ف(يكيدوا) منصوب بـ(أن) المضرة في جواب النهي، وجيء بالمصدر (كيداً) للتكثير. وقد تنوب لفظة (كل) عن المصدر في سياق النهي كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله جل شأنه: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، و(كل) هنا أبلغ في نيابتها عن المصدر من الإتيان بالمصدر نفسه لما فيها من العموم.

ومما يجدر ذكره أن النهي في ذاته قد يفيد التقليل والتحقير كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٨]، أي: فهو قليل حقير^١. وقد يدل على التكثير والتعظيم كما في الحديث: "ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً، فلا تسئل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن.."^٢، أي: هن في نهاية من كمال الحسن والطول^٣.

كذلك الأمر، يذهب بعض الأصوليين إلى أن الأمر إذا كان بصيغة الجمع أفاد الاستغراق، فالسيد إذا أشار إلى جماعة من غلمانه بقوله (قوموا) فليس يتخلف عن القيام أحد إلا استحق الذم^٤.

^١ - الغزالي، المنحول ص ٢٠٤. السيوطي، الإتيان في علوم القرآن ٣/ ٨٩٩.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ١١٤٧ ص ٢١٤.

^٣ - العيني، عمدة القاري ٧/ ٢٩٦. القسطلاني، إرشاد الساري ٣/ ٢٠٣.

^٤ - الرازي، المحصول ٢/ ٤٩٧.

جملة النفي

النكرة:

يكاد يجمع النحويون والأصوليون على أن النكرة في سياق النفي للعموم والاستغراق سواءً باشرها النافي أو باشر عاملها^١.

فإذا كان النفي بـ(لا) النافية للجنس كانت النكرة للاستغراق على سبيل التنصيص، ومن ثم لم يجز النحويون: لا رجلَ في الدار بل رجلين^٢. وقد اعترض بعض الأصوليين على ادعاء التنصيص هنا؛ لأنه يجوز: لا رجالَ فيها بل رجلين^٣. ولعلّ مرادهم أن النكرة الجمع في النفي لا تقتضي الاستغراق كالنكرة المفرد؛ إذ يحسن أن يقال: ما رأيت رجالاً لكنني رأيت رجلاً، ولا يحسن: ما رأيت رجلاً لكنني رأيت رجالاً؛ لأن فيهم رجلاً^٤.

أما إذا كان النفي بغير (لا) النافية للجنس فإن العموم يكون ظاهراً لا نصّاً، فإذا قيل: ما جاءني رجلٌ، جاز أن يكون المقصود نفي مجيء الواحد دون الجنس، ومن ثم يصح الإضراب فيقال: بل رجلان

١ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٨٥. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٢٣. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٧٩. ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٢١. الدماميني، تعليق الفرائد ٣ / ٥٤. أبو الحسين البصري، المعتمد ١ / ١٩٢. الشيرازي، اللمع في أصول الفقه ص ٦٩. الغزالي، المنحول ص ٢١٨. الرازي، المحصول ٢ / ٤٨٢. الإسنوي، الكوكب الدرّي ٢٨٨.

٢ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٣٤. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٧٩. ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٩٣٧.

٣ - عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرّموت: شرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للشيخ محب الله بن عبد الشكور بهامش كتاب: المستصفي من علم الأصول للغزالي، تقديم وضبط وتعليق: إبراهيم محمد رمضان (دار الأرقم بن أبي الأرقم/ بيروت د.ت. ١ / ٣٩١).

٤ - الغزالي، المنحول ٢١٩.

أو رجال، كما يجوز أن يكون المقصود نفي الجنس^١. فإذا أريد التنصيص على العموم جيء بـ(من) الزائدة^٢.

واستدل الرازي على عموم النكرة في النفي بأن القائل: (اليوم أكلتُ شيئاً) إذا أُريد تكذيبه قيل له: (ما أكلتَ اليوم شيئاً)، فمجيء النفي هنا مقابل ذلك الإثبات دليل على كونه مناقضاً له، ولو كان قولك (ما أكلتَ اليوم شيئاً) لا يقتضي العموم لما ناقضه "لأن السلب الجزئي لا يناقض الإيجاب الجزئي"^٣.

إن قرائن المعنى هي التي تحدد المقصود، ففي قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (البقرة ٢٥٤)، لا يرد الاحتمالان: أي نفي بيع واحد (مخصوص) أو البيع عامة، وكذلك الخلة، بل هو النفي العام لا غير، على حين أن نفي الشفاعة مخصوص بالكفار أي لا شفاعاة للكفار، لِمَا ثبت من أن النبي ﷺ سيكون شفيعاً للمؤمنين بإذن الله يوم القيامة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (البقرة ١٠٧)، لا يؤذن سقوط (من) الاستغراقية بوجود الاحتمالين اللذين يذكرهما النحاة، بل العموم على سبيل التنصيص حاصل بدون (من)، وهي هنا لتوكيد العموم لا تحقيقه.

ولعل مما لم تدل فيه النكرة على العموم في سياق النفي قوله ﷺ: "انْهَبِ النَّاسَ رَبَّ النَّاسِ، انْشَفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شَفَاءَ إِلَّا شَفَاؤُكَ، شَفَاءٌ لَا يَغَادِرُ سَقَمًا"^٤، فليس المراد بـ"سقماً" العموم الاستغراقي، لأن الأسقام لا تجتمع كلها في شخص، ولذلك جعل العيني التنكير هنا للتقليل^٥، وهو ما يقتضيه المقام: ألا يغادر الشفاء القليل من السقم فضلاً عن كثيره.

^١ - الجرجاني، المقتصد ١ / ٨٩. الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٣٤. الرضي، شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٩٤.

^٢ - انظر مبحث (من) الزائدة ص ٨١ من هذا البحث.

^٣ - الرازي، المحصول ٢ / ٤٨٢.

^٤ - البخاري، صحيح البخاري ح ٥٦٧٥ ص ١٠٥٧.

^٥ - العيني، عمدة القاري ٢١ / ٣٣٩.

ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن النكرة في الخبر المثبت تخص لأن الإثبات يقابل النفي^١، واعتراض آخرون بأن النكرة في سياق الشرط تعم والشرط إثبات^٢، ومما جاءت النكرة فيه للعموم في الإثبات قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ (البقرة ١٢١)، ومن ثم ساء البدء بالنكرة في هذا النحو لعمومها، وإن كان بعض النحويين يجعل المسوغ للبدء بها هنا هو تخصيصها بالوصف^٣، وهو ما أنكره ابن الحاجب لأن التعميم حاصل قبل مجيء الصفة فهو لا يرى فرقاً بين التعميم هنا والتعميم في نحو قولهم: "ثمرة خير من جرادة"^٤. ويعد بعضهم التعميم في الخبر المثبت مجازاً^٥.

وقد أشار الألوسي إلى أن النكرة تعم في الإثبات إذا اقتضى المقام كما في قوله تعالى^٦: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا

أَحْضَرَتْ﴾ (التكوير ٢١٤).

١ - الرازي، التفسير الكبير م ١٤ ج ٢٨ / ١٠٣.

٢ - انظر مبحث النكرة في سياق الشرط ص ٢٠٠.

٣ - الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢١٠. الأشموني، شرح الأشموني ١ / ١٩٢. الصبان، حاشية الصبان ١ / ٣٠١.

٤ - ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب ٢ / ٥٨٢ - ٥٨٤.

٥ - الرضى، شرح الرضى على الكافية ٣ / ٢٨٠. السبكي، عروس الأفراح ٢ / ١٤١.

٦ - الألوسي، روح المعاني ٨ ج ١١ / ٩٦.

جملة النداء والتنبيه

(يا) النداء:

أصل النداء في الاصطلاح تنبيه المدعو ليقبل عليك^١، أو هو "التصويت بالنادى"^٢، أو "الدعاء بحروف مخصوصة"^٣، وأكثر حروف النداء استعمالاً: (يا)، وقد دخلت في جميع أبواب المنادى ولذلك يسميها النحاة: (أم حروف النداء)^٤، أو (أم باب النداء)^٥، وهي في النداء تكون "تنبيهاً ونداءً"^٦، وقد تفارق النداء وتخلص للتنبيه وهذا يدل على أن التنبيه لا يفارقها، ولذلك فإن بعض من عرفها قال إنها حرف تنبيه^٧. وقد يستعمل النداء لمعانٍ مجازية: كالتعجب مثلاً، والتعجب ضرب من المبالغة والتكثير في صفة ما، حميدة كانت أو ذميمة. ويكون النداء للتعجب إذا دخلت (يا) على منادى مجرور بلام التعجب، كقولهم: (يا للعجب) و(يا للماء)، "لما رأوا عجباً أو رأوا ماءً كثيراً"^٨. والأصل في النداء أن يكون للاسم، وقد يدخل على الفعل والحرف لأغراض بلاغية، وقد أشار ابن مالك إلى كثرة مباشرة (يا) الفعل والحرف^٩.

١ - ابن السراج، الأصول ١ / ٣٢٩.

٢ - الحيدرة، كشف المشكل ص ٣٣٠.

٣ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٧٩.

٤ - الرماني، معاني الحروف ص ٩٢.

٥ - المرادي، الجنى الداني ص ٣٥٤.

٦ - ابن جنى، الخصائص ١ / ٥٣٨.

٧ - ابن مالك، شرح التسهيل ٤ / ١١٥. المالقي، رصف المباني ص ٥١٣. المرادي، الجنى الداني ص ٣٥٤.

٨ - سيبويه، الكتاب ٢ / ٢٢٢. وانظر: ابن السراج، الأصول ١ / ٣٥٣. ابن يعيش، شرح المفصل ١م ج ١ / ٢٥٦. ابن هشام، مغني اللبيب ١ / ٤٢٣.

ومن دخولها على الحرف حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: "سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن، من يوقظ صواحِبَ الحُجُرات، يا رَبِّ كاسيةٍ في الدنيا عارية في الآخرة"^٢، وهنا يقدرُ شراح الحديث منادى محذوفاً، أي: "يا قوم..."^٣.

وقد اختلف النحاة في (يا) إذا دخلت على ما ليس بمنادى كالفعل والحرف، فالذين يجيزون حذف المنادى يجعلونها حرف نداء ويقدرّون منادى محذوفاً^٤، والذين لا يجيزون حذفه يرون أنها قد تجردت من النداء وخلصت للتنبيه^٥، وهم لا يجيزون حذف المنادى لئلا يؤدي حذف المنادى إلى الإجحاف بحذف الجملة بأسرها، أي: الفعل العامل في النداء، والفاعل والمفعول به (المنادى)^٦.

وفصل ابن مالك في المسألة فهو يقدرُ منادى محذوفاً إذا وليها أمر أو دعاء لكثرة وقوع النداء قبلهما فحسن حذفه لذلك إذ صار موضعه منبّهاً عليه إذا حُذِفَ، على حين يجعلها لمجرد التنبيه في نحو: يا ليت، ويا رَبِّ، ويا حبذا، لأن المنادى لم تستعمله العرب قبل هذه الكلمات ثابتاً^٧.

والأقرب أن تكون (يا) في تلك المواضع للتنبيه ولاسيما إذا دخلت على الحرف، ف(رُبِّ) يكثر استعمالها في لسان العرب بدون نداء بعد الجمل الإنشائية الطلبية كالأمر والنهي، وغير الطلبية كالتعجب، فإذا ما دخل عليها حرف النداء دلّ على التنبيه والمبالغة في معناها.

^١ - ابن مالك، شرح التسهيل ١ / ١٠.

^٢ - البخاري، صحيح البخاري ح ١١٢٦ ص ٢١١.

^٣ - العيني، عمدة القاري ٢٥٢/٧. القسطلاني، إرشاد الساري ١٧٦ / ٣. الشافعي، تحفة الباري ٣ / ١٩٧.

^٤ - الإربلي، جواهر الأدب ص ٢٩٠.

^٥ - أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة ص ٨٠. ابن جني، الخصائص ١ / ٥٣٩، ٢ / ١٥٤. الملقى، رصف المبانى ص ٥١٤.

^٦ - أبو حيان، البحر المحيط ٦٦ / ٧. وانظر: فتح الله صالح المصري، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب (ط)، دار الوفاء ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) ص ٤٦.

^٧ - ابن مالك، شرح التسهيل ١ / ٣٨٨ - ٣٩٠، وانظر له: شواهد التوضيح ص ٤-٨.

ففي الحديث السابق بُدئ بالمصدر (سبحان الله) المفيد للتعجب، ثم تلا ذلك بيان له، وهو الاستفهام المفيد أيضًا للتعجب: (ماذا أنزل..؟!)، والمتضمن ترهيبًا وترغيبًا، إذ قابل (الفتن) أي: العذاب بر(الخرائن) أي الرحمة، ثم تلا ذلك استفهام يتضمن طلبًا بإيقاظ صواحب الحجر للصلاة والتهجد: (من يوقظ صواحب الحجرات؟)، وفي طرف الحديث جاء الأمر صريحاً: "أيقظوا صواحب.."¹، ثم ختم بجملة: (يا رَبَّ كاسية..) التي تحمل تعليلاً لذلك الاستفهام الطلبي، قال الطيبي: "رب كاسية) كالبيان لموجب استيقاظ الأرواح"²، وجيء بر(رب) لتحقيق وجود هذا الصنف، أي: الكاسية بأنواع ثياب الدنيا"³ العارية من الحسنات في الآخرة، ودخلت (يا) لما في الكلام من ترهيب وتخويف يقتضي التنبيه إليه.

ويظهر من الحديث أن النبي ﷺ قد قال ذلك ليلاً وقد استيقظ من نومه، وكان عند أم سلمة، فيبعد مع ذلك أنه أراد بالنداء (يا قوم) إذ لم يكن بحضرة قومه.

ولا يزال دخول (يا) على رب مستعملاً في بعض اللهجات العربية المعاصرة⁴.

ويلحظ أن دخول (يا) على (رب) التحقيقية أكثر من دخولها على (رب) التوقعية، لأن التحقيق قد يرتبط بما يثير التعجب أو الغرابة أو الطرب أو الذكرى على حين لا يرتبط التوقع بذلك، ولذلك كان دخول (يا) على (رب) أكثر من دخولها على (ربما)، يقول الشاعر متعجباً:

يا رَبَّ ريقِ بات بدرُ الدُّجى يمجُّه بين تَنَّاياكا
يُروي ولا ينهاك عن شربه والماء يُرويكَ وينهاكا⁵

¹ - البخاري، صحيح البخاري ح ١١٥ ص ٣٦.

² - العيني، عمدة القاري ٢/ ٢٦٣.

³ - الشافعي، تحفة الباري ٣/ ١٩٧.

⁴ - انظر ص ٣٣ من هذا البحث.

⁵ - نسبه القالي لعلي بن العباس الرومي، انظر: القالي، الأمالي ١م ج ١/ ٢٢٨.

ويقول الآخر وقد اعتراه الطرب عند تذكره للأيام الخوالي:

ويا رَبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بأنسةٍ كأنها خطُّ تمثالٍ^١

ويقول جرير متذكراً يوماً من أيام هواه:

ألا رَبُّ يومٍ قد أُتيح لك الصِّبَا بذِي السدر بين الصُّلبِ فالتَّئَلَمُ^٢

وجاء في المثل: (يا رَبُّ هيجاء هي خير من دعه)^٣، والمعنى: أن الحرب يمكن أن تكون خير من الراحة، وهو أمر يدعو إلى الاستغراب والعجب ويكون عرضة للإنكار، ومن ثم كان بحاجة إلى تحقيق وإثبات، فجاء التحقيق بـ (رب)، ودخلت عليها (يا) للتنبيه والمبالغة في مضمون العبارة، ولحاجة مضمون هذا المثل إلى التوكيد والإثبات جيء بالضمير (هي) مع صحة التركيب بدونه، يقول عبد القاهر الجرجاني: "ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام"^٤ وقال: "وكذلك في كل شيء كان خبيراً على خلاف العادة وعمما يستغرب من الأمر"^٥. ومنه في المثل أيضاً: (يا ربما خان النصيح المؤتمن)^٦.

وكثر دخول (يا) على (رب) الواقعة جواباً للشرط، لحاجة الشاعر إلى تنبيه المخاطب العائب له إلى محاسنه ومناقبه، وقد أكثر الشعراء من ذلك، ومنه:

– فإما تريتني في رحالة جابرٍ على حرجٍ كالقرّ تخفق أكفاني

فياربَّ مكروبٍ كررت وراءه وعانٍ فككت الغلَّ عنه ففداني^٧

١ – امرؤ القيس، الديوان ص ١٢٣.

٢ – جرير، الديوان ص ٥٨١.

٣ – الميداني، مجمع الأمثال ٢/ ٥٠٠.

٤ – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٢.

٥ – المصدر نفسه ص ١٣٤.

٦ – الميداني، مجمع الأمثال ٢/ ٤٩٤.

٧ – امرؤ القيس، الديوان ص ١٦٤.

- وإن أمسِ مكروبًا فيأربُّ غارةً شهدتُ على أقبِّ رخو اللبان^١

وأما دخول (يا) على الاسم للنداء والتنبيه في جملة التكرير فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتُوا لِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقد كان العرب يقولون: (القتل أنفى للقتل) ويستحسنون هذا القول حتى لقد أجمع النقاد على أنه أبلغ كلام قيل في هذا المعنى، فلما جاءت الآية المذكورة تركوه إليها^٢، لما اشتملت عليه من وجوه بلاغية عظيمة^٣. فأن يكون في القصص (الموت) حياة وأي حياة، لهو أمر يستدعي الانتباه والتأمل والتدبر، ولذلك كان هذا التضاد حقيقاً بأن يليه النداء والتنبيه، بل هو نداء لـ(أولي الأبواب) دون غيرهم؛ لأن هذا المعنى جدير بالأ يعينه إلا من كان ذا لب ونظر عميق.

(ألا) التنبيهية:

يكثر دخول (ألا) الاستفتاحية التنبيهية على (يا) النداء الداخلة على (رب)، ويرى ابن جني أن (ألا) إذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يا) دونها^٤، ويرى أبو حيان أن (يا) في هذا النحو حرف تنبيه أكد به (ألا) التي للتنبيه وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد^٥.

كما تدخل (ألا) على (رب) دون أن تصحبها (يا)، ويشير أحد الدارسين إلى أن (ألا) إذا دخلت على (رب) قوّت معنى التقليل^٦، والصحيح أنها تفيد المبالغة وتقوي معنى التحقيق، جاء عن الرضي أن

^١ - المصدر نفسه، ص ١٦٦.

^٢ - الرازي، نهاية الإيجاز ص ٣٤٧. السبكي، عروس الأفراح ١/ ٥٨٦.

^٣ - الرازي، نهاية الإيجاز ص ٣٤٧. ابن الأثير، المثل السائر ٢/ ١١٧. ابن أبي الإصبع، التحرير والتحبير ص ٤٦٨.

^٤ - ابن جني، الخصائص ١/ ٥٣٨.

^٥ - أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٦٦.

^٦ - النحاس، دراسات في الأدوات النحوية ص ٨٨.

(ألاً) فائدتها المعنوية تؤكد مضمون الجملة، كما تفيد "الإثبات والتحقيق"^١، ولذلك كثر دخول (ألاً) على (رب) الواقعة في سياق المدح والفخر، وذلك أن من شأن المادح "أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به، ويباعدهم من الشبهة وكذلك المفتخر"^٢، يقول جرير مفتخرًا:

– ألاً رَبُّ يَوْمٍ قَدْ أَثَابَتْ رِمَاحَنَا ببؤسي، وقومٍ آخِرِينَ بِأَنْعَمٍ^٣
– ألاً رَبُّ قَوْمٍ قَدْ وَفَدْنَا عَلَيْهِمْ بصم القنأ، والمُقْرَبَاتِ الصلادمِ^٤
– ألاً رَبُّ جَبَّارٍ سَلَبْنَاهُ تَاجَهُ فأصبح فينا عانيًا يشتكي الكِبْلَاءِ^٥

وقال عنتره:

ألاً رَبُّ يَوْمٍ قَدْ أَنْخَنَا بَدَارِهِمْ أقيمُ بهم سيفي ورمحي المقومًا^٦

وقال الفرزدق مادحًا:

ما ابن سليمٍ سائرًا بجياده إلى غارةٍ إلا أفادك مغنما
ألاً رب يومٍ داجنٍ الليلِ كاسفٍ تراه من التأجيجِ والرَّهَجِ مظلماً^٧

وقالت ليلى الأخيلية:

ألاً رب مكروبٍ أجبتَ ونائلٍ بذلتَ، ومعروفٍ لديكِ ومُنكِرِهِ

^١ – الرضي، شرح الرضي ٤ / ٤٢١.

^٢ – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٥.

^٣ – جرير، الديوان ص ٥٨٢.

^٤ – المصدر نفسه ص ٦٤٠.

^٥ – المصدر نفسه ص ٤٦٣.

^٦ – عنتره بن شداد، الديوان، تحقيق: خليل شرف الدين (دار ومكتبة الهلال/ بيروت ١٩٩٧م) ص ٢٣٥.

^٧ – الفرزدق، الديوان ٢ / ٢٧٩.

^٨ – ليلى بنت عبد الله الأخيلية، الديوان، قدم له وشرحه: أنطوان القوال (ط ١، دار الفكر العرب/ بيروت ٢٠٠٣م) ص ٣٨.

ويكثر دخول (ألاً) على (ربما) على حين يقل دخول (يا) النداء عليها، والأقل منه اجتماع الثلاثة:
(ألاً) و(يا) و(ربما) كما في قول الشاعر:

فدق هجرها قد كنت تزعم أنه رشاداً، ألا يا ربما كذب الزعم^١
ومن دخول (ألاً) على (ربما) التحقيقية:

ألا تفتري إذ لم تجد لك مفخرًا ألا ربما يجري مع الحق باطله^٢

وتدخل (ألاً) التنبهية أيضاً على (إنما) التوكيدية الواقعة في سياق التقليل والتحقير كما في قول
جرير يهجو الفرزدق:

ألا إنما كان الفرزدق ثعلباً ضغاً وهو في أشداق ليثٍ ضبارم^٣
ويقول امرؤ القيس مقللاً أيام الدنيا:

ألا إنما الدهر ليالٍ وأعصر وليس على شيءٍ قويم بمستمر^٤

وتدخل على المصدر النائب عن فعله المفيد للمبالغة، ولم يأت ذلك في كتاب الله إلا في معرض الدعاء
على الكافرين كما في قوله سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: ٦٠]، وتكرر
حرف التنبه في الآية "للمبالغة في تفتيح حالهم والحث على الاعتبار بقصتهم"^٥.

^١ - البيت لعبيد الله بن عبد الله بن مسعود، انظر: القالي، الأمالي ٢/ ٢٠. البغدادي، خزنة الأدب ٩/ ١٣٣.

^٢ - الفرزدق، الديوان ٢/ ١٧٤.

^٣ - جرير، الديوان ص ٦٣٣.

^٤ - امرؤ القيس، الديوان ص ٧٣.

^٥ - الألوسي، روح المعاني م ٤ ج ٦/ ٢٨٥.

وتدخل (ألا) على (كل) للتنبيه على العموم كما في قول الشاعر:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^١

^١ - لبيد بن ربيعة، الديوان ص ١١١.

الخاتمة

قام هذا البحث باستقراء ووصف وتحليل الأدوات والتراكيب الدالة على معنى التقليل والتكثير بوصفه أسلوبًا تعبيريًا، منطلقًا من النص لا من القاعدة النحوية الجاهزة، ومبرزًا دور السياق في تحديد الدلالة، مع استعراض أقوال وآراء النحويين والبلاغيين والمفسرين والأصوليين، ويمكن القول إن أهم ما خلص إليه من نتائج يتجلى في الآتي:

• وُجد أن معظم النحويين قد اعتمدوا في دراستهم لدلالة التقليل والتكثير على جهود الأسلاف دون محاولة تمحيصها، والأسلاف بدورهم اعتمدوا على ركيزتين: الأولى: ما سمّوه بـ(أصل الوضع)، وهو أمر افتراضي يضرب بأوتاده في المجهول، ولا يقوم على أساس علمي صحيح، واللغة إنما تُدرس من واقع الاستعمال كما هي حية نابضة متحركة متغيرة، لا كما هي في بدء تكوينها الذي لا نملك تصورًا حقيقيًا عنه. والثانية: (الكتاب)، كتاب سيبويه الذي أدّى غموض أسلوبه إلى اختلاف فهمه وإدراك مقاصده، كما كان سبق تأليفه له وقعه الذي جعل أغلب النحويين يدورون في فلكه، وبأخذون ما فيه على أنه مسلمات تحتاج الشرح فقط، يدل على ذلك نتائج منها:

- قرن سيبويه في أكثر من موضع في كتابه بين (رب) و(كم) الخبرية، وهنا تنازعت النحويين الركيزتان السابق ذكرهما: هل دلالة (رب) التقليل كما هي في أصل الوضع، أم التكثير كما يُفهم من ظاهر كلام سيبويه، وقد أثبت هذا البحث أن (رب) لا تدل على تقليل أو تكثير، وإنما ارتبطت هذه الأداة بدلالة التقليل من طريق غير مباشر ولا مقصود لذاته، وذلك أن (رب) في غالب استعمالها في النصوص تأتي:

* لتحقيق ما يندر وجوده، أو ينعدم وجود مثيل له، أو ما يخالف العادة والمألوف والمتوقع، كما تأتي فيما ظاهره التناقض أو عدم التناسب، أو فيما يستغرب، وكلها أمور ارتبطت بالقلة والندور، ومن ثم احتاجت إلى توكيد وتحقيق وجودها أو حدوثها، على ندرتها وعدم تناسبها، إذ لا يجني المتكلم ولا السامع فائدة من تقليل ما هو قليل، والتحقيق يكاد لا يفارق (رب) حتى مع استعمالها الأخرى. وقد كانت شواهد النحويين في (رب) انتقائية، إذ يورد كل نحوي من الأشعار ما يظنه يوافق مذهبه فيها. * كما تأتي (رب) للتوقع وعندها يجب دخولها على المستقبل، ولو أن النحويين أثبتوا هذا المعنى لـ(رب) بما لا يثير الجدل والتأويل، لكانوا في غنى عن تأويل المستقبل الذي تدخل عليه (رب) بالماضي بحجة

أن التقليل لا يكون في المستقبل، وقد أثبتت الدراسة أن النحويين أنفسهم يدخلون (رب) على المضارع في تعبيراتهم، وهو ما رفضوه.

* تأتي أيضاً للشك، واحتمال أن يقع الشيء أو لا يقع، وهو معنى واضح لا يثير شبهة فيما عرضته الدراسة من أحاديث صحيحة.

* تدل كذلك على تكرار حدوث الفعل على سبيل العادة والطبيعة.

* كثر مجيئها في مقام المدح والفخر، وهو ما ألبس على القائلين بالتقليل، فأولوا ذلك بالمجاز، وقد تبين أن المادح أو المفتخر يحتاج إلى التوكيد والتحقيق والتنبيه على ما يذكره من مدح وفخر كما أشار الجرجاني، ولذلك شاع استعمال (رب) في سياق الشرط، فبعد أن يذكر الشاعر جانب نقص أو عيب ما، يصدر جوابه بـ(رب)، وقد يستعمل مكانها في السياق نفسه (فإن) أو (فقد) المؤكدين.

* والتقليل والتكثير معنى كمي في المقام الأول، ولما كانت أغلب الموجودات قابلة لحساب الكم، فإن النحويين لم يجدوا صعوبة في إقحام إحدى الدالتين فيما تدخل عليه (رب)، ولاسيما أن (رب) تفقد الدلالة المعجمية على التقليل أو التكثير إذ أصلها الاشتقاقي إن صحّت مسألة الاشتقاق، لا يمكن القطع به.

* (رب) لا تزال مستعملة في اللهجات العربية المعاصرة.

* إنه بسبب تعدد دلالات هذه الأداة، وبسبب مجيئها لتحقيق النادر، أو لتوقع الأحداث، لم ترد في كتاب الله إلا مرة واحدة¹، مفيدة التوقع المراد به التخويف والتهديد، وفي تلك المرة توقف النحويون والمفسرون وقوفاً طويلاً، وذهبوا في تأويلاتهم كل مذهب، ولو وردت (رب) في الكتاب العزيز كثيراً لآل الخبر القرآني إلى تقليل وتكثير فحسب.

– قرن سيبويه بين (قد) و(رب)، ولما كانت (رب) عند النحويين لا تحمل سوى دلالة التقليل أو التكثير، فقد أول كلام سيبويه على أن (قد) تفيد التقليل والتكثير، وقد تبين أنها لا تدل عليهما، بل بينها وبين (رب) معانٍ مشتركة وهي: الاحتمال والتوقع وتحقيق ما ندر.

● الشبه بين (رب) و(كم) الخبرية تركيبية لا دلالي، ويصح أن تقع إحداهما موقع الأخرى مع تغير المعنى، و(كم) تدل على الكمية، وقد سبق القول بأن الكم ينسحب على مختلف الأشياء، ومن هنا وجد النحويون منفذاً سهلاً في تطبيق المعنى الكمي (التكثير) على (رب) حين تقع موقع (كم) الخبرية.

¹ – في سورة الحجر: ١.

- (إنما) يحسن النظر إليها على أنها وحدة لغوية واحدة تفيد تأكيد الأمور والأحداث توطئةً للنهي عنها، أو الأمر بها، أو التعليل لها، وللتأكيد والإثبات بعد النفي، أي ترد لإثبات ما يخالف أمراً مذكوراً قبلها في سياق النفي، وقد استحسنّت هذه الدراسة استعمال مصطلح (الناقضة) له.
- (مما) في تعبير (مما أفعل) أو (مما أن أفعل)، ينبغي النظر إليها على أنها وحدة لغوية واحدة، تفيد استمرارية الحدث على سبيل الطبيعة والعادة، ولذلك اقترنت عند سيبويه بلفظة (الشأن)، ولا دلالة فيها على تقليل أو تكثير، إلا من حيث كون استمرارية الحدث ضرباً من الكثرة.
- (ولو) ليست شرطية، والسياق الذي ترد فيه ليست له خصائص الشرط، وإنما هي أداة تفيد استقصاء وتعميم الأحوال والاحتراس من توهم وجود حالةٍ مُثلى يمكن أن يتحقق فيها الحدث، والوإو فيها ينبغي النظر إليها على أنها جزء لا ينفصل من المعنى وهو (العموم)، فهي مرتبطة بها تركيباً ودلالة، ولا يصلح أن يطلق عليها (واو الرغم) لاختلاف المعنى والسياق.
- (وإن) تفيد ما تفيد (ولو) من استقصاء وعموم.
- البعضية في (من) التبعية، يقصد بها نفي الكلية لا إخراج قليل من كثير.
- (أل) في فاعل نعم وبئس عهدية لا جنسية.
- الظرف (أبدًا) لا يختص بالمستقبل المنفي كما يقول النحاة، بل يرد مع الماضي المنفي والمثبت أيضاً، وفي الجمل الاسمية المثبتة.
- أثبتت الدراسة معنيين لـ(كذا) لم يشر إليهما النحويون، الأول: أن تكون خالفة لفعل الأمر بمعنى (اكتف)، أو للفعل المضارع بمعنى (يكفي). الثاني: أن تكون كناية عن (الدنيء) أو (السفلة) من الناس أو الشيء الحقيير.
- النكرة قد تعم في سياق النفي والشرط وقد لا تعم بحسب القرائن.
- تقع (كم) في سياق الأمر بـ(سل)، أو المضارع (يسأل) أو الماضي (سأل) لبيان وتوضيح وتفسير مضمون السؤال.
- يكثر دخول (يا) النداء و (ألاً) التنبيهية على (رب) للتنبيه وتقوية معنى التحقيق والتأكيد.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأبرص ، عبّيد ، ديوان عبّيد بن الأبرص (دار صادر/ بيروت د.ت.).
- ابن الأثير، ضياء الدين نصرالله أبو الفتح بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية/ صيدا ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩).
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: خليل مأمون شيحا (ط١، دار المعرفة/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الأخطل، غياث بن غوث، ديوان الأخطل، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين (ط٢، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، علق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- الأخيلية، ليلى بنت عبدالله، ديوانا ليلى الأخيلية وتوبة بن الحمير، قدم لهما وشرحهما: أنطوان القوال (ط١، دار الفكر العرب/ بيروت ٢٠٠٣م).
- الإرطبي، علاء الدين بن علي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق: إميل بديع يعقوب (ط١، دار النفائس/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- الأزهري، خالد بن عبد الله:
- شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: محمد إبراهيم سليم (مكتبة ابن سينا/ القاهرة د.ت.).
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم (ط١، دار المعرفة/ بيروت ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر (ط٢، جامعة قاريونس/ بنغازي ١٩٩٦م).
- الإسفرائيني، تاج الدين محمد بن أحمد، اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري (ط١، مكتبة لبنان/ بيروت ١٩٩٦م).

- الإسفراييني، عصام الدين إبراهيم، شرح الفريد، تحقيق: نوري ياسين حسين (ط ١)، المكتبة الفيصلية / مكة المكرمة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- الإسنوي، أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيّة، تحقيق: محمد حسن عواد (ط ١)، دار عمار/ عمان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد (ط ١)، دار الكتب العلميّة/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ابن أبي الإصبع، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد، تحرير التّحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: حفني محمد شرف (المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - لجنة إحياء التراث الإسلامي/ القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- الأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللمع تحقيق: إبراهيم بن محمد بن عباده (ط ١)، جامعة الإمام بن محمد الإسلاميّة/ الرياض ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وآخرين (ط ١)، دار صادر/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل، ديوان الأعشى الكبير، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحّيّ (ط ٣)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- الأعلّم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان :
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (ط ١)، دار الشؤون الثقافيّة العامّة/ بغداد ١٩٩٠م).
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة / المغرب ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- الألوسي، شهاب الدين أبو الفضل السيد محمد، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطية (ط ١)، دار الكتب العلميّة/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ابن الأنباري، أبو بكر بن محمد بن القاسم:
- الأضداد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (المكتبة العصريّة/ بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (طه)، دار المعارف/ القاهرة د.ت.).

- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن :
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد (ط)، دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.).
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: بركات يوسف هبود (دار الأرقم بن أبي الأرقم/ بيروت د.ت.).
- منشور الفوائد، تحقيق: حاتم صالح الضامن (ط)، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة العطار (دار الآفاق العربية/ دمشق د.ت.).
- ابن أنس، مالك، الموطأ، تحقيق: محمد الإسكندراني (ط)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- الأنصاري، الأحوص، ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: سعدي ضناوي (ط)، دار صادر/ بيروت ١٩٩٨م)
- الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس، النوادر في اللغة (ط٢)، دار الكتاب العربي / بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- الأنصاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرّحموت: شرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للشيخ محب الله بن عبد الشكور بهامش كتاب: المستصفي من علم الأصول للغزالي، تقديم وضبط وتعليق: إبراهيم محمد رمضان (دار الأرقم بن أبي الأرقم/ بيروت د.ت.).
- الأنصاري، محمد بن علي بن موسى، مفتاح الإعراب، تحقيق: محمد عامر أحمد حسن (مكتبة الإيمان ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥م).
- الأهدل، محمد بن أحمد، الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، تحقيق: محمد الإسكندراني (ط)، دار الكتاب العربي / بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم (ط)، المطبعة العصرية/ الكويت ١٩٧٦م).
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ضبط النص: محمود محمد محمود حسن نصار (ط٢)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- البصري، أبو الحسن محمد بن علي، المعتمد في أصول الفقه، قد له وضبطه: الشيخ خليل الميس (ط٢)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

- البطليوسي ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد :
 - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، تحقيق : محمد باسل عيون السود (ط ١) ، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقيق : سعيد عبدالكريم سعودي (دار الطليعة للطباعة والنشر/ بيروت د. ت.).
- الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحقيق : مصطفى إمام (ط ١) ، مطبعة الدار المصرية / القاهرة ١٩٧٩م).
- المسائل والأجوبة (نسخة مصورة ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / الرياض- الميكروفيلم : ١٦٦١- ف).
- بعلبكي ، رمزي منير ، فقه العربية المقارن : دراسات في أصوات العربية و صرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية (ط ١) ، دار العلم للملايين / بيروت ١٩٩٩م).
- البعيث المجاشعي ، خِدَاش بن بشر ، شعر البعيث المجاشعي ، تحقيق : ناصر رشيد محمد حسين ، (مجلة كلية الآداب/ جامعة البصرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- البغدادي ، عبد القادر بن عمر :
 - حاشية على شرح بانة سعاد لابن هشام ، تحقيق : نظيف محرم خواجه (ط ١) ، منشورات الجمعية الألمانية للبحث العلمي على مطابع دار صادر/ بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (ط ١) ، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- شرح أبيات مغني اللبيب ، تحقيق : عبد العزيز رباح وزميله (ط ٢) ، دار الثقافة العربية / دمشق ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود ، تفسير البغوي (معالم التنزيل) (ط ١) ، دار ابن حزم/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- البنا ، أحمد بن محمد ، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، وضع حواشيه : أنس حمزة (دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- التبريزي ، الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي ، شرح ديوان الحماسة (عالم الكتب/ بيروت د. ت.).

- التفزازاني، سعد الدين بن مسعود الهروي، المطول في شرح تلخيص المفتاح وبهامشه حاشية السيد الشريف الجرجاني (المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة د.ت.).
- التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج وآخرين (ط١، مكتبة لبنان ناشرون/ بيروت ١٩٩٦م).
- ابن ثابت، حسان، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات (دار صادر/ بيروت ١٩٧٤م)
- الثعالبي، عبد الرحمن بن مخلوف، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد الفاضلي (ط١، المكتبة العصرية/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق ومراجعة: فائز محمد وإميل يعقوب (ط١، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (طه، دار المعارف/ القاهرة د.ت.).
- الثماني، عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة (ط١، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- ابن جابر الأندلسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة ١٤٢٠هـ - ٣٠٠٠م).
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر:
 - البخلاء، تحقيق: يحيى شامي (ط١، دار الفكر العربي/ بيروت ١٩٩٥م).
 - البيان والتبيين، تحقيق: حسن السندوبي (ط١، دار إحياء العلوم / بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
 - الحيوان، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الجامي، نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) تحقيق: أسامه طه الرفاعي (مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/ الجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر:
 - دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر (ط٣، مطبعة المدني/ القاهرة، دار المدني/ جدة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان (دار الرشيد للنشر/ بغداد ١٩٨٢م).
- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: عبد الرحمن عميرة (ط١، عالم الكتب/ بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد: غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: برجستراسر (مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م).
- النشر في القراءات العشر، خرج آياته: زكريا عميرات (ط٢، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- جميل بُثينة، جميل بن معمر العذري، ديوان جميل بُثينة (دار صادر/ بيروت د.ت).
- الجندي، تاج الدين أحمد بن محمد بن عمر، الإقليد شرح المفصل، تحقيق: محمود أحمد علي أبو كته الدراويش (ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخاطريات، تحقيق: علي ذو الفقار شاکر (ط١، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن حمد حسن إسماعيل و زميله (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبي مغلي (دار مجدلاوي / عمان ١٩٨٨م).
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (ط١، دار الكتب العلمية / بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الجواليقي، أبو منصور بن موهوب بن أحمد، شرح أدب الكاتب، قدم له: مصطفى صادق الرافعي (دار الكتاب العربي/ بيروت د.ت).
- ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن، زاد المسير في علم التفسير (ط١، المكتب الإسلامي- دار ابن حزم/بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ط٤)، دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٩٠م).
- الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، البرهان في أصول الفقه، علق عليه وخرج أحاديثه: صلاح بن محمد بن عويضة (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر :
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة (دار الجيل/ بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق : موسى بناي العليلي (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- إحياء التراث الإسلامي/ الجمهورية العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢).
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد (ط١)، مكتبة نزار مصطفى الباز / مكة المكرمة- الرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي :
- درة الغواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني (ط١)، دار الجيل/بيروت مكتبة التراث الإسلامي/ القاهرة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م).
- شرح ملحّة الإعراب، تحقيق: فائز فارس (ط١)، دار الأمل للنشر والتوزيع/ الأردن ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- ابن الحسن البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج، الحماسة البصرية، تحقيق: عادل سليمان جمال (ط١)، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- الحقييل، عبد الكريم بن حمد بن إبراهيم، ألفاظ دارجة في الجزيرة العربية (ط١)، مطابع الفرزدق التجارية/ الرياض ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)
- الحمصي، محمد طاهر، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها (ط١)، دار سعد الدين/ دمشق ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبي المعاطي النوري وآخرين (ط١)، عالم الكتب/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الحيدرة، علي بن سليمان ، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي (ط١)، دار عمار/ عمان ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

- أبوحيان، أثير الدين محمد بن يوسف :
 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق : رجب عثمان محمد (ط١ ، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
 - البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (ط١ ، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م).
 - تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن (ط١ ، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي (ط١ ، دار القلم / دمشق ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
 - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق : عبد الحسين الفتلي (ط٢ ، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- أبو حية النميري، الهيثم بن الربيع ، شعر أبي حية النميري، تحقيق: يحيى الجبوري (منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي/ دمشق ١٩٧٥م).
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ط١ ، عالم الكتب/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب (ط١ ، دار السلام / القاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق : سلوى محمد عمر عرب (ط١ ، جامعة أم القرى / مكة المكرمة، ١٤١٩هـ).
- الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: تركي فرحان المصطفى (ط١ ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الخفاجي ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: عبد الرزاق المهدي (ط١ ، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سنان، سر الفصاحة، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان (دار قباء/ القاهرة ٢٠٠٣م).
- الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحارث، ديوان الخنساء، تحقيق: كرم البستاني (ط١ ، دار صادر/ بيروت ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨).

- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين :
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ط١، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٩٩٠م).
- ترشيح العلل في شرح الجمل، إعداد: عادل محسن سالم العميري (ط١، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود ضمن موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة، بإشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ط٣، دار السلام / الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- الدرّة، محمد علي طه، تفسير القرآن وإعرابه وبيانه (ط١، دار الحكمة/ دمشق- بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه (ط٩، دار اليمامة/ دمشق- بيروت، دار ابن كثير/ دمشق - بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي (ط١، دار العلم للملايين / بيروت ١٩٨٧م).
- الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، تحقيق: عبد السلام محمد أمين (ط١، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى (ط١، لم يذكر مكان النشر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة بن مسعود الملقب، ديوان ذي الرمة، شرح: الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد (ط٢، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦).
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين :
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وزميله (ط٢، المكتبة العصرية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين (ط١، دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٨٥م).

- الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل ، المفردات في غريب القرآن ، ضبطه وراجعته : محمد خليل عيتاني (ط ٣ ، دار المعرفة/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ابن ربيعة ، مهلهل ، ديوان مهلهل بن ربيعة ، إعداد وتقديم: طلال حرب (ط ١ ، دار صادر/ بيروت ١٩٩٦م).
- ابن أبي الربيع ، أبو الحسين عبيد الله بن أحمد :
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي (ط ١ ، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- الملخص في ضبط قوانين العربية ، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي (ط ١ ، لم يذكر مكان النشر ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ابن رشيق القيرواني ، أبو علي الحسن ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا (ط ١ ، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى ، معاني الحروف ، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي (ط ٣ ، دار الشروق/ جدة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- زاده ، أحمد التائب عثمان ، قراصة الذهب في علمي النحو والأدب ، تحقيق: محمد التونجي (ط ١ ، دار صادر / بيروت ١٩٩٨م).
- الزبيدي ، محب الدين أبو فيض السيد محمد ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق: علي شيري (دار الفكر / بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- الزجاج ، أبو إبراهيم بن السري :
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق: إبراهيم الأبياري (ط ٤ ، دار الكتاب المصري/ القاهرة ، دار الكتاب اللبناني/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي (ط ١ ، عالم الكتب / بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق :
- أمالي الزجاجي ، تحقيق: عبد السلام هارون (ط ٢ ، دار الجيل بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك (ط ٥ ، دار النفائس/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

- الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد (طه)، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- حروف المعاني والصفات، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (دار العلوم) لم يذكر مكان النشر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك (ط٢)، دار صادر/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر
- أساس البلاغة (ط١)، دار صادر/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- الأنموذج في النحو، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور (ط١)، لم يذكر مكان النشر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، خرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، وعليه تعليقات كتاب "الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال" للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير (ط١)، دار المعرفة / بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: إبراهيم شمس الدين (ط١)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- المستقصى في أمثال العرب (ط٢)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد عز الدين السعيد (ط١)، دار إحياء التراث/ بيروت ١٤١٠ - ١٩٩٠م).
- ابن زهير، كعب، ديوان كعب بن زهير، شرحه: أبو سعيد السكري (ط٣)، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة ٢٠٠٢م).
- الزوزني، عبد الله بن الحسين بن أحمد، شرح المعلقات السبع، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي (المكتبة العصرية / بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- السامرائي، إبراهيم، رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ (ط١)، مكتبة المنار/ الأردن ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو (ط٢)، دار الفكر/ عمان ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

- السُّبكي، بهاء الدين أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي (ط١، المكتبة العصرية/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
- سحيم عبد بني الحسحاس، ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبدالعزيز الميمني (ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية/ القاهرة ١٩٩٥م).
- أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، تفسير أبي السعود، تحقيق: عبد اللطيف عبدالرحمن (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، شرح و تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون (ط٤، دار المعارف/ القاهرة د.ت.).
- السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح لتسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي (ط١، المكتبة الفيصلية/ مكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ابن أبي سلمى، زهير، ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي (ط٣، دار الكتاب العلمي/ بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط١، دار القلم/ دمشق ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:
 - أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (مطبعة السعادة/ القاهرة ٢٠٠١م).
 - الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، علق عليه ووضع حواشيه: مجدي بن منصور بن سيد الشورى (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.).
 - نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (دار الرياض/ الرياض د.ت.).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:
 - الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٣، مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
 - الكتاب، تحقيق: إميل بديع يعقوب (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، المحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي (ط ١) ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله :
 - شرح كتاب سيبويه (نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب والوثائق القومية ، رقم ١٣٧ نحو ، ش).
 - ما يحتمل الشعر من الضرورة ، تحقيق : عوض بن حمد القوزي (ط ١) ، جامعة الملك سعود / الرياض ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م).
- السيرافي ، أبو محمد يوسف ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق : محمد الريح هاشم (ط ١) ، دار الجيل / بيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م).
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر :
 - الإتيان في علوم القرآن (ط ٢) ، مكتبة نزار مصطفى الباز / مكة المكرمة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
 - الأشباه والنظائر في النحو ، راجعه وقدم له : فايز ترحيني (ط ٣) ، دار الكتاب العربي / بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).
 - الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، صححه وخرّج أحاديثه : نجدت نجيب (ط ١) ، دار إحياء التراث العربي / بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).
 - شرح شواهد المغني ، بتصحيح وتعليق : محمد محمود الشنقيطي (منشورات دار مكتبة حياة / بيروت د.ت.).
 - لباب النقول في أسباب النزول ، خرج أحاديثه وعلق عليه : عبد الرزاق المهدي (ط ١) ، دار الكتاب العربي / بيروت ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).
 - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : فؤاد علي منصور (ط ١) ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
 - معترك الأقران في إعجاز القرآن ، تحقيق : أحمد شمس الدين (ط ١) ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م).
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين (ط ١) ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

- الشافعي ، أبو يحيى زكريا محمد بن زكريا الأنصاري ، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري) ، تحقيق : سليمان بن درع العازمي (ط ١ ، مكتبة الرشد / الرياض ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م) .
- ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله بن علي ، أمالي ابن الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطناحي (ط ١ ، مكتبة الخانجي / القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .
- ابن شداد ، عنتر ، ديوان عنتر ، تحقيق : خليل شرف الدين (دار ومكتبة الهلال / بيروت ١٩٩٧ م) .
- شراب ، محمد محمد حسن ، معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية (ط ١ ، دار المأمون للتراث / دمشق ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م) .
- الشلوبيني ، أبو علي عمر بن محمد :
 - التوطئة ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع (لم يذكر مكان النشر ، د . ت .) .
 - شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تحقيق : تركي بن سهو بن نزال العتيبي (ط ١ ، مكتبة الرشد / الرياض ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) .
- الشمسان ، أبو أوس إبراهيم ، الجملة الشرطية عند النحاة العرب (ط ١ ، مطابع الدجوي / القاهرة ١٩٨١ م) .
- الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود (ط ١ ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م) .
- الشيرازي ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي ، اللمع في أصول الفقه ، تحقيق : محيي الدين ديب مستو وزميله (ط ٣ ، دار ابن كثير / دمشق - بيروت ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م) .
- صافي ، محمود ، الجدول في إعراب القرآن و صرفه و بيانه (ط ٤ ، دار الرشيد / دمشق - بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .
- الصبان ، محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين (ط ١ ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م) .
- الصيمري ، أبو محمد عبدالله بن علي ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين (ط ١ ، دار الفكر / دمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
- الضبي ، أبو العباس الفضل بن محمد ، ديوان المفضليات ، تقديم و شرح و تعليق : محمد محمود (ط ١ ، دار الفكر اللبناني / بيروت ١٩٩٨ م) .

- الطائي، حاتم بن عبد الله، ديوان حاتم الطائي، صنعة: يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق: عادل سليمان جمال (مطبعة المدني/ القاهرة د.ت).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) (ط٣)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩١٩م).
- الطرماح، الحكم بن حكيم بن الحكم، ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن (ط٢)، دار الشرق العربي/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبدالله، التبيان في البيان، تحقيق: عبد الستار حسين زموط (ط١، دار الجيل/ بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ابن عاشور، محمد الطاهر: - (قولهم: كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية، (المطبعة الأميرية/ القاهرة ١٩٥٧م).
- التحرير والتنوير (ط١، مؤسسة التاريخ/ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- العامري، لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرحه وضبط نصوصه: عمر فاروق الطباع (ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- ابن عباد، صاحب إسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين (ط١، عالم الكتب/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ابن العبد، طرفة، ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: رحاب خضر عكاوي (ط١، دار الفكر العربي/ بيروت ١٩٩٣م).
- عتيق، عبد العزيز، في البلاغة العربية: علم المعاني (دار النهضة العربية / بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ط١، دار السلام/ الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله: - جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وزميله (ط١، المكتبة العصرية/ بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي (المكتبة العصرية/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن :
- شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : إميل بديع يعقوب (ط ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و زميله (ط ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- عزيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (دار الحديث/ القاهرة د.ت.).
- ابن عطية، جرير، ديوان جرير، قدم له وشرحه: تاج الدين شلق (دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- ابن عطية، أبو محمد عبدالحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ط ، دار ابن حزم / بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله :
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار المدني / جدة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية/ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- عكاشة، عمر يوسف، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها (ط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت ٢٠٠٣م).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين :
- إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان (ط ، دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)
- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز (ط ، عالم الكتب/ بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- التبيان في إعراب القرآن، إعداد فريق: بيت الأفكار الدولية (بيت الأفكار الدولية/ عمّان، د.ت.).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ط ، مكتبة العبيكان / الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان (دار الفكر المعاصر/ بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- المتبع في شرح اللمع، تحقيق: عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي (ط١)، جامعة قازيونس/ بنغازي ١٩٩٤م).
- العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس (ط١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي، الفصول المفيدة في الواو المزيده، تحقيق: حسن موسى الشاعر(ط١)، دار البشير/ عمان ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- العلوي، يحيى بن حمزة، كتاب الطراز، مراجعة وضبط وتدقيق: محمد عبد السلام شاهين (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- عميرة، خليل أحمد، في التحليل اللغوي: منهج وصفي تحليلي (ط١)، مكتبة المنار/ الأردن ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- عمر، أحمد مختار: علم الدلالة (طه)، عالم الكتب/ القاهرة ١٩٩٨م).
- المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته (بمساعدة فريق عمل) (ط١)، مؤسسة سطور المعرفة / الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- العيثان، عادل بن معتوق بن محمد، الواو: دراسة نحوية دلالية في المصطلح والوظيفة (رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود/ الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- الغرناطي، شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف، طراز الحلة وشفاء الغلة، تحقيق: رجاء السيد الجوهري (مؤسسة الثقافة الجامعية/ الإسكندرية د.ت.).
- غرناوم، غوستاف فون: شعراء عباسيون: مطيع بن إلياس، سلم الخاسر، أبو الشمقمق: دراسات ونصوص شعرية، ترجمها وأعاد تحقيقها: محمد يوسف نجم (دار مكتبة الحياة/ بيروت ١٩٥٩م).

- دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس وآخرين (دار مكتبة الحياة/ بيروت د.ت.)
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو (ط٣، دار الفكر/ دمشق ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، ديوان الأدب، تحقيق: عادل عبد الجبار الشاطي (ط١، مكتبة لبنان/ بيروت ٢٠٠٣م).
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد:
 - الصاحبى في فقه اللغة، تحقيق: أحمد حسن بسج (ط١، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
 - مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (ط٢، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
 - معجم مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب وزميلته (ط١، دار إحياء التراث العربي / بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد:
 - الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (ط٢، دار العلوم / الرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
 - التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي (ط١، جامعة الملك سعود/الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
 - الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي (ط١، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
 - شرح الأبيات المشككة الإعراب (إيضاح الشعر) تحقيق: حسن هنداوي (ط١، دار القلم / دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
 - الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي (ط١، كنوز إشبيلية/ الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
 - المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد (ط١، مطبعة المدني/ القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

- المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي (ط١، دار القلم/ دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- المسائل المشكلة (البغداديات) تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي (مطبعة العاني / بغداد د.ت.).
- المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار (ط١، دار عمار/ عمان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- فجّال ، محمد بن محمود، الأسرار البلاغية للحذف في سورة يوسف (ط١، أضواء السلف/ الرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد:
- الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة (ط٥، لم يذكر مكان النشر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- العين، تحقيق: مهدي المخزومي وزميله (دار مكتبة الهلال ، د.ت.).
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن (ط٣، عالم الكتب / بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، (دار صادر/ بيروت د.ت.).
- فنديس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي وزميله (مكتبة الأنجلو المصرية د.ت.).
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط (ط٦، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، الأمالي (دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.).
- قباوة، فخر الدين، التحليل النحوي أصوله وأدلته (ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان/ القاهرة ٢٠٠٢م).
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم :
- أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي (ط٢، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

- الشعر والشعراء، قدم له : حسن تميم، راجعه : محمد عبد المنعم العريان (ط، ٤)، دار إحياء العلوم/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني (ط، ١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٧م).
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سالم مصطفى البدري (ط، ١)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- القزويني، أبو محمد عبد الرحمن الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، راجعه وصححه وخرج آياته : بهيج غزاوي (ط، ٢)، دار إحياء العلوم / بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه : محمد عبد العزيز الخالدي (ط، ١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- القطامي، عمير بن شبيب التغلبي، ديوان القطامي، تحقيق: محمود الربيعي (الهيئة المصرية العامة للكتاب د.ت).
- القوجوي، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة (ط، ٢)، دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشوملي (ط، ١)، مكتبة الخريجي / الرياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، محمد بن حمود الدعجاني (ط، ١)، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب :
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق : محيي الدين رمضان (ط، ٥)، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن (ط، ١)، دار البشائر/ دمشق ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي (ط، ١)، مكتبة أضواء السلف / الرياض ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: دار الشرق العربي (دار الشرق العربي/ بيروت د.ت).

- الكافيحي، محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: فخر الدين قباوة (ط٣)، دار طلاس/ دمشق ١٩٩٦م).
- ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل، تفسير القرآن العظيم (ط١)، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش وزميله (ط٢)، مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان: - أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد (ط٢)، دار الفكر/ لم يذكر مكان النشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- ثلاث رسائل في اللغة: الفرق بين (من) التبعيضية و(من) التبيينية، تحقيق: محمد حسين أبي الفتوح (ط١)، مكتبة لبنان/ بيروت ١٩٩٣م).
- الكندي، امرؤ القيس بن حجر، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي(دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.).
- لاشين، عبد الفتاح، المعاني في ضوء أساليب القرآن (ط٤)، دار الفكر العربي / القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط٣)، دار القلم/ دمشق ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد: - شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (ط١)، هجر للطباعة / القاهرة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وزميله (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت).
- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري (لم يذكر مكان النشر ، د. ت.).

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:
 - المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (عالم الكتب/بيروت، د.ت.).
 - الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط)، المكتبة العصرية/بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ابن المثنى، أبو عبيدة معمر:
 - شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم حور وزميله (ط٢)، المجمع الثقافي / أبو ظبي ١٩٩٨م).
 - مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين (مكتبة الخانجي/ القاهرة، د.ت.).
- محاسب، محيي الدين، علم الدلالة عند العرب: فخر الدين الرازي نموذجًا (دار الهدى/ المنيا د.ت.).
- المرادي، الحسن بن قاسم:
 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (ط١)، دار الفكر العربي/ القاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
 - الجنى الداني، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله (ط١)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- المراغي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع (ط٣)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- المرتضى، الشريف علي بن الحسين، أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (دار الفكر العربي/ القاهرة ١٩٩٨م).
- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج (الهيئة العامة لقصور الثقافة/ القاهرة د.ت.).
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين وزميله (ط١)، دار الجيل/ بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- ابن أبي مريم، نصر بن علي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي (ط١)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم / جدة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- المصري، فتح الله صالح، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب (ط١)، دار الوفاء ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

- المطرزي، ناصر بن أبي المكارم، المصباح في علم النحو، تحقيق: يس محمود الخطيب (ط١)، دار النفائس / بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- المطلبي، مالك يوسف، السياب ونازك والبياتي: دراسة لغوية (ط٢)، دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد ١٩٨٦م).
- ابن المعتز، عبد الله، ديوان ابن المعتز، شرح: يوسف شكري فرحات (ط١)، دار الجيل/ بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- ابن معطي، زين الدين أبو الحسين يحيى، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي (مطبوعة عيسى البابي الحلبي وشركاه د. ت.).
- المفدى، محمد عبد الرحمن، حديث (ما): أقسامها وأحكامها (النادي الأدبي/ الرياض ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- المكناسي، محمد بن أحمد بن محمد، شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى: اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق (ط١)، مكتبة الرشد/ الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- المنتجب الهمداني، حسين بن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فؤاد محمد مخيمر وزميله (دار الثقافة / الدوحة ، د.ت.).
- المنصور، وسمية عبد المحسن، صيغ الجموع في القرآن الكريم (ط١)، مكتبة الرشد/ الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب (ط٣)، دار إحياء التراث الإسلامي / بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- المهلبي، مهذب الدين مهلب بن حسن، نظم الفرائد وحصر الشدائد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ط١)، مكتبة العبيكان/ الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، قدم له وعلق عليه: نعيم حسن زرزور (دار الكتب العلمية / بيروت د.ت.).
- الميمان، مها بنت صالح عبد الرحمن، الأمر في صحيح البخاري: دراسة نحوية تطبيقية (رسالة دكتوراه/ جامعة الملك سعود ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (دار الجيل / بيروت د.ت.).

- ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم (ط ١، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- النحاس، مصطفى، دراسات في الأدوات النحوية (ط ٢، شركة الربيعان/ الكويت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- نحلة، محمود أحمد:
 - التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل (مكتبة زهراء الشرق/ القاهرة ١٩٩٩م).
 - مدخل إلى دراسة الجملة العربية (دار النهضة العربية/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) راجعه وضبطه وأشرف عليه: إبراهيم محمد رمضان (ط ١، دار القلم/ بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٩م).
- هارون، عبد السلام محمد، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، (ط ٣، مكتبة الخانجي / القاهرة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م).
- الهروي، علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي (مطبوعات مجمع اللغة العربية/ دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله:
 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عز الدين السعيدي (ط ١، دار إحياء العلوم/ بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
 - الجامع الصغير في النحو، تحقيق: أحمد محمود الهرميسيل (مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
 - شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن عيسى (ط ١، عالم الكتب/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
 - شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية/ بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
 - شرح قصيدة كعب بن زهير، تحقيق: محمود حسن أبي ناجي (ط ٣، مؤسسة علوم القرآن/ دمشق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
 - فوح الشذا بمسألة كذا، تحقيق: أحمد مطلوب (لم يذكر مكان النشر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: حسن حمد (ط١)، دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- من رسائل ابن هشام النحوية (القواعد الصغرى)، تحقيق: حسن إسماعيل مروة (ط١)، مكتبة سعد الدين/ دمشق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- هلال، هيثم، معجم مصطلح الأصول (ط١)، دار الجيل/ بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- الهمداني، عبد الرحمن بن عيسى، الألفاظ الكتابية، راجعه وقدم له: السيد الجميلي (ط١)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد. أسباب النزول، تحقيق: السيد الجميلي (ط٦)، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- الواسطي الضرير، القاسم بن محمد، شرح اللمع في النحو، تحقيق: رجب عثمان محمد (ط١)، مكتبة الخانجي / القاهرة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ابن الورد، عروة، ديوان عروة بن الورد، تحقيق: أسماء أبي بكر محمد (ط١)، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش (ط١)، مكتبة الرشد / الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- الوشاء، أبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق، الفاضل في صفة الأدب الكامل، تحقيق: يحيى وهيب الجبوري (ط١)، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م)
- يعقوب، إميل بديع :
- موسوعة الحروف في اللغة العربية (ط٢)، دار الجيل / بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- موسوعة النحو والصرف والإعراب (ط١)، دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٨٨م).
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي :
- شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد (المكتبة التوفيقية / القاهرة د.ت).
- اليوسي، الحسن، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمد حجي وزميله (ط١)، دار الثقافة/ الدار البيضاء ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

الفهارس الفنية

- ١- الآيات
- ٢- الأحاديث والأقوال المأثورة
- ٣- الأمثال
- ٤- الأشعار
- ٥- الأرجاز

١ - الآيات

البقرة	
الصفحة	الآية
١١٣ ، ١٠٠	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]
٨٦	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]
١٣٦	﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]
٥٨ ، ٥٧	﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦].
١١٧	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨].
١٠٧	﴿وَإِذْ قَاتَلْتُم نَفْسًا﴾ [البقرة: ٧٢].
١٨٩	﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣].
٦٠ ، ٥٦	﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨].
١٣٣	﴿وَلَن يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥].
١٣٧	﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠].
٩٤	﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢].
٢٠٣ ، ١١٤	﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣].
٢٠٥ ، ٢٠٤	﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأَتْ خَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].
٢٢٦	﴿وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧].
١٩٩	﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].
٤٤٨ ، ٤٧	﴿فَدَرَى نَفْسًا تَقَلَّبَ فِي السَّمَاءِ فَلتُوَلِّسْنَاكَ قِبَلَهُ تَرَدَّدًا﴾ [البقرة: ١٤٤]

١٤٧	﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠].
١٥٧	﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥].
١٢١	﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].
١٢٩	﴿فَأَنبِئُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].
٢٣٢ ، ١١٧	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].
٩٦	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].
٢٠٨	﴿فَمَنْ فُرضَ فِيهِنَّ الْحَجُّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].
٢٠٨	﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].
١٧٤ ، ٢١٨ ، ١٧٦	﴿سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ ءَايَاتِنَا﴾ [البقرة: ٢١١].
٢٢٦	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِمَّنْ مُشْرِكٌ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].
١٠٤	﴿فَأَنزَلْنَا أَكْلَهَا لضعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].
٧٩	﴿وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].
٩٤	﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢].
١٦٤ ، ١٨٤	﴿كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].
٢٢٦	﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفِيعَةً﴾ [البقرة: ٢٥٤].

الصفحة	آل عمران الآية
١٩٩	﴿فَإِن أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠].
١٥٣	﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَقْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١].
٨٣	(حتى تنفقوا بعض ما تحبون) [آل عمران: ٩٢].

١١٨	﴿يَتَّيِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨].
٥٣	﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣].
١٨٧	﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].
٥٣	﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢].
٨٠	﴿هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ١٥٤].
٢٢١	﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَد جَبَعُوا لَكُم فَآخِشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].
٢٢١	﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].
٩٥	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].
٢٠٤	﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٨٤].
١١٩	﴿كُل نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

النساء	
الصفحة	الآية
١٦٥	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].
١٠٨	﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١].
٢٢٣	﴿فَإِن أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤].
٢٢٣ ، ١٣٠	﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَنَاتًا﴾ [النساء: ٣٦].
١٠٠	﴿وَحَسَنَ أَوْلَادِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].
١٣٦	﴿كُلَّمَا نَضَبَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].
١٤٠	﴿وَنَدَخَلْنَاهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧].

١٥١ ، ١٤٧	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].
٢٠٨ ، ١٤٦	﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاءُ مِمَّا جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣].
١٩٩	﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [النساء: ١١١].
٨٥	﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [النساء: ١٢٤].
١٤٨	﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٢٨].
٢٢٣ ، ١٥٠ ٤٢٤	﴿وَلَنْ نَسْتَطِيعُوا أَنْ نَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩].
١٥٠-١٤٩ ٢٢١	﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].
٥٩	﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].
٨٠	﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤].
١٣٤	﴿خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٩].
٩٠	﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ آيَاتِهِمْ خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].
١٤٣	﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢].
١٤٨	﴿إِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦].

المائدة	
الصفحة	الآية
١٣٥	﴿قَالُوا يَمُوسَىٰ إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤].
٢٠٤	﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

١١٢	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨].
١٣٧	﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤].
٥٣	﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: ٧٠].
٩٤	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].
٢٢١	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].
٨٥	﴿يَسْأَلُونَكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ٩٤].
٢١٠	﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مَنكُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].

الأُنعام	
الصفحة	الآية
٢٠٧	﴿وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأُنعام: ٢٥].
١٥٧	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأُنعام: ٢٧].
١٥٧	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأُنعام: ٣٠].
٩٣	﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأُنعام: ٣٢].
٤٨	﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَدَأَتِ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأُنعام: ٣٣].
٧٩	﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأُنعام: ٣٤].
١١٥	﴿وَلَا ظَلِيمٌ يُطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأُنعام: ٣٨].
٢١٠	﴿وَإِنْ تَعَدَّلْ كُلُّ عَدَلٍ لَّا يُؤَخِّذْ مِنْهَا﴾ [الأُنعام: ٧٠].
١٥٧	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمْرَاتِ الْمَوْتِ﴾ [الأُنعام: ٩٣].

٢٢٢	﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْبُدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأَنْعَام: ١٥٧].
-----	---

الأعراف	
الصفحة	الآية
٣٧	﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤].
٩٤	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].
٩٤	﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣].
٢٠٦	﴿قَالَ يَقَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦١].
٣٧	﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصِ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ١٣٠].
١٤٧	﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].
٢٠٢	﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِنِّي وَلَكِنْ نُنظِرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣].
٢٠٤	﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ﴾ [الأعراف: ١٦٩].
٩٤	﴿سَأَلُونَا عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧].

الأنفال	
الصفحة	الآية
٩٤	﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

التوبة	
الصفحة	الآية
١٤٧-١٤٨،	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦].

٢٠٧	
١٠٧	﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ١٧].
٢٢١	﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة: ٢٨].
٩٣	﴿ لَا يَسْتَفِذُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ٤٤، ٤٥].
٢٢٠، ٩٥	﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [التوبة: ٥٥].
١١٤	﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [التوبة: ٧٢].
٢١١، ١٥٨	﴿ أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ ﴾ [التوبة: ٨٠].
٩٣	﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة: ٩١، ٩٢، ٩٣].
٥٣	﴿ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ [التوبة: ٩٤].
١٠٤	﴿ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ﴾ [التوبة: ١٠١].

يونس	
الصفحة	الآية
١٢٥	﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ [يونس: ٢٥].
١٥٠	﴿ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس: ٨٢].
١٥٠	﴿ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٩٧].

١٩٩	﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَأَتَمَّا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ ضَلَّ فَأَتَمَّا يَضِلُّ﴾ عَلَيْهَا [يونس: ١٠٨].
-----	--

هود	
الصفحة	الآية
٢٠٨	﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ ۖ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالْتَأَرْ مَوْعِدُهُ﴾ [هود: ١٧].
١٣٧	﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ [هود: ٣٨].
١٢٢	﴿قَالَ يَنْفُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۗ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦].
٢٣٤	﴿أَلَا إِنَّا عَادُوا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بَعْدَ إِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: ٦٠].
٥٣	﴿يَتَذَكَّرُ فِيهِمْ أُعْرِضْ عَنْ هَذَا ۗ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٧٦].
٧٨	﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

يوسف	
الصفحة	الآية
١٢٥	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].
٢٢٣	﴿قَالَ يَبْنَؤُ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَيَّ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥].
١٥٢	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].
١٢٥	﴿وَلَنْ كُنَّ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٦٨].
١٤٣	﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِيَّ وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٨٦].
٤٣ ، ٣٧	﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩٠].
١٥٦	﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].
١٨٧	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥].

إبراهيم	
الصفحة	الآية
٨٠	﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ٣٨].

الحجر	
الصفحة	الآية
٢١٢	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُهُمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ [الحجر: ٢٠٣].
٢١٦ ، ١١٧	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَهِيَ كَنَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].
٥٤	﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَخْرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤].
٩٩	﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾ [الحجر: ٦٨].
٢٢٤	﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٨].
٤٨	﴿وَلَقَدْ نَعَّمْنَاكَ بِمَا يَفُوقُونَ﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِنَ السَّاجِدِينَ [الحجر: ٩٧ ، ٩٨].

النحل	
الصفحة	الآية
٢٠٤	﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩].
١١٥	﴿لَا تَخْذُوا لِلْهَيْبِ﴾ اثْنَيْنِ [النحل: ٥١].
٨٣	﴿ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٩].
٩٤	﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ [النحل: ٩٩ ، ١٠٠].
٩٥ ، ٩١	﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَاتٍ آيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَلُّ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٠١].

٤٨	﴿وَلَقَدْ نَعَلُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمٌ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].
٩٤	﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥].

الإسراء	
الصفحة	الآية
١١٥	﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].
١٧٠	﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِن بَعْدِ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ١٧].
٢٢٣	﴿وَلَا تُبْذَرُ بُذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦].
٢٢٤	﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩].
١٤٧	﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الكهف	
الصفحة	الآية
١٧٤	﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ﴾ [الكهف: ١٩].
١٤٣	﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٤].
٢١١	﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧].
١٥٠، ١٥٤، ٢٠٠	﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

مريم	
الصفحة	الآية
١٠٣-١٠٤	﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٣].

٩١	﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩].
٣٧	﴿قَالُوا يَنْمَرِيْمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧].
٣٧	﴿تَتَّخِذَ هَرُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءًا وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨].
١٦٩	﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ﴾ [مريم: ٧٤].
٢٢٣	﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥].
٢٢٠ ، ٩٥	﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ [مريم: ٨٤].
٩٥	﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لَّدُنَّا﴾ [مريم: ٩٧].

طه	
الصفحة	الآية
١٢٧	﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا﴾ [طه: ٤٤].
٧٥	﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨].
١٢٦	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥].
١٤٣	﴿لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧].
١٧٠	﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [طه: ١٢٨].

الأنبياء	
الصفحة	الآية
٢١٩	﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ٧].
١٦٩	﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرِيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١].
١١٢	﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠].
٦٦	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

٢٠٣	﴿وَلَيْنَ مَسْتَهْمُ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبياء: ٤٦].
-----	--

الحج	
الصفحة	الآية
٩٨	﴿ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج: ٥].
١٨٧ ، ١٨٤	﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥].
٩٤	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصُرُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].
٨٠	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ﴾ [الحج: ٥٢].
٢٠٤ ، ١٥٢	﴿إِنَّ الدِّينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣].

المؤمنون	
الصفحة	الآية
٣٧	﴿تَدْأَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].
١٧٤	﴿قَتَلَ كَم لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلَّ الْعَادِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢، ١١٣].

النور	
الصفحة	الآية
١١٢	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢].
٢٢٣	﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤].
١٣٤	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١].
١٠٨	﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦].
٢٠٧	﴿فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ [النور: ٢٨].
٩٨	﴿أَوِ الطِّفْلِ الذَّيْبِ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١].

١٥١	﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].
٤٨	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلِيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].
٤٨ ، ٤٦ ، ٧١ ، ٤٩	﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

الفرقان	
الصفحة	الآية
١١٨	﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].
٢٢٣	﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].
١٥٧	﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١].

الشعراء	
الصفحة	الآية
٩٩	﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦].
١١٦	﴿أَيْنَ لَنَا لَاجِرٌ﴾ [الشعراء: ٤١].
٩٩	﴿فَأَنبَهُمْ عَدُوًّا لِي﴾ [الشعراء: ٧٧].

النمل	
الصفحة	الآية
١٣٨	﴿وَقَالَ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ عُلْمًا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦].
١٣٨	﴿وَإِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣].
١٨٩	﴿أَهَكَذَا عَرَشُكَ﴾ [النمل: ٤٢].
١١٨	﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لِلَّهِ مَعَهُ آيَاتٌ﴾ [النمل: ٦٠].

القصص	
الصفحة	الآية
١١٤	﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠].

العنكبوت	
الصفحة	الآية
١٨٨	﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رَزْقَهَا اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

الروم	
الصفحة	الآية
١١٩	﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢].

لقمان	
الصفحة	الآية
٢٠٥ ، ١٥٨	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

السجدة	
الصفحة	الآية
١٧٠	﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [السجدة: ٢٦].

الأحزاب	
الصفحة	الآية
١٣١	﴿وَتَطْمَئِنُّ بِاللَّهِ الطُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠].

٤٨ ، ٤٧	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِفِينَ ﴾ [الأحزاب: ١٨].
٢٢٣	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤١].
٢٠٧	﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ﴾ [الأحزاب: ٥٣].
٢٠٧	﴿ إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ خُفِّفُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٤].
٢١٠	﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧١].

سبأ	
الصفحة	الآية
١٤٠	﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رَجْزِ أَلِيمٍ ﴾ [سبأ: ٥].
٨٦ - ٨٥	﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٢٠].
١٦١	﴿ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَّغُوا مَعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾ [سبأ: ٤٥].
١٩٩	﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي ﴾ [سبأ: ٥٠].

فاطر	
الصفحة	الآية
١٦٠	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ۗ ﴾ [فاطر: ١].
٢٥٤ ، ١٤٧	﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢].
١١٨	﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِزٍّ اللَّهُ يَرْزُقُكُمْ ﴾ [فاطر: ٣].
١١٦	﴿ وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [فاطر: ٤].
٢٢٠	﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [فاطر: ٦].
١٩٩	﴿ وَمَنْ تَرَكَ فَإِنَّمَا يَتَرَكَ لِنَفْسِهِ ۗ ﴾ [فاطر: ١٨].

٩١	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر: ٢٨].
٨٥	﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [فاطر: ٣١].

يس	
الصفحة	الآية
١٧٠	﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾ [يس: ٣١].

ص	
الصفحة	الآية
٥٦	﴿ جُنُدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ ﴾ [ص: ١١].
١١١	﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٣٠].
١١١	﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٤٤].

غافر	
الصفحة	الآية
٢٢٢	﴿ فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [غافر: ١٤].
٨٥	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ [غافر: ٢٨].
٧٥	﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴾ [غافر: ٣٧].

الشورى	
الصفحة	الآية
٩٤	﴿ وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورى: ٤١، ٤٢].

الزخرف	
الصفحة	الآية
٢٠١	﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيصَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧].

الدخان	
الصفحة	الآية
١١٦	﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ﴾ [الدخان: ٢٣].
١٧٠	﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥].
١٩١	﴿يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ ﴿٥٣﴾ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٣، ٥٤].

الأحقاف	
الصفحة	الآية
١١٨	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ، وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأحقاف: ١٠].

محمد	
الصفحة	الآية
٢١٠، ١٢٩	﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].
٩٣	﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦].
٢٠٠	﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

الفتح

الصفحة	الآية
٤٣	﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨].

الحجرات	
الصفحة	الآية
٢٠٠	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَمُتَّبِعُوا بَنِيَّ إِنَّ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].
١٠٦، ١٠٥	﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

ق	
الصفحة	الآية
٣٧	﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كَنْزٌ حَفِيفٌ﴾ [ق: ٤].
٥٤	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [ق: ٣٨].

الذاريات	
الصفحة	الآية
٢١٩	﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

النجم	
الصفحة	الآية
٧٦	﴿إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦].
١٦٥، ٩٩ ٢٠٤	﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦].
١٢٤	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤].

القمر	
الصفحة	الآية
٢٠١	﴿أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١].
٢٠١ ، ١٤٨	﴿وإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢].
١١٢	﴿إِنَّا مَرْسَلُوا النَّافَةَ فَنَنَّهُ لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ ﴿٢٧﴾ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شَرْبٍ مُّخَضَّرٌ ﴿٢٨﴾﴾ [القمر: ٢٧-٢٨].

الواقعة	
الصفحة	الآية
١٢٣	﴿وَالسَّانِفُونَ السَّانِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٠].
١٣٩	﴿إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥].

المجادلة	
الصفحة	الآية
٣٧	﴿فَدَسَمَعَ اللَّهُ قَوْلَ أَبِي يُجْدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١].
٢٢٠	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّجُوا بِالْإِنْمِرِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَجَّجُوا بِالْبِرِّ وَالنَّقْوَىٰ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩﴾﴾ إِنَّمَا التَّجَوُّىٰ مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾﴾ [المجادلة: ٩ ، ١٠].

الحشر	
الصفحة	الآية
١٥١	﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

المتحنة	
---------	--

الصفحة	الآية
١٣٤	﴿وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا﴾ [المتحنة: ٤].
٩٤	﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [١] ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتحنة: ٨، ٩].

الصف	
الصفحة	الآية
٤٨	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اعْبُدُونِي يَا قَوْمِ لِمَ تَقُولُونَ لِآلِي رَسُولٍ لِمَ لَا يَنْزِلُ عَلَيْنَا سُبُّ الْمَلَائِكَةِ مِن سَمَوَاتِ السَّمَاءِ سُبُّ الْمَلَائِكَةِ لَمَّا كُنْتُمْ مُشْرِكِينَ﴾ [الصفا: ٥].

التحريم	
الصفحة	الآية
١٠٨ ، ٩٩	﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

الملك	
الصفحة	الآية
١٠٤	﴿يَوْمَ أَجْعَلُ الْبَصَرَ كَرَيْنًا يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤].
٢٢٠-٢١٩	﴿كَلَّمَ اللَّهُ نَادِيًا مِنْهُمْ قَالُوا يَا نَادِيُّ اللَّهِ مَا نَدَىٰكَ نَادِيٌّ﴾ [الملك: ٨].
٢٠٨	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْحَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠].

الحاقة	
الصفحة	الآية

٧٤	﴿الْحَاقَّةُ﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٦﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٧﴾ [الحاقة: ١-٣].
٢١٠	﴿وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَذُكَّنَا ذَكَّةً وَوَحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

المعارج	
الصفحة	الآية
١٠٩	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾ [المعارج: ١٩-٢٢].

نوح	
الصفحة	الآية
٦١	﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥].

المزمل	
الصفحة	الآية
١٢٧	﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠].

القيامة	
الصفحة	الآية
٦٩	﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦].
١٥٠	﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ [القيامة: ١٤، ١٥].
١٣٤	﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥].

النازعات	
الصفحة	الآية

٩٣	﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ ﴿١٠﴾ ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا تَّخِرَةً﴾ ﴿١١﴾ ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ١٠-١٢].
٩٣	﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٣].
٢١٩	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

التكوير	
الصفحة	الآية
٢٢٧	﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرْتَ﴾ (التكوير: ١٤).

المطففين	
الصفحة	الآية
١٢٩	﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

الفجر	
الصفحة	الآية
١٢٧	﴿وَتَجِبُونَ أَمَالَ حَبًا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠].
٢٠٨	﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].
٢٠٩ ، ١٤٢	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

الشمس	
الصفحة	الآية
٥٤	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا﴾ ﴿١﴾ ﴿وَقَدْ حَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ [الشمس: ٩ ، ١٠].

الزلزلة	
---------	--

الصفحة	الآية
١٤٦	﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨].

القارعة	
الصفحة	الآية
٧٤	﴿الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٣﴾﴾ [القارعة: ١-٣].

العصر	
الصفحة	الآية
١١٢ ، ١٠٩	﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿٣﴾﴾ [العصر: ١-٣].

٢- الأحاديث والأقوال المأثورة

الصفحة	الحديث
١٢٥	" آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان "
١٤٨	"أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: وإن سرق وإن زنى"
٢٢٢	"إذا استجبح الليل أو كان جُح الليل، فكفوا صبيانكم.. وأوك سقاءك واذكر اسم الله، وخمر إناك واذكر اسم الله، ولو تعرض عليه شيئاً"
١٩٩	" إذا سلم عليكم اليهود فإنما يقول أحدهم: السام عليك، فقل: وعليك"
٩٥	"إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يبصق أمامه، فإنما يناجي الله ما دام في مصلاه"
٩٥ - ٩٦	"إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه"
٢٢٦	"انهب الباس رب الناس، اشف وأنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً"
١١٩	"استعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة"
١٤٨	"اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة"
١٤٨	"اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشي كأن رأسه زبيبة"
١٥٠	" أعطها ولو خاتماً من حديد "
٢٢١	"إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلى من بعض، فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليتركها"
١٩٩	"إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلى من بعض، فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من النار"

٩٦	"إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار"
٩٥	"إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا.."
٩٦	"إنما منعتني أن أرد عليك أني كنت أصلي"
٩٠	"إنما كان يكفيك هكذا"
٩٥	"إنما الولاء لمن أعتق"
٥٨	"إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا - عن يمينه وعن شماله ومن خلفه - وقليل ما هم"
١٩٢	"إننا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا، يعني: مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين"
١٩٢	"أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر، فاحتاج فأخذه النبي ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبدالله بكذا وكذا فدفعه إليه"
١٣٨	"إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب.."
٣٦	أن صفيية رضي الله عنها أتت النبي ﷺ وهو معتكف، فلما رجعت مشى معها، فأبصره رجل من الأنصار، فلما أبصره دعاه، فقال: تعال هي صفيية، وربما قال سفيان: هذه صفيية.."
٣٥	أن النبي ﷺ نام حتى نفخ، ثم صلى، وربما قال: اضطجع حتى نفخ، ثم قام فصلى"
١٠٢	"أن النبي ﷺ - ومعاذ رديفه على الرحل - قال: يا معاذ بن جبل، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: يا معاذ، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً.."
٩٥	"إني والله ما سألته لألبسها، إنما سألته لتكون كفني"
١٤٩	"أولم ولو بشاة"
١٢٣	"الأيمنون الأيمنون"

٢٢٢	"بلغوا عني ولو آية"
٣٦	"بينما أنا في الحَظِيم - و ربما قال في الحِجْر-مضطجعاً"
١٥٩	"تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنِّي فيقرُّها في أذن وليه فيخلطون معها مائة كذبة"
١١٨	"تمرَّةٌ خيرٌ من جرادَةٍ"
٩٠	"جاءت امرأة رفاعة القرظي، النبي ﷺ فقالت: كنت عند رفاعة فطلقني فأبَّت طلاقِي، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير، إنما معه مثل هُدبة الثوب.."
١٠٤	"جاء رجل إلى ابن مسعود، فقال: قرأت المفصل الليلة في ركعة، فقال: هذا كهذا الشعر؟.."
١٠٩	"..الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها"
٢١٧	"خَمَرُوا الآنية، وأجيفُوا الأبواب، وأطفؤوا المصابيح، فإن الفويسقة ربما جرت الفتيلة فأحرقت أهل البيت"
١٣٩	"دخلتُ على عائشة رضي الله عنها، والناس يصلُّون، .. فأطال رسول الله ﷺ جداً حتى تجلاني العَنَشِي.."
٧٥	"..زوجي مالك وما مالك، مالك خير من ذلك.."
٢١٦	"سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فُتِح من الخزائن، أيقظوا صواحب الحَجَر، فربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة"
٢٢٩	"سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن، من يوقظ صواحب الحُجرات، يا رَبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة"
١٣٣	"صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط.."
٩٦	"على رسلكما، إنما هي صفة بنت حيي"
١٩٤	"..فاشتراه نعيم بن عبدالله بكذا وكذا"

٢٢٢	"..فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعضّ بأصل شجرة"
١٠٩	"..فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب له بمثلها"
١٣٣	"..فقام النبي ﷺ فزِعًا، يخشى أن تكون الساعة، فأتى المسجد فصلى بأطول قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ رأيتُه قط يفعلُه.."
١٩٠	"فقلت يا رسول الله، أتصلي على ابن أبي، وقد قال يوم كذا وكذا، كذا وكذا؟"
١٥٠	" فليتقين أحدكم النار ولو بشق تمرة"
٢٠٠	"..فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمرة"
١٥٦	"..فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله.."
١٣٤	"..قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً.."
١٨٥	"كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأين تعدّ سورة الأحزاب؟ فقال عبدالله: ثلاثاً وتسعين، فقال أبي: قط"
٦٩	"كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يُحرّك شفّتيه"
١٩٠	"كذاك لا تدعروا علينا"
١٣٩	"لأبعثنّ -يعني عليكم- أمييناً حقّ أمين"
٧٠	"..لأنني كثيراً مما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول.."
٢١٠	" لتُنقِضَنَّ عُرَى الإسلام عروة عروةً، فكلما انتقضت عروة تشبّث الناس بالتي تليها، وأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة"
١٠٤	"..لكل واحد منهما زوجتان، يرى مخ سوقهما من وراء اللحم من الحسن.."
٢١٦	"اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فربّ مبلغ أوعى من سامع"
١١٩	"..لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأيت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط"

١٣٢	"لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأيت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط"
٢٠٦	" لو أنها لم تكن ربيبتني في حجري ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة"
٧٦	" لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه.."
٧٦	"ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي ﷺ، قيل: الصلاة! قال: أليس ضيِّعتم ما ضيِّعتم فيها"
٢٢٤	"ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً، فلا تسئل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن.."
٩٥	"ما لكم حين نابكم شيء في الصلاة أخذتم بالتصفيح؟ إنما التصفيح للنساء"
٧٣	"مالك ولها؟ معها حذاؤها وسقاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر"
١٤٥	"ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيتُه في مقامي، حتى الجنة والنار"
٨٠	"ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً.. إلا كان له به صدقة"
٨٠	"ما من مولود إلا يولد على الفطرة.."
١٦٠	"مثنى مثنى"
١٩٠	"..مروهم فليصلوا صلاة كذا في حين كذا، وصلاة كذا في حين كذا"
١٥٩-١٥٨	"من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة مرة"
١٣٤	"من تردى من جبل فقتل نفسه، فهو في نار جهنم يتردى فيه خالدًا مخلدًا أبداً"
٢٠١	"من تعمد عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار"
٢٠١	"من يُرد الله به خيراً يُفقهه في الدين"
١٣٤	"نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما حيينا أبداً"

١٩٠	"..وأما من قال : بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب"
١٤٥	"وإنك لن تنفق نفقة إلا أُجرت عليها، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك"
٩٠	"وإنه والله ما معه يا رسول الله إلا مثل هذه الهدية.."
٧٠	"وحسبت إني كنت كثيراً أسمع النبي ﷺ"
١٩٥	"وقال ابن عباس: لا بأس أن يقول: بع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك. وقال ابن سيرين: إذا قال: بعه بكذا، فما كان من ربح فهو لك، أو بيني وبينك فلا بأس به"
١٣٤	"..والله لولا آيتان في كتاب الله، ما حدثتكم شيئاً أبداً"
١٣٤	"والله ما يخزيك الله أبداً.."
١٢٢	"..ومحمدٌ حقٌّ.."
١٥٧	"ومن رآني في المنام فقد رآني"
١٣٤	"..ويؤخذ أبداً في العلم بما زاد أهل الثبوت أو بينوا"
٧٥	"يا رسولَ الله ما لقيتُ من عقربٍ لدغتنني البارحة"
١٢٥	"يا سعد: إني لأعطي الرجل وغيره أحبَّ إليَّ منه خشية أن يكبه الله في النار"
٢٢٢	"يا نساء المسلمين، لا تحقرنَّ جارةً لجارتها ولو فرسن شاة"

٣- الأمثال

- بألمٍ ما تُخْتَنَنُّهُ ٥٥
- بعينٍ ما أُرِيْتُكَ ٥٥
- حُبَابَةٌ خَيْرٌ مِنْ يَفْعَةٍ سَوِيٍّ ١١٨
- دهدرين سعد القين ١٠٥
- ربّ أخٍ لك لم تلده أمك ٢٢
- رب رميةٍ من غير رامٍ ٢٢ ، ٢٦
- رب ريثٍ يُعَقَّبُ فَوْتًا ١٤
- ربما صحت الأجسام بالعلل ٢٢
- ربّ صلفٍ تحت الراعدة ٢٢
- رب ضارةٍ نافعة ٢٦
- رب عجلةٍ تهب ريثاً ١٣-١٤
- رب كلمةٍ أفادت نعمة ١٤
- رب كلمةٍ سلبت نعمة ١٤
- رب نعلٍ شرٍّ من الحفاء ٢٢
- شرُّ أهرّ ذا ناب ٦٠ ، ١١٧
- كل شيءٍ يحبُّ ولدَه حتى الحبارى ١٤٤
- لأمرٍ ما جدع قصير أنفه ٥٤
- لأمرٍ ما يسود من يسود ٥٤
- لا آتيك حتى يؤوب القارضان ٧٧
- لا آتيك حتى يؤوب هبيرة بن سعد ٧٧
- لا آتيك ما حنت النّيب ٧٧
- لا أفعله دهر الدهارير ١٣٢
- لا أفعله ما أن في السماء نجماً ٧٧
- لا يدين بها لك ١٠٥

٧٤ ما الذباب وما مرقته

٢٣١ يا ربما خان النصيح المؤمن

٢٣١ يا ربَّ هيجاء هي خير من دعه

٤- الأشعار

الصفحة	الشاعر	البحر	القفية
	(٤)		
٣٥	يزيد المهلبي	الوافر	يساءُ
	(ب)		
١٩٨	ربيعة بن مقروم	الوافر	التهابا
١٨٤	لا يعرف قائله	الطويل	أوجبوا
٤٥	امرؤ القيس	البسيط	سرحوبُ
١٤	ضابئ بن الحارث	الطويل	وجيبُ
٧٨	امرؤ القيس	الطويل	عسيبُ
٧٠	مطيع بن إياس	الخفيف	خطيبُ
	أو صالح بن عبد القدوس		
١٠٦	امرؤ القيس	الطويل	المعدبُ
١٠٦	امرؤ القيس	الطويل	تطيّبُ
٢١٨	عبد الله بن المقفع	المتقارب	يذنبُ
	(ت)		
٣١	جذيمة الأبرش	المديد	شمالاتُ
٢٥	سنان بن الفحل	الوافر	دعوتُ

(ج)

المفرج الطويل سحيم عبد بني الحساس ١٩٧

(ح)

النصائح الطويل عمارة بن عقيل ٦٧

ناصر الطويل خُليبة الخضرية ٢١٨

تستريحي الوافر عمرو بن الأطنابة ٨١

(د)

جددا البسيط جرير ٦٣

مقلد الكامل حبيبة بنت عبد العزى ١٠٠

وفود الطويل أبو العطاء السندي ٧٢

لبيد الكامل لبيد بن ربيعة ١٠٠

ستزيد الطويل جميل بثينة ٢١٥

بفرصاد البسيط الهذلي ٤٢

أو عبيد بن الأبرص

الحارذ السريع خفاف بن ندية ١٩٨

المرد الطويل دوسر بن زهيل ١٩٧

(ر)

بمستمر الطويل امرؤ القيس ٢٣٤

إدبار البسيط الخنساء ١٢٠

المهار الخفيف أبو دؤاد الإيادي ٢٥

٧٣	المخبل السعدي	الكامل	الفخرُ
١٨٨	عمرو بن الأهم	الوافر	الحرورُ
٤٤	عمرو بن معديكرب	الرمـل	فـرورُ
٤٤	عمرو بن معديكرب	الرمـل	هريرُ
٤٤	عمرو بن معديكرب	الرمـل	جديرُ
١٧٠ ، ١٩	الفرزدق	الكامل	عشاري
٢٧	لا يعرف قائله	الخفيف	الزخارِ
٢٧	لا يعرف قائله	الخفيف	النهارِ
٢٧	لا يعرف قائله	الخفيف	انكسارِ
٩٥	الأعشى	السريع	الكائرِ
١٨٧	لا يعرف قائله	الخفيف	عسرِ
٢٣٣	ليلى الأخيلية	الطويل	منكرِ

(س)

١٩٧	امرؤ القيس	الطويل	أنعسا
١٩٧	امرؤ القيس	الطويل	تنفسا
١٠٢	سحيم عبد بني الحسحاس	الطويل	لابسِ
٣٥	عبد الله بن المعتز	الطويل	العرسِ
٣٥	عبد الله بن المعتز	الطويل	الشمسِ

(ض)

١٠١	طرفة بن العبد	الطويل	بعضِ
-----	---------------	--------	------

(ع)

٧٤	السفاح بن بكير	السريع	الذراعُ
١٤٢	الأعشى	الكامل	أربعا

(ف)

٣٥	جرير	الطويل	يسعُ
١٧	حاتم الطائي	الكامل	أكلفُ
١٠٧	خالد القناني	الوافر	عجافِ

(ق)

١٩٨	امرؤ القيس	الطويل	تائقا
٢٩	امراة أزدية أو كعب بن لؤي	الخفيف	الناقه
٢٩	امراة أزدية أو كعب بن لؤي	الخفيف	مهراقه
٢٨	لا يعرف قائله	الهمز	ممشوقِ
٢٨	لا يعرف قائله	الهمز	ممشوقِ
٢٨	لا يعرف قائله	الهمز	السوقِ

(ك)

٢٣٠	علي بن العباس الرومي	السريع	ثناياكا
٢٣٠	علي بن العباس الرومي	السريع	ينهاكا
١٤٠	تأبط شراً	الطويل	الشوابكِ

(ل)

١٤٢	امرؤ القيس	الطويل	أملُ
٢٣٣	جرير	الطويل	الكبلا
٢١٩	الأخطل	البسيط	فعلا
٢٣٤	لبيد بن ربيعة	الطويل	زائلُ
٢٣٤	الفرزدق	الطويل	باطلهُ
٣٩	القطامي	البسيط	الزلُّ
٧٢	لا يعرف قائله	الرمل	يفلُّ
٧٢	لا يعرف قائله	الرمل	الأظلُّ
١٢٣	كعب بن زهير	البسيط	تضليلُ
٢٣٠ ، ١٥	امرؤ القيس	الطويل	تمثال
٦٦	البعيث المجاشعي	الطويل	البخل
١٩٧	أبو كبير الهذلي	الكامل	هيظل
١١٦	أبو كبير الهذلي	الكامل	مثقل
٤٥	امرؤ القيس	الطويل	هيكل
٢١٥	الأحوص الأنصاري	الطويل	الأنامل

(م)

٣٤	عروة بن الورد أو حاتم الطائي	الطويل	ربما
٢٣٣	الفرزدق	الطويل	مغنما
٢٣٣	الفرزدق	الطويل	مظلما
٢٣٣	عنتره بن شداد	الطويل	المقوما
٢٣٤	عبيدالله بن عبدالله بن مسعود	الطويل	الزعمُ
١٣٢	قيس بن زهير	الوافر	النجومُ

١٤١	همام الرقاشي أو عصام بن عبيدة	البسيط	الذام
٢٣٣	جرير	الطويل	الصلادم
٢٣٤	جرير	الطويل	ضبارم
٢٣٣	جرير	الطويل	أنعم
١٨٧	الأعشى	الطويل	منعم
٦١	أبو حية النميري	الطويل	الفم
٢٣١	جرير	الطويل	المتنلم
٢٠٠	زهير بن أبي سلمى	الطويل	تعلم

(ن)

١٨٨	المرار بن مُتَقَدِّم	الوافر	جونا
٧٢	حسان بن ثابت	الخفيف	السمينا
٢٣١	امرؤ القيس	الطويل	اللبان
٢٣١	امرؤ القيس	الطويل	أكفاني
٢٣١	امرؤ القيس	الطويل	فقداني
٢١٥	جحدر بن مالك	الوافر	البنان
٤٣	رجل من بني سلول أو شمر بن عمرو الحنفي	الكامل	يعنيني
٢٧	رجل من أزد السراة أو عمرو الجنبلي	الطويل	أبوان
٢٧	رجل من أزد السراة أو عمرو الجنبلي	الطويل	لأوان
٢٧	رجل من أزد السراة أو عمرو الجنبلي	الطويل	ثمان
١٠٥	الفرزدق	الطويل	أخوان
١٩٨	عبيد بن الأبرص	الوافر	اللجين

١٩٨	عبيد بن الأبرص	الوافر	القرين
١٩٨	عبيد بن الأبرص	الوفر	عين
١٨٩	الطرماح	الوافر	الدرين

(ي)

٧٨	المهل	البسيط	مجارها
----	-------	--------	--------

هـ- الأرجاز

الصفحة	الشاعر	القافية
١٢٣	أبو النجم العجلي	صدري